التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (س) موضوع رقم (٥٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران بإشراف أ . د / علي جمعة محمد

فهرس محتویات ملف (۲۶)

البيع أجكامه وأنواعه (٣) موضوع (٤٥)

ا بيم حجّر العسقله كح ك قسّع الديار عـك
د- النهى عن تنقى البضاعة قبل وصولها للاسواق حة ص٣٣٦-٣٧٣.

٣- النهي عن التلاعب بالمكاييل والأوزان ج؟ ص٣٤٣-٣٤٣.

٧ يبع هجازفة ج، ص ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١.

٨.. النهي عن بيع ما نيس حاضرًا ج؟ ص٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٦٨.

٩ ـ بيع شريدة ٢٥٢، ٢٥٤.

١٠ ييع اخاضر للبادي ج٤ ص٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٠-٣٧٣.

١١ سبع النجش ح٤ ص٣٥٣، و٣٥، ٢٥٣، ٣٦١.

١٢ - بيع الغنائم والأخماس مزايدة ص٤٥٥.

١٣- بيع الغرر ج٤ ص٥٦-٣٥٨.

١٤- بيع حبل الحيلة ج٤ ص٥٦-٣٥٨، ج٧ ص١٤٩.

ه ١ ـ بيع الملامة ج٤ ص٣٥٨ -٣٦٠ ، ٤٠٤ .

٢٦- بيع المنابذة ج، ص١٦٨-٢٦٠، ٢٠٤٠

. ١٠٠ بين المدينة عند المردد. ١٧- التحفيل والتصرية في البيغ ع: ص ٣٦١-٢٦٠.

١٨- ببع المزاينة ج٤ ص٧٧، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٤، ٤٠٤.

١٩ - بيع العرايا ج٤ ص٣٨٣-٣٩٣، جـ٥ ص٠٥-٥٢.

٢٠ ـ بيع انحاقلة ج٤ ص٣٨٣-٣٨٧، ٤٠٤.

٢١- بيع الثمر بالنقد ج٤ ص٣٨٧-٣٩٣.

٣٢ - بيع العينة ج٤ ص ٤٠١، ٤٠١.

٣٣ من باع أرضاً قد أبرت أو أرضا مزروعة ج٤ ص١٠١ - ٢٠٤ .

٢٤- بيع المخاضرة ج٤ ص٤٠٤.

٢٥- بيع الجمار ج٤ ص٤٠٥.

٣٦٠ ختلاف الدور البيع والشراه باختلاف الامصار ج " صرف ٤-٧٠٤،

٢٧ - بيع الصيرة ج٣ ص٤٠٦ -

٢٨ - الشركة في البيع جنة ص ٢٨ - ٢٠١ -

٢٩ ـ بيع المشاع ج٤ ص٤٠٨.

٣٠ الشفعة في البيع ج٤ ص٣٦-٤٣٦ ٠

٣٣- خيل في البيوع ج٩ ص٥٣٣٠ ،٣٣٠

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج ٤/٢٠

١- بيع النسفة جـ٢ ص١٥ و٣، جـ٣ ص ٢٩٥٠.

٢ ـ بيع الحاضر للبادي ج٣ ص٤٢، جد ص٧٢.

٣- بيع الخيار ج٣ ص ١٠٥.

٤- شراء الطعام قبل قبضه ج٣ ص٢١٤.

٥- منع بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ج٣ ص١٩٨٠

٦- النهي عن بيع الشيء الغائب ج٣ ص٣٨٥.

٧- النهي عن تلقى الركبان حتى تصل السوق جد ص٧٢، جـ ١ ص٢١٦.

٨- بيع الغرر وموقف الرسول عَلَيْنَة منه جـ٣ ص٣١٣، جـ٧ ص٣.

٩ ـ بيغ السلم جيه ص ٢١٥ .

١٠- الرسول عُلِيَّة ينهي عن بيع الصاع من الطعام بصاعين أو الدرهم بدرهمين جا ص٢٧٦.

١٢_ ملكية السلعة في حالة بيعها دون قبض تُمنها ج١١ ص٢٩٧.

١٣- ما يكره في البيع ج١١ ص ٤٢٥.

١٤ - نهى الرسول ﷺ عن جمع اليسر والنمر في البيع ج١١ ص٤٤٢.

١٥- بيع حبل الحبلة جدة ١ ص١٣٢٠.

الغسوى/ كتاب المرفة والتاريخ ج ٤ / ٤

١- المزايدة في المد حـ٢ ص١٠٥. ٢- الخيار فني الرب ح٢ ص٥٠٧.

٣- بيع الشمار فول الانصارم جه ص٢٠٠.

٤- الشعبي يرى بدم تراب الصاغة من بيع الغرر ج٣ ص٢٤٢. ابن قتيبة ، كتاب عيون الأخبار ج

١- العكابسة والماكسة بالتجارة وموقف عمر بن الخطاب منهماسي) ١٥٠

٢- راجل في الكوفة يبدع الشنانير حـ٢ ص٢٠١.

المبرد، الكامل في اللغة والأدب ج ٤ / ٢

١- بيع الحاضر للبادي جـ١ ص٣٩. ٢- النهى عن تلفى الجلب ص٣٩.

أبو تعيم الاصفهاني، حلة الاولياء ٤ /١٦

١- زاد أن أبو عمره الكندي يسع الثياب في الكوفة ج ١ ص١٩٩٠

٢- محبوب بن محرز صاحب سعيد بن جبير يبيع القارير في الكوفة ص٧٧٣

٣- الرسول ﷺ بنهي عن المماكسة في الشراء جـ٦ ص١١١.

٤- بيع النسينة ص٠٥١.

٥- النهى عن بيع البضاعة غير الحاضرة ج٦ ص٢٦٤.

٦- الرسول ﷺ بنهي عن نبع اللحم بالحيوان ج٦ ص٣٣٤.

٧- عدم بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ج٦ ص٣٤٠. ٨- بيع حبل الحبلة ص٢٥٢، جه ص١٥٩.

٩- بيع الغرر جـ٧ ص٩٤. ١٠- بيع الحاضر للبادي ج٧ ص٧٠.

١١- بيع واجارة دكاكين في الاسواق جـ٩ ص٤٨.

١٢- البيع بالدين في انتظار موعد العطاء جـ٩ ص٥٦.

١٣-- بيع الملامة ص١٤٩.

١٤ – بيع النجش ج٩ ص٩٥١.

١٥- بيع المزابنة ج٩ ص١٥٩.

أبو يوسف، الرد على سير الأوزاني ج

١- بيع النسيئة ج٩ ص ٩٠ . ٢٩ ١ ٥٠



للامتارالمتافظ المراثقة المرا

نم باخراء، ۽ وتسميح تجازيه ، واشرف عل طبه مُوارِح الرَّمَ الرَّمَ الْمُورِدِينَ مَا الْمُرَاعِينَ مَا الْمُرَاعِدِينَ مَا الْمُرَاعِدِينَ مَا الْمُرَاعِ وتم کب وابوایه واشدیه واسطس المراف ، وب مل ارضها بی کل حدیث ﷺ کُنگری آگری آرالڈا آپڑرکا

المُرْضِيَّةِ بِمُ الْمُتَّالِقِينَةِ وَفَيْنَ مِنْ الْمُتَّالِينَ الْمُتَّالِقِينَةِ وَفَيْنَ الْمُنْ الْمُتَ ٢١ شارع النتج بالرحة - النامرة و المبنون ٨٤٠٣١٠

من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها

صلَ علهِ ، النُّهُ وَالرَّهُ ، ما لم يُحِيثُ فيهِ ، مالم يُؤْذِ فيه . وقال : أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة مستخبيسه ، ٢١٢٠ – فَتَرْشُ آدَمُ بِنُ أَبِي إِبَاسَ حَدَّنَنَا شُعِبَةُ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عِن أَنَّسَ بِن مالكِ رضَى اللهُ عنهُ

قال وكان النبئ مِّرَّتُه في السُّوقِ ، فقال رَجلٌ : با أبا الفاسم ، فالنفَّت اليهِ النبئ مِّرِّئْكِ ، فقال : إنما دَعوت هذا ، قال النيُّ مَنْ عَلَيْكُ : كَنُوا باسي ولا تَكَنُّوا بَكُنْبَتِي ، [الحديث ٢١٢٠ ـ طرف ف : ٢١٢١ ، ٢٠٢٧]

٢١٢٤ – قال وحدَّثنَا ابنُ عرَّ رضَىَ اللهُ عنهما قال ﴿ نَهَىٰ النِّي ۚ يَكُلُمُ أَن يُماعَ السُّمَامُ إذا الشَّرَاهُ

[الحديث ٢١٢٢ - أطراف في : ٢١٢٦ ، ٢١٣٢ - ٢١٢٦ (قال باب ماذكر في الاسواق) قال ان بطال أراد بذكر الاسواق اباحة المتاجر ودخول الاسواق للإشراف

والفضلاء وكأنه أشار الى مالم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهوحديث أخرجه أحمد والبرار ومححه الحاكم من حديث جبير بن مطمم أن الني يَرَائِكُمْ قال ﴿ أُحبِ البقاعِ إلى الله المساجد ، وأبغض البقاع الى الله الاسواق ، واسناده حسن ، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عر نحوه ، قال ابن بطال : وهذا خرج على الغالب وإلا قرب سوق يذكر فيها الله أكد من كثير من المساجد . قوله (وقال عبد الرحن بن عوف الح) تقدم موصولا في

الكذب أو في الثن أو في النبن فلا يحتج بها في مسألة النبن بخصومها ، وليست قصة عامة وانما هي عامة في والملة عين قيحتج بها في حق من كان بصفة الرجل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم في البيع فقال : ما أجد لـكم شيئا أوسع عا جعل وسول الله يَرَكِيُّ لحبان من منقذ ثلاثة أيام ، فداره على ابن لحبية وهو صعيف انتهى ، وهو كما قال ح أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه ، لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح جا بأنه كان يغين في البيوع ، واستدل به على أن أمد الحيار المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حـــكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ماوردفيه ، ويؤيده جمل الحيار في المصراة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث في غير موضع، وأغرب بعض المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق ، وهذا بحتاج الى دليل ولا يكور فيه مجرد الاحتمال ، وأستدل به على أن من قال عند العقد و لا خلابة ، أنه يصير في نلك الصفقة بالحيار سوا. وجد فيه عيباً أو غينا أم لا ، وبالغ ان حوم في جوده فقال : لو قال لاخذينة أو لا غش أو ما أنب ذلك لم يكن له الحياد حتى يفول لاخلابة . ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يفول , لاخيابة ، بالشعنانية بعل اللام وبالذال المعجمة بدل اللام أيضا وكأنه كان لايفصح باللام لثغة لمسانه ومع ذلك لم يتغير الحسكم في

حته عند أحد من الصحابة الذين كانو آيشهدون له بأن الني بركيٌّ جمله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمغيي. واستدل به على أن الكبير لابحجر عليه ولو تبين سفه لما في بعض طرق حديث أنس أن أهله أتو ا الني يُرَجِّج فقالوا يا وسول اقة أحجر عليه ، فدعاء قنهاء عن البرغ فقال لا أصبر عنه فقال . إذا بايعت فقل لاخارب ، وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبر لايصح لانكر عليهم، وأماكونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه. واستدل به على جواز البيع بشرط الخياد وعلى جواز شرط الحيار للشترى وحده ، وفيه ماكان ألهل ذلك العصر عليه

> ٤٦ - باسب ماذ كر في الإحواق. وقال عبدُ الرَّحْنِ بنُ عَوفٍ : لَمَّا قدِمنا اللَّذِينَةَ قِلْتُ هل من سُوقٍ فِيه تْوَارَةٌ ؟ فقال: سُوقٌ قَينُقاع وقال أنسُ : قال عبدُ الرحمٰن دُلُّوني على السُّوق . وقال عرْمُ : ألهاني السُّغقُ بالأسواق ِ

٢١١٨ - مَدَّثَىٰ عَدُ بُنُ السِّبَاحِ حدُّنَا إسماعيلُ بن زكريًّا عن عمد بن سُوفةً عن نافع بن جُدر بن مُعْلم ع قال حد النَّذي عائمةُ رضى أللهُ عنها قالت : قال رسول الله وَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْنَ ﴿ يَعْزُو جَسْ الكمبة ، فاذا كانوا ببَيداء مَّن الأرض مُجتَثُ بُأوِّلِم وآخِرُهم . قالت : قلتُ يارسولَ اللهِ كِنتُ مُجتَثُ بأوَّلِم وآخِرهم وفيهم أسواقهم ومَّن لِيس منهم ! قال : مُخسَّف بأوَّلُم وآخرِم ، ثمَّ كينتُونَ على نِتَايْهم ،

٢١١٦ – وَرَشَا فَتَنِيهُ حَدَّثُنَا جَرِيرٌ عنِ الأَمْشِ عن أَبِي صالح عن أَبِي هربرةَ رضَى اللهُ عنه قال قال رسولُ اللهِ ﷺ ﴿ صلامُ أَحْدِكُمْ فَ جَاعَةٍ نَرْدُ عَلَى صلانِهِ فَي سُوقِهِ وَكِيتِهِ بِضَمَّا وعشرينَ درجةً ، وذلك بأنهُ إذا توضًّا فَاحْسَنَ الوصوء، ثمَّ أنَّ للسجدَ لا يُريدُ إلا الصلاةَ ، لا يَهَزُهُ إلا الصلاة ، لم تجعُل خطوةً إلا كم

٢١٢١ – وَيَرْشُنَا مَاكُ بنُ إِسماعِيلَ حَدَّثَنَا زُمَيرٌ عن مُعبد عن أنسٍ رضيَ انْهُ عنه قال درَّعا رجُلُ بالنَّبَيع : يا أبا القاسم ، فالنف الهِ الذُّ رَبُّتُكُ قال : لم أُعِنك ، قال : تَثُّوا باسمى ولا تَكنُّوا بكُنيتي ، ٣١٢٢ – وَرَشْنَا عَلَى بَنُ عَبِدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفِيانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بن أَبِّي بزيدَ عن زفع بن جُبَيْرِ بن مُفلعي عن أبي هريرةَ الدُّوسيُّ رضيَّ اللهُ عنه قال وخرَجَ الديُّ ﷺ في طائفةِ النهار لايُسكِّدُني ولا أكبُّهُ، حتَّى أنيُّ سُونَ بِن فَيُعْدَعُ ، فَهَسَ فِناهُ بِيتِ وَطِيعَ قَالَ: أَنَّمُ أَسْكُمُ ، أَنَّمُ لُسُكُمُ الْحَيْسَةُ فيقاً ، فَظَنْتُ أَنها كُلِيسُهُ بِخَابًا أَو كُنْشَكُ ، فِي يَشَنَدُ حَتَى عَاهَهُ وَفَيَّهُ وقال : الْهُمَّ أَجِبَّه وأجبَّ من مُجِبُّه ، قال مُنيانُ قال عُبيدُ اللهِ أخبرَ في أنهُ وأي نافعَ بنُ جُبَير أو تُو َ برَكمة [الحديث ٢١٣٢ _ طرفه في : عُمَمَه] ٣١٢٣ – فَيْرُثُنُّ إِبرَاهِمُ مِنْ النَفَارِ حَدَّثَنَا أَبُو تَغَمَّوَ حَدَّثَنَا مُومَى مِنْ عُقِبةً عن نافع حدَّثَنا ابنُ عربَ و أسم كانوا يَشْتَرُونَ الطُّمَامَ مَنَ الرُّ كِبَانِ عِلَى عَهِدَ اللَّيِّ مَيَّاتًا ، فَيَبَّثُ عليم، مَن يَمنعُهم أن يَبيعوهُ حيثُ اشْتَرَوهُ حَتَّى يَنْتَلُودُ حيثُ مُباعُ الطُّعَامُ ، [الحديث ١١١٣ _ أطراف في : ١٦١١ ، ١٢١٧ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ _ ١٨١٦

النص أو يسمم ، وحيث يخني فاتباع اللفظ أولى ، فأما اشتراط أن يلتمس البلدي ذلك فلا بقوى لعدم دلالة اللفظ

عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فإن الضرَّو الذي علل به النهي لايفترته الحال فيه بين روَّال البلدي وعدمه ، وأما اشتراط أن يمكون الطعام نما تدعو الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضًا لاحتمال أن يكون المقصود بحرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد، وأما اشتراط "ملم بالنهي فلا إشكال

فيه . وقال السبكي : شرط حاجه الناس اليه معتبر ، ولم يذكر جاعة عومها و إنميا ذكره الرافعي تبعا البغوي ويحتاج إلى دليل . وأختلفوا أيضا فيها إذا وقع البيح مع وجود الثمروط المذكورة هل يصح مع النحريم أو لا يصح ؟ على

٩٦ - باب من كرة أن يبيع ماضر لباد بأجر ٢١٥٩ – حَرَّمُنْ عَبْدُ اللهِ بِنُ صَبَّاحٍ حَدَّنَنَا أَبُوعَلَيْ الْمَنَقُ عَنْ عَلِدِ الرَّحْنِي بِنِ عِبْدَالْهِ بِنِ دِينَارِ

قال حدَّثَنَى أبي عن عبدالله بن عرَّ رضيَ اللهُ علمها قال ﴿ نَهَىٰ رسولُ اللهِ مِيْنَا إِنَّهُ ال بَبيعَ عاضر لباد ﴾ وبه م. قال ان عباس

قَوْلِهُ (باب مَن كره أن يبيع طخر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس ، أي حيث فسر ذلك بالسمساد كا في الحرب الذي قبله . قوله (نهي وسوله الله مرَّجيُّ أن بيسع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقيم. بالأجركا في الترجمة . قال ابن بطال : أواد المصنف أن بسع الحاضر البادي لايجبوز بأجر ويجبوز بغير أجر ، واستدل على ذلك بقول ابن عباس ، وكما نه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال : وقد أجاز الاوزاعي أن

يشير الحاضر على البادي وقال: ليست الإشارة بيعا. وعن الليك وأبي حنيفة لا يشير عليه، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه . وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجع منهما الجواز لآنه إنما نهى عن البيع له وليست الاشارة يهاً ، وقد ورد الأمر ينصحه فنل على جــواز الاثارة . (نسيه) : حــديث ان عمر فرد غربب لم أره إلا من

رواية أن على الحنني عن عبدالرحن بن عبد الله بن دينار ، وقد صاق عرجه على الاسماعيلي وعلى أبي تعبم الم يخرجاه إلا من طريق البخاري ، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن ماك عن نافع عن ابن عمر وليس هـ.و فى د الموطأ ، قال البهتى : عدوه فى أفراد النافعى ، وقد تابعــه الفعنبي عن مالك ثم ساقه باسنادين

• ٧ - باسيب لا يشرى حاضر لباد بالسنسرة ، وكوههُ ابنُ سِيرينَ وإبراهمُ البائم والمشترى وقال اراهم : إنَّ العرب تقولُ بِسعْ لَى ثُوبًا ، وهي تَعنى الشُّراء

٣١٦٠ – حَرَثُ السَّحَ بنُ ابر اهمَ قال أخبرتى ان ُجُرِج عنِ ان ِ شعاب عن سيدِ بنِ السبِّبِ أنهُ سمَّ أبا هريرةَ رضىَ اللهُ عنه يقول: قال رسولُ اللهِ ﷺ و لاَيْنِتُم الره على بَيْعِ أَشْهِ ، وَلا تَناجَثُوا ، ولا

٢١٦١ – صَرَشْنَى عَدُ بِنُ لِلتَّنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذً حَدَّثَنَا ابْنُ مَون عِن عَمْدٍ قال أَنسُ بنُ مالك رضَى اللهُ

قرله (باب لايشتري طنر لباد بالسمرة) أي قياسا على البيع له أو استبالا للفظ البيع في البيع والفراء ،

قال ابن حبيب الما لكي . الشراء لبادي مثل البيع ، لقوله عليه الصلاة والسلام ، لايبهم بعضكم على بعض ، فان معناه الشراء . وعن مالك في ذلك روايتان . قوله (وكرهه ابن سيرين وابراهيم للبانع والمشترى) أما قول ابن سيرين . فوصله أبو عوانة في محيحه من طريق سلة بن علقمة عن ابن سيرين قال د لفيت أنس بز مالك فقلت: لاينيمع حاضر لباد، أنهيتم أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم ؟ قال : نعم ء . قال محمد : وصدق إنها كنَّة جامعة ، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ وكان يقال لايبيع حاضراباد، وهي كلة جامعة لايبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئاً ، وأما ابراهير فهو النخمي فلم أقف عنه كـذلك صريحاً . ق.له (قال ابراهيم : ان العرب تقول بع لي ا ثوباً وهي تعني الشراء) هذا قانه أبراهيم استدلالًا لمنا ذهب اليه من النَّسُوية بين البيع والشراء في النكراهة . ثم

ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، قوله (عن ابن شهاب) في رواية الاسماعيلي عن طريق أبي عاصم عن ابن جريج و اخبرتي ابن شهاب ، . قوله (لابيتع المر.)كذا للاكثر ، وللكشميهي لايبتاع وهو خبر بمعنى النهى: وقد نقم البحث فيه قبل بأبواب ، وكذا على قوله لاتناجشوا . ثا نيهما حديث أنس ، قوله (عن عمد) هو ابن سيرين . قوله (نهيئا أن ينبع حاضر لباد) زاد مسلم والناءل من طريق يونس بن عبيد عن عمد بن حيرين عن أنس و وان كأن أخاء أو أباه ، ورواه أبو داود والنسائى من وجه آخر وعن يونس بن عبيمد عن -الحسن عن أنس أن الني مِثْنَجُ ، فذكره ، وعرف بهــــذه الرواية أن الناهى المبهم في الرواية الأولى هو الني مِثْنَجُ ، وهو يقوى المذهب الصحيح أن لقول الصحابي سينا عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال الني ﷺ

لأنَّ صاحبَهُ عام آثمُ اذاكان به عالمًا ، وهو خداعٌ في البيــــــ والخداعُ لابجوز ٢١٦٢ - وَرَشُنَا مُحدُ بِنُ بَشَأْرِ حدُّ ثنا هبدُ الوهَّابِ حدَّ نَناصُيدُ اللهِ المُسرئُ عن سعيد بن أبي سعيد عن عٌ لِي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه قال مَهمَىٰ النهُ ﷺ عن النَّاتِي، وأن يَبيــمَ حاضرٌ لبادٍ ﴾

٢١٦٣ - مرشن عَيْشُ بنُ الوكيد حدُّننا عبدُ الاعلى حدُّ ننا مَسرٌ عن ابن طاوس عن أبيهِ قال و سألتُ

٧١ - باب النَّهي عن آلمُّتي الزُّ كبان ، وأنَّ بَيمَهُ مَردود

ابنَ عَبَّاسِ رضيَ اللهُ عنهما: ما منى قولهِ لا يَبيعنَ حاضرٌ اباد ؟ فنال : لا يكونُ له مِمْساراً » ٢١٦٤ - مَرْثُنَا سَدَّدُ حَدَّثَنَا رِيدُ بِنُ رُرَبِهِ قَالَ حَدَّثَنَى النَّيْنِيُّ عِن أَبِي عَبْانَ عِن عِبدِ اللهِ رضي اللهُ عنه قال ﴿ مَن اشْمَرَى تُحَمَّلَةً فَلْيرُدُّ مَمَّا صَاعًا . قال : و نَهمَىٰ النَّبِي مَرْأَتْ عن نَلَقَى النَّبوع ﴾

٢١٦٥ _ حَرَثُنَا عِبدُ اللَّهِ بِنُ يُوسفَ أُخبرَ مَا مالكُ عن نافع عن عبدِ اللهِ بن عمرَ رضيَ اللهُ عنهما أن رسولَ اللهِ عَلَيْتُ قال ﴿ لاَ يَسِمُ مِضُـكُمُ عَلَى بَيْعِ مِضْ ، ولا تَنَتُّو ُ السِّلَمَ حَتَىٰ يُهجَط بها الى السوق »

النهى أن يبتدى المتلق فيطلب من الجالب البيع , فلو ابتدأ الجالب بطاب البيع فاندَّرى منه المثلق لم يدخل في النهى، وذكر امام الحرمين في صورة التلق المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشتري مهم بأقل من ثمن المثل ، وذكر المتولى قيها أن يخبرهم كمثرة المؤنة عليهم في الدخول ، وذكر أبو إيحل الشيرازي أن يخبرهم بكساد ماءمهم البغينهم . وقد يؤخذ من هذه التقييدات إنبات الحيار لن وقعت له ولو لم يكن هناك ثلثيٌّ ، لكن صرح الثنافعية أن كون إخباره كذبا ليس شرطا لثبوت الحُبار وإنما يثبت له الحُبار إذا ضر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدماً. ثالثهـا حديث ابن مسمود، وقد مضى الكلام عليه في المصراة ، والغرض منه منا قوله ، ونهي عن ثلق البيوع ، فإنه ينتضى تقييد النهى المطلق فى الناتي بما أذاكان لأجل المبايعة . وأبعها حديث أين عمر ، وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذي بعده. فدلت الطريقة الذلئة ـ وهي في الباب الذي يليه من طريق عبيَّ أنة بن عمر عن نافع- أن الوصول إلى أول السوق لا يلتي حتى يدخل السوق ، وإلى هذا ذهب أحد وإسمق وابن المنذر وغيرهم ، وصرح جماعة من الشافعية بأن منتهى النهى عن التلقي لايدُخل البله سوا. وصل الى السوق أم لا . وعند المالكية في ذلك اختلاف كثير في حد التلتي. قوله (ولا نلقوا السام) نمتح أوله واللام وتشديد الغاف المفتوحة وضم الوار أي تتلفوا فحذفت إحدى الثامين . ثم ان مطلق انهى دن الناني يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر إطلاق الشافعية ، وقيد المالكية محل النهى بحد مخصوص ، ثم اختلفوا فيه نقيل ميل وقيل فرسخان رقيل بومان وقيل مسافة القصر وهو قول الثورى . وأما ابتداؤها فسأتى البحث فيه في الباب الذي بعده

٧٢ - باب مُنشي التُكَتِي

٣١٦٦ – حَرَثُنَا موسى بنُ إسماعيلَ حدُّنَنا جُورَرِيَّةُ عن نافع عن عبدِ اللهِ رضى اللهُ عنهُ قال ه كثَّا نتَةًى الرُّكَانَ فَنَشَرَى مَنهُمُ الطُّمَامَ ، فَنهَانا النُّ نَيْئُكُ أَنْ نَبِيمَهُ حتى يُنكَعَ به سوقُ الطَّمام » قال أبو عبد الله : هٰذا في أعلى السوق، وبُمِّينهُ حديثُ عُبيدِ اللهِ

٢١٦٧ — وَرَشُنِ مَسَدُّدُ حَدَّ نَنَا بِحِي عَن عُبيدِ اللهِ قال: حَدَّ ثَنَى نَافَعٌ عَن عَبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنهُ قال ﴿ كَانُوا بَيْنَاعُونَ الطَّمَامَ فَي أَعْلَىٰ السَّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فَي مَكَانُهِ ، فَنَهَامُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يَبِيعُوهُ فَي مَكَانُهِ .

قهله (ياب منتهي الثلة) أي وابتدائه ، وقد ذكرنا أن الظاهر أنه لا حد لانتهائه من جهة الجالب ، وأما من يتبايعون بالطمام في أعلى السوق فيبيمونه في مكانه فنهاهم الني يُزِّلِيُّ أن بيبعوه في مكانه حتى يـقلوه ، ولم ينههم عن التبايع في أعلى السوق فدل على أن النلتي إلى أعلى السوق جائز ، فإن خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعيَّة بأنه لايدخل في النهي ، وحد ابتدا. التاتي عندهم الحروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكتهم معرف السعر وطلب الحظ لانفسهم ، قال لم يفعلوا ذلك قبو من تقصيرهم ، وأما إمكال معرفتهم ذلك قبل دخول البلا فنادد ، والمعروف عنذ المالكية اعتباد الـوق مطلقا كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول أحد واعق ، وعن كاليث

قرله (باب النهى عن تلتى الركبان ، وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالما ، وهو خداع في البيع والحداع لايجوز) جزم المصنف بأن البيـع مردود بناء على أن النهى يقتضي الفــاد ، لكن محــل ذلك عند المحقَّين فيا يرجع إلى ذات المنهى عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح السع ويثبت الحيار بشرطه الآتي ذكرُه ، وأما كون صاحبه عاصيا آثما والاستدلال عليه بكونه خداعا نصحيح ، وَلَكُنَّ لابلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً لأن الهي لايرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه وانما هولدةع الاضرار بالركبان ، والقول ببطلان البيع صار اليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ، ويمكن أن يحمل قول البخارى ان البيع مردود على ما إذا اختار البائع وده فلا يخالف الراجع ، وقد تعقبه الإسماعيلي وألزمه الننافض ببيع المصراة فان فيه خداعا ومع ذلك لم يبطل البيع ، وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن ينيع له بأجر أو بغير أجر ، واستدل عليه أيضًا م بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار قفيه و فان كذبا وكتما محت بركة بيمهما، قال فلم يبطل بيعهما بالكذب والكنمان للعيب ، وقد ورد باسناد صحيح و أن صاحب السلمة إذا باعها لمن تلفاء يصير بالخيار إذا دخل السوق ، ثم ساقه من حديث أبي هريرة - قال ابن المنذر : أجاز أبوحنيفة النلق وكرهه الجهور . قلت : النبي في كتب الحنفية يكره النلقي في حالتين : أن يضر بأهل البلد ، وان يلتبس السعر على الواددين . ثم اختلفوا : فقال الثافعي من ننفاء قد أساء وصاحب السلمة بالحياد ، وحجته حديث أبوب عن ابن سيرين عن أب هريرة , أن النبي يَرْجَيْع نهي عن

٣٤-كتاب البيوع

وصححه ان خزيمة من طريق أبوب، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ان سيرين بلفظ و لانفقوا الجلب، فن تلقاء فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار ، وقوله ، فهو بالخيار ، أى إذا تمنم السوق وعلم السعر ، وهل يئبت له مطلقاً أو بشرط أن يقع له في البينع نهن؟ وجهان ، أصحهما الاول و به قال الحنابلة ، وظاهره أيضا أن النهي لأجل منفعة الباءع وإذالة الضروعنه وصيانته عن يخدعه . قال أن المنذر : وحمله ما لك على نفع أهل السوق لاعلى نفع رب السلمة ، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال : والحديث حجة للنافعي لانه أثبت الخيار ـ

تلق الجلب، فإن تلقاء فاشتراء فصاحبه بالخيار إذا أن السوق. . قلت : وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذي

المبانع لا لأهل الــوق انتهى . واحتج ما لك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب ، وسيأتي الــكلامُ على ذلك . وقد ذكر الصنف في الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبي مربرة ، قوله (حدثنا عبد الوماب) مو ابن عبد المجيد الثنني. قوله (عن سميد بن أبي سميد) هو المتبرى . قوله (عن النلتي) ظهره منع التلني مطلقا سواء كان قريباً أم بعمداً ، سواء كان لاجل الشراء منهم أم لا ، وسيأتي البحث فيه . ثانيها حديث ابن عباس ، قوله (حدثنا عبدالاعلى) هو ابن عبد الاعلى. قوله (سألت ابن عباس) كذا رواه عتصرا وليس فيه لتلني ذكر ، وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث ، فقد سبق قبل با بين من وجه آخر عن معمر وفي أوله . لانلقوا الركبان ، وكذا

أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر ، والقول في حديث ابن عباسكالقول في حديث أبي هربرة ، وقوله .لاتلقوا الركبان ، خرج غرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكونون عددا ركبانا ، ولا مفهوم له بل لوكان الجالب عددا مشأة أو واحداً راكباً أو ماشيا لم يختلف الحـكم . وأوله ، البيع ، يشمل البيع لم والبيع منهم ، ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلتي ، فلو تلتي الركبان أحد السلام أو الفرجة أو خرج لحاجة له فوجدهم فبايعهم مل يتناوله النهي ؟ فيه احتال ، فن نظر إلى المعنى لم يفترق عنده الحسكم بذلك وهو الأمم عند النافعية ، وشرط بعض الشافعية في

قله (هذا في أعلى السوق) أي حديث جويرية عن نافع بلفظ وكنا تنلقي الركبان فنشتري منهم الطعام ، الحديث ، قال البخاري: وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال «كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق،

الحديث مئله ، وأراد البخاري بذلك الردعلي من استدل به على جواز نلق الركبان لإطلاق قول ابن عمر •كسنا تتلقى الركبان ، ولا دلالة فيه ، لأن معناه أنهم كانوا يتلفونهم في أعلى السوق كما في دواية عبيد الله بن عمر عن نافع .

وقد صرح مالك فى روايته عن نافع بقوله . ولا تلقوا السلع حتى يببط بها السوق ، فدل على أن التلتي الذي لم ينه 💂 عنه إنما هو ما بلغ السوق ، و الحديث يفسر بعضه بعضا . وادعى الطحاوى التعارض في ها نين الرو ايتين وجمع بينهما

بوقوع الضرو لاصحاب السلع وعدمه ، قال فيحمل حديث النهى على ما إذا حصل الضرو ، وحديث الاباحة على ما إذا لم يحصلُ ، ولا يخني رجحانُ الجمع الذي جمع به البخاري والله أعلم ". (ننبيه) : وقع قول البخاري • هذا في أعل

٧٢ – إلب إنا اشتَرطَ شُروطاً في البيعِ لا تَحِلُ

٢١٦٨ – وَرَشَ عِدُ اللهِ بِنُ يُوسُفَ أُخبَرَنا مالكُ عن دِشَامٍ بنِ عُرُوةَ عن أبيهِ عن عائشةَ رضَى اللهُ

عنها قالت ﴿ جَاءَ تَنْيَ بَرِيرَهُ ۚ فَقَالَتَ : كَا تَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أُوالَّتِ فِي كُلُ عام أُوقِيةٌ ، فأْعِينْينِي . فَعَلْتُ: إن أحبُّ أهلُكِ أن أعُدُّها لمر، ويكونَ وَلاؤك لي عَملتُ . فذهبت رَرَّهُ إلى أهلها فقالَت لم ، فأبوا ذلك عليها ،

ِجَاءَتْ مِن عندِهِ ورسولُ اللهِ بِتَلِيْقِ جَالَىٰ فقالت : إنى قد عَرَضَتُ دُلكَ عليهم ، فأَبُو ا إلا أن يكون الوَلاء لم . قَسِمَ النيُّ بِرَائِيٌّ فأَخْرَتْ عائثُهُ النيَّ بِرَائِيٌّ فنال: خُذبها واشرَطي لمُمُ الوَلاة ، فانما الولاه لمن أغَفَق. فَعَمَلَتْ عَائِشَةٌ ثُمَّ قَامَ رسُولُ اللهِ عَيْنِيَّةً فِي الناسِ تَخْيِدَ اللَّهَ وَأَنْيُ عَلِيبٍ مِ مُ قال: أما بعدُ ما بال رجال

يَشْرَطُونَ شُرُوطًا لِبسِتْ فَى كَتَابِ اللهِ ، ما كان من تَشرط لِيسَ فى كتابِ اللهِ فهوَ بالحلِّ وإن كان مائةً شَرط، قَضاه اللهِ أحقُّ ، وشَرطُ اللهِ أَوْنَقُ ، وإنما الوكاء لِن أَخْنَقَ ،

٢١٦٩ ــ حَدَثُونَ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ أخبرَ مَا مالكٌ عن نافع عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضىَ اللهُ عنهما ﴿ انَّ عائشة أمَّ للرُّمينينَ أرادَتْ أن تَصْرَى جَارِيةٌ فُعَينَها ، فقال أهلها : تَبيمُكِها على أنَّ وَلاءها لنا . فذكرَتْ دلكَ رُسُولِ اللهِ ﷺ مَثَالَ : لا تَعْمَلُ ذَلِكَ ، فأَمَا الوَكَاء يَن أَعَنَى ،

قِلِه (باب إذا اشترط في البيع شروطا لاتحل) أي حل يفسد البيع بذلك أم لا؟ أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة ، وكأن غرَّمته بذلك أن النبي يتتعنى النساد فيصِّح ما ذهب اليه من أن النبي عن تلــــن الركبان يرد به البيع ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

٧٤ - ياب بيع التر بالغر

٢١٧٠ - حَدَّثُنَا أَبُوادَ لِلدِحدُّ ثَنَا النِّيثُ عَنِ إِنْ شَهَاكِ عِنْ مَالْكِ بِنِ أُوسِ سَعَ هُرَ دَضَى اللهُ عَنِهِ عَنِ

اللهيِّ ﷺ قال و البُرُّ بالنَّرُ وِيَا إِلاَّ هَا، وها،، والشَّهِرُ بالشَّهِرِ وِيَا إِلاَ هَا، وها،، والنُّرُ بالنِّسسرِ وِيَا إِلاَ

قوله (باب بيع التر باتمر) أورد فيه حديث عمر عتصراً . وسيأتي الكنزم عليه بعد باب ٧٥ - ياب بيم الزليب بالزيب، والطعام بالطعام

٢١٧١ - حَرْثُ إِجَاعِيلُ مُدَّتَنَى مَاكِثُ مِن نافع مِن عبدِ اللهِ بنِ عَرَ رضَى اللهُ عَبْها و أن رَسولَ اللهِ الله أنهى عن المزابَعة · والمزابَعة أبيعُ النَّبي بالنَّو كبلاً ، ويسعُ الزَّ بيب بالكرَّم كبلا »

٢١٧٧ – وَرَشْنَ أَبُو النَّمَانِ حَدَّثُنَا - أَنْدُبِنُ وَبِلْ عِن أَبُوبَ مِن نَافِعٍ مِنِ ابْنِ عَرَ وَمَنى اللهُ عَنْهَا وَانَّ

اللَّبِيُّ مَنْ عَنِ لِنَوَابَنَةِ . قال : والمزابنة ُ أَن يَبِيعَ الْخَرَ بَكِيلِ : إِنْ زَادَ فَل ، وإِن كَقش فعلَ ؟

٢١٧٣ - قال: وحدَّ نَنَى زيدُ بنُ ثابتٍ ﴿ أَنْ النِّي عَيْثُ رَخَّصَ فَى الدِّرَا الْمَخْرَصِ ا

[الحديث ٢١٧٢ _ أشرافه في : ١١٨٤ ، ١١٩٧ ، ١٩٢٢]

قِله (باب بيع الزبيب بالزبيب والطمام بالطمام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة من طريقين ، وسأتى الكلام عليه بعد خمــة أبراب . وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن ذيد بن ثابت في العرايا ، وسيأتى السكلام عليه يعد سبعة أبواب . وذكر في القرجة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره الطعام ذكر ، وكذاك * ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالسكرة ، قال الاسماعيل : لعله أخذ ذلك من جهة المعني ، قال : ُ وَلَوْ تَرْجُمُ لِلْحَدْثِ بَدِيعُ النَّمْرِ وَمُوسَ النَّجَرِ بَمُنَّلُهُ مِن جَنَّتُهُ بَالِبَا لسكان أولى انتهى . ولم يخل البخاري بذلك كما

سيأتى بعدسته أبواب، وأما هنا فكأنه أشار إلى ماوقع فى بعض طرقه من ذكر الطعام، وهو فى دواية الليث عن نافع كما سيأتى إن شاء الله تعالى ، وروى مسلم مرَّ حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً «الطمام بالطمام

٧٦ - باب بيم الدَّمبر بالنَّمبر

٧١٧٤ - حَرْثُ عِدُ اللهِ بِنُ بوسُكَ أخبرُ مَا ماكُ عن إن صَهابٍ عن مالكِ بن أوس أخبرُ أو أبُّ التَمَسَ مَمرُ مَا جَائَةٍ دِينَادٍ ، فدعاني طلحه مُن ُحيدٍ اللهِ فَرَاوَشَنا ، حَنَّى اصْطَرَفَ مَنّى ، فأخذ النحبُ يُقلُّها في يَلِمُو تُم قال: حَتَّى بِأَنَّى خَارِتِي مِنَ النَّابَةِ ، وعر ُ يَسِعُ ذَلِكَ . فقال: واللهِ لا تُقارِقه ُ حتَّى تأخَّذَ منه ، قال

٣٤ - كتاب البيوع التين : زاد ابن فارس أن المبدأ يمنا يقال له لكع انتهى . ولعل من ألحانه على العبدأواد أحد الآمرين المذكورين . وقال بلال بن جرير التميعي : اللكع في لغتنا الصغير ، وأصله في المهـر ونحـوه . وعن الآصيمي : اللكع الذي لايندى لنطق ولاغيره ، مأخوذ من الملاكيع وهى التي تخرج من السلا. قال الآذهرى : وهذا الغول أرجع الانوال منا ، لأنه أداد أن الحسن صغير لايهتنى لمنطق ، ولم يرد أنه لتيم ولا عبد . قوله (لحبسته شيئاً) أى منعت ن المباهدة إلى الحروج اليه قليلا، والفاعل فالحمة . قولِه (فظنف أنها تلب سخاباً) بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وبموحدة ، قال الحطابي : هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها نعب ولا فضة . وقال الداودي من قرنفل ، وقال

المروى مو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجوادى ، وروى الاسماعيل عن ابن أبي عمر أحد رواة مذا الحديث قال: السخاب ئي. يعمل من الحنظل كانتميص والوشاح : قوله (آأَو تنسله) في رواية الحميدي وتنسله بالواو . قلة (لجاء يشتد) أي يسرع ف المشى ، في دواية عمر بن موسى عند الاسماعيلي و لجاء الحسن ، وفي دواية ابن أبي عر عند الاسماعيلي، فجاء الحسن أو الحسين ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر فقال في دوايت ، أثم لكع يعني حسنا ، وكذا قال الحيدي في مسنده ، وسيأتي في اللباس من طريق ورقا. عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ ، فقال أن لكع ، ادع الحسن بن على ، فقام الحسن بن على يمشى ، . قوله (لجا. يشتد حتى عائقه وقبله) في دو اية ورقا.

, فقال التي يَرْجُجُ بِنِد مَكذا . أي مدما ، فقال الحسن بيده مَكذا فالتربه ، قوله (فقال اللهم أحبه) بنتح أوله بلفظ الدعاء ، وفي دواية الكشم بني ، احبيه ، بغك الادغام ، زاد مسلم عن ابن أبي عمر ، فقال : اللهم إنى أحبه فأحبه ي. وفي الحديث بيان ماكان الصحابة عليـه من توقير الني يَرَائِجُ والمشي معه ، وماكان عليــه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بفنا. الداد ، ورحة الصغير والمزاح معه ومعافقته وتقبيله ، ومنقبة للحسن بن على ، وسيأتي الكلام عليهما في مناقبه إن شاء إنه تعالى . قيلِه (قال سفيان) هو ابن عبينة ، وهمو موصول بالإسناد المذكور. قاله (عبيد الله أخيرتي) فيه تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو بائز ، وعبيد الله هو شيخ سفيان في

الحديث المذكور ، وأواد البخاري بايراد هذه الزيادة بيان لتي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر المنعنة في الطريق الموصولة لأن من ليس عدلس إذا ثبت لقاؤه لمن حدث عنه حملت عنسته على السباع انفاقاً ، وأنما الحلاف في المدلس أو فيمن لم يثبت لقيه لمن دوى عنه . وأبعد الكرماني فقال : انما ذكر الوثر منا لانه لما دوى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهز الفرصة ابيان ماثبت في الوتر تما اختلف في جوازه، والله أعلم. الحديث الخامس حديث أن عر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام، وفيه حديث في النهي عن بيع الطعام حتى يستونيه وسيأتى الكلام عليهما بعد أربعة أبواب. وقد استنكل إدغال هذا الحديث في باب الآسواق ، وأجب بأن السوق اسم لسكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعالمي البيح ، فلا يختص الحكم المذكور بالمكان

المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع ، فالعدوم في قوله في الحديث . حيث يباع الطعام ، . ٥ - إس كراهية السَّخَبِ في الأسوان

٢١٠٥ _ وَرَشْنَا مُحدُّ بِنُ سِنانِ حدَّنَنَا كُلَيْعٌ حدَّنَنَا مِللُّ مِن علاه بنِ يَسارِ قال: كَنيتُ عبدُ اللهِ ا لِنَ عَرِو بنِ العامى رضَىَ اللهُ منها قلت : أخْرَنى عن صغِّر رسولِ اللهِ ﷺ في التَّوراة ، قال : أجَل ، والله

إِنْ أَوْصُوفُ فِي التُورَاقِ بِعِيْنِ صِنْتِهِ فِي الْرَآنَةِ: لِمَا أَيُّهَا الذِي إِنَّا أَرْسَدُكَ شَاهِدًا ومَبْشَرًا وَمَذْرًا وَحِرْزًا الأميين ، أنتَ عبدى ورسول ، عَبَيْتُكَ فَنوَكُمْلَ ، لِيسَ بِفَقَارٍ وَلا عَبِظْ وَلا تَتَخَبِ فِي الأسواقي ، ولا يدفَعُ

إِليُّ إِلَّهِ السَّلِمَةَ ، ولسكن يَمَنُو وَيَغَيْرُ ، ولن يَتَبِضُهُ اللهُ حَتَّى يُقِيمَ بِواللَّهَ السُّوجاء بأنَّ يقولوا : لاَ إِلَّهُ إِلاَّ اللَّهُ ويُمتحُ بها أدينَ عني وآذان مم وقدب غُمنَك ، تابَّمَهُ عبدُ الدرير بنُ أبي سَكَمَ عن هلال عن عطاه من ابنِ مَلامٍ. خُلَكْ: كُلُّ شَيْ فِي غِلِانِي، مَبَكَ أَعْلَكُ ، وقوسٌ غَلِنَّاهَ، ورجلُ أَعْلَكُ إِذَا لَم بَكُن تَخْتُومًا

قوله (باب كراهة السخب في الأسواق (بنتج المهملة والحناء المعجمة بعدها موحدة ، ويفال فيه الصخب بالصاد

اللهمة بدل السين ، وهو رفع الصوت بالحصام ، وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب . وأخذن الكرامة من نني الصفة للذكورة عن الني يَرْتِيمٌ كما نفيت عنه صفة النظامة والغلطة . وأورد الصف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة التي يُثاثِجُ ، والغرض منه قوله فيه ، ولا سخاب في الاسواق وسيأتي الكلام على شرحه مستوني في تفسير سورة الفتح ، ويستفاد منه أن دعول الإمام الأعظم السوق لا يمط من

مرتبته لان النق [نما ورد في ذم السخب فها لا عن أصل الدخول . وهلال الذكرو في إسناءه لهو ابن على ، ويقال له ملال بن أبي ملال ، وليس لشيخه عطا. بن يسار عن عبد أنه بن عمرو في الصحيح غير مذا الحديث ، وقوله فيه . وحرزًا ، بكسر المهلة أي حافظ ، وأصل الحرز الموضع الحصين ، وهمو استمارة . وأوله , حتى يقيم به الملة العوجاء، أي ملة العرب، ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الاصنام، والمراد بالثمنها أن يخرج ألملها من الكفر إلى الإيمان . وقوله ، وقلوب غلف ، وقع في رواية الدبي والمستطى ، قال أبو عبدالله بعثى المصنف :

الغلف كل شيء في غلاف ، يقال سيف أغلف وقوس غلفاء ورجل أغلف إذا لم يكن مختونا ، انهي . وهو كلام أبي عيسة في وكذاب الجاز ، • قول (تابعه عبد العزيز بن أبي سلة عن ملال) ستأتي هذه التابعة موصولة في تفسير سورة الفتح . قوله (وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن أن سلام) سعيد هو أن أن هلال ، وقد عالف عبد العزيز وقليعاً في تعيين الصحابي ، وطريقه هذه وصلهــــــا الدارى في مـــنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جيعاً بإسناد واحد عنه ، ولا مانع أن يكون عطا. بن يسار حمله عن كل منهما ، فقد أخرجه ابن سعد من طريق زيد بن أسلم قال . بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول ، فذكره . وأطن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فانه معروف بالرراية عنه فيكرن هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم . وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام منايعات في تفسير سورة الفتح . ونما جا. عنه في ذلك بحلا ما أخرجه الترمذي من طريق عمد بن يوسف بن عبد أنه بن سلام عن أبيه

عن جده قال ﴿ مَكْتُوبَ فَى التَّوْرَاةُ صَغَةُ عَمْدُ مِنْكُمْ وَعِيْسَى بِنَ مَرْيَمٍ بِدَنْنَ مَعَهُ * ٥١ - باب السكيل على البائع والمعطِّي

وقول إلله عز وجلَّ [المُطْنَفِين] : ﴿ وَإِذَا كَالُومُ أَوْ وَزُنُومُ مُخْسِرُونَ ﴾ يعنى كأوَّا لم أو وزنوا لمم كقوك [الشُعَراء ٧٧] : ﴿ يَسْمُونَكُمُ ﴾ : يَسْمُونُ لَيْجُ . وقال الذي يَطِيُّهُ ﴿ اكْتَاوًا حَيْ تَسْتُوفُوا ﴾ ، ويُذْكُّو عَنْ من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به ، وقيه ابن لهيعة والكنه من قديم حسيثه ، لأن ا ن عَمَانَ رضَىَ اللَّهُ عنه أنَّ النبيُّ مَيِّئِينَةٍ قال له و إذا بِمتَّ فسكِلْ، وإذا ابتَمْتَ وَكُمّل ، عبد الحكم أورده في و فترح مصر ، من طريق الليك عنه ، وأشاد ابن التين إلى أنه لايطابق الترجمة قال : لأن معني ٢١٢٦ - وَرَشَ عِدُ اللَّهِ بِنُ يُوسُفَ أَخْبِرُنَا مَالِكٌ عَنْ نَافعٍ عَنْ عَدِ اللَّهِ بِنِ عَمْ رضَى اللهُ عَنْهما أنَّ قوله و إذا بعث فكل ، أي فأوف و إذا ابتمت فاكتل ، أي فاستوف . قال والمعني أنه إذا أعطى أو أخذ لا زيد رسولَ اللهِ مِرْكِعُ قال مَ مَن ابتاعَ طَعاماً فلا يَبِمُهُ حتَّى بَسَتُو فِهَ ، ولا ينقس ، أي لا لك ولا عنيك انهي . لكن في طريق النيك ﴿ وَبَادَةُ تَسَاعَدُ مَا أَشَادُ النَّبِهِ البخاري ولفظه . أن عَيْانَ قال : كنت أشرَى انفر من سوق بني قينقاع ثم أجلبه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة ٣١٢٧ – حَرَثُنَ عَبْدانُ أُخبرَ مَا جريرٌ عن مُغيرةً عن الشَّميُّ عن جابر رضَّى اللهُ عنه قال ﴿ تُورُ أَقَ عبدُ فيعطونى مادضيت به من الرج في ُعدَّرة وبأخذونه بخبرى . فبلغ ذلك الني مَثِيثُ فقال ، فظهر أن المراد بذلك

الله بنُ عمر و بن حَرام وعليه دَبنُ ، فاستمنتُ الذي يَرِيُّكُ على غُرَمانِهِ أن بضَموا مِن دَبنهِ فطكبَ الذي يَرْتِجُ إلبهم فل يَفتَلُوا ، فقال لي النبُّ تَرْتُكُ : اذهب فصَّفْ كمرَكُ أصناناً : العَجْوةَ على حِدْةَ ، وعِذْقَ أبن زيد على حِدْةِ نم أرسلُ الىَّ . فَنَمَلْتُ ، ثم أرسَلتُ إلى رسولِ اللهِ يَرْتِطُ فِلْ فَلْلَ عَلَى أُعلامُ أو في وَسَفيتُم قال: يكل للقوم، " فَكِنْتُهُم حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ اللَّهَى لَمْ ، وبَقَى آثمرى كَانَهُ لم بَنْقُصْ منهُ شيء . وقال فراسٌ عنِ الشَّعِيَّ : حدَّثني

جارٌ عن النيَّ ﷺ و فما زالَ بَكيلُ لم حتَّى أَدَاهُ ، . وقال هشامٌ عن وَهب عن جابر : قال النبيُّ ﷺ , جُذَّ

[الحديث ٢١٢٧ _ أطرافه في : ١٣٩٥ ، ٢٢٩٠ ، ٢٤٠٠ ، ٢٢٠١ ، ٢٧٠١ ، ٢٧٨١ ، ٢١٢٧]

قهله (باب الكيل على الباتع والمعطى) أي مؤنة الكيل على المعلى باتماكان أو مونى دين أو غير ذلك . ويلتحق

بالكيل في ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأمصاد ، وكذلك مؤ تة وزن اليمن على المشترى إلا قد النُّن فبو على البائع على الأمح عندالشافعية . قبل (وقول الله عز وجل ﴿ وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ﴾

يعني كانوا لمم أووزنوا لهم) هو تفسير أبي عبيدة في والمجاز : وبه جزم الفرا. وغيره ، وحالفهم عيسي بن عر فكان يقف على كالوا وعلى وزنوا ثم يقول هم . وزيفه الطبرى ، والجهود أمر يوه على حذف الجار ووصل الفعل ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المسكيل مثلا أي كالوا مكيلهم وقوله كقوله يسمعونكم أي يسمعون لكم . ومعنى الترجة أن المر. يكيل لا غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع . قوله (وقال الني يَؤْلِع : اكنالواحني

تستوفوا ﴾ هذا طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طادق بن عبد الله المحاربي قال ورأيت رسول الله ﷺ مرتين ، فذكر الحديث وفيه ، قلما أظهر الله الاسلام خرجنا إلى المدينة ، فبينا نحن قمود إذ أن رجل عليه ثوبان ومعنا جل أحر فقال : أتبيعون الجل؟ قلنا نعم ، فقال بكم؟ قلنا بكذا وكذا صاعا من تمر ، قال : قد أخذت ، فأخذ بخطام الجمل ثم ذهب حتى توادى، فلما كان النشاء أنانا رجل فقال أنا رسول رسول الله اليكم

وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتمكنالوا حتى تستوفوا ففعلنا ، ثم قدمنا فاذا رسول الله يتاليج قائم يخطب، فذكر الحديث. ومطابقة للترجة أن الاكتبال يستعمل لما يأخذه المر. لنفسه كما يقال اشتوى إذا

اتخذ الثوا. واكتسب إذا حصل الكب ، ويفسر ذلك حديث عبان المذكور بعده . قوله (ويذكر عن عثمان أن التي يَرَاقِعُ قال له : إذا بعث فكل ، وإذا ابتعث فاكتل) وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصرى عن منقذ مولى ابن سراقة عن عثمان بهذا ، ومنقذ بجول الحال ، لكن له طريق أخرى أخرجها أحدوابن ماجه والبزار

قاله (باب مايستَحَب من الكيل) أي في المبايعات . قوله (الوليد) هو ابن مسلم . قوله (عن ثود) هو .

ابن يزيد الدهنيي، في رواية الاسماعيلي من طريق دحيم وعن الوليد حدثنا ثور ، . قولُه (عن عالد بن معدان عن المقدام بن معد يكرب) مكذا رواه الوليدو تابعه يحى بن حرة عن ثور ، ومكذا رواه عبد الرحن بن مهدى عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحد عنه وتابعه يحى بن سعد (١) عن خاله بن معدان ، وخالفهم أبو الربيح الزهراتي عن ان الميارك فأدخل بين عالد والمقدام جبير بن نفير أخرجه الاسماعيلي أيضاً ، ودوايته من المزيد في متصل (١) لله ، بحير بن سيد ، وهو السعولى ، فانه يروى عن ابن صدان ، وليس في الرواة عن ابن سعدان يحيى بن سعد ، ولا يحيى

تعاطى الكيل حقيقة لاخصوص طلب عدم الزيادة والنقصان ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شبية من طريق

الحكم قال و قدم لعثهان طعام ، فنكر نحوه بمعناه . ثمم أورد المصنف حديث ابن عمر و من باع طعاما فلا يبعه حتى

يسترفيه ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب ، وحديث جابر في قسة دين أبيه ، وسيأتي السكلام عليه وعلى ما اختلف من ألفاظه وطرقه في « علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . والغرض منه قوله فيه « ثم قال كل القسوم ، فأنه مطابق

لقوله في الغرجمة , الكيل على المعطى ، . وقوله فيه , صنف تمرك أصنافا ، أي اعزل كل صنف منه وحده ، وقوله

قيه ، وعدَّق ابن زيد ، العدَّق بفتح العين النخة وبكسرها العرجون والذال فهما معجمة ، وابن زيد شخص نسب اليه النوع المذكور من التمر". وأصناف تمر المدينة كشيرة جدا ، فقد ذكر الشيخ أبو عمد الجمويني في والفروق ، أنه كان بالمدينة فبلغه أثهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الاسود خاصة فزادت على الستين. قال: والتمر الاحمر أكثرمن

الاسود عندهم . قوله (وقال فراس عن النعبي الخ) هو طرف من الحديث المذكور ، وصله المؤلف في آخر أبواب

الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور . قوله (وقال هشام عن وعب عن جابر قال الني يَزْيُثِيجُ جنَّ له فأوف له) وهسذا

أيضا طرف من حديثه المذكور ، وقد وصله المؤلف في الاستقراض بنهامه ، وهشام المذكور هو ابن عروة ،

ووهب هو ابن كيسان . وقوله وجذً ، بلفظ الامر من الجسذاذ بالحيم والذال المعجمة وهو قطع العراجين ، وبين في

٥٢ _ باب ما يستحبُّ منَ الكيل

٣١٧٨ ــ وَرَشْنَ ابراهمُ بنُ مومى حدَّثنَا الوَ ابدُ عن أور عن خالدِ بن مَعْدانَ عن اِلْقدامِ بن مَعْدى

هذه الطريق قلير الدين وقدر الذي فضل بعد وفائه ، وق. تضمن قوله ، فارف له ، معنى قوله «كل للقوم »

كُرِبَ رَضَى اللهُ عنهُ عن اللَّبِيِّ مَسِيلَةٍ قال ﴿ كِيلُوا طَمَامَكُم ، يُبارَكُ لَـكُم ،

م - 11 ج } ، فع الباري

٣٤ - كتاب البيوع

الاسانيد . ووقع في رواية اسماعيل بن عياش عند الطيراني وقفيه ^(۱) عنده وعند ان ماجه كلاهما عن يحيي ^(۲)بن سميد عن عاند بن معدان عن المقدام عن أبي أبوب الانصاري زاد فيه أبا أبوب، وأشار الدارقطي الى رجحان

وفيه . . قال أن يطال : الكيل مندوب اليه فها ينفقه المر. على عياله ، ومعنى الحديث أخرجوا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم ، مع ما وضع انه من البركة في مد أهل المدينة بدعوته ﷺ . وقال ابن الجوزى : يشبه أن تسكونُ.

هذه البركة للنسمية عليه عند الكيل . وقال المهاب : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة وكان عندى شطر شعير آكل منه حتى طال على فكلته ففني . يعني الحديث الآني ذكره في الرقان معارضة ، لأن معنى حديث عائشة أنها كانت

تحرج أوتها - وهو شي. يسير - بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة الني رئيج ، فلما كالته علمت المدة التي يبلغ البها عند م. انقصائها اه . وهو صرف لما بتبادر إلى النهن من معي البركة . وقد وقع في حديث عائمة المذكور عند أبن حبان و ف ارانا ناكل منه حتى كالته الجارية فلم للبت أن فن ، ولو لم تـكله لرجوت أن ببق أكثر ، وقال انحب الطبرى :

لما أمرت عائشة بكيل الطعام فاظرة إلى مقتضى الدادة غافة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت الى مقتضى العادة ا هـ. والذي يظهر لى أن حديث المتدام محول على الطعام الذي يشترى ، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتثال أمر الشاوع ، وإذا لم يمثل الامر فيه بالاكتيال نزعت منه لشئرم العصيان ، وحديث عائمة تحمول على أنها كالته الاعتبار فلنأك

دخله النقص ، وهو شعبه بقول أبي واقع لما فأن له التي يركل في الثالثة ، قاولي الذراع ، قال وحل للشاء الا ذراعان فغال: لو لم تقل هذا لناولتني ما دمت أطلب منك ، غرج من شؤم الممارضة انتراع الدكة ، ويشهد لما قلته حديث , لاعمى فعصى أنَّ عليك ، الآني . والحاصل أن الكيل بمجرده لاتحصل به البكة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو استال الامر فيها يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع الدكة من المكيل بمبود الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعاوضة

والاختيار والله أعلم. ويحتمل أن يكون منى قوله مكلوا طعامكم ، أي إذا أدخر نموه طالبين من الله البركة وأثقين بالإجابة . فكان من كاله بعد ذلك إنما يكله ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكا في الإجابة فيعاف بسرعة نفاده ، قاله الحب العابري. ويحتمل أن نكرن البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الغن بالحادم لأنه إذا أخرج

يغير حساب قد يفرغ مايخرجه وهو لايشعر فيتهم من يتولى أمره والآحذمنه ، وقد يكون بريثًا ، وإذا كاله أمن من ذلك والله أعلم . وقد قبل : ان في و مسند البزار ، أن المراد بكيل الطبام تصغيراً لارغفة ، ولم أتحقق ذلك ولا خلافه ٥٣ - إلب بركة ماع اللي ومُدَّه . في عائشةُ رضى اللهُ عنها عن اللي على

٢١٢٩ - وَرَشُنَ مُومَى حَدَّنَنَا وُهُبِ حَدَّنَنَا مِرُو بُنُ يَمِي عَن عَبَّادِ بِنِ عَمِمِ الانصاريُّ عن عبد الله بن ذَيد رضي اللهُ عنه عن الهيَّ مِنْ الله مَن الهمَّ حَرَّمَ مَكَ وَعَالمًا ، وحرَّمَ للدُّبعة كاحرَّم إبراهيمُ مكةً ، ودَعَوتُ مُما في مُدِّها وصاعِما مثلٌ ما دَعا إبراهيمُ عليه السلامُ لمكةً ،

> (١)كذا و طبعة بولاق . ولمل الصواب « بقية ، وهو أبن الوليد الكلاعي ، فأنه يروى عن بحبر بن سعيد ﴿ ٢) ليله ، بمير ، بالباء الموحدة والراء ، وهو المذكور في التطبقين السابقين

بالك رضىَ اللهُ عنه أنَّ رسول اللَّه بيِّنج قال « اللُّهُم الرائة للم في مِكيالِم ، وبارك لم كَن صاعِمم ومُدَّهم . بَعْنَى

[الحديث ١١٢٠ _ طرقه أن: ١٧١٤ ، ١٣٢١] قَلُهُ ﴿ بَابَ بِرَكَ صَاعَ النَّي يَرِّتُنِي وَمَنَدٌ ﴾ في رواية النَّسَني ، ومــــــنهم ، بصينة الجمع وكمَّذا لاب فد عن غير

الكشمين وبه جزم الاساعيل وآبو نهم ، والضمير بعود للحذوف في صاع التي أي صاع أمل مدينة التي كا ونتيم . وبحسل أنْ يكون الجمع لادادة النعشم . وشرح أبن بعال عني الاول . قوله (فيه عاضة عن النب علي)

يُشير إلى ما أغرجه موصولاً من حديثها في آخر الحج عنها قالت دوعات آبو بكر وبلاَّل بالحديث وفيه - اللهم بأوك الما في صاعنا ومدنا ، . قوله (حدثنا موسى) هو أن اسماعيل ، وقد نفسم الكلام على مانضنه حديث عبد الله إن زيد وهو ابن عاصم الذكور هنا في أواخر الحج، وكذا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاعتصام. (تنبيه) إيراد المصنف هذه الدَّجة عقب الى قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدام مقيمة بما إذا وقع الكيل بمد التي يَقِيعٌ وصاعه ، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقا لها لا إن مايخالنهما . والله أعلم

١٥ - إب ماكنة كر في يع الفعام، والخكرة ٣١٢١ -- حَدَثْنَ إسعاقُ بنُ إبراهمَ أخبرَ ما الوَليدُ بنُ مُسلمِ عِنِ الْأُوزَاهِيُّ عِنِ الرُّهُويُّ عن سالم عن أَيْهِ رَضَى اللهُ عنه قال درأيتُ الذينَ بَشَتَرُونَ الطَّمَامَ عِهَازَةٌ يُضَرَّبُونَ عَلَى عَهِدِ رسول اللهِ عَيْثَةُ أَن يَبيعوهُ

حتى أبؤوكوهُ إلى رحا لمسم · ٢١٣٢ – حَرِّشُ موسىٰ بنُ إسماعيلَ حَدَّثَنَا وُهَبِ عِن ابنِ طاوسِ عِن أَمَّةٍ عِن ابنِ عِبْمِ وَضَى أَفُّهُ عَهِما ﴿ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ مُثِلِثُهُ تَهِينَ أَنْ يَسِيمَ الرَّجِلُ كَمُعَامًا حَى يَسْتُونِكُ . قلتُ لابنِ عَبَّاسُ : كَيْتَ ذَاكُ ؟ قال : ذلكَ دوامُ بدارهمُ والطباعُ سُرْجاً ٥ . قال أبو عبدِ اللهِ : ﴿ سُرْجَنُونَ ﴾ [التوبة ١٠٦] : مُؤخَّرون

٢١٣٣ – فَدَثْنَى أَبُو الرَّلِدِ حَدِّثَنَا شُهُ مَد ثَنَا عِبدُ اللَّهِ بنُ دِينارِ قال سَمْتُ ابنَ عمرَ رضَى اللهُ عنهما . بقول : قال النبئُ ﷺ ﴿ مَنِ ابتاعَ طَمَامًا فَلا مَبغَهُ حَى يَفْبَضُهُ ﴾

٢١٣٤ - مَرْضُ على عد مناسنيانُ كان عرو بن دينار كِيدْتُ من الزُّهري عن مالك بن أوس أنهُ قُل ﴿ مَن عندَهُ مُسَرِفٌ ؟ فقال طلحةُ ؛ أمَّا، حتى مجى؛ خازِكُنا مَن النابةِ . قَالَ سُفيانُ هُوَ الذي حَيظاهُ عن

الزُّ هميَّ ليس فيه زيادة ، قال : أخبرتي ماك من أوس سمّ عرَّ بنَّ الخطَّابِ دخيَّ اللهُ عنهُ كُبيرٌ عن دسوليّ إِنْ ﷺ قال و النَّدَّبُ بالرَّرِقِ رِبًّا إِلا جاء وهاه، والبُرُّ بالبُرُّ وباً إِلاَّ هاء وهاه ، ، والمرُ بالترّ

الاسانيد . ووقع في دواية اسماعيل بن عياش عند الطبراني ونفيه (١) عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحبي (١) بن سميد عن خالد بن معدان عن المقدام عن أبي أبوب الانصارى زاد فيه أبا أبوب ، وأشار الدارتطي الى رجعان هـذه الريادة . قوله (يبارك لسكم)كذا في جميع دوايات البخاري ، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادرا في آخره

وفيه . . قال أن بطال : الكيل مندوب اليه فيماً ينفقه المر. على عباله ، ومعنى الحديث أخرجوا بكيل معلوم يبلذكم

كمل المدة التي قدرتم ، مع ما ومنع الله من البركة في مدأ عل المدينة بدعوته بِاللَّجُ . وقال ابن الجوزي : يشبه أن تسكونُ هذه البركة للنسمية عليه عند الكيل . وقال المهلب : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة . كان عندي شطر شعير

آكل منه حتى طال على فكنتيه ففي ، يعني الحديث الآني ذكر ، في الرقان معارضة ، لأن معني حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شيء يُسيّر - بغيركيل فبودك لها فيه مع بركة الني ﴿ لِلَّهِ ، فلما كالله علمت المدة التي يبلغ الها عند انقصائها اله . وهو صرف لما يتيادر إلى الذَّهن من معنى الركة ، وقد وقع في جديث عائشة المذكور عند أبن حيان

ه فما زلنا نأكل منه حتى كالته الجارية فلم نلبث أن فني ، ولو لم تـكله لرجوت أن يهتم أكثر ، وقال المحب الطبري : م. كما أمرت عائشة بكيل الطمام فاظرة إلى مقتضى العادة غافة عن طلب البركة في تلك الحالة ودت الى مقتضى العادة ا ه. والذي يظهر لى أن حديث المفدام عمول على الطعام الذي يشتري ، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتثال أمر الشارع ، وإذا لم يمثل الامر فيه بالاكتبال نزعت منه لشؤم العصيان ،وحديث عائشة محمول على أبها كالله الاختبار فلناك

دخله النقص ، وهو شبيه بقول أبي وافع لما قال له الذي يركي في الثالثة ، ناولني النواع ، قال وهل للشاة الا ذراعان فقال : لو لم تقل هذا لناولتني ما دمت أطلب منك ، فخرج من شؤم المعارضة انتزاع العركة ، ويشهد لما قلته حديث « لاتحمى فبحمى الله عليك ، الآني . والحاصل أن الكيل بمجرده لاتحصل به البركة ما لم ينضم اليه أس آخر وهو امتثال الأمر فما يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع الدكة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالممارضة

والاختبار والله أعلم . ويحتمل أن يكون معني قوله وكيلوا طَّمامكم ، أي إذا أدخر بموه طالبين من الله الركة والثين بالإجابة ، فركان من كاله بعد ذلك [عما يكيله ليتمرف مقداره فيكون ذلك شكا في الإجابة فيماقب بسرعة نفاده ، قاله الحب الطبرى . ويهتمل أن نكون البركة التي تحصل بالسكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لأنه إذا أخرج

بغير حساب قد يفرغ مايخرجه وهو لايشمر فيتهم من يتولى أمره بالاحذمنه ، وقد بكون بريثا ، وإذا كاله أمن من ذلك وافه أعلم. وقد قيل : أن في « مسند البزار ، أن المراد بكيل الطبام تصغيراً لأرغفة ، ولم أتحقق ذلك ولا خلانه ٥٣ - إب بركة صاع الذي مرافع ومُدّه . فيه عاشة ُ رضي الله ُ عنها عن الذي مرافع ٣١٢٩ – وَرَشُنَ مُوسَىٰ حَدَّنَنَا وُمُبِّ حَدَّثَنَا هُرُو بنُ نَهِي عَنْ عَبَّادِ بن تميم الانصاريُّ عن عبد

الله ين زَّيد رضيَ اللهُ عنهُ عن النِّيِّ مَنْ عن النَّا إِراهِمَ حَرَّمَ مَكَ وَدَعَا لَمَا ، وحرَّمتُ المدينة كاحرَّم إبراهيمُ مكةً ، ودَعَوتُ لما في مُدِّها وصاعبا مثلَ ما دَعا إبراهمُ عليه السلامُ لمكةً ،

(١) كذا في طبعة بولاق ، ولهل الصواب ، قبية ، وهو أبن الوليد التكلاعي ، فأنه يروى عن بحير بن سعيد

(؟) لمله • بمير ، بالباء الموحدة والرآء، وهو المذكور في التعليم السابقين

ملك رضى اللهُ عنه أنَّ رسول الله يَرْتِينَ قال • النُّهُم بارِك للم في يكايلِم َ، وبارِكُ لم في صاعِعم ومُدَّهم . يَعفي

[الحديث ١٧٣٠ - طرفه في : ١٧١٤ ، ١٧٣١] قَلِهُ (بَابِ مِرَكَةُ صَاعَ النَّهِ مِنْهِ فِي وَمِنْهُ) في دُوالِيةَ النَّسَنَى ﴿ وَمُسْدَهُ ، بصينة الجمع وكُذَا لَابِي فَدَ عِن غير الكنسين وبه جزم الاساعيل وآبو نهم ، والنسير يعرد النجارف في صاع التي أي صاع أهل مدينة اللَّي عَلَيْ

ومدهم . ومحتمل أن يكون الجمع لاوادة المعشيم ، وشرح ابن جال على الاول . قوله (فيه عاشة عن النبي علي) بثير إلى ما أخرجه موصولاً من حديثها في آخر الحج عُهَا قالته ووعك أبر بكر وبلاّل -الحقيث وفيه - اللهم بآوك ثا في صاعنا ومدنا ، . قويه (حدثا موسى) هو أن اسماعيل، وقد تقدم الكلام على ماتضمه حديث عبد الله إن زيد وهو ابن عاصم الذُّكور هذا في أواخر الحج. ركفا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاعتصام. (تنبيه) ابراد المصنف هذه الدَّجة عنب الى قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدام مقيدة بما إذا وقع الكيل بمد

التي يَثِلُغُ وصاعه ، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ماكان موافقًا لها لا إل مايخالفهما . والله أعلم ¿٥ _ إسب ماكنة حرك في بيع الطعام ، والمستخرة ٢١٢١ -- حَدَثْنَى إسماقُ بن أبراهم أخبرنا الوليدُ بن أسلم عن الأوراعيُّ عن الأهريُّ من سالم عن

أَبِهِ رَضَّى اللهُ عَنه قال ﴿ رأيتُ ۚ الذِّبَ ۚ اِنْشَرُونَ اللَّهَامَ عِلزَفَةً ۚ اِنْفِرَ مِنَ عَل عهدِ رسولِ اللهِ مُؤَيِّئَةً أَن يَبَيعُومُ عَتَى مُبُوْدُوهُ إلى رحالِم المسم

• ١٩٣٧ – ﴿ مَرْشُنْهُ مُوسَىٰ بِنُ إسماعيل حدَّثَنَا وُمَيبٌ عن إبنِ طاوسٍ عن أبيو عن إبنِ عبَّاسِ رضي ألفُهُ فَهِما ﴿ أَنَّ وَمُولَ اللَّهِ مِمْ إِلَّهِ كُمِّى أَنْ يَبِيعَ الرجلُ كَلمَامًا حَتَى يَسْوِفِكُ . قلتُ لابن عباس : كَلِفَ ذاك ؟ إِلَّا : ذَلَكَ دَرَاهُمُ بِدَارِهُمُ وَالطَّمَامُ مُرْجًا ﴾ . قال أبو عبدِ اللهِ : ﴿ مُرْجَنُونَ ﴾ [التوبة ١٠٦] : مُؤخَّرون [الحديث ٢١٣٢ _ طرفه في : ٢١٢٠] ٣١٢ - مَدَّثِي أَبِو الرَّلِدِ حدَّثَنَا شُعبُهُ حد ثَنَا عبدُ اللهِ بِنَ دِينارِ قال سَمتُ ابنَ عر رضيَ اللهُ عنهما

بْغُول : قال النبيُّ ﷺ ﴿ مَنِ ابْنَاعَ مُلْعَامًا فَلا بَبِغُهُ حَتَى يَقْبَضُهُ ﴾ ٢١٢٤ - مَرْثُ على عد مناسكيان كان عراو بن دينار بهد أن من الزهمي عن مالك بن أوس أنه

قُل و مَن عندَهُ صَرَفٌ ؟ فقال طلحةُ : أنا ، حتى بجيء خازِزُننا من النابةِ . قال سُميانُ هوَ الذي حَيفظاهُ عن الزُّهريَّ ليس فِيهِ زِيادة ، فقال : أخبر في مألتُ بنُ أُوسِ سِمَّ عرَ بنَ الخَمَّاكِ رضَّى اللهُ عنهُ يُغيرُ عن وسوليّ

إِنَّهُ مِنْظِينٌ قال و الدَّحبُ الوَّرْقِ رِبًّا إلا جاء وهاه ، والدُّرِّ بالدِّرُّ ربًّا إلاُّ هاء

به به به به به من دوی آمند و این می می او موزون ، وقد دوی آمند من حدید این عمر مرفوعاً مرق تشکق فیه النحلیة ، والاستینه ، اینا یکون فی مکیا آن موزون ، وقد دوی آنسانی بنظ و نهی آن بیدع آمند طعاماً و من النتری طعاماً یکن آن و دون فلا بیده حق فیجه ، ودواه آبر دادد وانسانی بنظ و نهی آمن بیدع آمند می بحری فیه

افتراه به بلغ من يسترن ، والمارتفان من حديث جابر ، نهى وحول الله يجان عن بهغ الطعام حتى بحرى أبه الفقاء بهجل أم الفقاء المنظمة المنظم

يمين يوسين ون مردون ورس ورس ما كناية وقيقة ثم باعة نفره لم يحو تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله مكاية فقيمته موازنة وبالمكن ، ومن اشترى مكاية وقيقة ثم باعة نفره لم يحو تسليم بالكيل الأول طلقا ، وقيسل أن باعمه على من اشتراه ثانيا ، وبذك كنا قال الجهور ، وقال عطاء : يحوز بعد بالذكورة تردعليه ، وفي الحديث مشروعية بنقد جاز يالدكل الأول وال باعد بشترة بالمحرف المحرفة من يتعالمي النفرد الفاسدة ، وإثارة الأمام على الناس من براعي أحوالم في ذلك واقد أعلم ، وقوله ، جزافا بما مثلة الجمع والكسر أفعح ، وفي هذا الحديث جواز به الصبرة جزافا سواء عفر البائع قدرها أم لم بطراء وعن مالك مثلة الجمع والكسر أفعح ، وفي هذا الحديث جواز به الصبرة جزافا سواء عفر البائع على الماء ، المشترى ونده ها

وقال ابنُ عَرَ رضى اللهُ عنها: ما أدرَ كَتِ الشَّفَةُ حَيَّا تَجُوعًا فَهِوَ مَنَ الْبَيَاعِ ٢١٣٨ - مَتَّتُ فَرَقَةُ بِنُ أَبِي النَّمِرَاءِ أَخِرَنَا عِلَى بنُ مُسْهِرٍ عِن مِشَامٍ عِن أَلْبِهِ عِن عائمةً رضى اللهُ

٢١٣٨ حرض فروّة بن إبي الغراه احدره على بن تسعير على بسر أحد طرق النهار ، فلما أدِن له أحد عنها فالت و كان الله عنها في النهاء الله عنها في الله عنها في الله عنها في الله عنها الله عنها في الله عنها الله عنها الله عنها الله عنها في الله عنها

يارسول الله ، إنَّ عندى الآدَيْنِ أَعَدَّدُهُمَا الحُرْوحِ ، فَخَذُ إحداها . قال : قد أَخَذُهُما بالنَّمَنَ ، قوله (ياب إذا اشترى مثاعاً أو داية فوضعها عند البائع أو مان قبل أن يقيض) أوود فيه حديث عائمة في قشة الحجودة ، وفيه قوله شرجي لان يكر عن الباقة ، أخذتها باش ، قال الملب : وجه الاستدلال به أن قوله ،أخذتها، قشة الحجودة ، وفيه قوله شرجي لان يكر عن الباقة ، أخذتها باش وإغراجها عن ملك أبي كل أه وليس لم يكن أخذا بالدولا بميازة شخصها وإنماكان التراما منه لايتباعها بائس وإغراجها عن ملك أبي كل أه وليس ماقاله بواضح لان الله عالمي عن غرضه في سياقه ، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط الراوى اختصره لانه ليس من غرضه في سياقه ، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض ، وقال أب المنيز ، مطابقة الحديث الترجة من جهة أن البخاري أراد أن يمتى انتقال الضهار في الداة وتحرها إلى اليهق من طريق اسماعيل كذلك، وقال الاساعيل : وافق اسماعيا على هذا اللفظ اين وهب وابن مهدى والتحافيل و وقتية قلت : وقول البخارى و زاد اسماعيل ، ويذاراوا في المدنى بالانجارى و زاد اسماعيل ، ويداراوا في المدنى بالانجارى و وقتية المن مالا، وحرف بهذا جواب من الحاليل بان يكيله البائع ولا يقبعه المشترى بل يجبه عنه ولنقد التمن مثلا، وعرف بهذا جواب من حمل الزيادة على جود وعرف بهذا جواب من حمل الزيادة على جود اللفظ نقال : معناه زاد الفظا آخر وصور بقبعه في منزل البائع لا يمكن قبعنا شرعا حتى ينقله المنترى إلى مكان أن استيفاء المبترى بالمناوي وهذا به المنترى إلى مكان المنتسان، البائم به كما تقدم الله عن الدافي ، وهذا هو الشكت في تعقيب المصنف له بالمزجمة الآتية المنترى الحاسم من رأى إذا الشرى طماماً جزافا أن لا يكينه حتى يُؤوه الى رخله ، والأدب في ذلك المناوي عن من رأى إذا الشرى طماماً جزافا أن لا يكينه عن بن شهاب قال : أخبر في سالم بن عيد المساح بالمركب عن أب شهاب قال : أخبر في سالم بن عيد المساح عرفت عن المساح بالمركب عن المساح بوانسان عن المنافع بن عن أب شهاب قال : أخبر في سالم كرف عند المساح المسلح المساح بوانسان عن المنافع بن عن أب شهاب قال : أخبر في سالم كرفع المساح المساح المساح المساح المنافع المساح المساح المساح المساح المساح المساح المساح المساح المنافع المساح المساح المنافع المساح المساح المساح المساح المساح المساح المنافع المساح ا

مثلاودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمانة وعشرين دينادا وقبضها والطعام فى يند البانع فكأند

باع ما ثة دينار يما نة وعشرين دينارا ، وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام ، و لذلك قال ابن عباس , لا أحرب

كل شي. إلا مثله ، ويؤيده حديث زيد بن ثابت ه نهي رسول الله باللَّج أن تباع السلع حث تبتاع حتى بحوزها

التجار إلى رحالهم ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ، قال ألفرطمي : هذه الأحاديث حجة على عثمان الليثي حث

أجاز بيعكل شيء قبل قبضه ، وقد أخذ بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومه وألحق بالشراء جميح المعارضات .

وألحق الثافعي وابن حبيب وسحنون بالطعام كل مافيه حق توفية ، وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياء إلى كل مشتري ،

إلا أن أبا حنيفة استشى العتار وما لا ينقل ، واحتج الشافعي محديث عبد الله بن عمر وقال و نهى النبي ركيج عزير بم

ما لم يضمن ، أخرجه الترمذي . قلت : وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة . وفي صفة القبض

عن الشافعي تفصيل: فما يتناول باليدكالدوام والدنانير والثرب فتبعنه بالتناول، وما لاينقل كالعقار والثمر على

الشجر فنبعته بالتخلية ، وما ينقل في العادة ݣَالاخشاب والحبوب والحيوان فنبعته بالنقل إلى مكان لااختصاص البائع

به ، وفيه قول أنه يكن فيه التخلية . قوله عقب حديث ابن عمر (زاد اسماعيل فلا بيمه حتى بقيمته) يعنى أن اسماعيل ابن أبي أو يسر ورى الحديث للذكور عن مالك بسنه، بلفظ دحتى هيمته ، دل قوله . حتى يستوقه ، وقد رصة

العلماً – 'يضرّ بونَ أن كيموهُ في تسكاينهم حتى يُوْوهُ إلى رِسالِمِ ﴾ قوله (باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافا أن لا يبعه حتى يؤويه إلى رحله ، والآدب في ذلك) أى تعزير من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله . ذكر فيه حسديث إبن عمر في ذلك ، وهو ظاهر فيها ترجم إنه ، وبه قال الحهود ، لمسكنهم لم يخصوه بالجزاف ولا قيدوه بالإيواء إلى الرحال ، أما الآول فلما ثبت من النهى عن بيع الطعام قبل قبضه فنخل فيه المسكل ، وورد التنصيص على المسكيل من وجه آخو عن ابن عمر مرفوعا أخرجه أبو داود . وأما الثانى فالآن الإيواء إلى الرحال خرج عزج النالب ، وفى بعض طرق مسلم عن ابن عمر دكت نتاع الطعام فيبث البنا رسول الله ينظم عن يأمرنا باتفاله من المسكان الذي ابتناء فيه إلى مكان سواء قبل أن نبيعه ، وفرق مالك في المشهود

اللهِ أنَّ انَ عمرَ رضيَ اللهُ عنها قال ﴿ لقد رأيتُ الناسَ في عمد رسولِ اللهِ ﷺ يَبْنَاعُونَ جزافًا _ يَسَى

قال ابنُ عبَّاس : ولا أُحْسِبُ كُلُّ شيءِ إلا يشلَمه

حنه، وهو موانق لتفسير أن عبيسة حيث قال في توله ﴿وآخرون مرجئون لامرالله ﴾ أى مؤخرون لامرالله ،

يال أرجالك أي أغرتك ، وأواد به لبخادي شرح قول ابن عباس ، والطعام مرجأ ، أي مؤخر ، ويحوذ همز

٥٥ - باب يهم القَّمَامُ قِبلَ أَن يُقْبَقَن، وبَعِدِ ما لبسَ عندَكَ

بْول سَمْتُ ابنِ مَبَّاسِ رَضَىَ اللُّهُ عَلِما بْقُولُ وَأَمَّا الذِّي شَهَا عَنْهِ النَّهِ اللَّهِ الْمَامُ أَن يُباعَ حَتَّى يُقَبِّضَ .

٣١٣٥ – مَرَثِّنَ عَلَى بُنُ عَبِدِ الْحَرِ حَدَّثَمَا مُفَانُ قَالَ : النَّني خَفِظُهُمُ مَن عَرُو بن دِينَاوِ سَمِـةً طَاوُسًا

٢١٣٦ – طَرَشُ عِبدُ اللَّهِ بِنُ مَسْلِمَةً حدَّثَنَا مالتُ عن نافعِ عن ابنِ عمرَ رضىَ اللَّهُ عنهما أنَّ النبيَّ عَلِيُّكُ

قله (باب بيع الطعام قبل أن وبض ، وبيع ماليس عندك) لم يذكر في حديثي الباب بيع ماليس هندك ،

وكمانه لم يثبت على شَرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض . ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى : وحديث

ألبي عن بيع ماليس عندك أخرجه أصحاب السن من حديث حكيم بن حزام بلفظ و قلت يارسول اقد يأتيني الرجل

فيـألئ البيع ليس عندي ، أبيعه منه ثم أبناعه له من السوق؟ فقال : لاتبع ماليس عندك ، وأخرجه الترمذي

عتمرا ولفظه د نهاني وسول الله يرفيج عن بيع ماليس عندي ، قال ابن المنذد : وبيع ماليس عندك يمتمل معنيين

إحدَمًا أن يقول: أبيعك عبدا أو دارا معينة وهي غائبة ، فيشبه ببع الغرو لاحتمال أن تتلف أو لا يرضاها ،

ثانهما أن يقول: هذه الدار بكذا ، على أن أشتريها لك من صاحبًا ، أو على أن يسلمها لك صاحبًا ١ هـ . وقعة

حَكَيْمِ مُوافَقَةُ للاحْتَالُ الثاني . قولِهِ (حدثنا سفيان) هو ابن عبيثة ، وقوله و الذي حفظناه من عمرو ، كأن سفيان

يشير إلى أن في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ماحدثهم به عمرو بن دينار عنه ، كمثوال طاوس

من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك . ﴿ إِلَّهُ عَنْ ابْ عِبْاسُ ﴿ أَمَّا النَّتَى نِهِي عَنْهُ الحُ ﴾ أي وأما الذي

لُمُ أَحفظ نبيه فيا سوى ذلك . قولُه (فهو الطعام أن يباع حتى يقبض) في رواية صعر عن عبد الملك بن ميسرة

يَّن طاوس عن ابن عباس • من آبتاع طعاما قلا يبعه حتى يقبعه ، قال مسعر : وأطنه قال • أو علفاً ، وهو بفتح المهملة واللام والغاء . قوله (قال أبن عباس لا أحسب كل شيء إلا مثله) ولمسلم من طويق معمد عن ابن طاوس

ِ فَالَ ﴿ مَينِ ابْنَاعَ عَلَمَامًا فَلا تَبِيغُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيهُ ﴾ . زاد إسماعيلُ ﴿ مَن ابْنَاعَ طَمَامًا فلا تَبِيغُهُ حَتَّى يَقبضُهُ ﴾

مها وترك همزه ، ووقع في كتاب الحطابي بتشديد الجيم بغير همزوهو للسالغة

[الحديث ٢١٧٤ _ طرفاه في : ٢١٧٠ ، ٢١٧٤]

قوله (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة) أي بضم المهمة وكدن الكاف: حبس السلع عن البيع ، هذا متضى الله ، وليس في أحاديث الباب للمكرة ذكركما قال الاساعيلي ، وكأن المصنف استنبط ذلك من الآمر بنتل

الطعام إلى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه ، فلو كان الاحتكاد حراما لم يأمر بما يتول اله ، وكما فع لم يشرية

عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا ، لا يمسكر إلا عاطىء ، أخرجه مسلم ، لكن يجرد إبواء الطعام إلى الوسال لايستارم الاحتكار الشرعي ، لأن الاحتكار الشرعي إمساك الطعابهيين البيسع وانتظار الغسسلاء مع الاستغناء عن

وساجة الناس اليه ، وبهذا فسره مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب ، وقال مالك فيمن وفع معاما من صيت لل بينه: ليست هذه بحكرة. وعن أحمد إنما بحرم احتكار الطعام المقتان دون غيره من الأشياء. ومحمل أن

يكون البخارى أواد بالترجة بيان تعريف الحكرة الى جي عنها في غير هذا الحديث وأن المواديها قدر والدعل مايفسره أهل اللغة ، فساق الادنديك التي فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ، ولوكان الاحتكار عنوعا لمنعوآ

من نقله ، أو لبين لم عند نقله الآمد الذي ينتهون الله ، أو لاخذ على أنسيم من شرا. الشي. الكثير الذي هو مطة الاحتكاد ، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة عصوصة بشروط مخصوصة . وقد ورد في ذم الاحتكار أساديت : مها حديث معمر الذكور أولا وحديث عمر مرفوعا دمن احتكر على المسلين طعامهم ضربه ألله بالجذام

والافلاس، وواه ابن ماجه واسناده حسن، وعنه مرفوعا قال و الجالب مرنوق وا محتكر ملمون ، أخرجه ان ماجه والحاكم واستاده ضعيف ، وعن ابن عمر مرفوعاً و من احتكم طعاماً أوبعين ليلة فقد يرى. من الله و برى.

ت ، أخرجه أحد والحاكم وفي إسناد، مثال ، وعن أبي هريرة مراوعاً ، من احتكر حكرة يربد أن يغالي بها على المسلين فهو خالهي. ، أخر به الحاكم. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: الاول حديث ان عمر في تأديب من يسع الطعام قبل أن يوويه إلى رحمه ، وسياتى الكلام عليه بعد باب . الناتي والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي

عن بيع العلم قبل أن يستونى ، وسيأتي الكلام عليهما في الباب الذي يليه . الرابع حديث عمر و النصب بالورق وبا ، ومطابقته للرجة لما فيه من اشتراط قبص النمير وغيره من الربويات في المجلس فأنه داخل في قبض الطعام بغير شرط

آخر . وقد استشعر أن بطال مباينته للزجة فأدخله في رجة و باب بيع ماليس عندك ، وهو مفاير للنسخ المروية عن البخارى. وقوله في حديث عمر دحدثنا على، هو ابن المديني، وسَمْيان هو ابن عبينة، وقوله وكُن عمرو بن دينار يحدث عن الزمري عن مالك بن أوس أنه قال : من عنده صرف ؟ تقال طلحة ـ أي ابن عبيد الله _ أنا حق

قِلْهُ فَ آخر حديث ابن عباس (قال أبو عبد أنّه) أي المصنف (مربعون) أي مؤخرون ، وهذا في رواية المستمل

يجيء خازتنا من الغابة ، تأتى بقيته في رَواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين بابا . قوله (قال سفيان) هو ان عينة بالاسناد المذكور ، وقوله «هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة ، أشار إلى النصة المذكورة و أنه

إنه وأحسب كل شي. بمنزلة الطعام، وهذا من تفقه ابن عباس ، ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام

واحتج با تفاقهم على أن من اشترى عبدا فأعته قبل قبضه أن عقه جار ، قال : قالبيع كذلك . وتعقب بالفارق ، حفظ من الزهرى المنن بغير زيادة ، وقد حفظها مالك وغيره عن الزهرى ، وأبعد الكرماني فقال : غرض سفيان

تُصدين عرو وأنه حفظ نظير ما روى . قوله (النعب بالورق) مكذا رواه أكثر أصحاب ان عينة عن وهي رواية أكثر أصحاب الزهري، وقال بعضهم فيه النحب بالنهب كا سيأتي شرحه فيهالمكان المذكور إن شا. الله تعالى .

وُمُو تَصُوفُ النَّادُعُ إِلَى النَّتَقُ . وقول طاوس في الباب تُبله , قلت لابن عباس كيف ذاك؟ قال : ذاك دواج بنواج

[والمفام مرجأ ، معناء أنه استفهم عن سبب هذا النبى فاجابه ابن عباس بأنه إذا باعه المشترى قبل النبض وتأخر اللبيع في يد البائع فسكأنه باعه ددام بدادم . ويبين ذلك ماوقع في رواية سفيان عن ابن طاوس عند مسلم • قال طاوس قلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراح يتبا يعون بالذهب والطعام مرجاً ، أي قاذا اشتري طعاما بما ته ديناو

عنه بين الجزاف والنكيل: فأحاد بب الحزاف قبل قبته وبه قال الارزاس وإعمل، واحتج لهم بأن الجزاف مهای تشکلی فیه النطبة . والاستبغار (آنا یکون ی مکیل او موزون ، وقد روی احد من حدیث این عمومرقوعا و من ائترَى طَمَامًا بكيل أو وزن قلا بسمه عنى يُعبشه ، ورواء أو داود واتسانى بنفط ونهى أن يبيع أحد طعاما القراه بكيل حق يستوقيه ، والدارتطن من حديث خابر دنهي رسول الله الملكي عن بيخ الطعام حتى يحرى فيه العامان صاع البائع والمشترى، وتحوه ليزار من حديث أبي هربرة باستاد حسن، وقد ذلك دلالة على اشتراط الهبض في الكيل بالكَّيل وَفَى المرزون بالرزن . فن اشترى شيئاً مكاية أوموازة هَبِشه جراة فقبشه قسد . وكذا لواشترى

مكاية نفيضه موازنة وبالعكس ، ومن اشترى مكاية وقبضه ثم باعه لغيره لم يحز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراء ثانيا . وبذلك كله قال الجهور ، وقال عطاء : بحوز بيعه والكيل المؤمل مطقا ، وقسيل إن باعه بقد جاز بالكيل الأول وإن باعه بنسبة لم يحز بالاول والإحاديث المذكورة تردعايه . وفي الحبديث مشروعية تأديب من يتعالم النقود لفاسدة ، وإذامة الاسلم على الناس من يراعي أحوالم في ذلك والله أعلم . وقوله دجوالمة مثلة الجيم والكر أفسح. وفي هذا الحديث جواز بع الصبرة جزافا سواء علم البائع قدها أم لم يعلم ، وعن مالك التفرقة ، فلو علم بسح ، وقال ابن قدامة : يحوذ بيع الصرة جزافا لانعم فيه خلافا إذا جبل البائع والمشترى قندها قان اشتراها جزاة فني بيعها قبل نقلها الروايتان عن آحد . ونقلها قبضها

٧٥ - باب إذا المنزَى تَناعًا أو دائبًا فوصَّهُ عندَ البائع وأو مانَ قبل أن يُقْبَض وقال ابنُ عمرَ رضَى اللهُ عنهما : ما أدرَ كَتِ الصَّفَفَهُ حَيّاً بَجُوعًا فهوَ منَ اللَّبْتاع ٢١٣٨ - فَرَضُ فَرُوَّةُ بِنُ أَنِي الْفُرَاءِ أُخْبِرُنَا عِلَّ بِنُ مُسْهِرِ عِن هِشَامٍ عِن أَبِيهِ عِن عائشةً رضي اللهُ

عَهَا قَالَ وَ لَنَانًا بِرُمْ كَانَ إِنَّى عَلِي النِّي مَنْتَجَ إِلاَّ بِأَنْ فَهِ بَيْنَ أَنِي بكر أَحَدَ طرقَ النَّهارِ ، فلنَّا أُدِنَ لَهُ ف الخروج إلى الدينةِ لم رَرُضًا إلا وقد أنَّا ظهراً ، نَخْرَ بو أبو بكر فقال : ماجاءنا الذي يُرَاثِين في هذه إلساعةِ إِلا ۚ لأَمْسِ حَدَثَ عَلَّا دَخَلَ عَلِيهِ قال لأَن بَكُمِ : أَخْرِجْ مَن عندَكَ . قال: يا رسولَ الله ي إثما ها النَّمَايَ ، تهني عائشةً وأتماءً . قال: أشَمَرْتَ أنهُ فد أَذِنَ لَى في انْخَرُوجٍ ؟ قال: الشُّحِبُّةِ بارسولَ اللهُ . قال: السُّحبَّةَ فال: ورسولَ اللهِ ، إنَّ عندى الدَّيْنِ أَعَدَدُهُما فَخُروجٍ ، فَئَذُ إحداها . قال : قد أَعَذُتُها بالنُّمن ﴾

قله (باب إذا اشترى مناع أو داية فوضعها عند البائع أو مان قبل أن جَيْض) أوود فيه حديث عاشة في قعة المبعرة ، وفيه قوله عِنْظِجُ لانِ بكر عن الباقة وأعنتها بالتمن ، قال المبلب: وجه الاستدلال به أن قوله وأعنتها ، لم يكن أعذا باليد ولا بحيازة شخصها وإنماكان النزاما حدلابتياعها بائين وإغراجها عن ملك أبي كر اه. وليس ماقاله بواضح ?ن القمة ماسيق لسيان ذلك ، فلذلك اختصر فيها قدر ائن وصفة المقد ، فيحمل كل ذلك على أن الزاوى اختصره لانه ليس من غرضه في سيافه ، وكذلك اختصر صفة القيض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض . وقال أن المنبر: مطابقة الحديث للترجة من جمة أن البخاري أراد أن يحقى اتقال الضهاء في الدابة وتحوها إلى

مثلا ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمانة وعشرين دينارا وقبصها والطعام في يدالبانع فكأنه باع مائة ديناد بمانة وعشرين دينارا ، وعلى هذا التفسير لا يختص النهى با لطمام ، و لذلك قال ابن عباس ، لا أحدب كل شي. إلا مثله ، ويؤينه حديث زيد بن ثابت و نهى رسول الله بِرُلِيُّهِ أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ، قال القرطبي : هذه الآحاديث حجة على عثمان الليثي حب أجاز بيعكل شي. قبل قبضه ، وقد أخذ بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومه وألحق بالشراء جميح المعاوضان . وألحق الدافمي وابن حبيب ومحنون بالطعام كل مافيه حق توفية ، وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشترى ، إلا أن أبا حنيفة أستنى العتار وما لا ينقل ، واحتج الشافعي محديث عبد الله بن عمر وقال . نهى الني رجيج عن رع ما لم يضمن ، أخرجه الترمذي . قلت : وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر البرجة . وفي صفة النبش عن الشافعي تفصيل: فما يتناول باليدكالدواهم والدنانير والثوب فقيضه بالتناول، وما لاينقل كالعقار والثمر على الثجر فقبضه بالتخلية ، وما ينقل في العادة ݣَالاخشاب والحبوب والحيوان فقيضه بالنقل إلى مكان لااختصاص لبانع

ابنأ في أويس روى الحديث المذكر. عن مالك بسند، بلفظ و حتى يقبضه ، بدل قوله و حتى يستوفيه ، وقد وصه البيق من طريق اسماعيل كمذلك ، وقال الاسماعيلي : وافق اسماعيل على هذا النفظ ان وهب و ان مهدى والشافع وقتية قلت : وقول البخاري و زاد اسماعيل ، يريد الزيادة في المني ، لان في قوله حتى يقبضه زيادة في الممني على قوله وحتى يستونيه ، لأنه قد يستونيه بالكيل بان يكيله البائع ولا يقيضه للشترى بل يحبسه عنده لمنقده الثمن مثلا، وعرف بهذا جواب من أعترضه من الشراح فقال : ليس في هذه الرواية زيادة ، وجواب من حمل الزيادة على بجرد اللفظ نقال : معناه زاد لفظا آخر وحبو يقبضه وإن كان هو يمعني يستوفيه ، ويعرف من ذلك أن اختبار البخاري أن استيفاء المبيع المنقول مرس البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضا شرعيا حتى ينقله المنترى إلى مكان لا اختصاص للباتم به كما تقدم تمله عن النَّافعي ، وهذا هو النَّكَّنَّة في تعقيب المصنفُ له بالترَّجمة الآتية

به ، وفيه قول أنَّه يكني فيه التخلية . قوله عقب حديث ابن عمر (زاد اسماعيل فلا ببعه حتى يقبضه) يعني أن اسماعيلّ

٥٦ - باك من رأى إذا اشترى طماماً جِزامًا أن لا يَبيعةُ حتى يُؤومِهِ إلى رَحْله ، والأدب في ذلك ٣١٣٧ – طَرَثُنَا عِني مَنُ بُكِيَرِ حَدَّثَنَا اللَّيثُ عَن يُونُسَ عَنِ ابْنِ شَهَابِ قَالَ : أُخَرَقَى سَالُمُ بنُ عَبْدِ اللهِ أنَّ ابنَ عمرَ رضيَ اللهُ عنها قال ﴿ لقد رأيتُ الناسَ في عمد رسولِ اللهِ ﷺ يَبْناعونَ جزافًا ـ يَعني الطام - يُضرَ بونَ أَن يَبِيوهُ في سَكانِهم حتى يُؤُوهُ إلى رِحالِم، قرله (باب من رأى إذا اشترى طعاما جزانا أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله ، والآدب في ذلك) أي تعزير من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله . ذكر فيه حـديث ابن عمر فى ذلك ، وهو ظاهر فها ترجم له ، وبه قال الجهود ،

لكنهم لم يخصوه بالجزاف ولا قيدوه بالإيواء إلى الرحال ، أما الآول فلما ثبت من النهى عن بيسع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل، وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ان عمر مرفوعا أخرجه أو داود. وأما اثناف فلان الإبواء إلى الرحال خرج عرج الغالب، وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر . كنا نبتاع الطعام فيبعث الينا وسول الله ﷺ من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواء قبل أن نبيعه ، وقرق مالك في المشهود

. يحتبي الرجل في ثوب واحد كبس على فرجه منه شي. ، وأن يرتسى في ثوب يرقع طرفيه على عانقيه ، 7. - ياسب النَّهي فلبانع أن لا يُحَمَّلُ الإبلَ والبَعْرَ والنَّهَ وِكُلُّ تُحَفَّقٍ ، والمَسْرَاةُ التي مُرَّى لَبُهُما وحُينَ فيه وجُمَّ فَلِ يُغَبُّ أَياماً . وأصلُ التَّعْتُريةِ حَسِّ الله ، يقال منه : صَرِّيتُ الله إذا حَبَثْتُه

الحديث ۲۱۱۸ - ۲۱۰۰

٢١٤٨ – مَرْشُنَا ابْنُ ٱسكَبِر حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَن جَعْدِ بِن ربيعةَ عَنِ الْأَعْرِجِ قَالَ أَبو همرِرةَ رضى اللَّهُ عنهُ عن النبيُّ ﷺ ﴿ لاَنْهَـزُوا الإِبلَ والنَّمَ ، فَمَنِ النَّاسَا بعدُ وَهُ بَغِيرِ النَّظَرَيْنِ بعد أن مجتلِّبها: إن شاء أَمْسَكُ وَإِنْ شَاءَرِدُهَا وَصَاعَ تَمْرَ ﴾ . وَيَذَكُو َ عِنْ أَبِي صَالحٍ وَمُجَمِّدٍ وَالْوَلِيدِ بنِي رَبَاحٍ وموسى بني بَسَانٍ عن أبي هريرةَ ﴿ زِرِ النَّبِيُّ مَيْنِيٌّ ﴿ وَالْمَ بِعَنْهُمْ تِنِ ابْنِيَّ سِيْرِينَ ۚ ﴿ مَاعَا ۖ مَسَ طَعَامٍ وهو بَاغْلِيارٍ ثلاثاً ، وقال بعشهم عِن النِي مِيرِينَ و صَاعاً مِن أَبِرٍ ، ولم يَذَكُرُ و ثلاثًا ، ، والقر ُ أكثرُ ٢١٤٩ - وَرَشُنَا مَدَّدُ حَدَّثَنَا مُعَتَيرٌ قال سَعتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا أَبُو عَهْانَ عِن عبدِ اللهِ بن مسود

رضى َ اللهُ عنهُ قال ﴿ مَنِ الشَّرَى شَادًّا مُحَلَّةً وْرَدُّهَا ۚ فَلْيَرُدُّ سَهَا صَاعَا مِن ثَمر . وَنَهمى النَّبَيُّ ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

٣١٥٠ – وَرَشْنَا عِدُ اللَّهِ بِنُ يُوسُكَ أَغِيرَنا مالكُ عِن أَبِي الزَّنَّادِ عِنِ الْأَمْرِجِ عِن أَبِي هريرةً رضيَ اللهُ عنهُ أَنَّ رسولَ اللهِ عَبِّيَّةً قال « لا تَلَقُّوا الرَّ كَبانَ ، ولا يَبِسعُ بعضُكم على سعر بعض ، ولا تَناجَشوا، ولا يَبسعُ حاضر لبادٍ ، ولا تُسَرُّوا النُّمَ ، ومَن إِناهَما فهو بخير النَّفَرَيْنِ بعد أَن يَحْلُبُها : إِن رَضِيّها أَمسكُما ، وإن

قوله (باب النهي لبائع أن لايمغل الابل والبقر والغنم) كذا في معظم الروايات . و د لا ، زانمة وقد ذكر ه أبو نعيم بدون و لا ، ويحتمل أن تكون و أن ، مضرة و و لا يحفل ، بيان النهى ، وق رواية النسنى • نهى البائع أن يحفل الايل والغم، وقيد النهي بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حفل فجمع اللبن الولد أو لسياله أو لضيفه لم يحرم وهذا هو الراجع كما سيات ، وذكر البقر في النرجة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معني الابل والغنم في الحسكم خلاة لداود، وإنما اقتصر عليهما لظبتهما عندم، والتحفيل بالمهملة والفاء التجميع، قال أو عبيد: سميت بذلك

لأن اللبن يكثر في ضرعها ، وكل شي. كثرته فقد حفلته تقول : ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سي المحفل . قوله (وكل عفلة) بالنصب عطفا على المفمولَ وهو من عطف العام على الحاص إشارة إلى أن الحاق غير النم من مآكول اللحم بالنم الجامع بينهما وهو تغرير المشترى، وقال الحنابلة وبعض الشافعية: يمتص خلك بالنم وأختلفوا في غير المأكول كُالْأَنانَ والجارية فالاصح لايرد للبن عوضاً ، وبه قال المضابلة في الآتان دون

وأما الملامـة والمنابلة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يحتمع ببع العاطاة مع الملامـة والنابذة ف بعض صور المعاطاة ، فنهن يجنز ببع المعاطاة أن يخص النهى في بعض صور الملاصة والمناسة عما جوت العانة ف بالماطاة، وعلى هذا بحمل قول الرانسي إن الاتمة أجروا في بيع الملاسة والمنابذة الحلاف الذي في الماطاة وأنه أعلم . وماخذ آلثاك شرط نني خيار انجلس ، وعنه الانوال حي التي اقتصر عليها النقها. ، ونخرج عا ذكر زر من طرقُ الحديث زيادة على ذلك . وَأَمَا المُناهِدُة فاختلفوا فيها أيضا على ثلاثة أفوال وهي أوجمه للسانفية : أسحها أن يمعلا نفس النبذ بيما كما تقدم في الملامـة وهو الموافق لتفسير في الحديث الذكور ، والثاني أن يجعلا النبذ بيما

تقسيره في الحديث المذكور ، وقبل هو نبذ الحصاة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النبي عن بع الحصاة

من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير ببع الحصاة فقبل هو أن يقول بمنك من هذه الاتواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى حصاة ، أو من هذه الارض ما انتهت إنه في الرى ، وقبل هو أن يسترط الحياد الى أن يرى الحصاة ، والثالث أن يجعلا نفس الرمى بيعا . وقوله في الحديث ولمس الثوب لاينظر آليه ، استدل به على بطلان بيع النائب وهو قول الشافعي في الجديد، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الحيار إذا رآء وحكى عن مالك والشافعي أيضاً ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشاهي في القديم وأحد وإيحق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوى والزويانى من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله ، ويتزيده قوله في رواية أبي عوانة التي قستها • لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها ، وفي الاستدلال لذلك وفاتا وخلافا طول ، واستدل به على بطلان بيع الاعمى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجلز منهم بيع الغائب لكون الاعمى لايراء بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نني الحياد ، وقبل يصح إذا ورغه له غير، وبه قال مائك وأحمد ، وعن أب حنيفة بصح مطنقاً على تفاصيل عَدَمُ أَيْضًا . (تَنْبِهَاتَ) : الآول وقع عند ابن ماجه أن النَّسْير من قول سَفْيان بن عَيْنَة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كاسابيد بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف قيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان

وابن أبي حفصة وعبداته بن بديل وغيرتم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعشه عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد اقه عن أين سعيد ، وهو عول عند البغاري على أنها كلها عند الزهري ، واقتصر مسلم على طويق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ؛ وقد عالمهم كلهم الزبيدى فرواه عن الزهرى عن سعيد عن أبي هويرة ، وعالفهم أيصا جعفر بن برقان فرواء عن الزهري عن سالم عن أبيه رزاد في آخره . وهي بيوع كانوا يتبايسون بها في الجاملية ، أخرج النَّمَا في وخطاً رواية جعفر. الناك حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثالبًا طريق حفص بن عاصم عنه وهو فى مواقيت الصلاة ولم يذكر فى شيء من طرفه عنه تفسير المنابذة والملاسة ، وقد وقع تفسيرهما في وواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في رواية النساق مايشعر بأنه من كلام من دون التي يَرَائج والفظه ، وزيم أن الملامـة أن يقول الح، فالاقرب أن يكون ذلك من كلام الصحاق لبعد أن يعبر الصحابي عن الني تراكم بلفظ زم ، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الحدي من قوله أيعنا كما تتدم . الزابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الاولى منا نهى عن لبستين ، واقتصر على لبسة

م - الله ع م المع الباري

الحديث ٢١٥١ - ٢١٥٥ يثبت له الخيار؟ فيه وجهان حكاهما بعض المالكية . ومنها لو اشترى غير مصراة ثم اطلع على عبب بها بعد حابها ،

غنماً، ثم قال وفني حنبتها صاع من تمر ، ونقله ابن عبد البر عمن استعمل الحديث ، وابن بطال عن أكثر العلماء ، وابن قدامة عن الثانية والحذابة ، وعن أكثر المالكية يردعن كل واحدة صايا حتى ذال الماؤدي : من المستبشع أن يغرم مثلف لبن ألف شاة كما يغرم مثلف ابن شاة اواحدة ، وأجيب بأن ذاك مفتقر بالنسبة إلى ماتضم من أنّ الحكة في اعتبار الصاع قطع النزاع لجمل حدا يرجع اليه عند النخاصم تستوى الغاليل والكثير ، ومن المعلوم أن

لبن الشاة الواحدة أو النافة الواحدة مختلف اختلاقاً متبايناً ، ومع ذلك فالمدير الساع سوأ. قل اللبن أم كثر ، فكذلك هو معتبر سواء قلت المصراة أوكثرت . والله تعالى أعلم 77 _ إلب بيسم العبد الزاني. وقال شُرَيْع : إن شاة رَدَّ مِنَ الزُّمَا

رمَىَ اللهُ عنه أنهُ سِيمُهُ بغول: قال النبيُ ﷺ و إذا زَنَتِ الأمهُ ' فَتَيْنَ زِنْهَا فَلَيْظِيْهَا ولا كُبَرَّتِ، ثُمُّ إن ِ زَمَتْ فَلْتَبْخَلِينُهَا وَلَا مُؤْتِ، ثُمَّ إِنْ زَمَتِ الثَالَةَ فَنْيَهُمْ ا وَلَوْ بَحْبَالِ من شَعَرَ ٩ [ארץ . זערץ: יארץ . יידר . יידר ביידר ביי

٢١٥٠ : ٢١٥٠ – وترش إسماعيام قال حدَّ تَني مانك عن إبن شعاب ان عُبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرةَ وزيد بن خانه رضىَ اللهُ عنهما ﴿ انَّ رسولَ اللَّهِ يَتَّتِيَّ شُكلَ مَنِ الْأَمْدُ إِذَا زَنَتْ وَلَم مخصِينَ قال: إن زَتَ فاخْلِيرُوهَا ، ثُمُّ إِن زَنَتْ فَخِلِيرُهَا ، ثم إِن زَنَتْ فيبوها ولو بشَنِيرِ » . قال ابنُ شعابِ : لا آدرِي أبعد

٢١٥٢ `- حَدَّثُ عِنْدُ اللَّهِ مِنْ بِوَكُنَ حَدَّثَنَا اللَّبِثُ قَالَ حَدَّثَنَى سَمِيدٌ المُشْرِئُ عَن أَبِيهِ عَن أَبِي هُرِمَّةً

[الحديث ١٠٥٤ _ أطرافه في : ٢٢٢٢ ، ٢٠٥٦ ، ١٩٨٢]

قوله (باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع بيان عبه . نوله (وقال شريح ان شا. ود من الزنا) وصله سميد ان منصوو من طريق ابن سبوين أن وجلا اشترى من وجل جادية كانت فجرت ولم يعلم بنالك المشترى ، فخاصمه الى

شريح فقال : إن شا. رد من الزنا ، واستاده صحيح . ثم أورد المصنف في الباب حديث , إذا زنت الأمة فليجلدها ، الحديث أورده من وجهين ، وشاهد الترجمة منه قوله في آخره , فليهما ولوبحيل من شعر ، فانه يدل على جواز سع الزانى، ويشعر بأن الوفا عيب في المبيع لقوله ولو بحيل من شعر، وسيأتى السكلام عليه مستونى في كتاب

الحدود إن شاء الله تعالى . قال أن بطال : فائدة الآمر ببيع الآمة الزانية المبالغة فى تتبيع فعلها ، والاعلام بان الأمة الواتية لا جزاء لها إلا البيع أبدا ، وأنها لانبق عند سيد زجرا لما عن معاودة الزنا ، ولعل ذلك يكون سيبا لاعفاقها إما أن يزوجها المشترى أو يعفها بنفسه أو يصونها بميبته

٧٧ - باب الشراء والبيس مع الناء ٢١٥٠ – مَرْشَا أَبُو الْبَانِي أَعْبِرُ مَا شُهيبٌ عنِ الزُّهرِيُّ قال عُرُوةُ بنُ الزُّهبِيرِ قالت عاشةُ رضي اللهُ

عنها ﴿ دَخَلَ عَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتُ لَهُ ، فقال رسولُ اللهِ بَيُّكِيُّ : اشْمَرِي وَأَعْيَقَ فَأَنَّما الوَّلاهِ لِمِنْ أَعِنْقَ

(قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا من تمر ، ونهي الني يَزِّيُّهُ أن تلق البيوع) هكمذا رواه الأكثر عن معتمر بن سلمان موقوفًا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبنه الله بن معاذ عن معتمر مرفوعًا وذكر أن رفعه غلط، ورواه أكثر أصحاب سلمان عنه كما هنا : حديث المحلة موقوف من كلام ان مسعود، وحديث النهي عن التلقي مرفوع. وخالفهم أبو يخاله الاحر عن سلمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي وأشار إلى ـ وهمه أيضاً . قوله(فردها) أي أراد ردها ، بقرينة قوله و فليردمها ، علا بحقيقة الممية ، أو تحمل الممية على

فقد نص الشافعي على جواز الرد مجانا لآنه قليل غير معتني بجمعه ، وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة ، وقال البذوي يرد

صاعاً من تمر . قوله (حدثنا مسدد حدثنا معتمر) سيأتى في و باب النهى عن نلتي الركبان ، بعد سبعة أبواب عن

مسدد عن يزيد بن زريع ، وكأن الحديث عند مسدد عن شيخين فلكره المصنف عنه في موضعين ، وسياقه عن معتمر .

أتم . قولِه (سمعت أبي) هو سليان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدى ، ورجال الاسناد بصريون سوى الصحابي . قوله

البعدية فلا يحتاج الرد إلى تأويل. وقد وردت مع يمعني البعدية كقوله تعالى ﴿ وأسلت مع سلمان ﴾ الآية . قوله في رواية مالك (لا تلقوا الركبان) يأتى الكلام عليه بعد أبواب وعلى بيسع الحاضر للبادى قريباً ، ومضى السكلام على البيع وعلى النجش ، ومضى الكلام على التصرية بما يغني عن أعادته

٦٥ - باب إن شاء رَدَّ الْصَرَّاةَ ، وفي حَلْبَتِها صاع من تمر

٢١٥١ – صَرَشَتْ عَدُ بنُ عمرو حدُّننا المسكيُّ أخبرَ مَا ابنُ جُرَبِجِ قال أخبرَ في زِيادٌ أنَّ ثابناً مَولى عبد الرحمٰن بن زيد أخبرَهُ أنه سَمِيعَ أبا هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ يقول: قال رسولُ اللهِ ﷺ و مَن اشترَى غَناً مُصَرّاةً فأختلَبها ، فان رَضِيَها أَسَكُها ، وإن سَخِطَها فني حَلْيتِها صاغ من عمر ،

قِله (باب ان شاء رد المصراة وفي حلبتها) بسكون اللام على أنه اسم الفعل ويجوز الفتح على ارادة المحلوب، وظاهره أن التمر مقابل للحلبة ، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن لان الحلية حقيقة في الحلب بجاز في اللين واخل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب ود القر واللين معا وشذ بذلك عن الجهود . قول (حدثنا محد ابن عرو)كذا للاكثر غير منسوب ، ووقع في رواية عبد الرحن الهمداني عن المستملي . محد بن عمرو بن جيلة، وكذا قال أبو أحد الجرجاني في دوايته عن الغربري ، وفي دواية أبي على بن شبويه عن الغربري • حدثنا محد بن عرو يمنى ابن جبلة ، وأهمله الباقون ، وجزم الداوقطني بأنه عمد بن عرو أبو غسان الراذي المعروف بزنيج ، وجزم الحاكم والكلاباذي بانه محد بن عرو السواق البلخي ، والأول أولى ، وانه أعلم . قوله (حدثنا المكي) هو ابن إبراهيم ، وهو من شايخ البخارى وستأتى روايته عنه بلا واسطة فى . باب لايشترى حاضر لباد . . قوله

(أخبرتى زيادً) هو ابن سعد الحراساتي . قوله (أن ثابتا) هو ابن عياض، وعبد الرحن بن زيد مولاء من فوق أى ابن الخطاب. قوله (من ائتلى غنما مصراة فاحتلبها) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحلب كما تقدم. قوله (فني حلبتها صاح من تمر) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصراة سوا. كانت واحدة أو أكثر لقوله . من اشتري

م - ٤١ ع } • فع البارى

م ــ ده ج } ه فح البارى

1

بأذن له ، وقوله « إلّا أن بأذن له ، عتمل أن يكون آستثنا. من الحسكمين كا هو ةعدة النافعي، ويحتمل أن يحتص بالاغير، ويؤيد الثاني دواية الصنف في السكاح من طريق إن جريج عن نافع بلفظ و نهي أن يتبع الرجل على يُّ بيح أخيه ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يترك الخاطب تبلد أو بأنَّذَ له الخاطب ، ومن تم تدأ عملات قافية: هل يختص ذاك بالنكاح أو يلتحق به البيح في ذلك؟ والصحيح عدم الفرق. وقد أخرجه النساكي من وجه آخر عن عبيدالة بن غمر بلَّفظ ، لايبيع الرجلُّ على بيع أخيه حتى آية ع أر يلمز ، وترجم البخارى أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر ني حديق الباب , وكمانه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض شرقه أيطا ، رهو ما أخرجه في التروط من حَدِيثُ أبِي هر برَهُ بَعَظُ ، وأن يستام الرجل على سوم وأخيه ، وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا. وذكر والمسلم، لكرنه أقرب إلى امثثال الامرمن غيره، وفي ذكره إيذان بأنه لا يليق به أن يستأثر عل مسلم شه . قول (لايبيع) كذا الاكثر باتبات الياء ف . يبيع ، على أن ، لا ، نافية ، ويحتمل أن تكون ناحية وأشبعت الكبرة كقراءة منَّ قرأ ﴿ أنَّهُ من بثق ويصبر ﴾ ، ويوَّيته دواية الكشميني بنظ ، لايبع ، يصبَّة النبي · قوَّله (بعضكم على بيع أخيه)كُذا أخرجه عن اسماعيل عن ما لك ، وسيأتي في د باب انهمي عن تزني الركبان ، عن عَبد الله بن يوسف عن ما لك بلفظ و على بيع بعض ، وظاهر النقبيد بأخيه أن يختص ذلك بالسلم وبه قال الأوزاعي وأبو عبيد بن حرمويه من التنافعية ، وأُصرح من ذلك وواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هويرة بلفظ . لا يسوم المسلم على سوم المسلم ، وقال الجمهود : لا قوق في ذلك بين المسلم والذي : وذكر الآخ شوج للغالب فلا مفهوم له . قول في حديث أبي هربرة (نهي رسول الله عليه أن ينسِع حاضر لباد ، ولا تناجئو الخ) عطف صينة النبي على معناها ، فتقدر قوله دنهي أن ببيع حاضر لباد ، أي قال لآبيبع حاضر لباد فعطف عليه . ولا تناجشوا ، وسيأتى الكلام على بيح الحاصر البادى بعد فى باب مفرد، وكذا على النجش فى الباب الذى بليه . وقوله هنا . ولا تاجعوا ، ذكره بصينة التفاعل لان التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له شله ، ويأتى الكلام على الحطة في كتاب النكاح إن شاء أنه تعالى. قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الشراء على الشراء ، وهو أنّ يقول لمن اشترى سلمة فى زمن الخيار : افسخ لابيعك بأ نقص ، أويقول للبائع افسخ لانترى سنك بأزيد ، وهو جمع عليه . وأما السوم قصورته أن يأخذ شيئا للينتربه فيقول له رده لابيمك خيراً منه يشنه أو مثله بأرخص ، أو يقول للما لك استرده الشتريه منك بأكثر ، وعله بعد أستفرار النمن وركور_ أحدهما إلى الآخر ، فان كان ذلك

٢١٤٠ – صَرَّتُنَا عَنْ بَنُ عَدِدُ لَهُ حَدِّمَتَنا مُنْهِنُ حَدَّقَنَا الرَّهْرِئُ عَنْ سَعِيدٍ بنِ للسَّيِّب عن أبي هريرةً

قَلَه (باب لا يبيع على بيع أخبه، ولا يسوم على سوم أخبه، حتى بأذن له أو يترك) أورد فيه حديثي

١ إن عرواً في مريرة في ذلك ، وأشأر بالتقيية إلى ماورد في بعض طرقه ، ومو ما أغرجه مسلم من طريق عبية

إنه بن عمر عن نافع في هنئة الحديث بلفظ و لا يبع الرجل على يبع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن

رضي اللهُ عنه قال و أنهي (رمولُ اللهُ يَرْبَيُّ أَن بِهِمَ حَاشِرْ لِبَادٍ . وَلاَ تَدْجَمُوا . وَلا يَبْعُ الرنجُلُ على بَتِي أَخْبِهِ .

غير قبض ثمن ، ولا سبا وفي اتفصة ما يدل على إيثاره لمنفعة أبي بكر حب أبي أن مأخذها إلا مانين . قلت : ولقد ولا تَخِلُبُ على خِطْرةِ أُخِيهِ . ولا تَسَأَلُ الرَّأةُ طَلاقَ أَخَابًا نَسَكُمُنَأً ما في إنابُ نسب في مذاكما تعسف من قبله ، واليس في الترجة ما يلجيء إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله و فوضعه عند البائع ، ظاهرة جدا وقد قدمت أنه لايستلزم صحة المبيح بغير قبض ، وأما دلالته على توله , أو مات قبل أن يقبض . فهو وارد على سبيل الاستفهام، ولم يجزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحديد مالم يتحمل ، نعم ذكره لاتر ابن عمر في صدر الترجة مشعر باختيار مادل عليه فلذلك احتبج إلى ابداء المذاحبة ، والله الموفق . قوله (وقال ابن عمر ما أدركت الصفقة) أي العقد (حيا) أي بمهملة وتحتانيَّة مثقة (بجوعا) أي لم يتغير عن حالتُه

> رعن حزة بن عبد أنه من عمر عن أبيه وقال في دوايته • فهو من مال المبتاع ، ودواء الطعاوي أييشا من طريق إن وهب عن يونس عن الزهري مثله لـكن ليس فيه و بحوعاً ، وإسناد الانداك إلى العقد بجاز أي ماكان عند العقـد موجوداً وغير منفصل ، قال الطحاوى : ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدرك ثيثًا حا فهاك بعد ذلك عند البائع فهو من ضان المشترى ، فنك على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأفوال قبل الفرقة بالأبدان ا هـ . و. ما قاله لبس بلازم ، وكيف يحتج بأمر محتمل في معادضة أمر مصرح به ، فابن عمر قد نقدم عنه التصريح بأنه كان برى الفرقة بالآبدان ، والمنقول عنه هنا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالابدان ، ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جما بين حديثيه . وقال ابن حبيب : الجتلف العلما. فيمن باع عبدا واحتب بالثن فهاك في يديه قبل أن يأتي المديري بالثمن ، فقال سعيد بن المسيب ودبيعة : هو على البائع ، وقال سلمان بن يساد هو على المشترى ، ورجع اليه مالك بعد أن كان أخذ بالأول، وتابعه أحمد وإسمَى وأبو ثود، وقال بالأول الحنفية والشافعية، والأصل في ذلك

المُشترى بنفس الدقمة ، فاستثمل لذلك بقوله يَزِّلُجُ . قد أخذتها بالنُّن ، وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ،

ومن المعلوم أنه ماكان ليبقيها في شمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاته حتى يكون الملك له والنتهان على أبي بكر من

(فهو من المبتاع) أي من المشترى ، وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارتطني من طريق الأوزاعي عن الزهري

النمن فهاك فهو من صان البائع ، وإلا فهو من صان المشترى . وقد فسر بعض الشراح المبتاع في أثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحد عن اشترى طعاما فطلب من يحمله فرجع فوجده قد احترق ، فقال : هو من ضمان المشترى ، وأورد أثر ابن عمر المذكور بلفظ ، فهو من مال المشترى ، وفرع بعضهم على ذلك أن المسِع إذا كان معينا دخل في ضان المشترى بمجرد العقد ولو لم يقبض ، بخلاف ما يكون في النمة قائه لا يكون من. صان المشترى إلا بعد النبض كما لو اشترى ففيزا من صبرة والله أعلم . وسيأتى الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة إن ثناء الله نعالى ، فقد أورده هناك من وجه آخر عن عروة أتم من السياق الذي هنا ، وباقة التوقيق ٨٥ - إلب لاَيبِعُ على مَبِعِ أَخِيهِ ، ولا يَسومُ على سَوم أخيهِ ، حتَّى بأذَنَ لهُ أَو يَتركَ

اشتراط القبض في صحة البيع ، فن اشترطه في كل شيء جعله من ضان البائع ومن لم يشترطه جعسله من ضمان المشتري

والله أعلم ، ودوى عبد الرزاق باسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلًا قال : إن قال البائع لا أعطيكم حتى تنقدني

٢١٣٦ – مَرْشُ إسماعيلُ قال حدُّنني مالكُ عن نافيم عن عبد لله بن عمرَ رضي اللهُ عنهما أنَّ رسول افَّهِ وَلِنَالِيَّةِ قال ولا يَبْدِيمُ بِعضُكُم على تَبِيمِ أَخِيهِ ا [المدن ٢١٦٠ _ طرفاه في : ١٦٥٠ ، ١٩٢٥]

يشتربه مني ، قال قدرت أذرادة البستنسي فيه النفاس الذي بأعه عليه ، وسيأتي بيان كونه كان مفاسا في أواخر كتاب الاستقراس

. ٦- ياب النَّبنين. ومّن قال: لا يجوزُ ذَلْثَ البّيعُ وقال ابنُ أبي أوني (الناجِثُ آكلُ رِبَّا خَنْ ؟ . وهو خِداعٌ باطِلٌ لا يَمِلُ قال الذي علينية (الخديمة) في النار ، و مَن تحلّ علا ليس عليه أمرُانا فهوَ رّد »

٢١٤٢ - حَرْشُنَا عِلْهُ اللَّهِ بنُ مُشَاهَةً حَدَّثُنَا مَا اللَّهُ عَنْ الْغِيرِ عَنِ ابْنِ عَمَّ رضي اللهُ عَنِها قبل ﴿ تَهِي

النبي مَسَالِينَ عن النَّجْشِ، [الحديث ٢١٤٢ _ طرقه في : ١٩٦٣] قوله (باب النجش) بنتح النون وحكون الجيم بعدها معجمة ، وهو في الغنة تنفيرالصيد واستثارته من مكانة

ليصاد، بقال نجشت المبيد أنجته بالضم نجشا . وفي الشرع الزيادة في ثمن السادة من لا يربد شراءها المقع غيره فيها ، سى بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلمة ويقع ذلك بمراطأة البائع فينذركان في الإنهم ، ويقع ذلك بتير علم البائع فبغتص بذلك الناجش ، وقد مختص به الباقع كن يخبر بأنه اشترى سلمة بأكثر مما اشتراها به ليغرغبره بذلك كما سيأتى

من كلام الصحابي في صفا الباب. وقال أبن قتيبة النجش الحتل والمخديمة ، ومنه قبل الصائد ناجش لانه يحتل الصيد ويحتال له . قوله (ومن قال لايحوذ ذلك البيع) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبدالرَّذاق من طريق عمر بن عبدالعزيز و أن عاملاً له بأع سبياً قال له : لولا أن كنت أوبد فأنفه لكان كليدًا ، قتال له عمر : هذا نجش لا يحل ، فبعث

مناديا بنادي: أن البيع مردود وأن البيع لامحل ، قال أبن بطال: أجمع العناء على أن الناجش عاص بعمسمله ، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، وتقل أبن المنذر عن طائفة من أَهَل الحديث فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل

الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحتابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه ، والمشهور عند المالكية فى مثل ذلك ثبوت الحيار ، وهو وجه الشافعية قياسًا على المصراة ، والاصح عنده صحة البيع مع الإثم ، وهو قول الحفقة ، وقال الراضي : أطلن التافعي في و المختصر ، تعصة الناجش ، وشرط في تعصية من باع على بسيع أخيه أن يكون عالما بالنهى. وأجاب الشارحون بأن النجش خديمة ، وتحريم الحديمة واضح لكل أحدوان لم يعلم هـ فما الحديث بخصوص ، مخلاف السيع على بيع أخيه فقد لا يشترك فيه كل أحد . واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع

على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد ، قال : قالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بمن علم التعريم أ هـ . وقد حكى البهق في والمعرقة ، و « السنن ، عن الثانمي تخصيص التعصية في النجش أيضا مجن علم

صريحًا فلا خلاف في التحريم ، وإنكان ظاهرًا ففيه وجهان النافعية ، ونقل ابن حرم اشتراط الركون عن مانك وقال : أن لفظ الحديث لايدل عليه ، وتعقب بأنه لابد من أمر مبين لموضع النحريم في السوم ، لأن السوم في السلمة التي تباع فيمن يزيد لامحرم انفاقا كما نقله ابن عبد الو ، فتعين أن السوم الحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك ، وقد أستنى بعض النافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشترى مغبونا غينا فاحشا ، وبه ذل ا حزم واحتج بحديث و الدين النصيحة ، ، اكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أرب قيمتها كذا

٥٩ - يأب تيم الْمَزالِدةِ . وقال هطاه : أَوْرَكُتُ الناسَ لا يَرَوْنَ بَاسًا بَمْ عِي المَنانِم فَيَسَ رَبِيدُ ٢١٤١ - حرر عن عبد أخر من عبد أخبر منا عبد الله أخبر منا الحسينُ السُكْنِبُ عن عَمَاه بن أبي رَباح عن

جارٍ بن عبدِ الله رضى الله عنها و إن رجُلاً أعنَى غُلامًا لهُ عن دُمُرٍ فاحتاج ، وَأَغَذَ دُالِسِي ۖ ﷺ قَالَ. مَن يَشْرِيهِ مَنْي ؟ فاشتراهُ تُعيمُ بنُ عبداللهِ بكذا وكذا ، فدَ قَدَهُ إليه ،

وأنك إن بعتها بكذا مفيون من غير أن يزيد فيهما ، فيجمع بذاك بين المصلحتين . وذهب الجهور إلى صمة البيع

المذكور مع تأثيم قاعله، وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان، وبه جزم أهل الناهر، والله أعلم

[الحديث ٢١٤١ - أطرافه في : ٢٢٠٠ ، ٢٢١٠ ، ٢٤٠٠ ، ٢١٥٠ ، ٢٥٠٤ ، ٢١٦١ - ٢٩٤٧] قله (باب بيم المزايدة) لما أن تقدم في الباب قبله النبي عن السوم أراد أن يين موضع النحريم منه وقد أوضحة في الباب الذي قبله ، وورد في البع فيمن خيد حديث أنسر و أنه ﷺ باع حلساً وقدما وقال : من

يشتري هذا الحلس والقدح؟ فقال رجل : أخذتهما بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم؟ فأعطاء رجل درهمين ، فياعهما منه ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا وعتصرا واللفظ للترمذي وقال حسن ، وكأن المصنف أشار يا الرَّجَةُ إلى تضعيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب وسمعت الني مِثَاثِقُ بنهي عن بيع المرايدة، قان في إسناده ابن لهيمة وهو ضعيف . قوله (وقال عطاء أدرك الناس لايرون بأسا ببيع المفاتم فيمن يزيد) وصله

ابن أبي شبية ؛ وتحوه عن عطا. وبجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عينة عن ابن أبي نجيج عن بجاهد قال: لا يأس بيبع من يزيد، وكذلك كانت تباع الاخماس. وقال الترمني عقب حديث أنس المذكور: وتعمل على هذا عند بعض أهل العلم • لمروا باسا ببيسع من يزيد في الننائم والمواريث • قال ابن العربي : لاستى لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث نان الباب واحد والمعنى مشترك ا هـ. وكان الترمذي يقيد بمـا ورد في حديث ان عر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجادود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عر د نهيي رسول الله عليه أن

ياسع أحدكم على بسع أحد حتى يذر . إلا الغنائم والمواديث ، أه . وكأنه خرج على الغالب فيها يعتاد فيه البيع مزايدة وهي الغنائم والمواديث ، ويلتحق بهما غيرهما للاشتراك في الحكم . وقد أخــــذ بظاهره الاوزاعي وإعمل فخسا الجواز ببيع المغانم والمواديث. وعن اراهبم النخبي أنه كره بيع من يزيد. ثم أورد المصنف حديث جابر ف ييع المدير وفيه قوله علي و من بشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد آنة بكذا وكذا ، فدفعه اليه ، وسيأتي شرحه مستونى فى « ياب بيع المدبر ، في أواخر البيوع . وقوله ، بكذا وكذا ، ياتي أنه ثما نما نه دوم ، ويأتي آيصا تسبية الرجل المذكور إن شآء الله تعالى. وقد اعترضه الاسماعيل فقال: ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فإن بيع المزايدة أن

النهى فظهر أن ما ناله الرافعي بحثًا منصوص، ولفظ الشافعي : النجش أن يحضر الرجل السلمة نباع فيعطى بها الشيء وهو لايريد شرا.ها لمقتدى به السوام فيعطون بها أكثر نماكانوا يعطون لو لم يستعوا سومه ، فن تجش فهو عاص بالنجش أن كان عالما بالنهى، والبيع جائز لا بفسد، معصة رجل نيمش عليه . قوله (وقال ابن أن أوتى : الناجش

الله عِلَيْكُ قال و لا يَلْبِيعُ بعضُكُم على تبيع إخبه ،

[المديث ٢١٦٩ - طرفاه في : ١١٦٥ ، ١١٦٥]

٢١٤٠ – مَيْرَشُنَا عَنَّ بِنُ عِيدِ اللهِ حَدَّثَمَنَا مُعَيَانُ حَدَّثَنَا الرُّهْرِئُ عن سعيد بن المسبَّب عن أبي هريرةً رَمْيَ اللَّهُ عنه قال و كمهي رسولُ انْ يَرْتِينَجُ أَنْ بِيعَ حَامِيزٌ لِبَادٍ . ولا تَناجَشُوا . ولا يبيعُ الرجُلُ على بَيْعِ أَخِيه .

.ولا يَغطُبُ على خِطبة أخيه . ولا تَسأَلُ المرأةُ طَلاقَ أَختها لَتَكَثَّفَأُ مَا فَى إنا ثُها ﴾ قِله (باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك) أورد فيه حديثي ، ابن عمر وأبي هريرة في ذلك ، وأشار بالتقييد إلى ماورد في بعض طرقه ، وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبيد إله بن عمر عن نافع في مثنا الحديث بلفظ ، لا يبع الرجل على يبع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن بأذن له ، وقوله و إلا أن بأذن له ، يحتمل أن يكون استثناء من الحكين كم هو قاعدة النافعي ، ويحتمل أن يحتص بالآخير، ويتويد الناني رواية المصنف في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ و نهي أن يبيح الرجل على يبع أخيه ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يترك الحاطب قبله أو يأذن له الخاطب ، ومن ثم فشأ خلاف **لشافية : هل يختم**ن ذاك بالنكاح أو يلتحق به البيح في ذلك ؟ والصحيح عنم الفرق . وقد أخرجه النساكي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ و لايبياح الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر، وترجم البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب ، وكمأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أيضاً ، وهو ما أخرجه في الثروط من حديث أبي هريرة بلفظ دو أن يستام الرجل على سوم وأخيه ، وأخرجه مسلم في حديث تافع عن اين عمر أيضا. وذكر والمسلم، الكونه أقرب إلى امتثال الامر من غيره، وفي ذكره إيذان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله . قوله (لايبيع) كذا للاكثر باثبات الياء في ويبيع ، على أن و لا ، نافية ، ويحتمل أن تكون ناهية وأشبعت الكبرة كقراءة من قرأ ﴿ إنه من يتق ويصبر ﴾ ، ويؤيده دواية الكشمهنى بنفظ ، لايسع ، بصيغة النهى . قوله (بعضكم على بيع أخيه)كذا أخرجه عن اسماعيل عن مالك ، وسيأتى في . باب النهى عن تلتي الكيان ، عن عبد الله بن يوسف عن ما لك بلفظ . على بيع بعض ، وظاهر النقبيد بأخيه أن مختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوزاعي وأبو عبيد بن حربويه من الثافعية ، وأصرح من ذلك دواية سلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ ؛ لا يسوم المسلم على سوم المسلم ، وقال الجهود : لا قرق في ذلك بين المسلم، والذي : وذكر الآخ شوج للناكب قلا مفهوم له . قولِه في حديث أبي هريرة (نهي رسول الله مِثَلِيُّة أن يبسم حاصر لباد ، ولا تناجشوا الح) عطف صيغة النهي على معناهًا ، فتقدير قوله دنهي أن بيبيع حاضر لباد ، أي قال لآبيبع حاضر لباد فعطف عليه . ولا تناجشوا ، وسيأتي الكلام على بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد، وكذا على النجش في الباب الذي يليه . وقوله هنا , ولا تاجعوا ، ذكره بصيغة النفاعل لان التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له مثله ،'ويأتي السكلام على الخطبة في كتاب النكاح إن شاء اقه تعالى . قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الشراء على الشراء ، وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الحيار : افستخ لا بيمك بأنقص ، أويقول للبائع افسخ لأشترى منك بأذيد ، وهو جمع عليه . وأما السوم فصورته أن يأخذ شيئا لينتريه فيقول له رده لاييمك خيرًا منه بشنه أو مثله بأرخص ، أو يقول المالك استرده لانتريه منك بأكثر ، وعله بعد استقرار النمن وركور... أحدهما إلى الآخر ، فانكان ذلك م -- 10 ج } • فع الباري

المترى بنفس الدقد ، فاستمل لذلك بقوله يَرْتُجُجُ ، قد أَحَدُمُها بالثمن ، وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ، ومن المعلوم أنه ماكان ليبقيها في شمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاته حتى يكون الملك له والعنهان على أبي بكر من غير قبض ثمن ، ولا سبا وفي اتف ما يدل على إيثاره لمنفعة أبي بكر حيث أبي أن يأخذها إلا يالنن . قلت : ولفد تصف في هذا كما تعسف من قبله ، وليس في الترجة ما يلجي. إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله ، فوضمه عند البائع ، ظاهرة جدا وقد قنمت أنه لايستازم صمة المبسع بغير قبض ، وأما دلالته على قوله و أو مات قبل أن يقبض . فهو وادد على سبيل الاستفهام، ولم يجزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتال قلا حاجة لتحميله مالم يتحمل ، نيم ذكره لاتر أن عمر في صدر الترجة مشعر باختيار مادل عليه فلذلك احتيج إلى ابدا. المثالبية ، وإنه الموفق . قولم (وقال ابن عمر ما أحكت الصفقة) أي العقد (حيا) أي بمهلة وتحتانة مثلة (بحوما) أي لم يتغير عن حات (فهو من المبتاع) أي من المشترى ، وهذا التعليق وصله الطحاري والعارقطني من طريق الآوزاعي عن الزهري عن حزّة بن عبد أف بن عر عن أبيه وقال في روايت ، فهو من مال المبتاع ، ورواه الطحاوي أيضا من طريق إن ُوهب عن يونس عن الزهري مثل لكن ليس فيه و بجوعاً ، وإسناد الانواك إلى العقد بجاز أي ماكان عند العقد موجودا وغير منفصل ، قال الطحاوى : ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدركت شيئًا حيا فهاك بعد ناك عند البائع فهو من ضان المشترى ، فنال على أنه كان يرى أن البيع يتم بالاقوال قبل الفوقة بالابدان ا هـ . وما قاء ليس بلازم ، وكيف يحتج بأمر عمل في معارضة أمر مصرح به ، فابن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان برى الفرقة بالأبدان ، والمتقول عنه منا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالإبدان ، ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أول جما بين حديثيه . وقال ان حبيب : الجتلف العلا. فيمن باع عبدا واحتب بالنين فهلك في يديه قبل أن يأتي المشترى بالثمن ، نقال سعيد بن المسيب ودبيعة : هو على البائع ، وقال سليان بن يسار هو على المشترى ، ورجع اليه مالك بعد أن كان أخذ بالأول، وتابعه أحمد وإسمق وأبَّو نود، وقال بالأول الحنفية والثافعية، والأسل في ذلك اشتراط النَّبَصْ في صحة البيع ، فن اشترطه في كل شيء جعله من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعسله من صمان المشترى والله أعلم ، وروى عبد الرزاق باسناد صحح عن طاوس في ذلك تفصيلاً قال : إن قال البائع لا أعطيكه حتى تنقدني النَّن قبلكُ قبو من صبان البائع ، وإلا فهو مَن صبان المشترى . وقد فسر بعض الشراح المبتآع في أثمر ابن حو بالمدين المبيعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحمد عن اشترى طعاما فطلب من يحمله فوجع فوجده قد احترق ، فقال : هو من ضان المشترى ، وأودد أثر ابن عمر المذكور بلفظ ، فهو من مال المشترى، وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معينا دخل في صان المشترى بمجرد العقد ولو لم يقبض ، بخلاف ما يكون في النمة فانه لا يكون من ضان المشترى إلا بعد النبض كما لو أشترى قفيزا من صبرة والله أعلم . وسيأتى الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة إن شا. الله تعالى ، فقد أورده هناك من وجد آخر عن عروة أنم من السياق الذي هنا ، وباقة النوفيق ٨٥ - إلب الآييعُ على تيم أخهِ ، ولا يَسومُ على سَوم أخيهِ ، حتى بأذَن لهُ أو بَبركَ ٣١٣٩ – حَرْشُنَا إِسمَاعِلُ قال حدَّنَى مالكُ عن نافع عن عدِ اللهِ بنِ عمرَ رضَى اللهُ عنهما أنَّ رسولَ

ُتلقَّى البُيوع ﴾

الحذيث ٢١٤٨ - ٢١٥٠ واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحد من طريق هشام من عمد بن سيرين ولفظه وأن يمتى الرجل في ثوب واحد لبس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدي في ثوب يرفع طرفيه على عانقيه ،

٦٤ - بإب النَّهي البانع أن لا يُعَمَّلُ الإبلَ والبقرَّ والنَّمَ وكلُّ مُعَلَّلَةٍ . والصَّرَاةُ التي صُرَّى لَبِنُها وَحُمْنَ فَيهِ وَجُعَةَ فَلِمُ يُخْبُ أَبِاماً . وأَصَالُ التَّصْرِيةِ حَبِسُ لللهِ، يقال منه : صَرَّيتُ الله إذا حَبَشتَهُ ٢١٤٨ – وَيَشْنَ ابْنُ بُسكَمِرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَن جَعَيْرِ مِن ربيعةً عَن الْأَعْرِجِ قَالَ أَبو هربرةً رضىَ اللهُ عنهُ

عن النبيُّ ﷺ و لاَتُعَدُّوا الإبلَ والغَمَرُ ، فَن ابْتَاعَها بعدٌ فَنهُ بخير النَّفَرَينِ بعد أن مجتَلِبها: إن شاه أَمْسَكَ ۚ وَإِن شَاءَ رَدَّمَا وَصَاءَ تَمْرِ ﴾ . وُ يُذَكِّرُ عَن أَبِّي صَالحٍ وُمُجَاهِدِ وَالوليد بن رَباحٍ وموسى بن يَسَار . عن أبي هريرة ن لنبئ من النبي من النبي من الله عن الل اللاتاً ، . وقال بمضَّهم مِن ابنِ سِيرِينَ . صاعاً من تمرٍ ، ولم يَذَكُرُ ، ثلاثًا ، ، والنَّرُ أكثرُ

٧١٤٩ ــ وَيَشُنُّ مَـٰدُدُ حَدُّتُنَا مُعَتِّمِرٌ قال سمعتُ أبي يقولُ حدُّثَنَا أبو عَبْانَ عن عبدِ الله بن مَسعود رضي الله عنهُ قال و مَن الله وَ كَا الله عَمْلَةُ وَردُّها ۖ فَلْيَرُدُّ مَمَا صَاعاً مَن نَمْرٍ . وَمَهِي النبي وَكَالِي أَبُ [الحديث ٢١٤٩ _ طرف في : ١٦٦٠]

-٢١٥ - حَرْشُنَا عِبدُ اللهِ بِنُ بُوسُكَ أَخْبَرُ نَا مَالَتُ عِنَ أَفِهِ الزَّنَادِ عِنِ الْأَهْرِجِ عَن أَفِي هُربِرةَ رضَى اللهُ عنهُ أنَّ رسولَ اللهِ عِلَّتِي قال و لا تَلَقُوا الرُّ كَانَ ، ولا يَبسعُ بعضُكم على بيع بعض ، ولا تناجَشوا، ولا يَبسعُ عاضر لباد، ولا تُعَرُّوا العَنَّم، ومَن ابناءًما فهو مخير النَّفَرَ بنِ مِدْ أَنْ تَحْلَبُها : إِنْ رَضِبَها أمسكما ، وإن سَخطَها رَدها وصاعا من نمر ، قوله (باب النهي البائم أن لايحفل الابل والبقر والغنم)كذا في معظم الروايات . و « لا ، زائدة وقد ذكره أبو

نعيم بدون و لا ، ويحتمل أن تكون و أن ، مفسرة وو لا يحفل ، بيان النهى ، وفي دواية النسنى و نهى البائم أن يحفل الإبل والغم ، وقيد النبي بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حفل لجمع اللبن للولد أو لعيله أو لصيفه لم يمرم وهذا هو الراجع كما سيأتى ، وذكر القر في الترجمة وان لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الابل والغنم في الحسكم خلاقا لداود، وانما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم، والتحفيل بالمهملة والفاء التجميع، قال أبو عبيد: سميت بذلك لآن الَّذِن يَكثر في ضرعها ، وكل شي. كثرته فقد حفائه تقول : ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمى المحفل . قوله (وكل محلة) بالنصب عطفًا على المفعول وهو من عطف العام على الحاص إشارة إلى أنّ

الحاق غير النم من مأكول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تغرير المشترى ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص ظك بالنم واختلفوا في غير المأكول كالانان والجارية فالاصح لايرد لبن عوضا ، وبه قال الحنسابلة في الآنان دون م -- ١١ ع \$ ء قع الباري

فيه بالمعاطاة، وعلى هذا يحمل قول الرافع إن الائمة أجروا فى بيع الملاسة والمنابذة الحلاف النبي في المعاماة واقه أعلم . ومأخذ الناك شرط نني خيار المجلس ، وهذه الأنوال هي التي اقتصر علها النقيا. ، ونخرج ما ذكرنا. من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المنابذة فاختلفوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية : أسحها أن يحملا نفس النبذ بيما كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يجملا النبذ بيما بغير صيغة ، والثالث أن يجملا النبذ فلهما للخياد : واختلفوا في تفسير النبذ فقيل : هــــو طرح الثوب كما وقع نفسيرٌ، في الحديث المذكور ، وقيل هو نبذ الحصاة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النهي عن بيع الحصاة من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير بيع الحصاة فقيل هو أن يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه ا

وأما الملاسة والمنابذة عند من يستعلمها قلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع العاطاة مع الملامسة والمنابذة

في بعض صور المعاطاة ، فلن يجيز بيم المعاطاة أن يخص النهي في بعض صور الملامــة والمنابلة عما جرت العامة

الغائب وهو قول الشافعي في الجديد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضاً ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحد وإسحق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوى والروياني من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها • لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها ، وفي الاستدلال لذلك وفاقا وخلافا طول ، واستدل به على بطلان بيع الاعمي مطننا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجلز منهم بيع الغائب لكون الآعي لايراء بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نني الخيار ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد، وعن أبى حنيفة يصح مطلقا على تفاصيل عندهم أيضاً . (تنبيهات) : الأول وقع عند ابن ماجه أن النفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قائله بل

هذه الحصاة ويرى حصاة ، أو من هذه الارض ما انتهت اليه في الرى ، وقيل هو أن يشترط الحيار الي أن يرى

الحصاة ، والناك أن يجعلا نفس الري بيعا . وقوله في الحديث , لمسالثوب لاينظر اليه ، استدل به على بطلان بسير

الظاهرأته قول الصحابي كما سأبيته بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبدالله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواء عنيل ويونس وصالح بن كب أن وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي سعيد، وهو محول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري ، و اقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ؛ وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزمري عن سعيد عن أبي مريرة ، وخالفهم أيضا جعفر بن برقان فرواء عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره ، وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية ، أخرجها النساني وخطأ رواية جعفر. الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البغاري عنه من طرق ثالبًا طريق حفص بن

عاصم عنه وهو في مواقبت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنا ذة والملامسة ، وقد وقع تفسيرهما في

وواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في رواية النسائي مايشعر بأنه من كلام من دون التي ﷺ ولفظه . وزعم أن الملاسة أن يقول الح، قالاقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن التي عليُّك بالفظ زعم ، ولوقوع النَّفسير في حديث أبي سعيد الحدري من قوله أيضاً كما تقدم . الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الاول هنا نبي عن لبستين ، واقتصر على لبسة

نَّمُ قام النَّهِ مُؤْلِيًّا مِنَ السَّمْيَّ فَافْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُو أَهُالُهُ مَ قال: مَا بال الناس بَشْتَرِ مُاونَ كُسروها ۗ لبسَ فَي كتاب الله ؟ من الشترَ ط شرطاً لبس في كتاب الله فهو بالمال ، وإن الشترط مائة شرط، شرط الله أحق وأونَّق، ٢١٥٦ - مَرْشَ عَدَّانُ بِنُ أَبِي عَبَاد حدَّنَنَا مَهَامٌ قال من أنافِيا بمدَاثُ عن عبد الله بن عمر رضي ائهُ عنها و أن عاشة رضى اللهُ عنها ساوَمَت كَرْرِهَ ، فَخَرَجَ إلى الصلاةِ ، فلما جاءَ قالت : إنهم أكوا أن كيبموها إلا أن يَشْرِطُوا الوَّلَاءَ، فَنَالَ النِّيُ بَيِّئِتُهِ : إِنَّا الوَّلَاءُ لَنَ أَمَنَنَ ٤ . قَلْتُ لنافع : حُرَّا كان رَوجُها أو عِداً ؟

[الحديث ١٥٦٦ _ أطرافه في : ١٠٦٧ ، ١٠٦٧ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٧]

قُولِهِ (باب الشراء والبيع مع النساء) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى فى الشروط أن شاء أنه تعالى ، وشاهد الترجمة منه قوله ، مابال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ، لاشعاره بأن قصة المبايعة كانت مع رجال ، وكان الكلام نى مذا مع عائنة زوج النبي مثلج . وقوله فى آخر حدیث ابن عمر ، قلت النام الح ، هو قول همام الرادي عنه ، وسیاتی ذکر الاخلاف فی زوج بریره هل كان حرا أو عبدا في كتاب السَّكَاحَ إن شاء الله تعالى. وحمان أول السند وقع عند المستعلى • أبَّن أبي عباد، وعند غیره . حــان ین حــان ، وهما وأحد

٨٧ - إب مل بيعُ حاضر لباد بغير أجرا وهل بيه أو يَنصَحُه ؟ وقال الذي مَرِّئِكُ ﴿ إِذَا اسْتَنصَحَ أَحدُ كُمْ أَخَاهُ فَلْبِنصَحْ لَهُ ﴾ . ورخَّصَ فيهِ عطالا

٢١٥٧ - وَرَشْ عِلْ بِنُ عِيدِ اللهِ حِدَّتَنَا مُعَيانُ عِن إِسَاعِيلَ عِن قَيسِ سَعَتُ جَرِيراً وَفِي اللهُ عنه يقول ﴿ بايسَتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهُ ۚ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ عَدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وإنامِ السلاةِ ، وإيناه الزَّكَاةِ والسَّم والطاعةِ ، والنَّصح لكلُّ مسلم ،

٢١٥٨ - وَرَشُ الصَّلَ مُن مُعِدِ عدَّ ثَنَا عِبدُ الواحدِ عدَّ نَا مَعْمرٌ عن عدالله بن طارُس من أبيه عن ابنو عَمْسِ رَضَىَ اللهُ عَمْمِهَا قَالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ ولا تَلَقُوا الرُّ كَانَ ، ولا يَجِمُّ عاصْرٌ الدِه . قال: ففلتُ لابنِ عَبَّاسٍ : ماقولُهُ ولايبيع حاضرٌ لبَادٍ ﴾ ؟ قال : لا يكونُ لهُ مِصــاراً `

[الحدث ١١٦٨ _ طرطه في : ١١٦٢ ، ١٧٢٤]

قوله (باب مل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل يعينه أو ينصحه) قال ابن المنير وغيره : حمل المصنف أأنهى عن بيع الحاضر البادي على معنى غاص وهو البيع بالآجر أخذا من تضير ابن عباس ، وقوى ذلك بعموم أحاديث . الدين النصيحة ، لان الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالبا وانما غرضه تحصيل الاجرة فانتضى ذلك

إلجازة بيع الحاضر البادي بغير أجرة من باب النصيحة . قلت : ويزيده ما سيأتي في يعض طرق الحديث المعلق -إول أعادين الباب. وكنتك ما أخرجه أبو دارد من طريق سالم الكي و أن أعرابيا حدثه أنه قدم بحلوبة له على طلعة بن عبيد الله . قال له : أن النبي رَجِيج نبي أن يبيع حاصر لبأد ، والحكن المعب إلى السوق قافظ من بيابعك فادوني حتى آمرك وأنهاك ، . قويه (وقال النه سيَّج إذا المناسع أحدًا أنا، قلينصع له) هو طرف من حديث وصله أحد من حديث عظ، بن الدأب عن حكم بن أني بريد عن أبي و حدثي أبي قال قال وسول الله مَثِلَّعُ : دعوا الناس يردق أنّه بعضه من بعض ، فذا استنصح ألوجل الرجل فلينصح له ، ورواء البيتي من طريق عبد الملَّك بن عمير عن أبي الزبير عن جُرِد مرفوعاً منه ، وقد أخرج مسلم من طريق أبي خيشة عن أبي الزبير بلفظ و لايسيع حاضر

لباد دعوا الناس برزي لله بعضهم من بعش ٠٠ قوله (ورخص فيه عط.) أي في بيع الحاضر للبادي ، وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عال أي ابن أختم عن علا. بن أبي رباح ثال . سألته عن أعراق أبيع له فرخص لي ، وأما ما دراء سعيد بن منصور من الحريق أبن أبي نجيح عن بجاء - قال ، انجا نهيي رسول الله ينتج أن يهيع حاضر لباد لانه أراد أنَّ يصيب المسلمون غرتهم ، فأما اليوم فلا بأس . فقال عطاء : لايصلح "بيوم . فقال عامد: ماأدى أبا عد إلا لو أناء ظرك من أمل البادية إلا سبيع له . . ذخع بن الوابتين عن عطاء أن يمسل قوله هذا على كراهة النذيه وطذا نسب اليه بجاهد مانسب ، وأخذ بقول بجاهدتى ذاابم أبو حديثة وتحسكوا بعموم قوله ﷺ و الذين النصيحة ، ورُصُوا أنه ناسخ لحديث النهى ، وحل الجهور حديث و الدين النصيحة ، على عمومه , إلا في بيع الحاضر لمبادى فهو حاص فيمنشي عَلَى العام والنسخ لايثيت بالاحتال ، وجمع البخاري بينهما بتخصيص النهى بمن ينبع له بالأجرة كالسمال ، وأما من ينصحه فيعله بأن السعر كنا مثلا فلا يدخل في النهى عنده وال أعلم. ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث جرير في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام غليه في الزكبان) زاد الكشمين في دوايته والبيع، وسيأتي الكلام عليه قريباً . قوله (لا يكون له سمساداً) بمهلنين هو في الأصل الله بالأثر والحافظ له ، ثم استعمل في متولى البييع والثراء لنهره ، وفي حذا التفسير تعقب على من فسر الحاضر بالبادي بأن المرادنهي الحاضر أن بييح البادي في زمن الغلاء شيئًا يحتاج اليه أهل البلد فهذا مذكور فى كتب الحنفية ، وقال غيرهم : صورته أن يجى. آلبلد غريب بدلمته بربد بيعها بسعر الرقت في الحال ، فيأتيه بلدى فيقول له : صعه عندى لابيمه لك على التنديج بأغل من هذا السعر ، لجملوا الحسكم منوطا بالبادى ومن شاركه ف معناه . قال وأنما ذكر البادى في الحديث لكوته آلفالب فألحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر وإضراد ألهل البلد بالاشارة عليه بأن لايبادر بالبيح ، وهذا تفسير النافعية والحنابة ، وجعل المالكية البداوة قيدا ، وعن مالك لا يلتعن بالبدرى ف ذلك إلا من كأنَّ يشبه ، قال فأما أمل الثرى الذين يعرفون أثمسان السلح والأسواق فليسوا داخلين في ذلك . قال أن المتند : اختلفوا في هذا النبي فالجهود أنه على النحريم بشرط العلم بالهي وأن يكون المتاع الجلوب نا يمتاج اليه وأن يعرض الحضرى ذلك على البنوى ، فلو عرضه البنوى على الحضرى لم يمنع . وزاد بعض النافعية عموم لحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السمة في تلك البلد . قال ابن دقيق العيد : أكثر مذه

التروط تدور بين انباع المني أو اللفظ ، والذي ينبغي أن ينظر في المعني لي الظهور والحفاء فحيث بظهر يخصص

اشتراط أن يمكون الطعام ما تدعو الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما انتراط ظهور السعة فكذلك

أيضا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تغويت الربح والرزق على أهل البله ، وأما اشتراط العلم بالنهى فلا إشكال فيه . وقال السبكي : شرط حاجه الناس اليه معتمر ، ولم يذكر جراعة عومها ولمنمـا ذكره الرافعي تبعا البغوي ويحتاج إلى دايل. واختلفوا أيضا فما إذا وقع البيع مع وجود النمروط المذكورة مل يصح مع النحريم أو لا يصح؟ على

٩٦ - إب مَن كره أن يَيبعَ عاضرٌ لباد بأجر

٢١٥٩ – حَرَثُ عَبْدُ اللَّهِ بنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُوعَلَى احْنَىٰ عن عَبْدِ الرَّحْنِ بنِ عِبْدِ اللَّهِ بن ِ دِينَارٍ قال حدَّنَى أبي عن عبدالله بن عمرَ رضيَ الله عنهما قال ﴿ مَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ أَن يَبِيعَ حَاضِرٌ لباد ﴾ وبه

قال ان عباس قله (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس ، أي حيث فسر ذلك بالسمساد كا في الحديث الذي قبله . قوله (نهي دسوك الله يَرْتُكُم أن بيسع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالاجر كما في الترجمة . قال ابن بطال : أواد المصنف أن بيسع الحاضر البادي لايجموز بأجر ويجمموز بغير

أجر ، واستدل على ذلك بقول ابن عباس ، وكمأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال : وقد أجاذ الاوزاعي أن يشير الحاضر على البادي وقال: ليست الإشارة بيعاً . وعن الليك وأبي حنيفة لا يشير عليه ، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه . وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجع منهما الجواذ لأنه إنما نهى عن البيع له وليست الاشادة بيعاً ، وقد ورد الامر بنصحه فدل على جنواز الاشارة . (تنبيه) : حنديث ابن عمر قرد قريب لم أره إلا من رواية أبي على الحنني عن عبدالرحن بن عبدالة بن دينار ، وقد مناق غرجه على الاسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري ، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن أبن عمر

٧ - باب لا يشرى حاضرٌ لباد بالسَّسرةِ ، وكرمَهُ ابنُ سِيرِينَ وإبراهيمُ البائم والمشرى وقال الراهيمُ : إنَّ العرب تقولُ بِسمْ لِي تُوبًا ، وهي تَعني الشَّراء

٢١٠٠ – وَرَشُ اللَّكُ بَنُّ ابر اهمَ قال أخبرَنى ابنُ جُربع عن ابن شعاب عن سعيدِ بنِ السيِّبِ أنهُ سمَمَ أَبَا هِرِيرَةَ رَضَىَ اللهُ عنه يقول: قال رُسولُ اللهِ ﷺ ﴿ لاَ بَلِبَتُمَ اللَّهِ عَلَى بَيْع أُخيهِ ، وَلا تَناجَسُوا ، ولا

وليس هـ و في ﴿ الموطأ ، قال السبق : عدو، في أفراد الشافعي ، وقد تابع القعني عن مالك ثم ساقه باسنادين

٢١٦١ – حَدَثْنَى مُحدُّ بنُ للنَّى حدَّنَا مُعاذُ حَدَّثَنَا أَبنُ عَونَ عن مُحدِقال أَنسُ بنُ مالكِ رضى اللهُ

عنه (نعينا أن كبيعَ حضرٌ لباد ٥

قوله (باب لايفترى عاضر لباد بالسمسرة) أى قباساً عنى البيخ له أو استمالاً تفظ البيع في البيع والشراء ، قال ابن حبيب المالكي . الدراء لبادي مثل البيع ، لقوله عليه الصلاة والسلام و الأبيبع بعضكم على بعض ، فان معناه **الداء . وعن مالك** في ذلك دوايتان . **قول**ه (وكرهه ان سيرين وابراهيم لنبانج والمشترى) أما قول ابن سيرين

فرصله أبو عوانة في حبيع من طريق سلة بن عنقمة عن ابن سيريز قال و لنبت أنس بن مالك تفلت : لاينبيع ماضر لباد، أميتم أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم ؟ كان : نهم ه . قال محمد : وصدق إنها كلمة جامعة ، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن أرجعيون عن أنس بلفظ وكان يقال لايتيع حاضرلباد ، ومحكلة جاسة لايتيع له شيئا ولا يبتاع له شيئاً ، وأما ابراهم فهو النخمي فلم أفف عنه كذلك صريحاً . قوليه (قال ابراهيم : ان العرب تقول بع لى ثوباً وهي تعنى الشراء) منا قلد ابراهيم استسلالا لما ذهب الله من النسوية بين البيع والشراء في السكراهة . ثم

يُّ ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدصاً حديث أبي حريرة ، قوله (عن ابن شهاب) في دواية الاسماعيل عن طريقُ أبي علم عن ابن جريج و اخبرق ابن شهاب ، . قوله (لابيت آلمر ،) كذا للأكثر ، والكشمييني لابيتاع وحو خير يمعني النهي : وأن ندّم البحث لمه قبل بأبواب ، وكذا على قوله لاتناجدوا . ثانيهما حديث أدّن ، قوَّله (عن عمد) هو ابن سيرين . قوله (نهينا أن يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنساق من طريق يونس بن عبيد عن تحمد بن سيرين عن أنس دوال كان أعام أو أباء ، ورواء أبو داود والنسائي من وجه آغر ، عن يونس بن عبيد عن اللمن عن أنس أن الله مِنْجُ ، فلكر ، وعرف بهسنة، الوابة أن الناهم للبهم في الوابة الأولى هو الله عِنْجُ ،

وهو يقوى المذهب المحجح أن لفول الصحاق سينا عن كذا حكم الرقع وأنه في قوة قوله قال النبي يُؤلِثُني ٧١ - إب النَّهي عن نَلَقَى الرُّ كَبَانِ ، وأنَّ بَيعَهُ مَردود لأنَّ صاحبَةُ عامنِ آثمٌ اذاكان به عالمًا ، وهو خِداعٌ في البيسمِ والخِداءُ لا يجوز ٢١٦٢ - مَرْثَنَا عِدَدُ بِنُ كِبْثُارِ حَدِّثَنَا عِبْدُ الوَّالِ عِدَّنَاعُيدُ الْقِ السُّرِئُ عَن سعيدِ بِنِ أَبِ سعيدِ عَن يُّوا أَنْ هُرِيرَةَ رَضَىَ اللَّهُ عَنْ قَالَ وَ نَهِى النَّيُّ عَلِيَّتُكُ عَنْ النَّالِّيُّ ، وأَن يَبِيحَ حاضر لبادٍ ﴾

٢١٦٣ - حَدَثُ عَدْ شُهُ بِنُ الوَلِيدِ حَدَّنَا عِبدُ الإعلى حدَّنا مَسرٌ من ابنِ طاؤسِ عن أبيهِ قال و سألتُ ابَ عَبْلِي وَضَى فَهُ عَنِها: مامني قوله لا يَبِينَ حاضرٌ أباد ؟ فقال: لا يكونُ له يَمْساراً ؟ ٢١٦٤ - وَرَعْنَ مِدَدُ مِدَّنَا رِيدُ بِنُ زُرَبِعِ وَلَ مِدُّ بَنِي اللهِ مِنْ عَلَى عَالَ عَن عِلْدِ اللهِ رضي

اللهُ عنه قال ﴿ مَنِ النَّهُ مَن مُحَدَّلًا فَلْيرُدُّ مَمَّا صاعاً . قال : و مَهَىٰ النَّهِ مُؤْتِظ عن نَلَق النَّبوع ﴾ ٢١٦٥ - حَرَّمْنَا عِدُ اللَّهِ بِنُ يُوسِفَ أَعْبِرُ مَا مالكُ عَن نَافِعٍ عِن عِلْدِ اللهِ بِنِ عَرَ رضَى اللهُ عَبِما أَن رسولَ اللهِ عَرْبَتْنَ قال ولا يَسِمُ مِصُدِكم على بَيع بِعض ، ولا تَنَقُوا السَّلَمَ حَتَى مُهِبَطَ بها الى السوق ،

٣١٤٠ – صَرَّتُنَا عَلُّ بنُ عِيدِ اللَّهِ حَدَّثَمَنَا كُمَّانَ حَدَّثَمَا الرَّهُويُ عَنْ سَعِيدٍ بنِ السَّبِّبِ عَن أَبِي هُرِيرَةً الحديث ٢١٤٠ َ رَضَىَ اللَّهُ عنه قال و نَهمَىٰ رسولُ اللَّه يَرَجُنِّج أَن بيعَ حاضِرٌ لبادٍ . ولا تَنجَشُوا . وَلا بينُه الرجُلُ عَلى بَيعِ أَخِيه . ﴿ وَلا يَعْلُمُ عَلَى خِطْبَةٍ أَخْدِ . وَلا تَسَأَلُ لِلرَّاةُ طَلَّاقَ أَخْتُهَا نَسَكُمَّأً مَانَى إن م [علم و مامد و مايو ، عدد و المد و الماد و الم قَلْهِ (بَابِ لا بَسِعَ عَلَى سِعَ أَخِهِ ، ولا يسوم على سوم أخبه ، حتى يأذن له أو يترك) أورد فيه حديثي ، ان عمر وأبي هريرة في ذك ، وأشار بالتقييد إلى ماوردني بعض طرقه ، وهو ما أغرجه مسلم من طريق عبيت

إله بن عمر عن نافع في هذا الحديث بلفظ و لابيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يختب على خطبة أخيه ، إلا أن ما ذن له ، وقوله « إلا أن يأذن له ، يحتمل أن يكون استثناء من الحكين كا هو أعنة الناضى، ويحتمل أن يخص بالاخير، ويؤيد النانى دواية المصنف في السكاح من طوين ابن جريج عن أفع بلفظ و جي أن يبيع الرجل على أبيع أعيه ، ولا يخطب الرجل على خطبة أعيه ، حتى يترك الخاطب قبل أو بأنن له الخاطب ، ومن ثم نشأ خلاف وجه آخر عن عبيد اله بن عمر بلفظ و لابيب الرجل على بيع أخبه حتى بنتاع أو بند ، وترجم البخارى أيضا أَ السوم ولم يقع له ذكر في حدثين الباب، وكما ته أشار بذلك إلى ما رقع في بعض شرقه أبيننا ، وهو ما أخرجه في التروط من حديث أن مريرة بلفظ « و أن يستام الرجل على سوم وأغيه » وأغرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عر إِنَّ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ الرَّبِ إِلَى اسْتَالَ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفَيْ يَرُمُ اللَّهِ الْ يَلْيَ بِهِ أَنْ يَسْتَأَرُ عَلَى مسلم عله . قوله (لابيدع) كذا للاكثر بالناك الياء في ديبيع ، على أنَّ دلا ، نافة ، وبحتمل أنَّ نكون ناهة وأشبعت الكرة كفراءة من قرأ (أنه من يتق ويصبر) ، ويؤيده رواية الكنميني بلفظ ولايبع ، بصينة الهي . قوله (بعضكم على بيع أخمه)كذا أخرجه عن اسماعيل عن ما لك ، وسيأني في , بأب النهي عن نلقي الركبان ، عن عبد اقه بن يوسف عن مالك بلفظ و على بيع بعض ، وظاهر القبيد بأخبه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوذاعي وأبو عبيد بن حربويه من الثافعية ، وأصرح من ذاك وواية صلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلاظ , لا يسوم المسلم على سوم المسلم ، وقال الجمهود : لا قرق في ذلك بين المسلم والذى : وذكر الآخ خرج الغالب فلا منهوم له . قوله ف حديث أن مربرة (جي دسول الله يتلك أن يسيع حاشر لباد ، ولا تناجئوا الح) علف صينة النهي على معنَّاها ، فغدر قوله د نهى أنَّ بيسِع حاضر لباد ، أى قال لا بيسيع حاضر لباد فعطف عليه ﴿ وَلا تناجشوا ، وسيأتى الكلام على يبع الحاضر للبادى بعد فى باب مفرد ، وكذا على النجش فى الباب النبى بليه . وقوله هنا , ولا تاجدوا ، ذكره بصيغة التفاعل لان التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كأن بصدد أن يفعل له مثله ، ويأتى الكلام على الحطة ف كتاب النكاح إن شاء أقه تعالى . قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الدراء على الشراء ، وهو أنّ يقول لمن اشترى سلمة فى زمن الحيار : اقسخ لابيسك بأ نتص ، آويقول البائع افسخ لائترى سنك بأذيد ، وحو يحم عَلِهِ . وأما السوم فصورته أنْ يأخذ شيئًا لينتربه فيقول له رده لابيعك خيراً منه بثث أو يثله بأرخص ، أو يقول للما لك استرده لانتتربه منك بأكثر ، وعله بعد استقرار النمن ودكور_ أحدهما إلى الآغر ، فانكان ذلك

الباتع ، ظاهرة جدا وقد قندت أنه لايستازم صمة المبيع بغير قبض ، وأما دلالته على قوله و أو مات قبل أن يقبض ، فهو وارد على سبيل الاستفهام، ولم يحزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحميله مالم يتحمل، نعم ذكر، لاثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار مادل عليه فلذلك احتج إلى ابداء المناسبة ، واقه الموقق . قوله ﴿ وَقَالَ اِن عَرِ مَا أَدْرَكَ السَّفَقَةَ ﴾ في العقد (حيا) أي بمهلة وتحتانية مثقة (بجوعا) أي لم يتغير عن حالته (قو من المبتاع) أي من المشترى ، وهذا التعليق وصله الطعاري والنارقطني من طريق الآوزاعي عن الزهري عن حزة بن عبد الله بن عمر عن أميه وقال في روايته « قبو من مال المبتاع ، ورواه الطحاوى أيضا من طريق ابن كرهب عن يونس عن الزهري مثله لكن ليس فيه و بحوعا ، وإسناد الانداك إلى البقد بجاز أي ماكان عند العقبد مرجودا وغير منفصل ، قال الطحارى : فعب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدركت شيئا حيا فهاك بعد ذلك عند ا بائع فهو من صان المشترى ، فنل على أنه كان برى أن البيع يتم بالافوال قبل الفرقة بالابدان ا ه . وما قاله لبس بلازم ، وكيف يحتج بأمر عشمل في معارضة أمر مصرح به ، فابن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفرقة بالإبدان ، والمنقول عنه منا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالإبدان ، ويحتمل أن يكون بعده لحمله على ما بعده أولى جما بين حديثيه . وقال ابن حبيب : اجتلف العلا. فيمن باع عبدا واحتب بالثن فهاك في يديه قبل أن يا تى المشترى بالثمن ، فقال سعيد بن المسيب ودبيعة : مو على البائع ، وقال سليان بن يسار مو على المشترى ، ورجع اليه ما ٢١ بعد أن كان أخذ بالأول ، وتابعه أحمد وإيحق وأبر ثور ، وقال بالأول الحنفية والثافعية ، والأممل في ذلك اشتراط القبض فى صحة البيع ، فن اشترطه فى كل شى. جعله من خبان البائع ومن لم يشترطه جعسله من ضباز المشترى والله أعلم ، ودوى عبد الرَّذاق باسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلاً قال : إن قال البائع لا أعطيكم حتى تنقدني المن فيلك فيو من منان البائع ، وإلا فيو من منان المشترى . وقد فسر بعض الثراح المبتاع في أثر ابن حو بالعين المبيعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحمد عن اشترى طعاماً فطلب من يحمله فربيع فوجده قد احترق ، فقال : هو من منان المشترى ، وأودد أثر ابن عر المذكود بلفظ ، فهو من مأل المشترى ، وقرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معينا دخل في ضان المشترى بمجرد العقد ولو لم يقيض ، بخلاف ما يكون في النمة نائه لا يكون من. صان المصرى إلا بعد القيض كما لو اشرى فغيرا من صبرة والله أعلم . وسيأتى الكلام على حديث عائشة في أو ل المبرة إن شا. الله تعالى ، فقد أورده هناك من وجه آخر عن عروة أثم من السياق الذي هنا ، وبأقه التوقيق

ومن المعلوم أنه ماكن ليبقيها في شمان أبي بكر لما يقتضه مكارم أخلاه حق يكون الملك له والضان على أبي بكر من

غر قبض تمن ، ولا سبأ وفي اتمصة ما يدل على إيثاره لمنفعة أبي بكر حيث أبي أن ياخذها إلا يالنن . قلت : واقد

تسف في هذا كما تصف من قبله ، وليس في الترجمة ما يلجي. إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله و قوضه عند

٨٥ - إلب لاتيمُ على تيم أخهِ ، ولا يَسومُ على سَومِ أخبِهِ، حتَى بِأَذَنَ لَهُ أَو يَقِرُكَ ٢١٣٩ – مَرْشُن إسماعيلُ قال حدَّثَني مالكُ عن نافع عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضَى اللهُ عنهما أنَّ رسول الله عَلَيْنَةِ قال و لايكبيم بعضُ كم على تبع أخبه ا [المدن ٢١٦ - طرفاه في : ١٦٥ ، ١١٠]

٣٤ - كتاب السوع

كتاب الاستقراض

٦٠ - بإب النَّجْشِ. ومَن قال: لا يَعوزُ ذَلَتَ البَّيعُ

وقال ابنُ أبي أوفيٰ ﴿ الناجِشُ آكُلُ رِبًّا خَانَنْ ﴾ . وهو خِشاعٌ باطِلْ ۖ لاَ يحِلْ

قال النيُّ ﷺ ﴿ اللَّذِيعَةُ فِي النار ، ومَن تَحَلَّ عَلاَّ لِسِ عَلِيهِ أَمَرُنا فَهِوَ رَدَّ ﴾ ٢١٤٧ - حَرْثُ عِبدُ اللَّهِ بِنُ مُسْلِمَةً حَدَّثَنَا ما لئن عن الغيرِ عن إن عِمرَ رضيَ اللهُ عَنهما قال ﴿ تَهُي

النبئ ﷺ عن النَّجْشِ،

[الحديث ٢١٤٢ ـ طرفه في: ١٩٦٣] قوله (باب النجش) بفتح النون وحكون الجيم بعدها معجمة ، وهو في النفة تنفيرالصود واستثارته من مكانه

ليصاد، يقال نجشت "مسيد أنجته بالضم نجشا . وفي الشرع الزيادة في تُن السامة عن لايريد شراءها ليقع غيره فها ، سى بذلك لآن الناجش يثير الرغبة في السُّمة ويقع ذاك بمواطأة البائع فيشتركان في الإنم ، ويقع ذلك بغير علم البائع فيعتص بذلك الناجش ، وقد يختص به البائع كن يخبر بأنه اشترى سلمة بأكثر تا اشتراها به ليغر غيره بذلك كما سيأتى

من كلام الصحابي في هـذا الباب. وقال أنّ قنيبة النجش الحتل والحديمة ، ومنه قبل الصائد ناجش لانه يحتل الصيد ويحتال له . قوله (ومن قال لايحوز ذلك البيع)كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبدالعزيز و أن عاملا له بآع سيا فنال له : لولا أن كنت أزيد فأنفقه لكان كاسدا ، فنال له عر : مذا نجش لا يحل ، فبعث

واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أَهَلَ الحديث فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل الظاهر ودواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحناياة إذا كان ذلك بمراحاً i البائع أو صنعه ، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبرت الحيار ، وهو وجه للنافعية قياسا على الصراة ، والاصح عندهم صمة البيع مع الإثم ، وهو قول الحنفية ، وقال الرافعي : أطلق النافعي في و المختصر ، تعصة الناجش ، وشرط في تعصية من باع على ببع أخيه أن

يكون علمًا بالنهى. وأجاب التارحون بأن النجش خديمة ، وتحريم الحديمة واضح لكلُّ أحدوان لم يعلم هــــــذا الحديث بخصوصه ، بخلاف البيع على بيع أخيه قند لا يشترك فيه كل أحد . واستَّنكل الرافعي الغرق بأن البيع على بيع أخبه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد ، قال : قالوجه تخصيص المصية في الموضعين بمن عكم التحريم أ ه. وقد حكى البهتي في والمعرفة ، و والسن ، عن النافعي تخصيص التعصية في البحش أيضا بمن علم النهى فظهر أن ما قاله الرافعي بمثا منصوص ، ولفظ الشاقعي : النجش أن يحضر الرجل السلمة نباع فيعطى بها الشيء

وهو لايريد شراءها ليقتدى به السوام فيمطون بها أكثر بما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه ، فن نجش فهو عاص بالنجش أن كان عالما بالنهي ، والبيع جائز لا يف.د. معصة رجل نجش عليه . قوله (وقال ابن أبي أوفي : الناجش

صريحاً فلاخلاف في التحريم، وإنَّ كان ظاهراً قليه وجهان النَّافية، ونقل أن حرم النَّرَاط الزَّكون عن ماك وقال : ان لفظ الحديث لايدل عليه ، وتعقب يأنه لايد من أمر مبين لموضح التحريم ف السوم ، لأن السوم في السلمة التي تباع قيمن يزيد لاعرم انفانا كما تله ان عبد الو . فتعين أن السوم المحرم ما وقع قيه قدر زائد على ذلك ، وقد استنى بعض النافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشترى مغبونا غينا ماحدًا ، وبه قال إن حزم واحتج بحديد و الدين النميحة ، . لكن لم تنحصر النميحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أرب قيمتها كذا وأنك إن بَسَّهَا كِمُنَا مَغِيونَ مَن غَير أَن يزيد قيمًا ، فيجمع بذلك بين المسلمتين . وذهب الجهور إلى صمة السيع

الذكور مع تأثيم قاعله، وعند المالكية والحنايلة في فساء روايتان، وبه جرم أهل الناهر. والله أعلم ٥٩ - باكب تيم المُزابَدةِ ، وقال عطانه : أوركُ الناس لا يَرُونَ بالما يَبْعِ المنائِم فَيَسْ تَزِيدُ . ٢١٤١ - مَرْشُنَا يِسْرُ بُنُ عَمِدُ أَخِيرًا عِدُ اللهِ أَخِيرًا المبينُ الْسَكْتِ عِن عِناهِ بِنِ أَبِي رَباحٍ عن جَارِ بنِ عِلِدِ اللَّهِ رَضَىَ اللَّهُ عَنْهَا ﴿ إِنَّ رَجُلاً أَعَنَّى غُلامًا لَهُ عَن دُثْرِ فاحتاجَ ، وَأَخَذُ النَّبِي وَيَجَلِّينَ قَالَ مَن

يَشْرِيهِ مِنْي ؟ فاشراهُ مُعِيمُ بنُ عبدِ اللهِ بكذا وكذا ، فدَفَهُ إله ، [المديد ١٩٤٢ - أشراك في : ٢٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٤٦ - ١٩٢٦ - ١٩٢٦ - ١٩٤٦ - ١٩٤٦ قَوْلُهِ ﴿ بَابَ بِيمَ المَرَامِةَ ﴾ لما أن تقدم في الباب قبسة النبي عن السوم أداد أن يبن موضع التحريم منه وقد أوضعً في الباب الذي قبله ، وورد في البيغ فيمن زيد حديث أنس . أنه علي باع طبها وقدما وقال : من يشترى هذا الحلس واتفدح؟ فقال رجل : أخذتهما بددهم ، فنال : من يزيد على دوهم؟ فأعطا. وجل دوهمين ،

فباعهما منه ، أخرجه أَحَد وأمحاب الـنن مطولا وعتصرا والفظ للترمذي وقال حـن ، وكأن المصنف أشار بالزجمة إلى تضميف ما أخرجه البزاد من حديث سفيان بن وهب وسمعت النبر يَتِلْجُ بنبو. عن سِع المرابعة ، فان في إساده ابن لميمة وهو صيف . قوله (وقال عطاء أدرك الناس لا يرون بأسا ببيع النائم فيمن يزيد) وصله ابن أبي شبية ؛ ونحوه عن عطا. وبجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عيدة عن ابن أبي تجسع عن مجاهد قال: لا بأس ببيع من يزيد، وكذلك كانت تباع الإخماس. وقال الترمذي عقب مديث أنس المذكور: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ؛ لم يورا باسا بيسع من يزيد في الغنائم والمواديث ، قال ابن العربي : لامعني لاختصاص الجواز بالنشيمة والميرات قان الباب واحد وآلمعني مشترك ا ه. وكان الترمذي يقيد بميا ورد في حديث إن عر

الذي أغرجه إن خزعة وإن الجاود والداوقطي من طريق ذيد بن أسلم عن ابن عر • همي وسول الله عليَّا أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذو . إلا إلننائم والمواديث ، (ه . وكأنه خرج على الغالب فيا يعتاد فيه البيع مرا يدة وهي النتائم والمواديث ، ويلتمن بهما غيرهما للاشغراك في الحبكم . وقد أُخسَــذ بظاهره الأرذاعي وأبحق لخصا الجواز بنيع المناتم والمواريث. وعن ابراهم النخبي أنه كره يبع من يزيد. ثم أورد المصنف حديث جابر ف يبع المدبر وفيه قوله عليه و من يشتريه عنى؟ تأشتراه نميم بن عبدآنه بكذا وكذا ، فدفعه اليه , وسيأتي شرحه مستونى فى باب بع المدر ، ف أواخر البوع ، وقوله و بكذا وكذا ، بأنى أنه ثمانما : دهم ، ويأتى أيضا تسية الرجل المذكور إن شآء الله تعالى. وقد اعترضه الاسماعيل فقال: ليس في قسة المدبر سيع المزايدة أن

٦١ - باب بيع الفَوَد، وحَبَلِ الْحَبَاةِ

٢١٤٣ - وَرَثُنَا عِبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ أخبرَ نا مالك عن نافع عن عبدِ الله بن عر رضي اللهُ عنهما و أنّ رسولَ اللهِ ﷺ تهي عن بيم حَبل الحبلة ، وكان بيما ينتبايمه أهلُ الجاهلة: كان الرجُلُ بَيناءُ الجر ور إلى أَنْ تُنتَجَ الناقةُ ، ثُمَّ تُنْتَجُ التي في بَطنها ،

[الحديث ١١٤٢ _ طرقه في: ٢٠٢٦ ، ١٤٨٦]

قُولُه (بأب بيع الغرو) بفتح المحمة وبرا بين (و) بيغ (حبل الحبة) بفتح المهملة والموحدة رقيل في الأول يسكون الموحدة وغلطه عياض ، وهو مصد حبلت تحبل حبلا والحبلة جم حابل مثل ظلة وظالم وكتبة وكاتب والهاء

المدث ٢١٤٢ فيه للباللة وقيل للاشعاد بالانونة وفد نشو فيه امرأة سابلة فالحارفيه لتأنيف ، وقيل حيلة مصنو يسعى به الحبول ، قال أبو عبيد: لايقال لشي. من الحيوان حبلت إلا الآدميات إلا ما ورد في هذا الحديث . وأثبته صاحب والمحكم ، قولاً ، فقال : اختلف أهم للاناك عامة أم للادميات غاصة ، وأفند في النميم قول الناعر ، أو ذيخة حيلي مجح مَقُرب ، وفي ذلك نمقب على نقل النووى اتفاق أهل النفة على التخصيص . ثم أن عطف بيع حبل الحبلة على ببع الغرو من عطف الحناص على العام ، ولم يذكل في الباب بيع الغرو صريحًا وكأنه أشار الى ما أخرجه أحد من طريقً إين ابحق حدثق نافع وابن حبان من طريق سلبيان التبعث عن نافع عن ابن عمر قال د حمى النبي ﷺ عن بيع الغرد ، وقد أخرج مسلم النهي عن بيع الغرز من حديث أبي هربرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد، ولاحد من حديث ابن مسعود رفعه « لا تفتروا السلك في الما. فإنه غرو ، وشراء السمك في الماء نوح من أثواع الغرد ؛ وينتعن به الطير في الموا. والمعنوم والجهول والآبق وغُو ذلك . قال النووى : النبي عن بيع الغرو أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ، ويستثنى من بيع الغرر أمران أحدهما ما بدخل فَ الْمَبِيعَ تِمَا قُوْ أَوْدَهُمْ يَصِحَ بَيْمَ ، والنَّالَ مَايِنَسَاعَ بِمُثَهُ إِمَا لَمُعَادِثَهُ أَوْ للنفقة فَي تَميزِهُ وتعيينه ، فن الآول بيح

وقال ومن يوع الغرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالاوراق مثلا قانه لايصح لآن التمن ليس حاضرا فيكون من المساطأة ولم توجد صيغة يصح بها العقد ، وروى الطبرى عن ابن سيرين باسناد صحيح قال : لا أعلم ببييع الغرو بأسا . قال ان بطال : لعله لم يبلغه النهى والا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لايوجد لم يصح ، وكذلك إذا كأن لايسع غالياً ، فإن كان يصع غالباً كائمرة في أول يدو صلاحها أوكان مستتراً نبعاً كاغل مع المالمل جاز لفة الغر. ، ولمل حدًا هو الذي أواده ابن سيرين ، لكن متع من ذلك مادواه ابن المنذر عنه أنه قال : لايأس بيبيع العبد الأبق إذا كان علهما فيه واحدًا . فهذا بدّل على أنه يرى بيع الغرز ان سلم في المآل والله أعم . **قوله** (وكان) آى بيع حبلُ الحيلة (بيما يقايمه أمل الجاهلية الح)كذا وتبع صاً التفسير في الموطأ متصلا بالحديث ، قال الإسماعيل وهو معدج يعني أن التفسير من كلام نافع ، وكذا ذكر الخطيب في المنوج وسيا ثي في آخر السلم عن موسى بن اسماعيل النبوذكي عن جو برية التصريح بأن نافعاً هو الذي فسره ، لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجو برية أن لا يكون ذلك التفسير عا حله عن مولاد ابن عر ، فسيأتى ف أيام الجاهلية من طربق عبيد الله بن عر عن نافع عن ابن عر قال • كان أهل الجاهلية يقبايعون لحم الجزود لل حبل الحبلة ، وحبل الحبلة ان تنتج النافة مانى بطنها ثم تحمل التي تنجت فنهاهم رسول

الله علي عن ذلك ، فظاهر هذا السياق أن هذا النفسير من كلام ان عمر ولهذا جزم ان عبد البر بأنه من تفسير ان

عمر ، وقد أخرجه مسلمن دواية اللت والترمنى والنسانى من دواية أبوب كلامما عن نافع بدون النفسير ، وأخرجه

أحد والنسائى وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر يدون النفسير أيضا . قوله (الجزود) يقتح الجيم

أساس آلدار والدابة التي في ضرعها الله والحامل ، ومن الثاني الحية المحشوة والشرب من السقاء ، قال وما اختنف

العلا. فيه مبنى على اختلافهم في كو نه حتيرا أو يشتى تمييزه أو تعيينه فيكون الغرو فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس،

وضم الزاي هو البعير ذكرا كان أو أنثى ، إلا أن لفظه مؤنك تقول هذه الجزور وان آردت ذكرا ، فيحتمل أنْ يكون ذكره في الحديث تبدا فياكل أمل الجاملة ﴿ يَصَلُونَهُ فَلَا يَتَبَايِسُونَ هَذَا البِيحِ إِلَّا فَ الجزودِ ، وعِمَــل أنْ يكونَ ذكر على سبيل الثال ، وأما في المسكم فلا فرق بين الجزود وغيرما في ذلك . قولُه (إلى أن

٣٤ - كتاب البيوع

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سبرين والفظه وأن عميى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يرتنـى في ثوب يرفع طرفيه على عانفيه ، ٦٤ - باب النَّهِي فياله أن لا يُحَمَّلُ الإبلَ والبقرَ والنَّمَ وكلُّ مُحَمَّةٍ . والصَّرْاةُ التي صُرِّي كَهُمُها

وخُمْنَ فِيهِ وَجُمَ فَلِمُ أَخِلُبُ أَياماً . وأَصَلُ التَّصْرِيةِ حَبِينُ اللهِ، يقال منه : صَرِّبتُ الله إذا حَبْنَه ٢١٤٨ – فترشُّتُ ابنُ 'بُسكيرِ حَدَّمَنا اللهُ عن جَعَدِ بن ربيعةَ عن الأعربِ قال أبو هربرةَ رضى الله عنه

عِنِ الذِي ﷺ ﴿ لاَ يُعَمِّرُوا الْإِمَلُ وَالنَّمَ ﴾ فَمَنِ ابْتُنَهَا بِعِدُ فَنَهُ مُخِيرِ النَّظَرَ بِنِ بَعِد أَن مِمْلَيْهَا: إن شاه أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدُّهَا وَصَاعَ تَمْرَ ﴾ . وُيُذَكُّرُ عَنِ أَبِي صَالِحٍ وَمُجَاهِدٍ وَالوَلَيدَ بنِ رَبَّاحٍ وموسى بنِ بَسَار

رِ عَنْ أَبِي هُرِيرَةً ۚ نَرِ النَّبِيِّ عَيْثِكُ ﴿ صَاعَ تَمْرٍ ﴾ . وقالَ بعضهم مِنْ ابنِ سيرينَ ، صَاعاً من طعام وهو بالخيار ﴾ للامّا ، . وقال بعشهم عن ابن سيرينَ وصَّاعاً من تمرِه ولم يَذَكُّرُ * ثَلَاناً ، والمرُّ أكثرُ ٢١٤٩ – فَرَشَنَا مَدُودُ حَدَّثَنَا مُعَيِّرٌ قالَ سَمَتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا أَبُو عَهَانَ عَن عَبِدِ اللهِ بَنِ مَسعود

رضى اللهُ عنهُ قال ﴿ مَن الشَّرَى شَاءً مُعَلَّةً فَرَدُّهَا ۖ فَلَيْرُدُّ مَمَّا صَاعًا مِن ثَمْرٍ . وَأَسِنَ اللَّبَي وَيَجَالِنَهُ أَلْتُ ر. تُلقَّى البيوع ﴾

[المديث ٢١٤٦ _ طرف في : ٢١٦٠] -٢١٥ – حَرْشُنَا عِدُ اللهِ بِنُ بِوسُنَ أَخْبَرُ مَا مَاكِثُ عِنِ أَنِي الزَّءَادِ عِنِ الْأَهْرِجِ عِن أَبِي هربرةَ رضَىَ اللهُ

عنهُ أنَّ رسولَ اللهِ عَنْ عَلَيْ قال و لا تَنقَوُ الرُّ كِانَ ، ولا تَبيِّعْ بعضْ كم على سع بعض ، ولا تَناجَشوا، ولا تَبيِّعْ حاضرٌ لبادٍ ، ولا تُعَرُّوا النَّهُم ، ومَن إبناقها فهو بخير النَّفَرَ بنِ بعدُ أَنْ بَحِلُبها : إن رَضِيَها أمسكها ، وإن

قوله (باب النبي للبائع أن لايحفل الابل والبقر والغنم)كذا في مطلم الروايات . و د لا ، زائنة وقد ذكره أبو نيم بدون « لا ، ويحتمل أن تكون وأن ، مفسرة و « لا يمغل ، بيان النهى ، وفي رواية النسق « نهى البائع أن يمغل الإبل والنتم، وقيد النهي بالمبائح إشارة إلى أن المالك لو حفل فجمع اللبن للوك أو لعياله أو لصيفه لم يحرم وهذا هو الراجع كما سأتى ، وذكر البقر في الترجة وان لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معني الايل والغنم في الحمكم خلاة اداود، وإنما انتصر عليمها لغلبتهما عندهم، والتحفيل بالمهملة والفاء انتجميع، قال أبو عبيد: سميت بذلك لآن الذن يكثر في ضرعها ، وكل شي. كثرته فقد حفاته تقول : ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم

ومنه سمى المحفل . قوله (وكل محلة) بالنصب عطفا على المفعول وهو من عطف العام على الحاص إشارة إلى أنّ الحاق غير النم من ما كول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تغرير المشترى ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص ظك بالنع وأختلفوا في غير المأكول كالاتان والجادية فالامسح لايرد للن عوشنا ، وبه قال المنسابلة في الآتان دون

وأما اللاسة والمنابئة عند من يستعملها قلا يخصهما بذلك ، فعل منا يجتمع بيع "لماطأة مع "للاسة والثابئة في بعض صور الماطأة ، فلن يجز بيع المعاطاة أن يخص النبي في بعض صور الملامـة والمنابلة عما جرت العانة في بالمالحاة، وعلى هذا يحمل قول الرانس إن الاتمة أجروا في بيع الملامـة والمابذة الحلاف الذي في المالحاة والله أعلم . ومأخذ الثالث شرط نني خبار المجلس ، وهذه الاقوال هي آلتي اقتصر عليها الفقها. ، ونخرج ما ذكر ناد من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المنابذة وختانموا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهي أوجه الشافعية : أسحها أن يجعلا نفس النبذ بيعاكما تفدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يجعلا النبذ بيعا تفسيره في الحديث المذكَّود ، وقيل هو نبذ الحصاة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النبي عن ببع الحصآة

من حديث أبي مربرة . واختلف في تنسير بها الحساء نقبل هو أن يقول بمثك من هذه الاعواب ما وتعت عابه هذه الحصاة ويرم حصاة ، أو من هذه الارض ما انتهت اليه فى الرى ، وقيل هو أن يشترط الحياز الى أن يرى الحصاة ، والثالث أن يجعلا نفس الرمن بيعا . وقوله في الحديث ، لمس الثوب لأينظر آله ، استدل به على بطلان سبع النائب ومو قول النافعي في الجديد، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الحيار إذا رآه وحكى عن مالك والنافعي أيينا ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحد رايحتي وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوى والروباق من النافعة وان اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيد، قوله في رواية أبي عوانة التي قدمها

و لا ينظرون اليها ولا يخبرون عها ، وفي الاستدلال لناك وفاقا وخلافا طول ، واستدل به على بطلان سع الأعمى مطلقا وهو قول معظم التنافعية حتى من أجلز منهم بيع الغائب لكون الاعمى لايراء بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط ننى الحياد ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره و به قال مالك وأحمد ، وعن أبى حنيفة يصح مطفا على تفاصيل عندهم أيضًا . (تتبيهات) : الآول وقع عند ابن ماجه أن النفسير من قول سفيان بن عينة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما ما بين بعد . الحديث الثاني حديث أبي سميد اختلف نيه على الزهري : فرواء معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبدالله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواء عقيل ويونس وصالح بن كبسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله ان عبدالله عن أني سعيد، وهو محول عند البخاري على أنهاكلها عند الزهري ، واقتصرمسلم على طريق عاس بن سعد وحده وأعرض عما سواما ؛ وقد غالفهم كلهم الزبيشى فرواه عن الزهرى عن سعيد عن أبي هريرة ؛ وغالفهم أيشنا جعفر بن برقان قرواء عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره ، وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجالملية ،

أخرجها النساق وخطأ رواية جعفر. الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عند من طرق ثالها طريق حفص بن عاصم عنه وهو في مواقبت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنا بذة والملامسة ، وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم والنساق كما تقدم ؛ وظاهر الطرق كليا أن التفسير من الحديث المرقوع ؛ لكن وقع في رواية النساق مايشعر بأنه من كلام من دون التي ﷺ ولفظه و وزعم أن الملامــة أن يقول الح- قالاقرب أن يحسكون ذلك من كلام الصحابي لبند أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ ذع ، ولوقوع النصير في حديث أبي سعيد الحندي من قوله أيضاً كما تقدم. الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الاولى هنا نهى عن لبستين، واقتصر على لبسة

صريحًا فلا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهرًا ففيه وجهان الشافسة ، ونقل ابن حرم اشتراط الركون عن مالك وقال : أن لفظ الحديث لايدل عليه ، وتعقب بأنه لابد من أمر مبن لموضع التحريم في السوم ، لأن السوم في السلمة

التي تباع قيمن يزيد لاعرم انفاقا كما نقله ان عبد الو . قتين أن السوم الحرم ما وقع قه قدر زائد على ذك ، وقد استثنى بعض النافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشترى مغبونا غبنا فاحشا ، وبه قال از أ حزم واحتج بحديث ، النين النصيحة ، ، لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمهما كذا وأنك إن بعنها بكذا منبون من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذاك بين المصلحتين . وذهب الجمهور إلى صحة البيع

المذكور مع تأثيم فاعله ، وعند المالكية والحنابة في فساده دوايتان ، وبه جزم أهل الفاهر ، والله أعلم . ٥٩ - ياسب تيم الزاكدة . وقال مطه: أدرك الناس لا يَرون باساً بقيم المنانيم فيمن تريد ٧١٤١ - ورش إيشر بن عمد أخبر ما عبد الله أخبر ما الحديث السكتيب عن عطاه بن أبي رباح عن

يَشْرِيهِ مِنْي ؟ فاشْراهُ نُسِيمُ مِنُ عبد الله بكذا وكذا ، فد فَمَهُ إله ، [المديث ٢١٤١ - أطراف في: ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠١٥ ، ٢٥٠٤ ، ٢١٧٦ ، ٢٩٢٢ ، ٢٨٢١] قوله (باب بيع المزايدة) لما أن تقدم فى الباب قبـله النهى عن السوم أراد أن يين موضع التحريم منه وقد

جابر بن عبد الله رضيّ اللهُ ضها (ان رجُلاً أُءتَنَى غُلامًا لهُ عن دُمُر فاحتاج ، وْأَخَذَهُ السِّيءُ ﷺ تنال . تن

أوضحته في الباب الذي قبله، وورد في السع فيمن ويد حديث أنس, أنه مِثْلِتُم باع حلماً وقدماً وقال: من يشترى هذا الحلس والفنح؟ فقال رجل : أخذتهما بدرم ، فنال : من يزيد على درهم؟ فأخطاء رجل درهمين ،

الرجل المذكور إن شاً. أنه تعالى وقد اعترضه الاسماعيل فقال: ليس في قصة المدير سيع المزايدة فإن سيع المزايدة أن

ابن أبي شيبة ۽ وتحوه عن عطاء وبجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عينة عن ابن أبي نجيع عن بجاهد قال: لا بأس بييع من يزيد، وكذلك كانت تباع الأعماس. وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور: والممل على هذا عند بعض أهل العلم ؛ لميروا باسا ببيسع من يزيد في الغنائم والمواديث ، قال ابن العربي : لامعني لاختصاص

فباعهما منه , أخرجه أحد وأصحاب السنن مطولا وعتصرا والفظ لتترمذي وقال حسن . وكأن الصنف أشار بالزجمة إلى تضعيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب وسمعت النبي مِنْ بلج بنهى عن ببع المرايدة ، فان في إسناده ابن لهيمة وهو ضعيف . قوله (وقال عطاء أدرك الناس لايرون بأساً ببيع المفائم فيسَن يزيد) وصل

الجواز بالغنيمة والميراث فإن آلباب واحد والمعنى مشترك (ه. وكان الترمذي يقيد بمـا ورد في حديث ابن عر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجادود والدادقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر • نهى وسول الله يُؤلِّج أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يند ، إلا العنائم والمواديث ، أه . وكأنه خرج على الغالب فيها يعتاد فيه البع مزايدة وهم النتائم والموارث ، ويلتمق بهما غيرهما للانتراك في الحمكم . وقد أخــــــذ بظاهره الأوزاعي وإعق لخصا

الجواز ببيع المغانم والموادي. وعن ابراهيم النحني أنه كره بيع من يزيد. ثم أورد المصنف حديث جابر في سِع المدبر وفيه قوله ﷺ ومن يشتريه منى؟ فاشتراء نسيم بن عبد أنه بكذا وكذا ، فدفعه اليه ، وسيأتي شرحه مستونى فى د باب بيع المدبر ، فى أو اخر البيوع . وقوله د بكذا وكذا . ياتى أنه تما نمائة درم ، ويأتى أيضا تسمية

يشتربه مني ، قال قمرضه الزيادة البستة عني أبه للغلس الذي بأعه عليه ، وسيأتي بيان كونه كان مفلسا في أو اخر كتاب الاستقراض ٩٠ _ بإب النَّبْشِ. ومَن قال: لاَجُوزُ ۚ ذَٰكَ البَيعُ وقال ابنُ أبي أونيٰ ﴿ النَّا حِشُ آكُلُ رِبًّا خَانَنْ ﴾ . وهو خداعٌ باطِلْ ۖ لاَّ يُحِلُّ قال الذي عليه (الحديمة) في النار ، ومَن تَعِلَ عِملًا لِس عَبِهِ أَمُّ مَا فهوَ رَدٍّ »

٢١٤٧ - خَرْشُ عِنْدُ اللَّهِ بِنُ مُسْمَةً حَدَّثَنَا ماأَكُ عِنْ الْغِيرِ عِنْ النِّي عَمَّ رَمْيَ اللهُ عَهما قال و تمهي

النبي مَنْظَلِيْقُ عن النَّجْشِ، [الحديث ٢١٤٢ - طرف في: ١٩٦٣] قوله (باب النجش) بنتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة ، وهو أني الغة تنفيرالصيد واستثارته من مكانة

ليصاد، يقال نحشت المبد أنجنه بالضم بحنا . وفي الشرع الزيادة في ثمن السلمة من لايريد شراءها المقع غيره فيها ، سى بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السَّلمة ويقع ذلك بمَراطأة البائع فيشتركان في الإثم ، ويقع ذلك بتير علم البائع فيختص بذلك الناجش ، وقد مختص به البائع كن يجير بأنه اشترى سلمة بأكثر تا اشتراها به ليغرغيره بذلك كما سيأتى من كلام الصحابي في هـذا الباب. وقال أبن قنية النجش الحتل والحديمة ، ومنه قبل الصائد ناجش لأنه يحتل الصيد وبحتال له . قوله (ومن قال لإيجوز ذلك البيع)كأنه يشير إلى ما أخرجه عبدالوزاق من طريق عمر بن عبدالعزيز

و إن عاملا له بآع سبيا تقال له : لولا أن كنت أزيد فأنفقه لكان كلسدا ، فقال له عمر : هذا بحش لا يحل ، فعث مناديا بنادى: أن البيع مردود وأن البيع لابحل ، قال أبن بطال: أجم العلما. على أن الناجش عاص بفعـــــله ، واختلفوا فى البيع إذا وقع على ذلك ، وتقل أبن المنفد عن طائفة من أهل الحديث فساد ذاك البيع ، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه ، والمشهور عندالما لكية فى مثل ذلك ثبوت الحياد ، وهو وجه الشافعية قياسا على المصراة ، والاصع عنده صحة البيع مع الإثم ، وهو قول

الحنفية ، وقال الرافعي : أطلق النافعي في و المختصر ، تعصية الناجش ، وشرط في تعصية من باع على بيح أخبه أن يكون عالما بالنهى . وأجاب الشارحون بأن النجش خديمة ، وتحريم الحديمة واضح لكل أحدوان لم يعلم هـ فما الحديث يخصوصه ، مخلاف السيع على بيع أخيه ققد لا يشترك فيه كل أحد . واستشكل الرافعي الفرق بأن السيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد ، قال : فالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بمن علم التحريم ا ه. وقد حكى البيق في و المعرفة ، و والسن ، عن النافعي تخصص النعصة في النجش أيضا بمن علم

النبي فظهر أن ما تاله الرافعي بحثًا منصوص، و لفظ الشافعي : النجش أن يحضر الرجل السلمة نباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليتندى به السوام فيمطون بها أكثر نما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه ، فن نجش فهو عاص بالنجش أن كان عالما بالنهى، والبيع بيانز لا بفسد، معصة رجل تحض عليه . قوله (وقال ابن أبي أوتى : الناجش

 آکل ربا خائن) هذا طرف من حدید أورده المصنف فی النهادات فی و بلب قول الله تعالى ﴿ إن الذين يصرون بعهد الله وأعانهم عنا قلبلا) . ثم ساق قيه من طريق الككي عن عبد الله بن أني أوفي قال و أقام وجل سلمت لحلف بالله لقد أعطى قبها ما لم يعط فنزك. قال ابن أبي أوني : الناجش آكل دبا عان ، أورده من طريق يزيد بن هادون عن السككي، وقد أخرجه ابن أبي شبية وسعيد بن منصود عن يزيد مقتصر بن على الموقوف، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوني مرفوعا لمكن قال و ملمون ، بدل خان اه . وأطلق ابن أبي أوني على من أخبر بأكثر بما اشترى به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلمة وهو لايريد أن يشتريها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التنسير ، وكذلك يصح على التفسير الآول إن واطأه البائع على ذلك وجعل له عليه جُملًا فيشتركان جيمًا في الحيانة ، وقد اتفق أكثر العلماً على تفسير النجش في الشرع بما تقدم ، وقيد ابن عبد البر 🕶 وابن العربي وابن حرّم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة قوق نمن المثل ، قال ابن العربي : فلو أن رجلا وأي سلمة وجل تباع بدون قيمتها فراد فيها التنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجنا عامياً بل يؤجر على ذلك بنيته ، وقد وافق على ذلك كِمِسَ المَّاخِرِينَ من الشافعية ، وفيه نظر إذلم تتمين النصيحة في أن يوهم أنه يريد الشرا. وايس من غرضه م. بل غرصه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر ما يريد أن يشترى به ، فللذي يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلمتك أكثر من ذلك م هو باختياره بعد ذلك ، ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلامه بذلك حق يسأله الحديث الآتي ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح أحدكم أعاد فلسفحه ، والله أعلم . قوله (رهو خداع باطل لا يمل) هو من تفقه المصنف ، وليس من تشمَّ كلام ابن أن أونى ، وقد ذكر نا توجيه ما ذَّاله الصنف قبل . قوله (قال النبي مِثِلِيَّ الحديمة في الناد ، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسأتي موصولا من حديث عائشة في كتاب الصلح ، وأما حديث و الحديمة في النار ، فروينا ، في والكامل لابن عدى ، من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : لولا أنّى سمت رسول الله م الله والمدينة في النار ، المكنت من أمكر الناس، واسناده لا بأس به . وأخرجه الطبراني في «الصغير ، من حديث ابن مسعود والحاكم في و المستدراء، من حديث أنس وأسحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي اسنادكل منهما مقال ، لكن بحوعهما يدل على أن لذتن أصلاً ، وقد رواه ابن المبادك في ، العر والصلة ، عن عرف عن الحسن قال ، بلغني أن الحبلة (بيما بتبايد أمل الجاملية الح)كذا وقع منا التفسير في الموطأ متصلا بالحديث ، قال الإسماعيلي وهو مدوج

وسول الله وَ الله عَلَى ، فذكره . قوله (عن النجس) تقدم أن الشهود أنه بفتح الجم وحكى المطرزي فيه السكون ٦١ - باب بيم الفَرَد، وحَمَل المَبلة

٢١٤٣ - وَرَشُ عِدُ اللَّهِ بِنُ يُوسُفَ أَخْبِرَنَا مالكُ عِن نافيرِ عن عبدِ اللَّهِ بِنِ عمرَ رضَى اللهُ عنها و أنَّ رسولَ الله عِيْسِيْنِيُّ مَهَى عن بَيْع حَبَلِ الْمُلِلَّةِ ، وكان بَيّماً يَنْبَايَهُ أَهَلُ الجاهلية : كَانَ الرجُلُ بَبْنائُ الْمُؤْودَ إلى

أَنْ تُنْتَجَ النَاقَةُ ، ثُمُّ تُنْتَجُ التي في بَطْنِها ، [الحديث ١١٤٣ _ طرفاه في : ٢٥٧٦ ، ٢٨٤٢]

قَوْلُهُ (باب بيع الغُرُد) بَعْتِع المعجمة وبرّا بين (و) بيع (حيل الحبة) بغتَّع المهملة والموحدة وقيل في الاول بسكون الموحدة وغلطه عياض ، وهو مصدر حبلت تمبل حبلا والحبلة جع حابل مثل ظلة وظالم وكتبة وكانب والهاء

فيه الباللة وقبل للانعار بالانونة وقد نند فيه امرأة حابة الما أب التأليف. وقبل حبة مصند يسمى به الحبول .

قال أبوعيد: لايقال لئي. من الحيوان حبلت إلا الادميات إلا ما ورد في هذا الحديث . وأنبته صاحب والمحكم ، قولاً ، فقال : اختلف أمى للاناث عامة أم للآدميات عاصة ، وأنند في التمديم قول الناعر . أو ذيخة حيل بجح مَثُرِبٍ ، وفي ذلك تعلُّب على نقل النووى اتفاق أهل اللغة على التخصيص . ثم أن عطف بيع حبل الحبية على بيُّع الغرو من عطف الحاص على العام ، ولم يذكر في الباب بيع الغرو صريحًا وكأنه أشاد الى ما العَرجه أحد من طريق

ابن اصحق حدثني نافع وابن حبان من طريق سلبهان التيميم عن نافع عن ابن عمر قال و نهمي النبي مثلي عن بيع الغرو ، وقد أخرج مسلم النهي عن بيع الغرو من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ، ولاحد من حَديث ابن مسعود رفعه و لا تشتروا السمك في الماء فإنه غير ، وشراء السمك في الماء

نوع من أنواع الذرد . ويلتحق به الطير في الهوا. والممنوم وانجهول والآبيَّة ونحو ذلك . قال النووي : النهي عن بيع الغرد أمل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ، ويستثنى من بيع الغرد أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعا فلو أفرد لم يصح بيعه ، والثاني مايتساخ بمثله إما لحقارته أو المشقة في تمييز، وتعيينه ، فن الأول ببيح أساس الدار والدابة التي ق صَرعها اللبن والحامل ، ومن الثاني الجبة المحشوة والشرب من السقاء ، قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على اغتلافهم في كونه حفيرا أو يشق تمييزه أو تعبينه فيكون الغرر فيه كالمصوم فيصح البيع وبالمكس،

وقال ومن بيوع الغرو ما اعتاده الناس من الاستخرار من الآسواق بالأوراق مثلا فانه لايصح لآنَ النَّنَ ليس حاضرا فيكون من ألما ها أو خد صينة يصح بها العقد ، ودوى الطبرى عن ابن سيرين باسناد صحيح قال : لا أهم ببيع الغرو بأسا . قال ان بطال : لعله لم يبنعه النهى والا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لايوجد لم يصح ، وكذلك إذا كان لابصح غالبًا ، فإن كان بصح غالبًا كأثمرة في أول بدو صلاحها أوكان مستراً تبعا كافل مع المامل جاز لفلة الغرد ، ولمل حذا هو الذي أواده أبّ سيرت ، لكن منع من ذلك مادواه ابن المنفر عنه أنه قال : لابأس ببيع العبد الآبق إذا كان علمها فيه واحدًا . فهذا يدُّل على أنه يرى بيح الغرد ان سلم في المآل والله أعلم . قوله (وكان) أي يبع حمل

يعنى أن التفسير من كلام نافع ، وكذا ذكر الحطيب في المنوج وسيأ في آخر السلم عن موسى بن اسماعيل التبوذك عن جويرية التصريح بأن نافًّما هو الذي فسره ، لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير عا حله عن مولاه ابن عمر ، فسيأتى في أيام الجاهلية من طربق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال وكان ألمل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلة ، وحبل الحبلة ان تنتج النافة مانى بطنها ثم تحمل التي تنجت فنهاهم وسول الله يَرْجُ عن ذلك ، فظاهر هذا الساق أن هذا النفسير من كلام أن عمر ولهذا جزم أن عبد البر بأنه من تفسير أن عر ، وقد أخرجه صلمن دواية الليث والترمذي والنساني من دواية أيوب كلاحماعن نافع بدون النفسيد ، وأخرجه

أحد والنسائى وابن ماجه من طريق مسيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيسنا . قُولُه (الجزود) يفتع الجبخ وحم الرأى هو البعير ذكرا كان أو أنثى ، إلا أن لفظه مؤت تقول هذه الجزور وان أردت ذكرا ، فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيدا فياكل أهل الجاهلية يضلونه فلا يتبايسون مئنا البيع إلا في الجزور أو لحم الجزور ، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال ، وأما في الحبكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك . قوله (إلى أن

٣٤ ـ كتاب البيوع

إلى المنعول وهو حرف نادو ، وقوله ,ثم نتج التي في بطنها ، أي ثم تعيش المولودة حتى نكبر ثم تله ، وهذا التمدر

زائد على دواية عبيد لله بن عمر فانه انتصر على قوله دئم تحمل التي في بطنها ، ودو اية جو يربه أخصر منها ولفظه , أن تتج الناقة ما في بطنها ، ويظاهر هذه الزواية قال سعيد بن المسيب فيما دواه عنه مالك ووال 4 مالك والشافعي

وجماعة ، وهو أن ببيع بثمن إلى أن يلد ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يسيم بثمن إلى أن تحمل الدابة و تلد ومحمل

ولدها ، وبه جزم أبو اسحق في , التنبيه ، فلم يشترط وضع حمل الولد كرواية مالك ، ولم أر من صرح بما انتضته

رواية جويرية وهو الوضع نقط، وهوفي الحكم شل الذي قبله ، والمنح في الصور الثلاث الجهالة في الآجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحد وإسمن وابن حبيب المالكي وأكثر أهل

اللَّهَ وَيَهُ جَوْمُ الرَّمَذِي : هو بيع وله تتاج الدانة ؛ والمنَّع في هذا من جيَّة أنَّه بيع معدوم ويجهول وغير متملود

على تسليمه فيدخل في بيوع الغرر ، ولذك صدر البخاري بذكر الغرر في الرجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول

بايراد الحديث في كتاب السلم أيضا ، ورجح الأول لكونه موافقا النحديث وان كان كلام أهل اللغة موافقا لثناني ،

لكن قد روى الإمام أحمد من طريق ابن أعنى عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاتي ولفظه ، نهى وسول الله ﷺ

عن بيع الغرد قال : إن أمل الجاملية كانوا يتبايعون ذلك البيع بيتاع الرجل بالشارف حبل الحبلة فهوا عن ذلك • وقال أن التين : محصل الحلاف مل المراد البيع إلى أجل أو بيح الجنين ؟ وعلى الأول على المراد بالأجسل ولادة

الأم أو ولادة وإنما ؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال انتهى .

وحكى صاحب د المحكم ، قولا آخر أنه بيع ما في بطون الانعام ، وهو أيينا من بيوع الغرو ، لكن هـذا إنما

قسره سعيد بن المسيب ـ كما دواه مائك في للوطأ - بيع المصامين ، وأسره غيره بيع الملاقيح ، وانفقت عذه الأقوال

ـ على اختلافها ـ على أن المراد بالحبلة جمع حابل أو سأبلة من الحيوان ، إلا ماحكاً صاحب و المحكم ، وغيره عن ابن

كيسان أن المراد بالحبلة الكرمة ، وأن النَّهي عن بيع حبلها أي حَلها قبل أن تبلغ كا نهى عن بيع نمر النائلة قبل أن نزهي، وعلى هذا فالحبلة باسكان الموحدة وهو خلاف ما نبت به الروايات، لكن حكى في الكرمة نتح الباء،

وادعى السهيل تفرد ابن كيسان به ، وليس كذلك فقد حكاء ابن السكيت في دكتاب الالفاظ ، وثقله الترطي في

٦٢ - باب يع اللامَّة . قال أنس : نَهَىٰ النَّبُ ﷺ عنهُ

والمفهم ، عن أبي العباس المبرد ، والهاء على هذا للبالغة وجها واحدا

٦٢ - إلب يع الْمَالِدَةِ . وقال أنسُ : نَهِي النَّهِ وَلَيْلِيُّو عَلَمُ

٢١٤٦ - حَرْثُ إِسِاعِيلُ وَلَ حَدَّ نِي مَالَكُ عَن عَمِدِ مِنِ أَعِيلُ مِنْ مَعْلَ ، عَن أَبِي الزَّفَادِ عِنِ الأَعرج

قَوْلُهُ ﴿ بَابَ بِيعِ المَلَامَةِ . قَالَ أَنْسَ : نهى النَّي مَرْتِجَةً عنه) ثم قال وباب بيع المنابذة ، وعلق عن أنس مله ، وأورد في البابين حديث أن سعيد من وجهز وحديث أبي هريرة من وجهن . فأما حديث أنس فسيأتي موصولا بعد ثلاثين بابا في . باب بع انخاضرة . قوله في حديث أبي معيد . نهي عن الشابذة ، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع الى دجل قبل أن يقلبه أو ينضر آليه ، وجي عن الملامـة والملامـة لمس الثوب لاينظر اليه ، وسيأ تى في البياس من طريق يوقس عن الزهري بلفظ و والملات لمس الرجل ثوب الآخر بيد، بالليل أو بالنهاد ولا يقلبه إلا بذات ، . والمنابئة أن يثبة الرجل إلى الزجل ثوبه وبنية الآخر بثوبه ويكرن بيمها عن غير نظر ولا تراض . ولأبي عوانة من طريق أخرى عن يونس , وذلك أن يتبايع الموم السلع لاينظرون اليا ولا يخدون عنها أو يتنابذ القوم السلع كذك ، فهذا من أبواب التماد . وفي رواية آبن ماجه من طربق سفيان عن الزهرى دوالمنابذة أن يقول ألق إلى مامعك وألتي اللك مامعي ، . ولنسأ في من حديث أبي هربرة ، الملاصة أن يقول الرجل للرجل أبيمك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحدمهما ال نوب الآخر والكن يلب لمسا ، والمنابذة أن يقول أنبذ ماممي وتنبذ مامعك يستمرى كل واحدمتها من الآخرولا بديكل واحد مهما كم مع الآخر ونحوذلك ، ولم بذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هربرة ، وقد وقع النفسير أيضا عند أحد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره . والمنابذة أن يقول: اذا نبذت هذا النوب فقد وجب البيح . والملاسنة أن يلس بينه ولا ينشره ولا خِلهِ ، إذا منه وجب البيع ، ولمسلم من طريق عطا ، بن مينا ، عن أبي هريرة , أما الملامنة فأن يلس كل واحد منهما

٢١٤٤ - مَرْشُنَ اللهِ مِنْ مُعَمِرِ وَال حدَّثَنَى اللَّهِ أَن اللَّهُ عَلَى عَلَى إِن شِعابِ قَال أخبر أَى علم أن سد أن أبا سيد رض الله عنه أخبرَهُ وأن رسولَ اللهِ وَاللَّهِ اللَّهِ عَن اللَّالَدَةِ ، وهي مَرْحُ الرَّجُل ثُوبَهُ بِالبِيمِ إِلَى رَجُلِ قِبلَ أَن يُعَلَّمُ أَو يَنفُرَ إِلِهِ . وَنهىٰ عِنِ الْلاَسَةِ ، واللاَسَةُ أَشُ النوبِ لاَينظُرُ إِلَّهِ ،

٢١٤٥ – طَرْشُنَا كُنَيْية مُ هَدُّتُنَا عِدُ الوَهَابِ هَدُّنَّنَا أَبِرِبُ عَنْ مُكِدِ عَنْ أَبِي هربرة َ رضَى اللَّهُ عَنْهُ قال

و مُرْجِيَ عَن لِيْسَتَمْنِي : أَنْ تَحْسَىَ الرَجُلُ فِي النوبِ الواحدِ ، ثم يَرْفُهُ عَلى مُسْكَبِهِ . وعن بَيْمَتَبنِ : اللَّاسِ ،

عن أبي هررِدَ وضيّ اللهُ عنهُ و أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ تهي عني الْهُرَسَةِ والْمَالِدَةِ ، ٢١٤٧ - وَرَشْنَا غَيْشُ بِنُ الرَّلِيدِ حَدَّثَنَا عِدُ الأَعلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عِنِ الرَّهْرِيُّ عن عطاء مِن بَريد عن أبي سعيدٍ رضى اللهُ عنهُ قال ﴿ مَهِي اللَّهِ عَلَيْهِ عَن لِلْمِنَةِينِ وَعَن بَيْرَتَبِنِ : اللائسةِ والفابَلة ﴾

قوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه » وقد تقدم في الصيام من هذا الوجدوليس فيه التفسير، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ الملاصة

والمبايذة لآنها مفاعلة تتستدعى وجود الفعل من الجاذين . واختلف العلما. في تفسير الملاسة على ثلاث صور وهي أرجه النافعية: أسحم أن يأن بثرب مطرى أو ف ظلة فيلت المستام فيقول له صاحب الثوب بعثكم بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يجعلا نفس اللس بيما بغير صيغة زائدة . السَّاك أن يجملا اللس شرطًا في قطع شيار المجلس وغيره . والسيع على التأويلات كلها باطل ، ومأخذ الآول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نني الحيار ، ومأخذ الناني اشتراط نني السينة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع الماطاة مطلقاً ، لكن من أجاز المعاطاة قيدها بالحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطاة

في البالغة وقيل الانتفاد بالانونة وقد نشوفيه امرأة عابة فالحاء في التأليف ، وقيل حبلة مصند يسعى به المجبول ، **قال أب**و عبيد : لايقال لئي. من الحيوانُ حبلت إلا الآدميات إلا ما ورد ني هذا الحديث . وأثبت صاحب والمحسكم » قولاً ، فقال : اختلف أهم للانات عامة أم للادميات عاصة ، وأفند في التمميم قول الشاعر ، أو ذيخة حيل مجح مقُرب ، وفي ذلك تعقب على نقل الدروي اتفاق أهل اللغة على التخصيص . ثم أن عطف بيع حبل الحبلة على بيع الغرو من عطف الحاص على العام ؛ ولم يذكل في الباب بيع الغرو صريحًا وكأنه أشار الى ما أغرجه أحد من طريق ابن اسحق حدثن نافع وابن حبان من طريق سابهان النبيعي عن نافع عن ابن عمر قال و سهى النبي عليه عن بيع الغرد ، وقد أخرج مسلم النبي عن بيع الغرو من حديث أني هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني عن حديث سهل بن سعد، ولاحد من حديث ابن مسعود دفعه و لا تشتروا السمك في الماء فإنه غير ، وغيراً. السمك في الماء نوح من أنواع الغرز ، ويلتحق به الطير في الحواء والمعنوم وانجهول والآبق ونحو ذاك . قال النووى : النبى عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ، ويستثنى من بيع الغرو أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعا قد أفرد لم يعج بيعه ، والثاني مايتساع بمثله إما لحفارته أو لنشئة في تميزه وتعيينه ، فن الأول بيع

أساس الناو والنابة التي فاضرعها الإن والحامل ، ومن الثاني الجبة اغشوة والثرب من السقار ، قال وما اختلف العلما. فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيرا أو يشتق تمييزه أو تعيينه فيكون الغرو فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس، وقال ومن بيوع الغرد ما أعتاده الناس من الاستغراد من الأسواق بالأوراق مثلا فانه لايصح لأنّ اثنى ليس حاشرا فيكون من المعاماة ولم توحد صيغة يصح بها العقد ، ودوى الطيرى عن أبن . دين باسناد صحيح قال : لا أعلم بيبيع الغرد بأسا . قال ان بطال : لمله لم يبلغه النبي والا فكل ما يتكن أن يوجد وأن لايوجد لم يصح ، وكذلك إذا كأنّ لايصح غالبًا ، فانكن بصح غالبًا كائمرة في أول بدو صلاحها أوكان مستتراً نبعًا كاغل مع الحامل جاز لفة الغرد ،

ولعل مذا هو الذي أواده أن سيرين ، لكن منع من ذلك مارواه ابن المنذر عنه أنه قال : لايأس ببيع العبد الآبيق إذا كان علهما فيه راحدًا . فهذا يذل على أنه يرى بيع الغرو ان سلم في المآل والله أعلم . قوله (وكان) أى يبع حبل الحيلة (بيعا يتبايع أمل الجاهلية الح)كذا وقع منا التفسير في الموطأ متصلا بالحديث ، قال الإسماعيلي وهو مدرج يمنى أن التفسير من كلام نافع ، وكمَّذَا ذكر الخطب في المعزج رسياً في أرَّخر السلم عن موسى بن اسماعيل التبوذك عن جويرية النصريخ بأن نافعاً هو الذي فسره ، لكن لا يلوم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك النفسير عا حله عن مولاد ابن غر ٠ فسيأتى في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عر عن نافع عن ابن عر قال وكان أهل

الجذهفية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلة ، وحبل الحبلة ان نتج النافة مانى بطنها ثم تحمل التي تتجت فنهاهم رسولُ الله عِلَيْكُ عن ذلك ، فظاهر هذا السياق أن هذا النفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عم ، وقد أخرجه مسلمن دواية الليك والنرمشى والنسانى من دواية أيرب كلاهما عن تأفع بدون النفسير ، وأخرجه أحد والنساق وان ملجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر يدون التفسير أيشنا . قوله (الجزود) بقتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرا كان أو أنتى ، إلا أن لفظه ءؤن تقول هذه الجزور وان آردت ذكرا ، فيعتَّسل أنْ يكون ذكره في الحديث قيدًا فياكان أعل الجاهلية ﴿ يَصُلُونَهُ قَلْ يَبْيَاسُونَ هَذَا ٱلبِيعَ إِلَّا في الجزور أو لحم الجزور ، ويمتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال ، وأما في المسكم فلا فوق بين الجزود وغيرما في ذلك . قولُه (إلى أن

لحلف بالله لقد أعطى فها ما لم يعط فنزلت . قال ابن أبي أوقى : الناجش آكل دبا عامن ، أورده من طريق يزيد بن مارون عن السككي ، وقد أخرجه إن أبي شية وسعيد بن منصود عن ربد مقتصرين على الموقوف ، وأخرجه الطيران من وجه آخر عن ابن أبي أوفي مرفوعا لمكن قال و ملمون ، بدل عان اه . وأطاق ابن أبي أوني على من أخبر بأكثر ما اشترى به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلمة وهو لابريد أن يشتريها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ديا بهذا التفسير ، وكذلك يصح على التفسير الأول إن واطأه البائع على ذلك وجعل له علمه جعلا فيشتركان جيما في الحيانة ، وقد اتفق أكثر العلماء على نفسير النجش في الشرع بما نقدم ، وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل ، قال ابن العربي : فلو أن رجلا رأي سلمة رجل تباع بدون قيمتها قزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشا عاصياً بل يؤجر على ذلك بنيته ، وقد وافته على ذلك بعض آلمتاً غرين من الشافعية ، وفيه نظر إذ لم تتمين النصيحة في أن يوهم أنه يربد الشراء وأيس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريدالشرا. أكثر نما يريد أن يشتري به ، فللذي يريد النصيحة متدوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن تيمة سلمتك أكثر من ذلك مم هو باختياره بعد ذلك ، ويحتمل أن لا يتمين عليه إعلامة بذلك حتى يسأله للحديث الآتي و دعوا الناس برزق الله بعضهم من بمض ، فإذا إستنصح أحدكم أعاء فلينصحه ، والله أعلم . قوله (وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف ، وليس من تسمة كلام أبن أبن أوفى ، وقد ذكرنا توجيه ما قاله

المصنف قبل . قولِه (قال الني يَرْتُلِجُ الحديثة في الناد ، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني

فسأتي موصولا من حديث عائشة في كتاب الصلح، وأما حديث و الخديمة في الناد، فرويناه في والكامل لابن عدى،

T كل ربا عائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في « بلب قول الله تعالى ﴿ أَنَ الَّذِينَ يَشْتُرُونَ

بعيد الله وأيمانهم عنا قليلا ﴾ . ثم ساق فيه من طريق الككي عن عبد الله بن أبي أوني قال . أمَّام رجل سلمته

من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : لولا أني سمت وسول الله علي يقول ، المكر والحديمة في النار ، لكنت من أمكر الناس، واسناده لا بأس به ، وأخرجه الطبراني في «الصغير، من حديث ابن مسعود والحاكم في . المستدرك، من حديث أنس وإسحق بن راهريه في مسنده من حديث أبي هربرة وفي اسنادكل منهما مقال ، لكن بحوصها يدل على أن للتمن أصلا، وقد دواء ابن المبادك في دالبر واصلة ، عن عوف عن الحسن قال . بلغني أن رسول الله بَرُكِيٌّ قال ، فذكره . قولِه (عن النجش) تقدم أن المشهود أنه بفتح الجيم وحكى المطرزي فيه السكون

٦٧ - باسب بيع الفَرَدِ ، وحَبَلِ الْمَرَدِ

٢١٤٣ - مَرَشَنَ عبدُ اللهِ بنُ يوسُف أخبرَ مَا مالكُ عن نافع عن عبدِ الله بن عمرَ رضيَ اللهُ عنهما و أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ تهي عن بيم حَبَلِ الحَبَلَةِ ، وكان بيمًا يَنْبَايِمَهُ أَهلُ الجَاهلية : كان الرجُلُ بَيناءُ الجُرُورَ إلى

أَن تُنتَجَ الناقةُ ، ثم تُنْتَجُ التي في بطنها ، [الحديث ١١٤٣ ـ طرقاه في: ٢٥٣٦ ، ١١٤٣] قله (باب بيع الغرر) بفتح المعجمة وبراءين (و) بيع (حبل الحبلة) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول بسكون الموحدة وغلطه عياض ، وهو مصدر حبلت تحبل حبلا والحبلة جم سأبل مثل ظلة وظالم وكتبة وكانب والحاء

بتتج) بعنم أوله وقتح ثالثه أي تلدولدا ، والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى الفعول ومو حرف نادر ، وقوله وثم تنتج التي في بطها ، أي ثم نسيش آلمولودة حتى تعكير ثم تلد ، وهذا الفدو وائد على رواية عبيد أنه بن عر فانه اقتصر على قوله ، ثم تعمل الى في بطنها ، ورواية جوبرية أخصر منها ولفظه ، أن تنتج الناقة ما في بطنها ، ويظاهر هذه الزواية قال سعيد بن السيب فيها زواء عنه مائك ، وقال به مالك والشافي وجماعة ، وهو أن يبيع بثعن إلى أن يلد ولد الثاقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بثمن إلى أن تحمل العابة وتلد وبحمل ولدها ، وبه جزم أبو احق في والتنبيه ، فلم يشترط وضع حل الولدكروآية مالك ، ولم أر من صرح بما انتصت رواية جويرية وهو الوضع تفط، وهوفي الحكم مثل الذي قبله، والمنح في الصور الثلاث للجالة في الأجبّل ومن حقه على مذا التغسير أن يذكر في السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وآحد وإمن وابن حبيب المالكي وأكثر أمل

اللغة وبه جزم الرمذي: هو بيع ولد تتاج الدانة ، والمنع في هذا من جهة أنه بيع معدوم وبجهول وغير. مقدور على تسليمه فيدخل في بيوع الغرد ، ولذلك صدر البخاري بذكر الغرر في الرَّجَّةُ لَكُنَّهُ أَعَادُ إِلَّى التفسير الأول بابراد الحديث في كتاب الـلم أبينا ، ورجح الاول لكونه موافقا الحديث وان كان كلام أهل اللغة موافقا لثناني ، لكن قد روى الامام أحد من طريق ابن آسمق عن نافع عز، ان عمر ما يوافق النانى ولفظه و نهى دسول الله عظيمة عن بيع الغرر قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع بيتاع الرجل بالشارف حيل الحيلة قهوا عن ذلك ، وقال أن التين : عصل الحلاف على المراد البيع إلى أجل أو بيع، الجنين ؟ وعلى الأول على المراد بالأجسل ولادة الام أو ولادة ولدها ؟ وعلى الناق هل المراد سيم الجنين الاول أو بيع جنين الجنين ؟ نصارت أوبعة أقوال انتهى . وحكى صاحب و المحكم ، قولا آخر أنه بيع مَا في بطون الانعام ، وهو أيضًا من بيوع الفرو ، لكن هـذا [تما قسريه سعيدين المسيب ُ كما دواه مالك في الموطأ - بيع المضامين ، وتسريه غيره بيع الملاقيح ، وانتقت علم الآتو ال - على اختلافها _ على أذ المراد بالحبلة جع حابل أو حابلة من الحيوان ، إلا ماحكاً. صاحب و المحكم ، وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحبلة الكرمة ، وأن الهي عن بيع حبلها أي حلها قبل أن تبلغ كا نبي عن بيع نمر التخلة قبل أن نزهى، وعلى مذا فالحبلة باسكان الموجدة وهو خلاف ما نبت به الروايات، لكن حكى في الكرمة نتح الباء، وادعى السيل تفرد أبن كيسان به ، وليس كفلك فقد حكاء ابن السكيت في وكتاب الالفاظ ، وثقله الفرطمي في

، المغهم ، عن أبي العياس الميرد ، والحاء على حذا للبالغة وجها واحدا ٩٢ - باب يع اللامَّةِ. قال أنسُ : أَمَنَ الذِي وَلِيْكُ عَنهُ

٢١٤٤ - طَرْثُ سِيدُ بِنُ عُنَيْرٍ قال حدَّتَنَى تَلِثُ قال حدثتَى عُنَيلٌ عن إن شعابِ قال أخبر في علمُ بنُ سيد أنَّ أبا سعد رضَى اللهُ عنه أخبرَ هُ وأن رسولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عِن الْنَابَذَوَ ، وهَى مَزْحُ الرَّجُل ثوبَهُ بالبيعِ إلى رَجُلِ قِلَ أَنْ يُعَلِّمُ أُو يَنَفُرَ إلهِ . ونهن عنِ اللاتسَةِ ، واللاتسة مُ أن اللوب لاينَظُرُ إله وَ ٢١٤٥ – وَرَشُنَا تُنْبَيَةُ مُدَّنَنَا عِدُ الوَمَّالِ حَدَّنَنَا أُوبُ عَنْ مُحَدِّ عَنْ أَنِي هُرِرَةَ رَضَى اللَّ عَنْهُ قال • نهي عن لِيُستَينِ : أن تحصي الرجُلُ في النوب الواحدِ ، ثم يَرَفُهُ على تنسكيهِ . وعن كَبيْعَتَينِ : اللَّاسِ ،

و غالب أذ

٦٣ - باب بيم الْمَالِدَةِ ، وقال أنسُ ؛ نَهِي اللهِ عَلَيْتُوعهُ ٢١٤٦ - حَرَثُ إلها عبلُ قال حدَّ ني ماك عن عمد بن تميل بن حبن ، عن أبي الزَّقاد عن الأعرج

عن أبي هربرةَ رضيَ اللهُ عنهُ ﴿ انَّ رسولَ اللهِ ﷺ تَهَىٰ عَنِ الْمُرْسَةِ وَالْمَالِمَةِ، ٢١٤٧ - جِرْشُنَا عَيْنِينُ بِنُ الوَّلِيدِ حَدَّنَنَا عِبِدُ الأَعْلَىٰ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عِنِ الزَّهْرِيِّ عِن عطاء بن يزيد

عن أبي سعدٍ رضَى اللهُ عنهُ قال ﴿ مَهِىٰ النِّي ﷺ عن الْبَسَيْنِ وعن بَيْمَتَنِي: اللامَسةِ والتالَمَذةِ ﴾ قوله (باب سِع الملامــة . قال أنس : نهى النبي ترتيج عنه) نم قال , باب سِع المنابذة ، وعلق عن أنس مثله ، وأوردُ في الباين حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين . فأما حديث ألس فسيأتي موصولا بعد ثلاثين بابا في د بأب بيع الخاصرة ، قوله في حديث أ في سعي^ر ونهى عن المنابذة ، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى وجل قبل أن يقلبه أو ينضر الله ، ونهى عن الملامنة والملامنة لمن النوب لاينظر الله ، وسيأتى في اللياس من طريق يونس عن الزهري بنتظ , والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالنيل أو بالنهاد ولا يقلبه إلا بذك ، . والمنابغة أن ينبذ الرجل إن الرجل ثوبه وينبذ الآخر يتوبه ويكون بيمها عن غير نظر ولاتراض . ولأبي عوانة من طريق أخرى عن يونس دوذك أن يتبايع القوم السلع لاينظرون انها ولا يخبرون عنها أو يتنابذ القوم السلع كمذك، فهذا من أبواب النجار . وفي ر وابة آبن ماجه من طريق سفيان عن الزهري ووالمنابذة أن يقول ألق إلى

ماملك وألتي البك مامعي ، . والنساق من حديث أن هريزة والملامة أن يقول الرجل للرجل أبيمك ثوبي بثوبك

ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر واكن يلسه لمسا ، والثالمة أن يقول أنبذ مامعي وتنبذ مامعك يدتري كل

واحدمهما من الآخرولا بدريكل واحد مهما كم مع الآخر وتحوذك ، ولم يذكر النفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هربرة ، وقد ومع التنسير | أيضا عند أحد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الوذاق عنه وق آخره , والمنابذة أن يقول : اذا نبلت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملامسة أن يلس بيده ولا ينشره ولا يقله ، اذا حــ وجب البيع ، ولمسلم من طريق عطا . بن صناء عن أن هريرة , أما الملامسة قان يلمس كل وأحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذكل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، وقد تندم في الصبام من هذا الوجه وابس فيه التفسير، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هربرة أقمد بلفظ الملاسـة والما بذة لانها مفاعة تنستدعى وجود الفعل من الجانين . واختلف البلا. في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه النافسة : أسحها أن يأتى بثوب مطوى أو في علة فيلسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعثكم بكفا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق لتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يحملا نفس اللس بيما بغير صيغة زائدة . الساك أن يجعلا اللس شرطا في قطع خيار الجلس وغيره . والسيع على التأويلات مُ كما باطل، ومأخذ الآول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نني الحيار، ومأخذ الناني اشتراط نني الصيفة في عقد السع فيؤخذت علان بيع المعاطاة مطانفا ، لكن من أجاز المعاطاة قيما بالمحترات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطاة

فهم أوائنكَ على الناس ،

٣٨٤٠ -- قال ﴿ وقال ابن عباس : سممتُ أبن يقول في الجاهلية : امتينا كأمَّا دِهاقا ﴾ ٣٨٤١ – حَرَّثُنَا أَبُو نُسَهِرٍ حَدَّثنا سَايَانُ عَنِ عَلِدِ اللَّثَ بِن تُحَيِّرٍ مِن أَبِي سَلَّةً عِن أَبِي هررةَ رضَى اللَّهُ

ه قال: قال النبئ ميني وأصدق كن قالها شاعر كان كييد: ألا كل من ما خلا الى باطل. وكاد أمية من أب السِّلْت أن يُسلِّم ،

[الحديث ٢٨٤١ _ طرفاه في : ١١٤٧ ، ١٦٨٩]

٣٨٤٢ – حَرَّثُ إِسماعِهُ مُعدَّتَى أَخَى عن سليانَ بن بلال من يمبي ' بن سعيد عن عبدِ الرحن بن لتناسم

عن القاسم بن عمدِ عن عائمةً رضى اللهُ صَها قالت ﴿ كَانَ لَأَنِ بَكَرِ خَلَامٌ مُخْرَجُ ﴾ الخراج ، وكان أبو بكر ياً قَلُ مَن خَرَاجِهِ ، فَجَدَ بِعَمَّا بِشَيِّ فَأَكُلُّ مَهِ أَبُو بِكُرٍ ، فَقَالَ لَهُ لِنَكُلامُ ؛ أنشرى مأهذًا ؟ فقال أبو بكرر وما هو؟ قال : كنتُ تسكمنُتُ لإنساني في الجاهلية ، وما أُحيينُ السكبانة ، إلا أني خَدَعتُ فأعالني بذلك ، فهذا

الذي أكلتُ منه . فأدخَلَ أبو بكرٍ يذَّهُ فَنْهَ كُلُّ شيءٍ فَ بطنه ﴾ ٣٨٤٢ - وترش مسد و حد كذا عبي عن تعبيد إلله قال اخبري نافع عن إبن هر رضى الله عنها قال وكان أَهُلُ الجاهلية يَتَبايمُونَ لحومَ الجزور إلى حَبَل الحَبَلة . قال : وحَبَلُ الحِبَلَةِ أَنْ تُنتَبَعَ الناقةُ مانى بعلمها ، ثمُّ عَمِلَ النَّى كُنِيجَت • تَهَامُ النَّهِ عَلَيْظٍ عَنْ ذَك)

٣٨٤٤ – حَرْشُنَا أَمُو النَّمَانِ حَدَّثَنَا مَهِدِيٌّ قال حَدَّثَنَا غِيلانُ بِنَ جَرِيرٍ وكَنَّا فأن أنسَ بِنَ مَالكِ فيشد"ننا عنِ الأنصار؛ وكان يقول ني : ضلَّ قومُكَ كذا وكذا يومَ كذا وكذا، وضلَّ قومُك كذا وكذا يوم كذا وكذا ،

قله (باب أيام الجاهلية) أي ماكان بين المولد النبوى والمبحث ، مذا هو المراد به منا ، ويطلق غالبا عل ماقبل آليث ومنه ﴿ يَظُنُونَ بَانَهُ غَيْرِ الْحَقَ طَنَ الْجَاهَلَةِ ﴾ وقوله ﴿ وَلَا تَهْرِجِنَ تَبْرِجِ الْجَاهَلَةِ الْأُولُ ﴾ ومنه أكثر أحادث الباب ، وأما جزم النووى في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أن فقيد نظر فل منا الفظ وهو «الجاهلية » يطلق على مامضى والمراد مآقبل اسلامه ؛ وضا بط آخره غالبا قتح مكه ، ومنه قول مسلم في مقدمة صميمه , أن أبا عثبان وأبا رافع أددكا الجاهلية ، وقول أبي وجاء العطاودي ، وأيت في الجاهلية قردة زنت ، وقول ابن عباس دسمت أبي يقول في الجاهلية : استناكاًسا دهامًا ، وابن عباس إنما ولد بعد البعثة ، وأما

قول حو و نذوت في الجاحلية ، فعتمل ، وقد فيه على تلك شيخنا العراق في الكلام على المتضرمين من علوم الحديث . وذكر فيه أحاديت: الاول حديث عائمة ، قوله (كان عاشورا.) تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وذكرت هناك احتِالا أنهم أخلوا ذلك عن أهل الكتاب ، ثم وجدت في بعض الآخياد أنهم كانوا أما بهم قحط ثم وقع عنهم ٣٨٢٠ - حَدَثْنَى فَرُوةً بن أبي كُمُوا وأخبرًا على بنُ مُسير عن هشايم عن أبيه عن عاشة رضَ الله عنها قالت و اسلت امرأة سوداه لمص العرب، وكان لها حِنْسُ في السجد، قال فكانت أنبنا صدائلُ عندًا، فاذا فرَ غَت من حديثها قالت :

أَعْشُكُم . قالت : وما الأثمة ؟ قال : أما كان لقومك رورس وأشراف بأمرونهم فيطيعونهم ؟ قالت : على " قال ؛

ويومُ الوِشاحِ من كماجِب ربُّنا الله إنهُ من بلدةٍ السكفرِ عَبَّاني م نَمَا أَكْثَرَتْ قالت لها عائشة : وما يومُ الوِشاح ؟ قالت : خرَجَت جُوَّرِية تُبعضو أهلى وعليها وِشاح من أدّم ،

نستط منها ، فانحطَّت عليه الحدِّيًّا وهي تمسِيه لحسًّا ، فأخلت . فالنَّهوني به ، فعدَّ بوني ، حتى بلغ من أمرى أنهم مخلبوا في مُحبُل ، فيهنا م حَول وأنا في كر بي إذ أنتِكَت إلحدَ إحتى وازَّت برمُوسِنا ، ثمَّ القَّف فاخذوهُ ، فقلتُ لم : هٰذَا الذي النَّهم تموني به وأنا منه تَريثة ﴾ ٣٨٣٦ - وَرَشُن أَنْتَيهُ حَدَّثنَا إسماعيــــلُ بن جغير عن عبد الله بن دينار عني ابن عمر رضي الله

فها عنِ النِّيُّ مَيْظِيُّةِ قال وألا مَن كان مانناً فلا يَملِفُ إلا إلى ، فكانت مُو َبَشٌ تَملِفُ إَيامُهما فنال : لانميلفوا بآبائكم ، ٣٨٣٧ – حَرْضُ عِي بنُ سليانَ قال جدَّني ابنُ وَهب قال أخبرَني عرو أن عبدَ الرحْنِ بنَ القام حدَّثَةُ أنَّ القاسم كان يَمشِي بينَ يدّى الجنازةِ ولا يقومُ لها ، ويخبرُ عن عائشةَ قالت :كان ألها ُ الجاهليةِ يقومون لما يغولون إذا رأوها : كنت في أهلِتُ ما أنت مر"نين ،

٣٨٣٨ - حَدَثْني عرو بن المباس حد تناعيد الرطن حد تنا سنبان عن أبي إسعاق عن هرو بن مَيسونِ قال ﴿ قال همو ۗ رضى الله عنه : إنَّ الشركينَ كانوا لايُغِيضونَ مِن جمير حتى تشرقَ الشمسُ على تُبير ؛ عَالَمْهِمُ النبي مَنْ إِلَى فَأَعَاضَ قَبَلَ أَنْ تَطَلَّعَ السَّس ،

٢٨٣٩ - مَدَّثْنَى إسانَ بن ابراهم قال: قلتُ لأبي أسامةً : حدَّت كم بحي بن اللهب حد مُنَّا حُسِّينٌ مَنْ وَمَكْرِمَةً ﴿ وَكَأْمًا دِهَامًا ﴾ قال: ملأَى مُتَتَابِعةً ﴾

بَنْتِج ﴾ بضم أوله وفتح ثالثه أي تلدولدا ، والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع فى لغة العرب على صيغة انفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادو ، وقوله وثم تنتج التي في بطنها ، أي ثم تعيش المولودة حتى تـكبر ثم ثلا ، وهذا الفدر زائد على دواية عبيد الله بن عمر فانه اقتصر على قوله ، ثم تحمل التي في بطنها ، ورواية جويرية أخصر منها ولفظه

 أن تنتج الناقة ما في بطنها ، ويظاهر هذه الزواية قال سعيد بن المسيب فها دواه عنه مالك : وقال به مالك والشافعي وجماعة ، وهو أن يبيع بثمن إلى أن يك ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بثمن إلى أن تحمل الدابة و لل وعمل ولدها ، وبه جزم أبو اسحق في « التنبيه ، فلم يشترط وضع حل الولدكرواية مالك . ولم أر من صرح بما اقتضته

دواية جويرية وهو الوضع فقط، وهوفي الحكم مثل الذي قبله ، والمنح في الصور الثلاث للجهالة في الآجل ومن حقيم على هذا التفسير أن يذكر في السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحد وإسمق وابن حبيب المالكي وأكثر أهارً اللغة وبهُ جزم الرّمذي : هو بيع ولد نتاج الدابة ، والمنع في هذا من جهة أنه بيعُ معدوم وبجهول وغير مقدور " على تسليمه فينخل في بيوع الغرد، ولنك صدر البخادي بذكر الغرد في الرجمة لكنه أشار إلى النفسير الأول

بايراد الحديث في كتاب السلم أيضا ، ورجح الاول لكونه موافقا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني ، المكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاني ولفظه ، نهى رسول الله مثلية عن بيع الغرر قال: إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع يبتاع الرجل بالشارف حبل الحبلة فهو ا عن ذلك ،

وقال أبن التين : محصل الحلاف مل المراد البيع إلى أجل أو بيع.الجنين؟وعلى الأول مل المراد بالاجــل ولارة الام أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو بيع جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال انهيي . وحكى ساحب د المحكم ، قولا آخر أنه بيع ما في بطون الانعام ، وهو أيضًا من بيوع الغرر ، لكن هــذا إنما

قسرة سعيد بن المسيب- كما دواه ماك في الموطأ - بيع المصامين ، وقسرة غيره بيع الملاقع ، وانققت عذه الأقوال - على اختلافها - على أن المراد يالحبة جع مابل أو حابلة من الحيوان، إلا ماحكاه صاحب ، المحكم ، وغيره عن ان كيسان أن المراد بالحبلة الكرمة ، وأن النهي عن بيع حبلها أي حلها قبل أن تبلغ كما نهي عن بيع بمر النخلة قبل أن

نزهي، وعلى هذا ﴿ الحَمِلَةُ ۚ بِاسْكَانَ الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات ، الكن حكى في الكرمة فتح الباء ، وادعى السيلي تفرد ابن كيسان به ، وليس كذلك فقد حكاه ابن الكيت في دكتاب الالفاظ ، ونقله القرطمي في

٦٢ - باب يم اللائسة . قال أنس : نَهِي الني عَيَالَةُ عنهُ ٢١٤٤ - حَرْشُ السِدُ بنُ عُنَيرِ قال حدَّ تني البثُ قال حدَّثني عُتيل عن ابن شعاب قال أخبر في علمُ بنُ سدِ أنَّ أبا سيدِ رضى اللهُ عنهُ أخبرَهُ ﴿ أَن رسولَ اللَّهِ ﷺ مَهَا عِنِ الْلَابَدَةِ ، وهي طَزَحُ الرَّجُلِ

ثوبَهُ بالبيع إلى رَجُلٍ قِبلَ أَنْ يُعْلَبُهُ أَو يَنْفُرُ إليه . ونَهى عِنِ الْلاَسَةِ ، والْمَلاسَةُ لمن الثوبِ لِايَنظُرُ إليه ، ٢١٤٥ - مَرْشُ كُنَّيَة مُدَّنَّنَا عِدُ الوَهَٰلِ حَدَّثَنَا أَبِرِبُ عَنْ مُمِّدٍ عَنْ أَبِي هَرِرَةَ رضَى اللهُ عنهُ قال · كُيمي عن لِنْسَتَينِ : أَنْ تَحْسِيقَ الرَجُلُ فِي النوبِ الواحدِ ، ثم يَرْفُهُ على مَسْكِيهِ . وعن بينعتين : اللَّاسي ،

و المفهم ، عن أبي العباس المبرد ، والها. على هذا للبيالغة وجها واحدا

٦٣ - باب بيم للمُالِمَدَةِ . وقال أَلسُ : لَهَى اللَّهِ عَلَيْكُو عنهُ -

٣١٤٦ – َوَرَشُنَ إسماعيلُ قال حدَّ نبي مالكُ عن محمَّد بن تجهيل بن حَبُّنَ ، عن أبي الزَّنادِ عن الأعرج

عن أبي هربرةً رضيَ اللهُ عنه لا انَّ رسولَ اللهِ ﷺ تهيى عن المُلامَسةِ والمُعابَدَةِ ، ٧١٤٧ – حَيْرَشَنَ غَيْشُ مَنُ الوَّالِمَد حدَّثَنَا عبدُ الأعلىٰ حدُّثَنَا مَعْمَرٌ عن الزُّهم يَ عن عطاء بن يزيد

عن أبي سعيد رضيَ اللهُ عنهُ قال ﴿ مَهِيْ النِّي صَلِّلْكُ عَن اِلْبُسِّينِ وعن بَيَعَتَبِن ؛ اللاتمسة والنابُذة ﴾ قله (باب بيع الملامنة . قال أنس : نهى الذي يَرْتَجُ عنه) ثم قال و باب بيع المنابذة ، وعلق عن أنس مثنه ، وأورد في البابين حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين . فأما حديث أنس فسيأتي موصولاً " بعد ثلاثين بإبا في و باب بيع المخاضرة ، . قوله في حديث أبي سعيد ونهى عن المنابذة ، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع . إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر اليه . وحيى عن الملاسة والملامسة لمن الثوب لاينظر اليه ، وسيأتى في اللباس من

طريق يوقس عن الزهري بنفظ . والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالنيل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذك . . والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر بثوبه ويكون بينهما عن غير نظر ولا تراض . ولا بي عوانة من طريق أخرى عن يونس ، وذلك أن يتبايع القوم السلع لاينظرون اليها ولا يخبرون عنها أو يتنابذ القوم السلع كذك، فهذا من أبواب الفار . وفي ر وابة ابن ماجه من طربق سفيان عن الزهرى ووالمنابذة أن يقول ألق إلَّ مامعك وأاتق اليك ماسي، . ولنشأ في من حديث أبي هربرة والملاحة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك -ولا ينظر وأحدَّ منهما الى ثوب الآخر والكن يلسه لمسا ، والمنابذة أن يقول أنبذ مامعي وتنبذ مامعك يعترى كل واحدمتهما من الآخرولا يدري كل واحد منهما كرمع الآخر ونحو ذلك ، ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هربرة ، وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه .

كاما باطل ، ومأخذ الاول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نني الحيار ، ومأخذ الناني اشتراط نني الصيغة في عقد

البيع فيؤخذ منه بطلان بيع الماطاة مطنفا ، لكنَّ من أجاز الماطاة قيدها بالحقرات أو بما جرت فيه العادة بالماطاة

وفي آخره ، والمنابذة أن يقول : انا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملامسة أن يلس بينه ولا ينشره ولا يقله ، إذا منه وجب البيع ، ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة دأما الملامنة فأن يلس كل وأحدمتهما ثوب صاحبه نغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذكل واحد منهما نوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه واليس فيه التفسير، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقمد بلفظ الملامسة والمائذة لآنها مفاعلة فتستدعى وجود الفعل من الجاذين . واختلف العلما. في تفسير الملاسة على للات صور وهي أوجه النافسة: أسحها أن مأني بثوب مطوى أو في ظلة فلسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعتكم بكذا بشرط أن يةوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يجعلا نفس اللس بيما بغير صنة زائدة . الشاك أن يجعلا اللس شرطًا في قطع خيار الجلس وغيره . والبيع على التأويلات

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طربق مشام عن محمد بن سيرين ولفظه وأن وأما الملامسة والمنابذة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع المعاطاة مع الملامسة والمنابذة يحتى الرجل فى ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدى فى ثوب يرفع طرقيه على عاتقيه ، فى بعض صور المعاطاة ، فلن يحيز بيع المعاطاة أن يخص النهى فى بعض صور الملامسة والمنابِذة عما جرت العانة فيه بالمعاطاة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعي إن الائمة أجروا في بيع الملامسة والمنابذة الحلاف الذي في المعاطاة والله أعلم . ومأخذ الثاك شرط نني خيار المجلس ، وحذه الاتوال هي التي اقتصر علها الفقها. ، ونخرج ما ذكر نا.

> من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المنابذة فاختلفوا فيها أيضا على ثلانة أفوال وهي أوجه للشافعية : أسجها أن يجعلا نفس النبذ بيعاكما تقدم في الملاصة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يجعلا النبذ بيعا بغير ُمسيغة ، والنَّال أن يجملا النبذ قاطعاً للخياد : واختلفوا في تفسير النبذ فقيل : مسسو طِرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور ، وقبل هُو نبذ الحصاة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النبي عن بع الحصاة

> من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير بمع الحصَّاة فقيل هو أن يقول بمتك من هذه الاثواب ما وقَّمت غله هذه الحصاة ويرى حصاة ، أو من هذه الارض ما انتهت اليه في الرى ، وقبل هو أن يشرط الحيار الى أن ري الحصاة ، والثالث أن يجعلا نفس الرى بيعا . وقوله في الحديث و لمسالثوب لاينظر اليه ، استدل به على بطلان بسع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعيّ أيضاً ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحمد وإسحق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوى والروياني من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها

> • لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها ، وفي الاستدلال لنلك وفاقا وخلاقا طول ، واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب المكرن الآعي لايراء بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نني الخياد ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً على تفاصل

> عندهم أيضاً . (تنبيهات) : الأول وقع عند ابن ماجه أن النفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهراً نه قول الصحابي كما سأبينه بعد . ألحديث الثاني حديث أبي سيد اختلف فيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان وابن أبي َّحفصة وعبداته بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سميد ، ودواه عضل ويونس وصالح ن

> كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي سعيد، وهو مجول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري ، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد

مايشعر بأنه من كلام من دون الني يَرَقِيجُ ولفظه • وزعم أن الملامــة أن يقول الح ، فالاقرب أن يكون ذلك من

كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن الني ﷺ بلفظ زعم ، ولوقوع النفسير في حديث أبي سعيد الحدري من

قوله أيضًا كما تقدم . الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الاولى هنا نهي عن البستين ، واقتصر علم لبسة

وحده وأعرض عما سواها ؛ وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيضا جغر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره . وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجالملة ، أخرج باالنسائي وحطاً دواية جعفر. الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثالثها طريق حفص بن

الإبل والغم ، وقيد النبي بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حفل لجمع اللبن للوك أو لعياله أو لضيفه لم يمرم وهذا عاصم عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنابذة والملامسة ، وقد وقع تفسيرهما في دواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في دوامة النسائي

٣٤ ـ كتاب البيوع

هو الراجع كما سيأتي ، وذكر البقر في الترجمة وان لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معني الابل والغم في الحكم خلاة لداود ، وانما اقتصر عليهما لغلبتهما عندم ، والتحفيل بالمهملة والفاء التجميع ، قال أبو عبيد : سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها ، وكل شيء كثرته فقد حفاته تقول : ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمهم

ومنه سمى المحفل . قوله (وكل محنة) بالنصب عطفا على المفسول وهو من عطفُ العام على الحاص إشارة إلى أن الحاق غير النم من مأكول اللحم بالنعم الجامع بينهما وهو تغرير المشترى ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص فلك بالنم وأختلفوا في غير المأكول كالاتان والجاوبة فالاصع لايرد للبن عوضا ، وبه قال المنسابلة في الآتان دون

٦٤ – بإسب النَّهِي لمبانِّع إِنْ لا يُحَمَّلَ الإبلَ والبقرَ والنَّسَمُ وكلُّ بُحَفَّاتِهِ . والصَّرآةُ التي صُرَّى لَبِنُها

٣١٤٨ – مَيْشِنَا اننُ بُسكَيرِ حَدَّثَنَا اللَّيثُ عن جَعَدِ بن ربيعةً عن الأُعرجِ قال أبو هريرةً رضي اللهُ عنهُ

عن النبيُّ ﷺ و لاَنْصَرُوا الإبلَ والنَّمَ ، فَنَ ابْدَعَها بعدُ فَلهُ بَخِيرِ النَّفَرَينِ بعد أَن مجتَلِبها: إن شاء

أَمْسَكُ ۚ وإن شاء ردَّها وصاعَ تمر ٥ . و'يذكرُ عن أبي صالح ومجاهدِ والوليد بن رباح وموسىٰ بن بَسار

عن أبي هريرةَ نِ النِّيِّ مِنْظُةٍ و صاعَ تمر ﴾ . وقال بعضهم عن ابنَ سير بنَ ؛ صاعاً من طعام وهو بالخيار

رضيَ الله عنه قال ٥ مَن اشترَى شاةَ مُحَمَّلةً فردُّها فَلْيَرُدُّ مَمَها صاعا من تمر . وَهَمَى النبي وَيُطِيلَةُ أَبْ

٣١٤٩ ــ حَرْشُنَا مِمَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعَتَمِرٌ قال سمعتُ أبي يقولُ حَدَّثَنَهُ أبو عَمَانَ عن عبدِ اللهِ بن مَسعودِ

٢١٥٠ – حَرْثُنَا عِبدُ اللَّهِ بِنُ بِوسُفَ أَخبرَ مَا مالكُ عِن أَبِي الرِّ أَذِ عِنِ الْأَهرِجِ عِن أَبِ هريرةَ رضَىَ اللَّهُ

عنهُ أن رسولَ الله عِنْ عَلَيْتُ قال و لا تَلَقُوا الرُّ كَانَ ، ولا يَسِعُ بعضُكُم على بيع بعض ، ولا تَناجَشوا، ولا يَسِعُ

حاضرٌ لباد، ولا تُصَرُّوا الغَنَم، ومَن ابناعَها فهو بخيرِ النُّظَرَ بنِ بعدَ أن بحلَّتِها : إن رَضِيها أمسكما ، وإن

قَدْلُهُ (باب النبي للبانمُ أن لايحفل الابل والبقر والغنم) كذا في معظم الزوايات . و « لا ، زائدة وقد ذكره أبو

نعبم بدون و لا ، ويحتمل أن تكون وأن ، مفسرة وو لا يحفل ، بيان النبى : وفي دواية النسني و نبى البائع أن يمفل

وَحَمْنَ فِيهِ وَجُمَّ فَلِمْ يُخِنَّبُ أَيَاماً . وأصلُ التَّصْرِيَّعِ حَبِسُ لللهِ ، يقال منه : صَرِّيتُ الله إذا حَبَشْتَهُ

اللامًا ، . وقال بعضهم عن ابن سيرينَ . صَاعاً من تميرٍ ، ولم يَذَكُرُ . اللهُ ، : والقرُّ أكثرُ '

م -- ١١ج } ء فيع الباري

البعث فيه قريبا

٢٢٠٩ – وَيَرْمُن أَبُو الرَّالِيهِ هِشَامُ بنُ عِيدِ اللِّكِ حَدَّثَنَا أَبُو مَو لَهُ عَن أَبِي بشّرِ عن مجاهدِ عن ابنِ عمرَ

رضَى اللهُ عنهما قال وكنتُ عندَ النبيِّ ﷺ وهو َ إِنَّكُوا أَجَّارًا ، فقال : مِن الشجرِ شجرة كالرئجل المؤمن ، فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فذ أنا أحدَ نُهم ، قال : هيَ النخلةُ ،

قولِهِ (باب بيع الجار وأكه) بعنم الجيم وتشديد النبي هو قلب النجة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ان عر و من التجر شجرة كارجل المؤمن ، وقد تقدمت ماحثه في كنتاب العلم . وابس فيه ذكر البيام لكن الأكل منه يقتضي جواز بيعة قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يحدُّ جديثًا على شرطه يدلُّ بمطابقته على بيع

الجار . وقال ابن بطال : بيع الجاد وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز ، قلت : ة لنة النرجة وفع توهم المنع من ذلك لانه قد يظن افسادا وإضاعة ولبس كمشاك ، وفي الحديث أكل النبي عرفي بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الآكل واستحب اخفاء قياسا على إخفاء مخرجه

ع**٩ - بأب** تيعبه الجار وأكلو

ه ٩ - باب من أُجْرَى أمرَ الأمصارِ على ما يَتَعارَفُونَ لَا يَنعُم في البُيوع والإجارة والمكبالوالوزن وسُنيعم على يُعالِمه ومَدَاهيهم الشهورة

وقال شُرَيْخُ لِشَوَّ البِّنَ : سُنُتُكُم بينَكم . وقال عبدُ الوهَّاب عن أبوب عن محمد : لا بأسَ المشَرُدُة أحدَعشَرَ ويأخذُ للنفق ربحاً. وقال النبئ ﷺ لهذي ﴿ خُذى مايكفيكِ وَلِلنَّكِ بالمروف ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَمَن كان تغيراً فَلَيْا كُلُّ بِالمعروف ﴾ . وأكتَرَى الحسنُ مِن عبدِ اللهِ بنِ مِرداس حاراً فقال : بكم ؟ قال : بدانَتينِ ، فركبَهُ ؛ ثمَّ جاء مرةً أخرى نقال الحارَ الحارَ ، فركبَهُ ولم 'يشارطُهُ فبعثُ إليهِ بنصفِ دِدهمِ.

٧٢١٠ – مَرْشُنَا عبدُ اللَّهِ بنُ يُوسَفَ أُخبرَنا مالك عن مُعبد الطويل عن أنسِ مِن مالك رضَى اللهُ عنه قال « تعجّ رسولَ اللهِ عَلِيَّةِ أبو صَّبْبةً فأمرَ لهُ رسولُ اللهِ عَلَيَّةِ بصاع من تمر ٍ ، وأمرَ أهمُهُ أن يُختَّفوا عنه

٢٢١١ ــ فترشُّنَ أبو نُسَيمٍ حدَّنْنَا سُغيانُ عن هِشامٍ عن عُرُوةَ عن عائثةً رضَى اللهُ عنها ﴿ قال هندُ أَمْ مُعاوِيةُ وَسُولِ اللهِ عَلِيُّةِ : إنَّ أبا منهانَ رجل شَحيحٌ ، فهل علَّ جُباحٌ أن آخُذَ بين مالهِ سِرًا ؟ قال : خُذي

[الحديث ٢١١١ _ أطراف في : ١٩٠٠ ، ٢٨٠٥ ، ٢٥٩٠ ، ٢٦٠ ، ١٦٤١ ، ٢١١١]

أنت وبنوك مايكفيك بالمروف،

هنا من رواية الليك عن نافع بلفظ د أيما امرى أبر نخلا ثم باع أصلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشترى ثمره قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعا للنخل فيجوز ، ودوى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قال: والأول أولى لعموم النهي عن ذلك ٩٢ - باب تبيع الخامرة

قوله (باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، وأورده

قال ﴿ أَيُّمَا امْرِيُّ إِنَّا كَنْكُمْ مْ بَاعَ أَصْلَمُهَا فِيلَّذِي أَبَّرَ تَمْرُ النَّخَلِي ، إلا أن يتشرط المبتاء ﴾ ،

٣٢٠٧ - وَرَشْنَا إِسَعَاقُ بِنُ وَهِبِ حَدَّثَمَا عُورُ بِنُ يُونَسَ قال حَدَّثَمَا أَبِي قال حَدَّثَنَى استعاقُ بنُ أَبِي مرطنعة الأنصارئ عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال ﴿ نَهَىٰ رسولُ اللَّهِ مَثِّلَتُهُ عَنِ الْحَاقَةِ والْخاضَرَةِ واللاتسة والمنابذة والرزابنة ٣٢٠٨ – وَرَشُنْ كُنِّيةُ حَدَّثَنَا إسماعِيلُ بنُ جِعفرِ مِن مُعيدِ عن أنسٍ وضَى اللهُ عنه وانَ البي وَاللَّهِ

نَهَىٰ عَنَ يَبِعِ ثُمَّرَ النَّزِ حَتَّىٰ يَزْهُو ۚ . فقلنالأنس : ما زفوها ؟ قالَ : تَحْمَرُ ۚ و تَصفرْ . أوأيت إن تنج اللهُ النَّزّ بمَ تُسْتَحَلُّ مَالَ أَخْبِكُ ﴾ ؟ قوله (باب بيع الخاضرة) بالحاء والضاد المجمتين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد ببع النَّار والحبوب

قبل أن يبدر صلاحها . قوله (حدثنا إسمن بن وهب) أى العلاف الواسطى ، وهو ثقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن القاسم اليمامي من بني حنيفة ، ونقه يحي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن المحافة) قال أبر عبيد : هو بيع الطعام في سنبله بالبّر مأخوذ من الحمل ، وقال الليت : الحمل الزرع إذا تنعّب من قبل أن ينظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إدراكه ، وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقبل بيع ماني و.وس النخل بالتمر ، وعن مالك هوكرا.

الأرضَ بالحنطة أو بكيل طمام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كرا. الأرض بعض ماتنبت ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المزادعة إن شاء أنه تعالى . وقد تقدم الكلام على الملاسة والمنابذة في بابه وكذلك المزابنة . زاد الإسماعيل فى دوايته . قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع الثمار قبل أن تعلم وبيع الزوع قبل أن يشتد ويفرك مه ، . وللطحاوى ، قال عمر بن يونس : فسر لى أن في المخاضرة قال : لايشترى من ثمر النخل حتى يونع : يمسر أو يصغر ، وببع الزوع الاخضر نما يحصد بطنا بعد بطن نما يتم بمرقة الحسكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقاً وبثبت

الحيار إذا اختلف ، وعند مالك يجوز إذا بدأ صلاحه واللشترى ماتجد منه بعد ذلك حتى ينقطع ، وينتفر الغرر فى ذلك للحاجة ، وشهه بجواز كرا. خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكراء المرضة مع أنَّ لبنها يتجدد ولا يندىكم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط النطع . ولا يصح بيع الحب في سنبه كالجوز والوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع بمر النخل حي يزعو ، وقد تقدم

٣٣ - إلى المُالِدَةِ ، وقال أنن : مَهِي البي علي عنه ٢١٤٦ - مَرْشِن إساميلُ فَارْحدًا مُن مالكٌ عن عمد بن أيهي بن حَبُّنَ ، عن أبي الزُّفادِ عن الأعرج

عن أبي هروةَ رضيَ اللهُ عنهُ ه انَّ رسولَ لَهْ ﷺ تَهيلُ عن الْمُلاَسَةِ والْمَا إِنْوَا

، ٣١٤٧ – خَرَثُنَا غَذْ مُن بِنُ الوَّلْفِدِ حَدَّنَنا عِبدُ الأَعْلَىٰ حَدَّنَنَا مَهُمَرٌ عَنِ الرَّهُمِ مِي عَمَاهِ مِن بَرْبِهِ

عن أبي سعيد رضَّى اللهُ عنهُ قال د كَبها النِّيُّ ﷺ عن الْبُستَينِ وعن بَيْمَتِنِ : الانسة والثالِمَة، قَلَهُ ﴿ بِابَ بِيعِ المَلامَـةَ . قال أنس : نهى النبي يَرَجَّتُكُ عنه ﴾ ثم قال ، باب بَيع المنابذة ، وعلق عن أنس مئله ،

وأورد في البابين حديث أبي سعيد من وجون وحديث أبي هريرة من وحوين . فأما حديث أنس نسأتي موصولا

بعد ثلاثين بايا في و باب بيم الخاضرة ، قوله في حديث أبي سعيد ونهي عن النابذة ، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر اليه ، ونهى عن الملاصة والملامسة لمس الثوب لاينظر اليه ، وسيأتى في النباس من

طريق يوفس عن الزهري بلفظ ، والملاحة لمس الرجل ثوب الآخر بيد، بالنيل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بنشك . . والمنابذة أن ينبذ الرجل إن الرجل ثربه وينبذ الآخر بثوبه ويكون بيعهما عن غير نظر ولاتراض . ولأبي عوانة

من مريق أخرى عن يونس « وذلك أن يتبايع اتموم السلع لاينظرون اليا ولا يخيرون عنها أو يتنايذ إنتوم السلع كذك، فهذا من أبواب الفار . وفي ر وابه أن ماجه من طريق سفيان عن الزهري .والمنابذة أن يقول ألو إلى ماممك وألتي اليك مامعي ، . ولنساكي من حديث أبي هريرة والملامة أن يقول الرجل للرجل أبيمك ثوبي بثوبك

ترهى ، وعلى هذا فالحبلة بإسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات ، لكن حكى في الكرمة فتح الباء ، وادعى السهيلي نفرد ابن كيسان به ، وليس كنلك فقد حكاه ابن السكيت في «كتاب الالفاظ ، وتقله القرطى في

٦٢ - باب يبيم المُلامَسةِ . قال أنسُ : نَهِي النَّبِي ﷺ عنهُ

٢١٤٤ - مَرْشُنِ سيدُ بنُ عُنْيرِ قال حدَّنَى البثُ قال حدَّنَى عُنْيلٌ عن أبن شعاب قال أخرى

عامرُ بنُ سعدِ أنَّ أبا سعد رضى الله عنهُ أخبرَهُ و أن رسولَ الله وَ اللَّهِ عَلَيْكُ مَهَى عن اللَّهَ بَدْ في وهي طَرْحُ الرَّجُل ثُوبَةُ بِالْبِيمِ إِلَى رَجُلِ قِبلَ أَن يُعَلِّبُهُ أَو يَنظُرُ إليه . وَنهى عِنِ الْلاتَسَةِ ، واللاتسة كُس الثوب لاينظُرُ إليه ،

إلى المفعول وهو حرف نادو ، وقوله وثم تنتج التي في بطنها ، أي ثم تعيش المولودة حتى تـكبر ثم تلد ، وهذا القدو زائد على رواية عبيد الله بن عمر فانه اقتصر على قوله «ثم تحمل التي في بطنها ، ورُواية جويرية أخصر منها ولفظه و أن تنتج الناقة ما في بطنها ، وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك ؛ وقال به مالك والشافعي

٣٤ ـ كتاب البيوع

وجاعة ، وهو أن يبيع يثمن إلى أن يلدولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بشن إلى أن تحمل المابة وتلد ويحمل ولدها ، وبه جزم أبو اسحق في والتنبيه ، فلم يشترط وضع حمل الولدكرواية مالك ، ولم أز من صرح بما اقتصته رواية جويرية وهو الوضع فقط، وهو في الحكم مثل الذي قبله ، والمنح في الصور الثلاث للجهالة في الأجمل ومن حقه

على هذا التفسير أن يذكر في السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحد وإسحق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل ر المغة ويه جزم الرمذي : هو بيع ولد نتاج الدابة ، والمنع في هذا من جهة أنه بيم معدوم وبجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيوع الغرّر ، ولذلك صدر البخاري بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول

بايراد الحديث في كتاب السلم أيضا ، ورجع الأول لكونه موافقا المحدبث وان كان كلام أهل اللغة موافقا الثاني ، لكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن إسى عن نافع عن ابن عمر مايوافق الثانى ولفظه ونهى وسول الله ﷺ عن بيع الغرر قال : إن أهل الجاهلية كانوا يقيا يعون ذلك البيع يبتاع الرجل بالشارف حبل الحبلة فنهوا عن ذلك. وقال أن التين : محصل الحلاف مل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الآول مل المراد بالآجــل ولادة

بتتج) بضم أوله وقتح ثالثه أي تلد ولدا . والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند

الآم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثانى هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين؟ فصادت أدبعة أقوال انهى . وحكى صاحب ، المحكم ، قولا آخر أنه ببع ما في بطون الانعام ، وهو أيضا من ببوع الغرر ، لكن هـذا إنما

قسريه سعيد بن المسيب- كما رواه مالك في الموطأ ـ بيع المضامين ، وأسريه غيره بيع الملاقيع ، وانفقت عذه الأثوال ـ على اختلافها _ على أن المراد بالحبلة جمع حابل أو حابلة من الحيوان ، إلا ماحكاه صاحب و المحكم ، وغيره عن ابن

كيسان أن المراد بالحبلة الكرمة ، وأن النهى عن بيع حبلها أي حلها قبل أن تبلغ كا نهى عن بيع ثمر النخلة قبل أن

. المفهم ، عن أبي العباس المبرد ، والهاء على هذا للبالغة وجها واحدا

٢١٤٥ - وَرَشُنَا تُعَلِيهُ مُدَّنَنَا عَبِدُ الوَهَٰابِ حِدَّنَنَا أُوبُ عَن مُمِدِ عَن أَبِي هُرِيرةَ رضَى اللهُ عَنهُ قال

و مُهييَ عن لِبْسَتَيْنِ : أَنْ تَحْسَبَي الرَجُلُ فِي الثوبِ الواحدِ، ثم يَرْفَهُ على مُسكيهِ . وعن بَيغتين : اللَّاس ،

ولا ينظر واحدمنهما الى ثوب الآخر ولكن يلسه لمسا ، والمنابذة أن يقول أنهذ مامعي وتنبذ مامك يعترى كل

واحدمنها من الآخرولايدي كل واحدامنها كم مع الآخر وتحو ذلك ، ولم يذكر التنسير في طريق أبي سعيد الثانية

هنا ولا في طريق أبي هريرة ، وقد وقع التفسير أيضا عند أحد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الزاق عنه

وفي آخره , والمنابذة أن يقول : اذا نبلت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملامسة أن يلس بينه ولا بنشره ولا

يقله ، اذا منه وجب البيع ، ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة ، أما الملامسة فأن يلس كل وأحدمتهما

ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذكل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ه

وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه وابس فيه التفسير، وهذا النفسير الذي في حديث أبي هربرة أقمد بلفظ الملامسة والما بذة لانها مفاعلة فتستدى وجود الفعل من الجاذين . واختلف العلما. في تفسير الملاسة على ثلاث صور وهي

أرجه النافعية : أسحها أن يأتى بثوب مطرى أو في ظلة فيلسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعتكه بكفا بشرط أن

يتوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يجعلا نفس

اللس بيما بغير صيغة زائدة . الساك أن يجملا اللس شرطا فى تطع خيار الجلس وغيره . والبيع على التأويلات كلها باطل، ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نني الحيار، ومأخذ الناني اشتراط تني الصيغة في عقد

البيع فيؤخذمنه بطلان بيع المعاطاة مطلفا ، لكن من أجاز المعاطاة قيدها بالمحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطاة

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه وأن يحتى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه من شيء . وأن يرتدى في ثوب يرفع طرفيه على عانقيه ، ٦٤ - باب النَّمِي المِنْهِ أَنْ لا مُحَمَّلُ الإِبلَ والبَعْرَ والنَّمَ وَكُنَّ مُعْلَقٍ والمَصَّرَاةُ الذي صُرَّى لَهُمُها وخُنِ فِهِ وَجُعَ فَلِ أَجْنَبُ أَبِما . وأَصَلُ التَّصْرِيةِ خَبِنُ اللهِ، يقال منه : صَرِّبَ الله إذا حَبْثَهُ ٢١٤٨ – رَزَّشُ إِنْ بُكِيرٍ حُدَّانَا البِّثُ عَن جَمَعْرِ بِن ربيعاً عَنِ الْأَعْرِجِ قَالَ أَبُو هُرِيرَةً رضَى اللَّهُ عَهُ عِي اللَّهِيُّ ﷺ ﴿ لِإِنْهِمَرُوا الإِبلَ والنَّمَ ، فَمَنِ الْفَصَا بِعِدُ فَنَهُ بَخِيرِ النَّفَرَ بِن بَعَد أَن مجعلَبُها: إن شاء

أَسَكَ وَإِنْ شَاهُ رَدُّهَا وَصَاعَ ثَمْرِ ٤ . وَيُذَكُّرُ مِنِ أَبِي صَالَحٍ وَمُحِمَّدٍ وَالْوَلِيد بِنِ رَبَاحٍ وموسَى بين يَسَادِ عن أبي هريرةَ لَنْ النَّبِيُّ مِنْ وَعَاعَ مُرِ ﴾ . وقالَ بعضهم عن ابنَ سِيرِينَ ؛ سَاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً ، . وقال بعضهم عِن النِي سِيرِينَ وصَاعاً مِن تمدٍ ، ولم يَذَكُرُ ' وَلَلَانَ ، والمَرُ أَكُثُرُ ٢١٤٩ -- وَرَشَنَا مَدَّدٌ حَدَّنَنَا مُعَتِيرٌ قال سَمِتُ أَبِي بقولُ حَدَّنَنَا أَبِو عَبَانَ مِن عبد الله بي مسعود رضى الله عنهُ قال « تَمَنِّي الشَّرَى شادٌّ مُحَلَّةٌ فَرَهُمَا ۖ فَلْيَرُدُّ مَعْهِ صَاعًا مِن تَمْر - وَنَهِينُ النَّبِي ﷺ أَتْ

[الحديث ٢١٤٩ _ طرف في : ٢١٦٤] -٢١٥ - حَرْشًا عِدُ اللَّهِ بِنُ مِوسُكَ أَخْدِرًنا واللهُ عِن أَنِي الزَّادِ عِنِ الْأَمْرِجِ عِن أَبِي هزرةَ رضَىَ اللهُ

عنهُ أنْ رسولَ اللهِ عَلَيْتُ قال ﴿ لاَ تَلَقَّرُ الرُّ كِانَ ، ولا تَبِسعُ بعثُكُم على بعم بعضٍ ، ولا تَناجَشوا، ولا تَبسِعُ حاضرٌ لبادٍ، ولا نُصَرُّوا النَّهُم ، ومَن إبناهَا فهو بخير النَّفَرَ بَنِ بعدُ أَن يَحَلَبُها : إِن رَضِبَها أمسكمًا ، وإن قول (باب النهي لبائع أن لايمغل الابل والبقر والغنم)كذا في معظم الروايات . و د لا ، ذا لنة وقد ذكره أبو

الابل والغتم، وقيد النهي بالمبانع إشارة إلى أن المالك لو حفل فجمع الذين للولد أو لعباله أو لضيفه لم يحرم وهذا هو الراجع كما سياتي ، وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معني الابل والعنم في الحسكم خلاة لداود ، وأنما أقتصر عليها لغلبهما عندم ، والتحفيل بالمهلة وأنفا. التجميع ، قال أو عبيد : سميت بذلك لأن الابن يكثر في ضرعها ، وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول : ضرع حافل أي عظم واحتفل الفوم إذا كثر جمعهم

ومنه سمى المحفل . قوله (وكل عفلة) بالنصب عطفا على المفعول وهو من عطف العام على الحاص إشارة إلى أنّ الحاق غير النم من ما كول اللحم بالنم للجامع بينهما وهو تغرير المشترى ، وقال الحنابلة وبعض الشاقعية : يمتص ذلك بالنع وأختلفوا في غير المأكول كالاتان والجادية فالاصع لايرد لبن عوضًا ، وبه قال المنسابلة في الآتان دون . م -- 13 ج } + قدم الباري

نعج بدون ولا ، ويحتمل آن تكون وأن ، مفسرة وو لا يحفل ، بيان لنبى ، وفي دواية النعق و نهى البائع أن يحفل

وأما اللاسة والمنابذة عند من يستعلمها فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع المعاطاة مع الملاسة والمنابذة في بعض صور المعاطاة ، قلن يجيز بسع المعاطاة أن يخص النهي في بعض صور الملامــة والمناطقة عما حجرت العادة ف بالمالحاة ، وعلى هذا محمل قول الرافعي إن الاتمة أجروا في بيع الملاسة والمثابذة الحكاف النبي في المعاطاة والله أعلم . ومأخذ الناك شرط نني خيار الجلس ، وهذه الاقوال هي أثني أقتصر عليها الفقهاء ، ونخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المنابذة فاختلفوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهي أوجه الشافعية : أسحها أن يمعلا نفس النبذ بيماكما تقدم في الملاصة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يجملا النبذ بيما

بغير صيغة ، والثاك أن يجملا النبذ قالهما للخياد : واختلفوا في تفسير النبذ فقيل : هــــو لجرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور ، وقيل هو تبذ الحصاة ، والصحيح أنه غيره . وقد دوى مسلم النبى عن بسع الحصاة مر من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير ببع الحصاة فقيل هَو أن يقول بعثك من هذه الاتواب ما وقعت عليه ه. والحصاة ويرمى حصاة ، أو من هذه الارض ما انتهت آليه في الزمى ، وقيل هو أن يشيرط الحيار الى أن يرمى الحصاة ، والثالث أن يجعلا نفس الرمى بيعا . وقوله في الحديث ؛ لمسائلوب لاينظر اليه ، استدل به على بطلان ببع الناب وهو قول النافعي في الجديد، وعن أبي حنيفة يصح مطاننا ويثبت الحيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضاً ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في الفديم وأحد وإسحق وأبي ثور وأهل الظاهر ،

واختاره البغوى والرويانى من الثافعية وان اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها و لا ينظرون البها ولا عجرون عنها ، وفي الاستدلال لناك وفاقا وخلافا لمول ، واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقا وهو قول معظم الشاقعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لايراء بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نني الحياد ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مائك وأحد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً على تفاصيل عندم أيصا . (تنبيهات) : الاول وقع عند ابن ماجه أن النفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سابيته بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف قبه على الزهري : فرواه معمر وسفيان

رابن أبي حقصة وعبدالله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواء عقبل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعقد عن الزهري عن عبيد الله إن عبدالة عن أبي سعيد، وهو عمول عند البخارى على أنهاكلها عند الزهرى ، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض بما سواما ؛ وقد غالقهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيضا جغر بن برقان فرواء عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره ، وهي يبوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية ، أخرجها النسائى وخطأ دواية جعفر. الثالث حديث أبي هزيرة أخرجه البخارى عنه من طرق ثالها طريق حفص بن عاصم عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنا بذة والملامسة ، وقد وقع تفسيرهما في وواية مسلم والنسائى كما تتنع ، وظاهر "الطرق كليا أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في وواية النسائى

مايشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه و وزعم أن الملامــة أن يقول الح، ةالاقرب أن يكون ذلك من كلام المحابي لبعد أن يعير المحابي عن التي ﷺ بلفظ ذع، ولوقوع النَّمسير في حديث أبي سعيد الحدري من قوله أيضا كما تتدم. الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الاول هنا نهى عن لبستين، واقتصر على لبسة

· واللامَسة والمنامذة والمزابَنةِ ،

بِمَ نَسْتَحَلُّ مَالَ أَخْبِكُ ﴾ ؟

قَوْلُهُ (باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه حديث ابن عمر في النابير وقد تقدم البحث فيه قبل بياب ، وأورده هنا من دواية الليث عن نافع بلفظ « أيما امرى * أبر نخلا ثم باع أمـلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهود إلى منع

وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النهي عن ذلك

٩٢ - ياب بيم الخامرة

من اشترى النخل وحده أن يشتري تمره قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعا للنخل فيجوز ،

٣٢٠٧ – وَرَشْنَا إِسَعَاقُ بُنُ وَهِبِ حَدَّثَنَا عُرُ بِنُ يُونِسَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَى اسْعَاقُ بِنُ أَبِي طَلَحَةَ الْأَنْسَارِيُّ عَنْ أَنْسِ بنِ مَالِكُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ 3 خَبِي رَسُولُ اللَّهِ يَتَلَقُّ عَنِ الْحَافَلَةِ والْخَاضَرَةِ

٢٢٠٨ – وَرَشُنُ كُنِّيةٌ حَدَّنَنا إِيماعِلُ بِنُ جِعفرٍ عن مُحيدِ عن أنسٍ ومَى اللهُ عنه و انَ النبي والله

نَهَىٰ عَن يَبِعِر ثُمَرَ النَّرِ حَتَّىٰ يَزْهُو َ. فقلنالأنس : ما زفوُها ؟ قال : تَحْمَرُ و تَصْفَرُ . أرأيت إن مَّنعَ اللَّهُ النَّرَ

قوله (باب بيع الخاضرة) بالحاء والضاد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد بيع التمار والحبوب قبل أن يبدر صلاحها . قوله (حدثنا إسحق بن وهب) أى العلاف الواسطى ، وهو نقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هر يونس بن الناسم اليماس

من بني حنيفة ، ونقه يمي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن المحاقة) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام

ف سنله بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليث : الحقل الروع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه ببع الزدَّع قبل إنداكه ، وقبل بيم النمرة قبل بدو صلاحها ، وقبل بيع مانى ر.وس النخل بالتمر ، وعن مالك هو كرا.

الأرضَ بالحنطة أو بكيل صْمَام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كراء الأرض بيعض ماتنبت ، وسيأتى البحث فيه

في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم السكلام على الملاسة والمنابنة في بابه وكذلك المزابنة . زاد

الاسماعيل في دوايته . قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزوع قبل أن يشتد ويفرك منه ، والطحاوي . قال عمر بن يونس : فسر لم أبي في المخاضرة قال : لايشتري من ثمر النخل حتى يونم : يحسر أو يصغر ، وبيع الزرع الاختر بما يحمد بطنا بعد بعلن بما يتم بمرة الحسكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقا ويثبت

الحيار إذا اختلف، وعند مالك يجوز إذا بدأ صلاحه وللشترى مايتجند منه بعد ذلك حتى ينفطع ، ويغتفر الغرو في ذلك الحاجة ، وشهه بحواز كرا. خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكرا. المرضة مع أن لبنها يتجدد ولا

يدىكم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط الفط . ولا يصح بيع الحب فَ سَنْلِهُ كَالْجُورُ وَالْمُورُ مُمْ ذَكُرُ فَى البَّابِ حَدْيِثُ أَنْسَ فَى النَّهِي عَنْ بَبِع بمر النخل حي يزهو ، وقد تقدم

من خراجه ،

البحث فيه قريبا

الحديث ٢٠١٩ - ٢٢١١

١٤ - باب تيم الخار وأكله ٢٢٠٩ - وَرَشْنَ أَبُو الوَلْلِدِ هِمَامٌ بِنُ عِيدِ اللِّكِ حَدَّثَنَا أَبُو مَوالَةً عَن أَبِي بِشْرِ عَن مجاهد عِن ابنِ عَرَ

رضى الله عنهما فان (كنت عندَ اللهِيُّ ﷺ وهوَ يأكلُ أَجْدَرُ ، فنانَ : مِن الشَّجْرِ شَجْرَةُ كَالرَّجُلِ الوَّمِن ؛

فَأَرِدِتُ أَنْ أَقُولَ هِي النَّخَذُّ ، فَاذَا أَنَا أَحَدُّنَّهُم ، قَالَ : هِيَ النَّخَلُّ * قوله (باب بيع الجار وأكمه) بضم الجبم وتشديد البم هو قب جمعت ، رهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن عر و من النجَّر شجرة كارجل المؤمن ، وقد نقدت مباحثه في كنتاب العلم ، وليس فيه ذكر السِيم لكن الأكل منه

يقتضي جواز بيعة قاله ان المنبر، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يحد حديثًا على شرطه يدلُّ بمطابقته على بيع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل قبيمه جائز ، قلت : ة لله النرجة دفع توهم المنع من ذلك لآنه قد يظن افسادا واضاعة وليس كمذلك ، وفي الحديث أكل النبي مِثِيٍّ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الأكل واستحب اخفاءه قباسا على إخفاء مخرجه

 ٩٥ - باب مَن أُجْرَى أُمِّ الأمصار على ما يَتَعارَفونَ بينهم في البُوع والإجارة والمكبالوالوزن وسُنيم على يُنَّا يَهم وتذاهيهم الشهورة

وقال مُرَيِّمُ للنَّرْ الذِنَّ : سُلُّنُكُم بينَكُم . وقال عبدُ الوهَّاب عن أبوب عن محمد : لا بأسَّ العشَرُهُ أحدَعشَرَ ويأخذ للفقة رعماً. وقال النبيُّ ﷺ لهنير ﴿ خُذَى مايكفيكِ وَقَدْتُكِ بالمعروف ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَمَن كان تقيراً فَلَيَا كُلُّ بِالمَرُوفَ ﴾ . وأكتَرَى الحسنُ مِن عبدِ اللهِ بنِ مِر داس حاراً فقال : بكم ؟ قال : بدِاهَين ، فركبُهُ و ثُمَّ جاء مرةً أخرى فقال الحارَ الحارَ ، فركبَهُ ولم 'يُشارطُهُ فيمثَ إليه بنصنِ يدمم.

٢٢١٠ – مَتَرَشَعُ عبدُ اللَّهِ بنُ يُوسَفَ أُخبَرُنا مالكُ عن مُحيدِ الطويل عن أنسِ بنِ مالكِ رضَى اللهُ عنه قال ﴿ مَعْجُ رسولَ اللَّهِ مِنْظُمُ أَبُو مُنْبَهَ فَأْمَرَ لَهُ رسولُ اللَّهِ مِنْظَةٍ بصاع مِن تمر إ ، وأمرَ أهمَهُ أن يُختَّفوا عنه ٣٢١ حـ حَرَشْنَا أَبُو نُسَهِمِ حَدَّثَنَا سُفيانُ عن هِشامِ عن عُرُوةَ عن عائشةٌ رضَى اللهُ عنها ٥ قالت هندُ أَمْ

مُعاوية رسولِ اللهِ عَلَيْ : إنَّ أبا سَعَيانَ رجل مُسَعِيعٌ ، فهل عل جُباحٌ أن آخَذُ بين مالهِ سِرًا ؟ قال : خُذي أنت وبنوك مايكفيك بالمروف ،

[الحديث ٢١١١ _ أطرافه في : ١٣٦٠ ، ٢٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٦٦٠ ، ١٦٢١ ، ١٦١١ ، ١٢١١

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحد من طريق هشام عن محد بن سيرين ولفظه وأن يحتبي الوجل في ثوب واحد نيس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدى في ثوب يرفع طرفيه على عائليه ، 72 - بالسبب النَّهي فيائد أن لا يُحَفَّلُ الإبل واليفرَ والنَّنَةِ وي مُحَفَّقة . والمُصرَاةُ التي مُرَّى كَهُها

78 - يأسب النَّهَى لما إله إن الا تُحَفّلُ الإبل والبقر والنّق وي مُحَلّق والمَرّاة التي مُرَى بَهُهَا وحُمْنَ فَهِ وَجُمَ فَلَ يُعْبَ إِيمَا . وأصلُ التَعْرِية حَسَى الله، بدل مه : صرّبتُ الله إذا حَبَشَه وحُمْن فَهِ وَجُمْ فَلَ يُعْبَ إِيمَا أَنْ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَم حَرَّمْ الله عَلَم عَلَيْهِ عَلَى اللّه عَلَم الله عَلَم عَلَيْهِ وَاللّه عَلَم اللّه عَلَم اللّه عَلَم اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَم اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَم اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَم اللّه عَلَم اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَم اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَيْهِ وَاللّه وَاللّه الله عَلَم اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَيْهِ اللّه اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ وَاللّه اللّه اللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ وَاللّه اللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ وَاللّه اللّه اللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهِ اللّه اللّه عَلَيْه اللّه عَلَيْهِ اللّه اللّه عَلَيْهُ اللّه عَلَيْهُ اللّه عَلَيْهُ اللّه عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّه عَلَيْهُ اللّه عَلَيْهُ وَلَيْهِ عَلَيْهِ وَرَامُ اللّه اللّه اللّه اللّه عَلَيْهِ وَاللّه عَلْهُ اللّه عَلَيْهِ عَلْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلْهُ عَلْهُ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَ

أَسَكَ وَإِنْ شَاهُرَدُهُ ا وَصَاعَ ثَمْرِ ٤ . وَيَذَكُنَّ عِن أَبِي صَاحْ وَكُجَ هِذِ وَالْوَلِيدُ بِنِ رَبَاحٍ وَمُوسَى بِنِ بَسَارٍ عَنْ أَبِي هِرِينَ ۚ نِدِ النِّبِي مِنْ ۚ ٥ صَاعَ ثَمْ ٤ . وقالَ بَعْضُم عِنْ ابِنَ سِرِينَ ، صَاعاً مَن عَلَمْ ثلاثاً ٤ . وقال بعضُهم عِن ابنِ سِيرِينَ وصَاعاً مِن ثَمْرٍ ، ولم يَذَكُرُ و ثَلاَنًا ، والثّمُ أكثُرُ ٢١٤٩ – وَيَرْثُنَّ أَسِدُ دُخَدُنَنَا مُعْتَمِرٌ قال سَمْتُ أَبِي بَقُولُ حَدَّثَنَا أَمِنْ عَلِيدًا ثَمْ بِي مَسَودِ

رضى الله عنه قال « مَنْ ِ الشَرَى شَادَّ مُحَفَّلَةً فَرَدُّهَا كَلْيَرُدُّ مِمَا صَاعَا مِن تَمْرٍ . وَنَهِمَى النَّبِي ﴿ وَالْجَلِيَّةِ أَنَّ لَنَيْرِع ﴾ تُلَقِّى النَّبِوع ﴾ [الهديد ٢١٩ ـ طرف في ٢١٩٠]

. ٢١٥٠ - خفرشنا عبدُ الله بن يوسف أخبر ما الله عن أبي الوازد عن الأهرج عن أبي هررة رضى الله عنه أن رسول الله على الله عنه أن رسول الله عنه ا

سَخِطها رَهَا وصاعا بن ثمرِ ؟ قوله (باب النهى للباتغ أن لايحفل الابل والبقر والغنم) كنة فى معظم الزوايات . و د لا ، ذائسة وقد ذكر. أبو نعيم بدون د لا ، ويحتمل أن تكون د أن ، مفسرة و د لا يحفل ، بيان لنهى ، وفى دواية النسق د نهى البائع أن يحفل الابل والغنم ، وفيد النهى بالبائع إشادة إلى أن المالك لو حفل لجمع البن للولد أو لمبيلة أو لشيفة لم يحرم وهذا هو الراجع كاسياتى ، وذكر البقر فى الترجمة وان لم يذكر فى الحديث إشارة إلى أنها فى معنى الابل والفنع فى الحبك

خلانا لداود، وانما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم، والتحفيل بالمهملة والفاء التجميع، قال أو عبيد: سميت يذلك لأن الذن يكثر فى ضرعها، وكل شء كثرته فقد حفلته تقول: ضرع حافل أى عظيم واحتفل الفوم إذا كثر جمهم ومنه سمى المحفل . قوله (وكل محفة) بالنصب حطفا على المفحول وهو من عطف الدام على الحاص إشارة إلى أن الحاق غير النم من ماكول اللحم بالنم للجامع بينهما وهو تفرير المشترى، وقال الحنابلة وبعمن النافسية: يمتنص ذلك بالنم واختلفوا فى غير الماكول كالاتان والجاوية فالاصع لايد للبن عرضا، ديه قال الحنابلة فى الآتان دون

وأما الملاصة والمنابذة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيح المعاطاة مع الملاصة والمنابذة فى بعض صور المعاطاة ، فلن يميز بيع المعاطاة أن يحص النهى فى بعض صور الملاصة والمنابذة الحلاق النهى فى المعاطاة فيه بالمعاطاة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعى إن الانمة أجروا فى بيع الملاصة والمنابذة الحكوث النهى فى المعاطاة واقد أعلم . وماخذ الثالث شرط فنى خيار المجلس ، وهذه الاقوال هى التي اقتصر عليا الفقها ، ونخرج عا ذكر نا من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المنابذة فاعتلفوا قيا أيضا على نلانة أقوال وهى أوجه الشافعية : أعها

أن يمعلا نفس النبذ بيما كا تقدم في الملاصة وهو الموافق النفسير في الحديث المذكور ، والثانى أن يجعلا النبذ بيما بغير صيغة ، والثالث أن يجعلا النبذ يخلط بغير مسيغة ، والثالث أن يجعلا النبذ يخلط المنجار : واختلفوا فى تفسير النبذ فقيل : وقد دوى مسلم النهى عن بيع الحصاة تقبل هو أن يقول بعتك من هذه الائواب ما وقعت عليه من حديث أبي هريرة . واختلف فى تفسير بيع الحصاة فقيل هو أن يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحاصة ويرى حصاة ، أو من هذه الارض ما انهت اليه في الرى ، وقيل هو أن يصرف الحياد الى أن يرى الحساة ، والله في الحديث ، لمس الثوب لاينظر آله ، استدل به عني بطلان بيع الشائب وهو قول الشافعى في الجديد ، وعن أبي حنيفة يصح عطفا ويثبت الحياد إذا وأه وحكى عن ماك والشافعى أيضاء ، وعن ماك والشافعى في القديم وأحد وإسمى وأبي و وأهل الشافع في القديم وأحد وإسمى وأبي ثور وأهل الشافع ،

واختاره البغوى والزويانى من الشافعية وان اختلفرا فى تفاصيله ، ويؤيده قوله فى دواية أبي عوانة التى قدمتها ، لا ينظرون اليها ولا يخبرون عبا ، وفى الاستدلال لذاك وفا وخلافا طول ، واستدل به على بطلان بيع الاعمى مطنتا وهو قول معظم الشافعية عتى من أجاز منهم بيع الغائب لمكون الأعمى لايراه بعد ذلك فيكون كميع الغائب ما اشتراط نفى الحياد ، وقبل يعمح إذا وصفه له غيره وبه فال مائك وأحمد ، وعن أبي حنية يصم مطلقا على تفاصيل عندهم أيضا . (تنبيات) : الأول وقع عند ابن ماجه أن النفسية من قول سفيان بن عينة ، وهو خطأ من قائله بل

الظاهر أنه قول الصحابي كما ماينه بعد . الحديث الثانى حديث أي سعيد اختلف فيه على الزهرى: فرواه معمر وسنمان وابن أبى حضمة وعبدالله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزد عن أبى سعيد ، ودواد عقبل ويونس وصالح بن كبسان وابن جوج عن الزهرى عن عامر بن سعد عن أبى سعيد ، ودوى ابن جريج بعثد عن الزهرى عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبى سعيد ، وهو تحول عند البخارى على أنها كلها عند الزهرى ، واقتصر سلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ، وقد خالفهم كلهم الزبيدى فرواه عن الزهرى عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيشا جعفر بن برقان فرواه عن الزهرى عن سالم عن أبيه وزاد نى آخره ، وهى يوح كانوا يتبايعون بما في الجاهلة ،

أخرجها النساق وخطأ رواية جعفر. الثالث حديث أن هريرة أخرجه البخارى عنه من طرق ثالثها طريق حفص بن عاص عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنابذة والملاسة ، وقد وقع تفسيرها في دواية النساق دواية مسلم والنساق كما قدم من والمرابق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لمكن وقع في دواية النساق مايشعر بأنه من كلام من دون التي يحظي ولفظه و وزع أن الملاسة أن يقول الح، فالاقرب أن يعسكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي من الحدي من من المدين عن المدين عن المدين من المدين عن المدين ، واقتصر على لبنة قوله أيضا كما تعدم . الرابع وقع في حديث أبي حديث أبي حديث أبي حديث أبي هريرة في الطريق الاولى هنا نهى عن المستين ، واقتصر على لبنة قوله أيضا كما تعدم . الرابع وقع في حديث أبي حديث أ

ب-11ع \$ ، فع قباري

الجارية . قاله (والمصراة) يفتع المهملة وتشديد الراء (الني صرى لبنهـا وحقن فيه) أي في الثدي (وجمع فلم يمل) وعطت الحقن على تتصريه عطف تصــيرى لانه بمعناه . قوله (وأصل التصرية حبس الما. يقال منه صرَّبت المباء إذا حبسته) وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة ، وقال التنافعي : هو ربط أحلاف النافة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشترى أن ذلك عادتها فيزيد في تمنها لمها يرى من كثرة أبنها . قدله (لا تصروا) بضم أوله ومتَّح ثانيه بوزن تزكرا بقال صرى يصرى تصرية كركى يزكى تزكية - والابل بالنصب على المفاولة ، وقيده بعضهم نفتع أوله وضم ثانيه ، والأول أصح لانه من صريت اللبن في الضرع إذا جمته وليس من صروت الني. إذا وطنه إذ لوكن منه لقيل مصرورة أو مصروة ولم يقل مصراة ، على أنَّه قد سمع الأمران في كلام العرب قال الاغلب:

ماء الشباب عنفوان سيرته رأت غلاما تد صری فی فقرته

وقال مالك من نوبرة :

نقلت لنوى هذه صدقائكم مصررة أخلافها لم تحرر

وصبطه بعضهم بضم أوله ونتح ثانية المكن بغير واو على البناء للجهرل والمشهود الأول. قوله (الابل والغم) لم يذكر البقر ، وقد نقدم بيانه في الترجة ، وظاهر النهي تحريم التصرية سواء قصد الندليس أم لا وسيأتي في الشروط من طريق أبي حازم عن أبي هريرة . نهى عن التصرية ، وجذا جزم بعض النافعية وعلله بما فيه من ايذا. الحيوان لكن أخرج النَّماق حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الاعرج بلفظ • لاتصروا الإبل والغنم البيع، وله من طريق أبي كثير السحيمي عن أبي هريرة . اذا باع أحسكم النباة أو القحه فلايحفلها ، وهــذا هو الراجع وعليه يدل تعليل الاكثر بالندليس، ويجاب عن التعليل بالايذاء بانه ضرر يسير لايستمر فيعتفر لتحصيل المنهمة . قوله (فن ابتاعها بعد) أي من اشتراها بعد التحفيل ، زاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد ، فهو بالخيار ثلاثة أيام . أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من والقه على ذلك ، وابتدا. هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابة . وعند الثافعية أنها من حين العقد وقيل من التغرق ، ويلزم عليه أن يكون الغرو أوسع من الثلاث في بعض للصور ومو ما إذا تأخر ظهود التصرية إلى آخر النلاث، ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبل النمكن من المسخ وذلك يفوت مقعو دالتوسع بالمنة · قوله (غير النظرين) أي الرأبين · قوله (أن يمثلها) كذا فالأصل وهو بكسر أن على أنها شرطية وجرم يمثلها ، ولان خرَّية والاساعيل من طريق أسيد بن موسى عن الليب و بعد أن يحتلبها . بفتح أن ونصب يحتلبها ، وظاهر الحديث أن الحيار لابثبت إلا بعد الحلب ، والجهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الحيار ولو لم يحلب ، لكن لما كانت التصرية لا تعرف غالبا إلا بعد الحلب ذكر قيدا في ثبوت الحياد ، فلو ظهرت النصرية بغير الحلب فالحياد ثابت . قوله (إن شاء أمسك) في دواية ملك عن أبي الزناد في . آخر الباب , ان رسبها أسكها ، أي أبناها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصراة واثبات الخيار المشترى ، فلو أطُّلع على عيب بَعد الرضا بالتصرية فردها هل يلزم الصاع؟ فيه خلاف. والأصح عند الشافعية وجعوب الرد، ونغلوا نص النانسي على أنه لايرد ، وعند المالكية قولان . قإله (وإن شاء ردها) في رواية مالك . وان سخطها ودما ، وظاهره اشتراط الفود وقياسا على سائر السيوب . لكن الواية التي فيها أن له لحيار ثلاثة أيام مقدة على

<u>منا الاطلاق ، ونقل أبو حامد والروياني فيه نص النافعي وهو قول الاكثر ، وأجاب من صحح الاول بأن هذه </u> الرواية محولة على ما إذا لـ يعرُ أنها مصراة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لانعلم فما دون ذلك ، قال إن دقيق العبد: والثاني أرجح لان حرَّ النصرية لند خالف الفياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرد ذلك ويقيع في جميع موادده . قلب: ويؤييه أن في بعض دو إيات أحمد والطحاوى من طريق ابن سيريز عن أبي هريرة ، قهو بأحمد النظرين : بالخيار إلى أن يحوزها أو بردها وسيأتى . . قولِه (وصاع تمر) في رواية ماك ، وصاعا من تمر ، والواو عاطفة الهماع على الضمير في ردها ، ويحوز أن تكون الوالو بمغني مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد ، ويجوز أن يكون مفعولا معه، ويعكر عليه قول جهور النحاة أن شِهدُ المفعول معه أن يكون فاعلا، فأن قيلَ التعبير بالرد في المصراة واضع فا معنى التعبير بالردق الصاع ؟ لألجواب أنه مثل تول الشاعر وعلنتها تبنا وما. باردا ، أي علفتها تبنا وسقيتها ما. باردا ، ومجعل علمتها بجازًا عن فعل شامل للإمرين أي ناولتها . فيحمل الرد في الحديث على تحو هذا التأويل واستدل به على وجوب ود الصاع مع الناة إذا اختار فسخ البيع . فنوكان النبن باقياً ولم يتغير فأواد وده هل يلزم البائع قبوله ؟ فيه وجهان أسحهما لا أنتقاب طراوته ولاختلاطه بما تجند عند المبتاع ، والتنصيص على التمر يقتضى تعيينه كما سيأتى . قوله (ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بز دباح و.رسى بن بـــاد الح) يعني أن أبا صالح ومن بعده وأمع في رواياتهم تعيين التمر ، فأما دواية أبي صالح قوصالها أحد ومسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ , مَن ابناع شاة مصراة فهو فيها بالخيار الملانة أيام ذن شاء أسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من

تمر، وأما رواية بجاهد فوصلها الزار، قال مغلطاي لم أرها إلا عنده. قلت: قد وصلم أيضا الطيراني في

و الاوسط، من طريق محد بن مسلم الطائني عن ابن أبي نجيح، والدارقطني من طريق ليك بن أبي سليم كلاهما عن

بجاهد ، وأول روايه ليك « لانتيعوا المصراة من الإبل والغنم ، الحديث ، وليت ضعيف وفي عمد بن مسلم أيضا لين

وأما زواية الوليدين زباح وهو يفتح الراء وبالموحدة فوصالها أحدين متبع في مستده بلفظ و من أشتري مصراة

فليردمها صاعامن تمر ، وأما رواية موسى بن يبياد وهو بالتحتانية والمهلة فوصلها مسلم بلفظ دمن اشترى شأة

مصراة فلينقلب بها فليحابها فأن وضي بها أمسكها وإلا ردما ومعها صاع من تمر ، وسياقه يقتضي الفودية . قهله ﴿ وَقَالَ بِعَضِهِمَ عَنَ أَنِ سِيرِينَ وَصَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَهُو بِالْحَيَارُ ثَلَانًا ، وَقَالَ بعضهم عن أن سيرين وصاعًا من تمر ، ولم يذكر ثلاثًا) أما رواية من رواه بلفظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والرمذي من طريق قرة بن عالدعته بلفظ ومن اشترى مصراة فهو بالحيار ثلاثة أيام فان ودها ود معها صاعاً من طعام لا سمراء ، وأخرجه أبو داود من طريق حاد بن سلة عن هشام وحبيب وأبوب عن ابن سيرين نحوه ، وأما رواية من رواه بلفظ النمر دون ذكر الثلاث قوصلها أحد من طربق معمر عن أيوب عن ان سيرين بلفظ و من اشترى شاة مصراة فانه محلها فان رضيها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعاً من نمر ، وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلفظ د من اشترى شاة مصراة فهو بخير الظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ودها وصاعاً من تمر لاحراء ، ودواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا أخرجه أحد والطعاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلامماعن أبي هريرة بلفظ . من اشترى لقعة مصراة أو شاة مصراة لخلبها فهو بأحد النظرين بالحياد إلى أن يحوذها أو يردها وانا. من طعام، فحصلنا عني ابن سبريز على أو بع دوايات : ذكر النمر والثلاث ، وذكر التمر بدون الثلاث ،

والطعام بدل التمركذلك. والذي يظهر في الجمع برنها أن من زاد البلاث معه زيادة علم وهو حافظ. ويحسل الإسر الجل لواية أن هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبيذ التمر ومن القبقة في الصلاة وغير ذلك ، وأطن أن لهذه النكتة فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الوواية التي فيها الطبام على النمر ، وقد روى الطحارى من أو دد البخاري حمديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أقي يوقق حديث أبي طريق أبوب عن ان سيرين أن المراد بالسعراء الحنطة الشامية ، ودوى ابن أبي شيبة وأبو عوانة من طريق حشام هريرة قلولاً أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت ناخالف ابر_ مسعود القياس الجلي في ذلك. وقال ابن السمعاني في ابن حسان عن ابن سيرين و لا سمراء ، يعني الحنطة . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع والاصطلام ،: التعرض إلى جالب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة ومثلالة ، وقد اختص أبو هريرة أبا هربرة يقول « لاسمراء ، تمر ليس ببر ، فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ، ولما كا، المتبادد إلى يمزيد الحفظ لدعاء وسول الله رَبِّيُّ له ـ بعني المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضا ـ وفيه قوله و ان اخواتي الذمن أن المراد بالطعام الفنح نفاء قوله و لاحراء . لكن يعكر على هذا الجمع مادواء البزار من طريق أشعت بن من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالإسواق وكنت ألزم وسول الله ينتي فأشهد إذا غابرا وأحفظ إذا نسوا، الحديث. عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ و ان ودها ردها ومعها صاع من بر ، لا سمراء ، وهذا يقتضى أن المنتي في قوله لاحيرا. ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الاصل ، فقد أخرجه أبو دارد من حديث ابن عمر ، وأخرجه الطراقي حنطة عنمومة ومى الحنط النامية فيكون المثبت قوله دمن طعام ، أى من قم ، ويمتمل أن يكون واويه ووابه من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث أنس ، وأخرجه البهني في الحلافيات من حديث ممرو بن عوف المزني ، بالمنى الذي ظنه مساويا ، وذلك أن المتبادر من "لطمام البر فظن الرادي أنه البر فعبر به ، وانما أطلق لنظ الطعام وأخرجه أحمد من دواية رجل من الصحابة لم يسم ، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث بجع على صحة وثبوته من جهة على القر لانه كان غالب قوت أهل المدينة ، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك ، لكن النقل ، واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحتيةة لها ، ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح يعكم على هـ.ا ما رواه أحمد باسناد محيح عن عبد الرحمن بن أبي لبلي عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه 🕌 أخرى والذبن أخرى، واعتباره بالصاع تارة وبالمثل أر المثلين تارة وبالازاء أخرى . والجواب أن الطرق الصحيحة قال ردما ردمها صاعا من طعام أو صاعا من تمره قال ظاهره ينتضى التخير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر لا اختلاف قيها كما تقدم، والضعيف لايمل به الصحيح. ومنهم من قال هو معارض لعموم الفرآن كقوله تعالى ويحتمل أن تبكون ، أو ، شكا من الراوى لاتخييراً ، وإذا وقع الاحتمال في همـذه الروايات لم يصح الاستدلال ﴿ وَانْ عَاقِبُمْ فَعَاقِبُوا بَمُثُلُ مَا عَرِقِبُمْ بِهِ ﴾ والحبيب بأنه من ضمان المتلفات لا المقوبات، والمتلفات تضمن بالمثل بشيء منها فيرجع إلى الروأيات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجعة كما أشار اليه البخاري ، وأماما أخرجه ويغير المثل . ومنهم من قال هو منسوخ ، وتعقب بأن النسخ لائمت بالاحتمال ، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه أبو دارد من حديث ابن عمر بلفظ و ان ردها رد معها مثل أو مثلي لبنها قعا ، فني اسناده ضعف ، وقد قال ابن لانهم اختلفوا في الناسخ فقيل: حمديث النهي عن بيع الدين بالدين ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من قدامة (ممتروك الظامر بالانفاق . قول (والمر أكثر) أي ان الروايات الناصة على النمر أكثر عندا من الروايات حديث ابن عمر ، ووجه الدلالة منه أن ابن المصراة يصير دينا في ذمة المنترى ، قادًا ألزم بصاع من تمر نسيئة صار الله لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطبام. فقد دواه بذكر التمر - غـير من فقدم ذكره ـ ثابت بن عياض كما يأتى في دينًا بدين ، وهذا جواب الطحاوى ، وتعقب بأن الحديث ضميف بانفاق المحدثين ، وعلى النزل فاتمر إنما شرع في الباب الذي يليه وهمام بن منبه عند مسلم وعكرمة وأبو اسحق عندالطعاري وعمد بن زياد عندالترمذي والشعبي مقابل الحلب سواء كل الان موجوداً أو غـير موجود فلم يتعين في كونه من الدين بالدين، وقيل ناحه حديث هند أحدوان خزيمة كلهم عن أبي هريرة ، وأما رواية من رواه بذكر الإناء فغسرها رواية من رواه بذكر و الحراج بالضان ، وهو حديث أخرجه أصحاب الدنن عن عائشة ، ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة الصاح وقد تقدم صبطه في الزكاة ، وقد أُخذ يظاهر - هذا الحديث يهود أُهل العام وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولو هلكت لكان من ضان المنترى فكذلك فضلاتها تكون له فكيف بغرم بدلها المبانع؟ حكاء الطحاوى أيضا ، ولا عالمُ لم من المحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لايحمى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف بقدم المرجوح على الراجح؟ ودعوى كونه بعده لادليل عليها ، احتلب تليلا أو كثيراً ، ولا بين أن يكون التمر قوت ذك البله أم لا ، وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية و في وعلى التنزل فالمشترى لم يؤمر بغرامة ماحدث فى ملكه بل بغرامة اللبن الذى وردعليه العقد ولم يدخل فىالدقد فروعها آخرون ، أما المنفية تقالوا لايرد بعيب التصرية ولا يجب ودصاع من التمر ، وخالفهم دفر قتال بقول فليس بين الحديثين على هذا تعارض . وقيل ناسخه الاحاديث الواردة فى وفع العقوبة بالمال ، وقد كانت مشروعة قبل الجهود إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر ، وكذا قال ابن أبي ليل وأبو يوسف في دواية إلا أنهما ذلك كما في حديث جزين حكيم عن أبيه عن جلمه في ما نع الزكاة , فانا آخذوها وشطر ماله , وحديث عمرو بن شميب قالًا لايتمين صاع الثمر بل قيمته ، وفي دواية عن مالك وبعض النافية كذلك لكن قالوا يتمين قوت البلد قياسا عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يغرم مثليه وكلاهما في السنن ، وهذا جواب عيسي بن أبان . فحديث هل زكاء النظر ، وحكى البغوى أن لاخلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كني ، وأنبيت المصراة من هذا الفييل وهي كلها منسوخة ، وتعقبه الطحاوي بأن التصرية اثما وجمدت من البائع ، فلوكان من ابن كم الحلاف في ذلك ، وحكى المادردي وجهين فيا إذا عجر عن التمر هل تلزمه قيمته بيلنه أو بأقرب البلاد التي ذلك الباب للزمه التغريم ، والفرض أن حديث المصراة يقتضى تغريم المشترى فافترقا . ومنهم من قال ناسخه حديث قيا التم اليه؟ وبالثاني قال الحنابلة . واعتذ الحنفية عن الآخذ بمديث المصراة بأعذار شتى : فنهم من طعن ف و البيعان بالحيار ما لم يتفرقا ، وهذا جواب محمد بن شجاع ، ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع الحيار فثبت أن الحديث لكونه من رواية أبي هربرة ولم يكن كاين مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بمسسا رواه عنالفا لقياس الجلى، وهو كلام آدى قائله به نفسه، وفي حكايته عنى عن تكان الردعله، وقد ترك أبو حنيفة النياس لاخيار بعدها إلا لمن استثناه الشارع بقوله . الا بيع الحيار ، وتعتبه الطحاوى بأن الحيار الَّذي في المصراة من خيار الرد بالعيب، وخيار الرد بالعيب لاتفطعه الفرقة ، ومن الفريب أنهم لايفولون بخيار الجلس ثم يحتجون به

المديث ١١٤٨ - ٢١٥٠

كانت قيمة الثاة صاعاً من أتمر قابا ترجع اليه من الصاع الذي هو مقدار أيها . والجواب أن التمر عوض عن النبخ لا عن الشاة فلا يلوم ماذكروه . سامس أنه مخ اب الناعدة الربا فها ال الشارى فدة بصاع فإذا استرد معها صاعا فقد استرجع الصاع الذي هر عَن ليكون قد باع شاة وصاعا بصاع، والجواب أن الربا انما يعتبرني العقود لا المسوخ و يدليل أتهما لو تبايعا ذهبا بفضة لم يحز أن يتفرة قبل الفيض ، فلو تفايل هذا الله. بعينه جاز التفرق قبل الفيض . سابعها أنه يلزم منه طابان الاعيان مع بنائها فيا إذا كان النبن موجوداً ، والاعيان لانضمن بالبيان إلا مع فواتهما كالمفسوب. والجواب أن البن وأن كان موجودًا لكت تعان رده. لاغتلام بالبن الحانث بعدالعاً. وتعذر تمييزه فأشبه الآبق بعد الفصب فانه بضمن قيمته مع بقاء عينه لنمفند الرد . فامنها أنه يلزم منه إنبات الرد بغير عيب ولاشرط، أما الشرط فلم يوجدوأما العيب فنقصان النبن لوكان عيبا النبت به الرد من غير تصربة، والجواب أن الحيار يثبت بالندايس كن باع رحى دائرة بما جمع لها بغير عام المشترى فانا السَّع عليه المشترى كان له الرد ، وأيضا فالمدَّرَى لما وأي ضرعاً علوما لبنا على أنه عامة لها فيكمانَ للبائع شرط له ذلك نتبين الأمر بخلاة شبت له الود لفقد الشرط المعتوى لأن البائع يظهر صفة المبيح تارة بقوله وتارة بفعله فاذا أظهر المشترى على صفة فيان الأمر بخلافها كان فنا دلس عليه فشرع له الحيار وهذا هو محض القباس ومقتنى العدل ، فأن المشترى العابذل ماله بنا. على الصفة . التي أظهرها له البائم . وقد أثبت الثنارع الحيار للركبان إذا تقوا واشترى منهم قبل أن جبطوا إلى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط . ولكن لمنا قيه من أأنش والتدليس . ومهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا عة ولا نسخ وانما هو محمول على صورة غصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تملب مثلا خمنة أرطال وشرط فيها الحيار فالشرط فاسد، فإن انفقا على اسقاطه في مدة الخيار صح العقد وان لم يتنقا بطل العقد ووجب دد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللبن بومثة ، وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحسكم بالتصرية ، وما ذكره هذا الفائل يقتضي تعليقه بفساد الشراك سواء وجلت التصرية أم لا فهو تأريل متعـف، وأيضاً فلفظ الحديث لفظ عوم ، وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل في النهى : ن الغش ، و أصل في ثبوت الحيار لمن دلس عليه بعيب ، وأصل في أنه لايفسد أصل البيع ، وأصل في أن مدة الحيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الحيار بها ، وقد روى أحمد و ابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعاً . بيع المحفلات خلابة ولا تحل الحلابة لمسلم ، وفي استاده ضعف ، وقد رواه ابن أبي شبية وعبد الززاق موقوفا باسناد صميح ، وروى ابن أبي شبية من طريق قيس بن أبي حازم فالكان يقال : التصرية خلابة ، وإسناده صحيح . واختلف القاتلون به في أشياء منها لوكان عالما بالتصرية هل يثبت له الخيار؟ فيه وجه لشافعية ، ويرجع أنه لايثبت دواية عكرمة عن أبي هريرة في هــــــذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه د من اشتري مصراة ولم يعلم أنها مصراة ، الحديث . ولو صار ابن المصراة عادة واستمر على كثرته مل له الرد؟ فيه وجه لهم أبينا خلافا للحنابلة في المسألنين . ومنها لو تحفلت بنفسها أو صرها المالك لنفسه ثم بداله فواعها قبل يثبت ذلك الحكم؟ فيه خلاف: فن نظر إلى المني أثبته لان العبب مثبت للخياد ولا يشترط فيه تدليس للبائع ، ومن نظر إلى أن حكم التصرية عارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمدة ان النهى انما تناولها نقط. ومنها لوكان الضرع علوما لحا وظنه المشترى لبنا فاستراها على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل

٢٤ - كتاب البيوع فيالم يرد فيه . ومنهم من قال هو خير واحد لايفيد إلا الفلن ، وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ، وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد آنما هو في عالفة الاسو، لا في عالفة قياس الاصول ، وهذا الحبر انما حالف قياس الأصول بدليل أن الخمول السكتاب والسنة والاجاع والقياس، والسكتاب والسنة في الحقينة مما الأصل والآخران مردودان البما ، قالمة أصل والنياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع ؟ بل الحديث الصحيح أمل بنف فكيف يقال إن الاصل يخالف نف ؟ وعلى تقدَّر السَّاجِ مِكُونَ قِبَاسَ الْأَصُولُ بَعْيِدُ القُطع وخبر الواحد لايفيد إلا الظنُّ ، فتنادل الإصل لا يخالف هذا الحبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء علم عن ذاك الاصل . قال ابن دقيق العيد : وهذا أنوى متعسك به في الرد على هذا المنام . وقال ابن السمعاني : مني ثبت الحبر صاد أصلامن الاصول ولا يحتاج ال عرضه على أصل آخر لانه أن والفه فذاك وأن عالفه فلا يحوز رد أحدهما لآنه رد للخبر بالفياس وهو مردود بافتاق فان آلسة مقدمة على النياس بلا خلاف ، إلى أن قال : والأولى عندى " في هذه المسألة تسليم الاتيسة لكنها ليست لازمة لأن السنة الثابتة مقدمة عليها واقه تعالى أعلم . وعلى تقدير التنزل فلا تسلم أنه عنالفُ لقياس الإصول لأن الذي ادعوه عليه من المخالفة بينوها بأوجه : أحدها أن المعلوم من الاصول أن ضمأن المثليات بالثل والمتقومات بالغيمة ، وهمشا أن كان اللب شيا فليضمن باللبن وأن كان متقوما فليضمن بأحد النقدين ، وقد وقع منا مضمونا بالتمر فخالف الاصل . والجواب منع الحصر ، فإن الحر يضمن في ديته بالإبل وليست مثلاً ولا تيمة . وأيضا فضان المثل بلئل ليس مطردا فقد يضمن آلمل بالقيمة إذا تعذرت المائلة كمن أظف شاة لبونا كان عليه قيمتها ، ولا يحمل بازا. لبنها لبنا آخر لتعذر المائة . نانيها أن اقواعد فتتضىأن يكون المضمون مقدر الضان بقدر النالف وذاك عتلف، وقد قدر هنا يمقدار واحد وهو الصاع لخرج عنالقياس. والجواب منع التعديم في المضمونات كالموضحة فأرشها مقدد مع اختلافها بالكبر والصفر ، والغرة مقددة في الجنين مع اختلافه ، والحكُّهُ في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدُّ بئي. معين لفطح التشاجر ، وتقدم هذه الصلحة على تلك القاعدة فان اللبن الحادث بعد العند اختلط باللبن المرجود وقت العند فل يعرف مقداره حتى يوجب ظيره على المشترى ، ولو عرف منداده فوكل الى تقديرهما أو تقدير أحدها لافضى إلى الزاع والحصام، فقطع الشارع النزاع والحصام وقدره بحدً لا يتعديانه فصلا للخصومة . وكان تقديره بالتمر أفرب الاشياء إلى اللبن قانه كان قوتهم إذ ذاك كالبن وهو مكيل كالبن ومنتان فاشتركا في كون كل واحد منهما مطعوما مقنانا مكلا، واشتركا أيضا في أن كلامنهما بقتات به بغير صنعة ولا علاج، ثالثها أن الدن الثالف إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه من أصل الخلفة وذلك ما نع من الرد فقد حدث على ملك المشترى فلا يضمنه ، وإن كان عتلطا فماكان منه موجوداً عند المقد وماكان حادثاً لم يمبُّ صانه ، والجواب أن يقال إنما يمتنع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلام السب وإلا فلا يمتنع وهنا كذلك . رابعها أنه عالف الامول في جعل الحياد فيه ثلاثا مع أن خيار السيب لايتند بالثلاث وكذا خيار الجلس عند من يقول به وخياد الرؤية عند من يثبته ، والجواب بأن حكم المعراة انفرد بأصله عن عائلة فلا يستغرب أن ينفرد بوصف زائد على غيره؛ والمكمَّة فيه أن هذه المدة هي التي يتبين بها ابن الحلقة من الذن الجسم التدليس غالبا فشرعت لاستملام العبب، مجلاف خيار الرَّزية والعبب فلا يتوقف على مدة، وأما خيار المجلس فليس لاستملام البيب ، فظهر الفرق بين الحياد في المعراة وغيرها . عامسها أنه يزم من الآخذ به الجنع بين العوض والمعوض فها إذا

يُلِيتُ له الحيار ؟ فيه وجهان حكاهما بعض المالكية . ومنها لو اشترى غير مصراة ثم اطلع على عيب بها بعد حابها ، غنها، ثم قال وفني حلبتها صاع من أدر، والله ابن عبد البر عن استعمل الحديث، وابن بطال عن أكثر العلماء، قد نص الشافعي على جواز الرد بمانا لأنه فليل غير معنى بجمعه ، وقيل برد بدل اللهن كالمصراة ، وقال البنوي برد وابن قدامة عن الشافعة والحنابية . وعن أكثر المالكية بردعن كل واحدة صاعا حتى قال المازدي : من المستبشع صاعا من تمر . قاله (حدثنا مسدد حدثنا معتمر) سيأتي في و باب النهي عن نلتي الركبان ، بعد سبعة أبواب عن أن يغرم مثلف لبن ألف شاة كما يغرم مثلف ابن شاة واحدة ، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ماتقدم من أن

مسدَّد عن يزيدُ بن زويع ، وكأن الحديث عند مسدَّعن شيخين فذكره المسنف عنه في موضعين ، وسيانه عن معتبر أتم . قوله (سمعت أبي) هو سليان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدي ، ودجال الاسناد بصريون سوى الصحابي . قوله (قال من أشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعاً من تمر ، ونهى الني يؤلج أن تلق البيوع) مكنذا روا. الاكثر عن معتمر بن سليان موقوفًا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعا وذكر أن رفعه

غلط، ورواه أكثر أصحاب سلبيان عنه كما هنا : حديث المحفلة موقوف من كلام ان مسعود، وحديث النهي عن التلتي مرفوع. وخالفهم أبو خالد الاحر عن سلمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي وأشار إلى م وهمه أيضاً . قوله(فردها) أي أواد ردها ، بقرينة قوله ، فليرد معها ، عملا بحقيقة المعية ، أو تحمل المعية على البعدية فلا يحتاج الرد إلى تأويل . وقد وردت مع بمعنى البعدية كقوله نمالي ﴿ وأسلت مع سلبيان ﴾ الآية . قوله ف رواية مالك (لا تلقوا الركبان) يأتى الكلام عليه بعد أبواب ودني بيسع الحاضر البادى قريبا ، ومضى الكلام على

٦٥ - باب إن شاء ردَّ المُعَرَّاة ، وفي حَلْبَيْها ماع من نمر

البيم وعلى النجش ، ومضى الكلام على التصرية بما يغني عن اعادته

٢١٥١ - حدِّر شُنا عمدُ بنُ عرو حدَّثَنَا للكيُّ أُخبرُ مَا ابنُ جُرَيجٍ قال أُخبرُ في زِوادٌ أن ثابناً مُولى عبد الرحمٰت بن زيد أخبرَهُ أنه سَمِعَ أبا هربرةَ رضىَ اللهُ عنهُ يقول: قال رسولُ اللهِ عَلَيْهِ وَمَنِ الشّرى عَناً

مُصَرّاةً فأختلَبَها ، فان رَضِيَها أستكها ، وإن سَخِلَها فني حَلْبِتِها صاغ من ثمر » قِلْهِ (باب ان شا. ود المصراة وفي حلبتها) بـكون اللام على أنه اسم الفعل ويحوز الفتح على ارادة المحلوب،

وظاهره أن التمر مقابل للحلبة ، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن لان الحلية حقيقة في الحلب بجاز في اللبن واخل على الحقيقة أولى تلذلك قال يجب رد القر واللبن معا وشذ بذلك عن الجهور . قوله (حدثنا محد ابن عرو) كذا للاكثر غير منسوب ، ووقع في دواية عبد الرحن الممداني عن المستمل ، عمد بن عرو بن جبلة ، وكذا قال أبو أحد الجرجاني في دوايته عن الغربري ، وفي دواية أبي على بن شبويه عن الغربري . حدثنا محمد بن

عرو يعني أبن جبلة ، وأهمله الباقون ، وجزم الدارقطني بأنه عمد بن عمرو أبو غسان الرازي المعروف بزنيج، وجزم الحاكم والكلاباني بانه محمد بن عمرو السواق البلخي ، والأول أولى ، واقة أعلم . قوله (حدثنا المكي) هو ابن إراهيم ، وهو من مشايخ البخاوى وستأتى دوايته عنه بلا واسطة فى ، باب لايشترى حاضر لباد ، . قوله (أخبرتى زيادً) هو ابن سعد الحراساني . قولِه (أن ثابتا) هو ابن عياض ، وعبد الرحن بن زيد مولاء من فوق

أى ابن الحطاب . قوله (من اشترى غنما مصراة فاحتلبها) ظاهره أن صاع النمر متوقف على الحلب كما تقدم . قوله (فني حلبتها صاع من تمر) ظاهره أن صاع التر في مقابل المصراة سوا. كانت واحدة أو أكثر لقوله . من اشتري

٧٧ - باب الشراء واليسم مع الساء

الحكمة في اعتبار الصاع قطع الزاع لجدل حدا يرجع اليه عند النخاصم قداري الغليل والكثير ، ومن المعلوم أن

لبن العاة الواحدة أو النافة الواحدة يخذنك اختلافا مثباينا ، ورم ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر ،

77 - بابب بيسع العبد الرَّاني. وقال شُرَيَّعَ : إن شَاءَ رَدَّ منَ الزُّنَا

رضيَ اللهُ عنه أنهُ سملهُ بقول: قال النبيُّ ﷺ ﴿ إِذَا زَسَتِ الْأَمَا ۖ نَتَبَيِّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِنَاهَا ولا يُبَرِّبُ، تُمُّ إِن

٢١٥٧ – وَيَشْنُ عِبدُ اللَّهِ مِنْ مِالُكَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنَى سَمِيدٌ للفُّبُرِيُّ عَن أَبِيهِ عَن أَبِي هُرِيرَةً

٣١٥٣ ، ٢١٥٤ – مَدَّرَثُنَ إسحاعيامُ قال حدَّ تَني مانهُ عن ابنِ شهاب عن عُبيدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ عن أبي

هُرِيَّةَ وَزَيْدِ بِنِ خَالَدِ رَضَىَ اللَّهُ عَنْهِمَا ﴿ انَّ رَسُولَ اللَّهِ مِثْلًا عَنِ الْأَمْةِ إِذَا زَنَتْ وَلَم مُخْصِنَ قَالَ ؛ إن َّ وَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِن زَنَتْ فَاجِلِدُوهَا ، ثم إِن زَنَتْ فبيعُوها ولو بضَفِيرٍ » . قال ابنُ شعابِ : لا آدرى أُبعدُ

قهله (باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع بيان عبيه . قوله (وقال شريح أن شاء ود من الزنا) وصله سعيد

ابن منصور من طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشترى ، فخاصمه الى

شريح فقال : إن شاء , د من الزنا ، واسناده صحيح . ثم أورد المصنف في الباب حديث . إذا زنت الآمة فليجلدها ،

الحديث أورده من وجهين، وشاهد الترجمة منه قُوله في آخره و فلسِمها ولو يحبل من شعر، فانه يدل على جواز

بيع الزانى ، ويشعر بأن الزنا عيب فى المبيع لقوله ولو بحبل من شعر ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كمثاب

الحدود إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة في تقبيح قبلها ، والاعلام بان

الآمة الوائية لا جزاء لها إلا البيع أبدا ، وأنها لاتهتي عند سيد زجرا لها عن معاودة الونا ، ولعل ذلك يكون سببا

فكذلك هو معتبر سوا. قلت المصراة أوكثرت . والله تعالى أعلم

رُّ وَنَتْ فَلْيَجُلَدُهَا وَلا أَبْرَابٍ. ثُمُّ إِنْ زَنَّتِ النَّانَّةَ فَلْيَهُمَا وَلَوْ يَحَمُّل من شَكر ﴾

[الحديث عُمام _ أطراف في : ٢٩٣٢ ، ١٥٥٦ ، ٨٩٨٦]

لاعفافها إما أن يزوجها المشترى أو يعفها بنفسه أو يصونها جيبته

[الحديث ٢٠٥٢ _ أطراق في : ٢٠٥٣ ، ٢٢٢٢ ، ٢٢٢٤ ، ٢٠٥٣]

٢١٥٥ – حَدَثُنَ أَبُو الْبَانِ أَخْبَرَنَا شُمِيبٌ عن الزُّهرئُ قال عُروةُ بنُ الزُّنَبِيرِ قالت عائشةُ رضى اللهُ عنها ﴿ دَخَلَ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتُ لَه ، فقال رسولُ الله يَرْتُكُ : اشْتَرى وأُعْتِق فا أَمَا الوّلا عِلْ أَعِنَى

٢ - ١١ ع } ه فع الباري

وهو المواب

الحديث ۲۱۷۰ ـ ۲۱۷۶

كراهة التلق ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلمة السوق . قوّله (قال أبو عبد الله) هو المستف. قرّله (هذا في أعا السدة) أن حدود بعد مرة من نافر اذنا كرا الله السرون .

قوله (هذا في أعلى السوق) أى حديث جوبرية عن نافع بلنظ , كنا تتلق الركبان فنشترى منهم الطمام ، الحديث ، قال البخارى : وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعنى عن نافع أى حيث قال وكانوا يتبايمون الطمام في أعلى السوق ، الحديث مثله ، وأداد البخارى بذلك الرد على من استدل به على جواز ننق الركبان لإطلاق قول ابن عمر , كنا تنذ الركبان ، ولا دلالة فه ، لان منذ الم المنات من أما الله من السوق السوق الم

تتلق الركبان ، ولا دلالة فيه ، لأن معناء أنهم كانوا يتلفونهم في أعلى السوق كافي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد صرح مالك في دوايته عن نافع بقوله ، ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق ، فدل على أن النلق الذي لم يت عنه إنما هريها بلغ السوق ، والحديث بقسر بعضه بعضا ، وادعى الطحاوى النمارض في هاتين الروايتين وجع بينهما وقد النسر الأحل الله .

٧٢ - باب إذا اشتَرطَ شروطاً في البيع لا تَعِلْ

٢١٦٨ – مَتَرَشَنَا عِدُ اللهِ بِنُ بُوسُكَ أخبرُنا مالكُ عَن هِشَامٍ بِنِ عُرُوةً عَن أَبِيهِ عَن عائشةَ رضى اللهُ عنها قالت ﴿ جاءَتَنى بَرَبرَهُ فَقالت: كَانَئِتُ أَهْلَى عَلْى نِسعِ أُولَتِ فَى كُلُ عَامٍ أُوقِيةٌ ۚ ، فَأعِينِينى . فَلْلُتُ : إن أحبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَمِ ، ويكُونَ وَلاؤكُ لِى كَمْلَت ُ. فَذَهَبَتْ بَرِرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَالَتَ لَمِ ، فَأَبُوا ذَلْكَ عَلِيها ،

الجاءَت مِن عندهم ورسولُ الله عَنْ عَلَيْقَ جالسُ فَقَالَت : إنى تَدَ عَرَضَتُ دَلْكَ عَلَيْهُمْ ، فَآتُوا } إلا أَنْ يَكُونَ الوّلاهِ لم ، تسبع النبي عَلِيَّةً فَأَخَبَرَت عَاشَهُ النبي عَلِيَّةٍ فَال : خُذِيهِ واشَرَعَى لمُ الوّلاهِ مَنْ الوّلاه فَصَلَتْ عَاشَهُ مَمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ عَيْنَةِ فِي الناسِ عَلِيدَ انْى وَانْنَى عليسسه مِمَّ قال : أما بعدُ ما بال رِجال بَشْرَطُونَ شُرُوطًا لَبِتِ فِي كِتَامِو اللهِ ، ما كان من تَسرطَ لِسِ فِي كِتَابِ اللهِ فَهِوَ باطلٌ وإن كان مائةً شَرط ، قَفَاه اللهِ أَحَقُ ، و شَرطُ اللهِ أَوْتَقُ ، وإنما الوّلاه لِنَ أَنْتَقَ ﴾

٢١٦٩ - مَرَشُنَ عَبُهُ اللهِ بِنُ يُرِسُكَ أَخْبِرُ مَا مَالكُ عَنْ نَافِيرٍ مِنْ عِلْدِ اللهِ بِنِ عَمَرَ رضَى اللهُ عَنْهَا و انَّ عائشة أمَّ المؤينينَ أَرادَتْ أَنْ تَصْرِى جارِيةً فَنُمِيتَهَا ، فقال أهلها : فَيِيمُسُكِها عَلَ أَنَّ وَلاَها لنا . فذكرَتْ ذلكَ لرسولِ اللهِ يَنْظِيُّ قَالَ : لا تَمْنُكُ ذَكَ ، فأَمَا الدِلاهِ فَنْ أَمْنَةً ، ﴾

قَلِه (باب إذا اشترط فَى البَيَعَ شروطا لاتحل) أى حل يفسد البيع بذلك أم لا؟ أودد فيه حديثى عائنة وابن هم فى قسة بريرة ، وكأن غرص بذلك أن النبى يمتعنى النساد فيصع ماذمب اليه من أن النبى عن تلــــق الوكمان يرد به البيع ، وسياتى السكلام عليه ف كتاب الثروط إن شاء أنه تمال

٧٤ - ياب بيع الروائل

هاء وهاد »

قر**ل**ه (باب بيع التمر بالتمر) أورد فيه حديث عمر عشصراً . وسياتي السكيرم عليه بعد باب **۷۵ – پاسب** بيم _ الزئيب بالزيبب ، والطعام بالطعام

٢١٧١ – مَرَّتُنَا إسماعيلُ حَدَّنَى مِنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

اللهِ عَيْثُكُ مَهِىٰ عَنِ الزَائِمَةِ . قال : والمزابغة أن يَسِعَ التَّرَ بَكِيلٍ : إن زَادَ فِي ، وإن كفش فعلى » ٢٩٧٣ – قال : وحدثنى زيدُ بنُ ثابتٍ وإن النهي يَرْثُخُ بن تَرَجَعَ ن النَّرِهِا عَرْصِها »

[الحديث ١٩٧٣ ــ الحراف في : ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٦٢] ٣٨٠] قوله (باب سع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهى عن المزابنة من طريقين ،

وسأق الكلام عليه بعد خمسة أبواب. وفي الطريق النافية حديث إن عمر في النهى عن المرابة من طريقين ، وسأق الكلام عليه بعد خمسة أبواب. وفي الطريق النافية حديث إن عمر من ذيد بن ثابت في العرايا ، وسيأق الكلام عليه بعد سبعة أبواب. وذكر في الترجة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكر ه الطعام ذكر ، وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب بالذكر ، قال الاسماعيل : لعله أخذ ذلك من جهة المعنى ، قال : ولو ترجم الحديث بين والمنافي من المنافية عن من المنافية عن المنافق ال

ولو ترجم للحديث بنيع انخر فى دموس النجر بثله من جنب ياب الكان أولى انتهى . ولم يخل البخارى بذلك كا سياكى بعدستة أيراب ، وأما منا فكأنه أشار إلى ماوقع فى بعض طرقه من ذكر الطمام ، وهو فى دواية الليك عن فاقع كا سياتى إن شاء افة تعالى ، ودوى مسلم مرى حديث معمر بن عبد الله مرفوعا د الطعام بالطعام مثلاً يمثل ،

٧٦ - باب بيم الأمر بالشر

٣١٧٤ - جَرَشُ عبدُ افْدِ بنُ بوسُفَ أخبرَ نا ماك عن ابن شهابٍ عن مالكِ بنِ أوس أخبردَ ﴿ وَ أَنْهُ التَّكَسَ صَمْ فَا يَامُةٍ دِعَارٍ ، فدعانى طلعة ُ بنُ عَبيدِ اللهِ فَرَ لَوَشَا، حَتَى اضْكَرْفَ مَنَى ، فأخذَ الذَّهبُ يُقَلِّبها في يعدِ ثم قال : حَتَى يأتُ فَدَ من النابة ، وعمرُ بَسِمُ ذُلكَ. فنال : وافي لائتارِقهُ حَتَى نَاخذَ منه ، قال يعدِ ثم قال: وافي لائتارِقهُ حَتَى ناخذَ منه ، قال الله على على البادى .

بأسا ، فإنى لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال : مازاد قهو ربا ، فأنكرت ذلك الفرلها، فذكر الحديث قال و لحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه يمكة فكرمه ، . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فشة وعكمه ، وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجهور . وخالف فيه ابن عمر ثم رجع ، وابن عباس واختلف في رجوعه . وقد روى الحاكم من طريق حيان المدوى وهو بالمهملة والتحتانية . سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لايري به بأسا زمانا من عمره مأكان منه عينا بعين بدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيثة ، فلقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحدبث ، وقيه والتمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعيروالنعب بالنعب والفضة بالفضة يدا بيد مثلا يمثل ، فمن زاد فهو ربا ، فغال ابن عبـاس : أستغفر الله وأتوب اليه ، فـكان ينهى عنه أشد النهى . . وانفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لمكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقسل المعنى في قوله و لا ربا ، الربا الأغلظ النديد النحريم المتوعد عليه بالعقاب النديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماً غيره ، وإنما القصد نني الأكل لا نني إلاصل ، وأيضا فنني تحريم وبا الفصل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لآن دلالته بالمنطوق ، ويحسل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم واقه أعلم . وقال الطبرى : معنى حديث أسامة , لاربا إلا في النسينة ، إذا اختلف أنواع البيم والنضل فيه بدا بيد ربا جما بينه وبين حديث أبي سميد . (تنبيه) : وقع في نسخة الصفاني منا . قال أبو عبد آلله ، يعني البخاري وسمعت سليمان بن حرب يقول: لاربا إلا في النسيئة هذا عندنا في النهب بالورق والحنطة بالشعير متفاصلا ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسيئة ، . قلت : وهذا موافق (١) وفي قصة أبي سعيد مم ان عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف الى الاجتماع وعتج عليه بالادلة وفيه اقراد الصغير للكبير بفضل التقدم

٨٠ – باب بيع الوَرَقُ بالذَّاهِ إِنْسَانَةً ۗ

٢١٨٠ ، ٢١٨ - وَرَشُنَا حَصَرُ بِنُ عَرَ حَدَّثَنَا شُعِبُ قال اخبرَ في حَبِيبُ بِنُ أَبِي ثابتٍ قال سيتُ النَّهالي قال: مألتُ التَّرَاء مِنْ عانِوبِ وزيدٌ بنَ أَرْمَ رضىَ اللهُ عنهم عن تَصْرُف ِ، فسكلُ واحدٍ منهما يقول: هذا خَبِرْ مَنى ، فسكلاهما يقول: نَهى رسولُ اللهِ ﷺ عن يَبِيمِ الذَّهَبِ بالوَرْقِ دَيناً ﴾

قِوْلُهُ (باب بيع الورق بالنَّمِب نسيتَة) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالاً أو مؤجلًا، فهي أربعة أفسام : فيع النَّدَ إما يمثلُه وهو المراطلة، أو يقد غيره وهو الصرف. وبيع العرض ينقديسني النقد ثمنا والعرض عوصًا ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جيع ذلكَ جائز ، وأما التأجيل فانكان النقد بالـقد مؤخراً فلا يحوز ، وإن كان العرض جاز ، وان كان العرض مؤخراً فهو السلم ، وان كانا مؤخرين قهو بيع الدين بالدين وليس بحائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، والله أصلم . قوله (عن الصرف) أي بيع الدام

(١) ياني بالاسل

الحديث ٢١٨٠ - ١٨١٢ بَالنَّهِ أَوْ عَكُمْ ، وسَى به لصرف عن مقتضى البياءات من جراز "تفاصَّل فيه ، وقبل من الصريف وهو **تِصوبِتِهما في الميزان ، وسيأتَى في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عرو بن ديناد عن أبي المنهال قال ، باع شريك .** لَّى دُواهِد أَى يِذْهِب فِ السوق نسينة . فقلت : سبحان الله أيصلح هذا ؟ فغال . لقد يعتها في السوق فا عابه على أحد ، فسألت البراء بن عاذب، فذكره . قاله (مذا خير مني) في دواية سفيان المذكورة و قال ذلق زيد بن أرفر فاسأله قانه كان أعظمنا تجارة ، فسألته ، فذكره . وفي رواية الحبيدي في مستند من هذا الوجه عن سفيان ، فنال صدق البراء ، وقد تقدم في د باب التجارة في البر ، من وجه آخر عن أبي المنهال بلفظ د أن كان يدا بيد فلا بأس . وإن كَانَ تَسِيثًا فَلا يَصَلَّحَ . وَلَـ الحَدِيثُ مَا كَانَ عَلِيهِ الصَّحَابَةِ مَنَ التَّواضُّعِ ، وإقصاف بعضهم بعضا ، ومعرفة أحدهم حق الآخر ، واستظار العالم في انفتيا بنظيره في العلم ، وسيأتي بعد الكلام على هـذا الحديث في الشركة إن شاء ٨١ – بأب بهم الذَّهب بالوَّرِق بَدَأُ بِيَدَ

٢١٨٧ – وَرَشْنَا عَرِ انُ بِنُ مَيسَرةً حَدَّثَنَا عَبَادُ بِنُ القوَّامِ أَخِيرَنَا تَمِي بِنُ أَبِي إسحاقَ حدَّثَنَا مِبدُ الرحمن بنُ أبي بَسكرة عن أبيهِ رضيَ اللهُ عنه قال ﴿ نَهني النبيُّ ﷺ عن النِطَّةِ بالنِّمْ والدَّهبِ بالنَّاهبِ إلأ

صواة بسواه ؛ وأمَرَنا أن تَبتاعَ الذَّاهبَ باللَّمَة كيفَ شِيثًا ، والفضةَ بالذهب كيفَ شِهُنا ﴾ قله (باب بيه النعب بالو ق بدا بد) ذكر فه حديث أن بكرة الماضي قبل بثلاثة أبواب وليس فه التقييد بالحلول. وكأنه أشار بذلك إلى ماوقع في بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخارى من طريقه وفيه . فسأله رجل فقال : يدأ بيد . فقال : هكذا سمعت ، وأخرجه سلم من طريق يمي من أبى كثير عن محى بن أبى إسحق فلم يسق لعظه ، فساقه أبو عوانه فى مستخرجه فقال فى آحره . والعصة ـ

بالذهب كيف شكتم بدا بيد، واشتراط القبض في الصرف متفق عليه . وانما رقع الاختلاف في التفاضل ببر الجنس الواحد واستدل به دل بيع الربويات بعضها ببعض اذا كان يدا بيد . وأصرح منه حديث عبادة بر الصاحت عند ـ مسلم بلفظ ، فاذا اختفت الاصناف فبيعواكيف شئتم .

٨٢ - بأب يَيمِ الْمُزابَنةِ ، وهي مَيمُ لتمرُ باالنَّمَرِ ، ويهمُ الزَّببِ بالكَّرْمِ ، ويهمُ القرايا قال أمَنْ: مَهِي النَّهِ ﷺ عن الْزَابَيةِ والْحَافَلَةِ

٢١٨٣ – وَرَثُنَا يَمِي نُ بُكِيرٍ حَدَّثَنَا الَّلِثُ عَن عُنَيلٍ عَن ابن شهابِ أَخْرَتَى سَالُم نُ عبد اللهِ عن هبد الله من عرَّ رضيَ الله عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال ﴿ لانتَبَسُوا النُّسَرَ حتى بَبْدُوَ صَلاحُه . ولا تَنبِسُوا الشَّرَ بالنَّر ،

٢١٨٤ – قال سالم : وأخبر َ نى عبدُ اللهٰ عن زيدِ بنِ ثابت أنَّ رسولَ اللهِ ﴿ إِلَيْ رَخَّصَ بعدَ ذَكَ فَي تبعي

العَرَايا بالْ مُتَمَلِّبُ أَوْ بِالنَّمْرِ . ولم يُرَخِّصْ في غير . ٢ ٢١٨٥ - وَرَشْنَا عِدْ اللَّهِ بِنُ يُوسُنَ أَخِرَنَا مالكُ عِن نافع عِن عِلِدِ اللَّهِ بِنِ عِرَ رضي اللهُ عنها وانَّ

رسولَ اللهِ عَلَيْ أَنهي عن المزابَعةِ . والدُّابعةُ بَيعُ النَّمَر بالتمرُّ كَبلاً ، ويَعمُ السَّرَ م بالزَّبيب كَيلا ،

٢١٨٦ - وَرَشْ عِدْ اللَّهِ بِنُ يُوسُفَ أَخِيرَ مَا مَالَكُ عَن داودَ بِنِ الْحَصِينَ عَنِ أَبِي سُفِيانَ مَولَى ابنِ أَبِي أحمدَ عن أبي سميد الخدريِّ رضيَ اللهُ عنهُ ﴿ انَّ رسولَ اللهِ يَثِّلُكُمْ نَهِي عن الْزَابَنةِ والْحاقلةِ. والدّزابنةُ الشّراء

النُّهُو بالنُّمُو على رُ.وس النَّخل ، ٢١٨٧ – صَرَّتُنَا سَدَّدٌ حَدَّنَا أَبُو مَاوِيةً عَنِ الثَّبِيانَ عَنْ عِكْرِمَةً عَنِ ابن عَبَّلِي رضَى اللهُ عنها

قال و نَهِي النَّي ﴿ فَا عَنْ الْحَاقَلَةِ وَالْمُزَا بَنَةِ ﴾ ٢١٨٨ – حَرَشُ عِدُ اللَّهِ بنُ مَسْلُمَةً حَدَّثَنَا ماكُ عِنْ اللهِ عن ابنِ عرَ عن زيدِ بنِ ثابت رضَى اللهُ

عنهم ﴿ انَّ رسولَ اللَّهِ مِتَنْظِيُّةُ أَرخَصَ لصاحبِ الدَّرَّ بَهِ أَن يَبيتُهَا بَخْرَصَها ﴾

قله (باب بيح المزابنة) بالزاي والموحدة والنون ، مفاعلة من الزبن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع النديد ، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيهــــا ، وقيل للبيع المخصوص المزابنة كان كل واحد من

المتبايمين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عَنْ هذه الإرادة بامضاء البيع . قوله (وحم ببع التمر) بالمثناة والسكون (بالثمر) بالمثلثة وقتع الميم ،

والمراد به الرطب خاصة . وقوله • بيع الزبيب بالكرم ، أي باز،ب ، وهذا أصل المزابنة ، والحق الشافعي بذلك كل بيع بحبول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يجرى الربا في نقده قال : وأما من قال أخنن لك صعرتك مذه بعشر ن

صاعا مثلاً فما زاد قل وما نقص قبلي فهو من القار و ليس من المزاينة . قلت : لكن خدم في , باب بيع الربيب

بالزبيب ، من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر ، والمزابنة أن يبيع اللهر بكيل أن زاد فلي وأن نقص فعلى ، فثبت أن من صود المزابنة أيضا هذه الصودة من الغاد ، ولا يلزم من كونها قادا أن لا تسعى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضا يبع الزدع بالحنطة كيلا ، وقد دوا. سبل من طريق عبيد الله بن عر عن نافع بلفظ ، والمزابنة بيع ثمر النخل

بالتمركيلاً ، وبيع العنب بالزبيب كيلاً ، وبيع الزدع بالحنطة كيلاً ، وستأتى حله الزيادة للصنف من طريق الليث

عن نافع بعد أواب . وقال مالك : المزابنة كل شي. من الجزاف لايعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشي. مسمى من الكيل وغيره ، سواء كان من جنس يمرى الربا في خند أم لا . وسبب النبي عنه مايد ضله من المتاد والغرو ، قال ابن عبد البر : خطر مالك إلى معنى المزابنة كفة ـ وهي المدافعة ـ ويدخل فيها الفاد والمخاطرة ، وفسر

يعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فالمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب . وقبل هي المزارعة على الجزء وقبل غير ذلك ، والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى . قوله (قال أنس الح) يأتى موصولاً في • باب بيع الخاشرة ، وفيه تفسير الحاقة . ثم أودد المسنف خديث ان عر من دواية ابنه سالم

ومن دواية نافع كلاهما عنه ، ثم حديث أبي سعيد في ذلك . وفي طريق نافع نفسير المزاينة . وظاهره أنهـا من المرقوع . ومثله في حديث أبي سعيد في الباب ، وأخرجه مسلم من حديث جابركمائك . ويؤيدكونه مرفوعا دواية

سالم وأن لم يتعرض فيها لذكر المزابنة ، وعلى تقدير أن يكون التفدير من هؤلاء "سحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لاعالف لهم في أن مثل هذا مزابنة ، وأنما اختفوا هل يشعق بذلك كل مالا بحوز إلا مثلا بمثل قلا بحوز فيه كيل بحراف ولا جراف بحراف؟ فالجهور على الإلحاق . وقيل مختص ذلك بالنخل والكرم . والله أعلم . قوله (قال سالم) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخر

الحديث ۲۱۸۲ - ۲۱۸۸

الباب من طريق نافع عن إن عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموماً في سياق واحد ، وأخرجه الترمذي من مُرْتِين بحد بن إيحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن تابت ولم خصل الحديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ، وأغظ "ترمذي وعن زمد بن ثابت أن الذي يُؤَلِّقُ مَني عن المحافلة والمزابنة ، إلا أنه قد أنن لالهل العرابا أن بيعوها بمثل خرمها ، ومراد الترمذي أن

التصريح بالنبي عن المزاينة لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما دواه ابن عربعد واسعة ، وروى ابن عمر استلناء العراياً بواسطة ذيد بن ثابت ، فأن كانت دواية ابن إسحق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عند، بعضه بغير واسطة . واستثل بأحاديث الباب على تحريم بنج الرطب باليابس منه ولو

تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكيل. وارسُب قد ينفس إذا جف عن اليابس نقصاً لا يتقدر وهو قول الجهور، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة عاة الرلحوية . وسالفه صاحباه في ذلك الصحة الاحاديث الواددة في النهي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبر وتأس ١ ان الني يَرْفِيجُ سُئُلُ عن يسم

الرطب بالقر فقال: أينقص الرطب إذا جف؟ قالوا أنعم، قال: فلا أذا ؛ أخرجه ماتك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خريمة وابن حبان والحاكم . قوله (وخص مد ذلك) أي بعد النهي عن بيع التمر بالثمر (في بيع

العرايا) وهذا من أصرح ماودد في الرد على من حمل من الحنفية الهي عن بيع الحمد به على عومه ومنع أن يكونَ بيع العرايا مستثني منه وذعم أنهما حكان مختلفان وودا في سياق وأحد: وكنتك من زيم منهم كما حكاءً ابن المنذو حَهُم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لان المنسوخ لا يكون بعث "ناسع . **قاله** (بالرطب أو بالقم) كذا عند آلبخاري ومسلم من رواية عقيلَ عن الزهري بلفظ وأو ، وهي عنمة أنَّ نكوَّن التخبير وأن تكونُ

لليك ، وأخرجه النبائي والطبران من طريق صالح بن كيسان والبيق من طريق لأوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ ، بالرطب وبالقر ولم يرخص في غير ذلك ، مكذا ذكر، بالوار ، وهذا بزير كين , أو ، يمعني التخبير لا النك ، مخلاف ماجزم به النووي . وكذلك أخرجه أبو داود من طرق الزهري أجنا عن خارجة بن زمد بن ثابت عن أبيه وإسناده صيح ، وليس هسم اختلافا على الزهري فأن أبز وهب رواء عن يونس عن الزهري بالاسنادين أغرجهما النسائي وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للريح الصائر إلى جواز بيع الرطب

الخروص على د.وس النخل بالرطب الخروص أيضا على الآدض وهو دنَّى أبن خيلًا من الشاقعة ، وقبلُ لايحوز وهو وأي الاصطغري وصحه جماعة ، وقبل إنكانا نوعا واحدا لم يجز إذ لاحجه آيـ . وانكانا نوعين جلز وهو رأى أبي إسمى وصعه إن أبي عصرون ، وهذا كله فها إذا كان أحدمًا على "خعل والآخر على الأرض ، وقيل ومثله

م - 11 ج كي و نتع الباري

الاطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال إلا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النكتة في حذف المفعول . وانفرد ابن انقاسم فقال : لايجوز له شرط بعضها ، وأستنال به على أن المؤبر يخالف فى الحكم غير المؤبر . وقال الشافعية . لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالحسيع للبائع ، وان باع -

نخلتين فكذلك يشترط أتحاد الصفقة ، فإن أفرد فلكل حكه . ويشترط كونهما في بستان واحد ، فإن تعدد فلكل ـ حكه . وقص أحمد على أن الذي يؤبر للبائم والذي لايؤبر للشترى ؛ وجمل المالكية الحكم للأغلب . وفي الحديث جواز التأبير وأن الحــكم المذكور مختص باتاك النخل دون ذكوره وأما ذكوره فللبائع نظرا إلى المعنى، ومن

الثافعية من أخذ بظاهر التأبيرفلم يفرق بين أنثى وذكر ، واختلفرا فما لو باع نخلة وبقيت ثمرتها له ثم خرج طلع. آخرمن تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة : هو للشترى لانه ليس للبائه إلا ما وجد دون ما لم يوجد ؛ وقال الجمود : هو للبانع لكونه من ثمرة المؤيرة دول غيرها . ويستفاد من الحدَّكِ أن الشيط الذي لاينافي مقتضي العقد لايفسد . البيع قلا يدخل في النهي عن بيع وشرط ، واستدل الطحاوي محديث الباب على جراز بيع الفرة قبل بدو صلاحها ؛ واحتج به لمذهبه الذي حكيناه في ذلك . وقد تعقبه البسبق وغيره بأنه يستدل بالشي. في غير ماورد فيه حتى إذا جاء

ما وود فيه استدل بغيره عليه كذلك ، فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدر سنزحها بحديث التأبير ، ولا يعمل بحديث ا التأبير بل لاقرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فان الفرة في ذلك للشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها ، والجمع بين حديث التأبير وحديث النهى عن بيع النمرة قبل بدو الصلاح سهل بأن النمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة ، وهذا واضح جدا ، وآلله أعلم بالصواب ٩١ – باب بيم الزَّرع بالطَّمَامِ كَلِلاً

٣٢٠٥ – حَرَثُنَا تُقَيِّبَةً حَدُّثَنَا اللَّيْثُ عَن نافع عَن ابن عَرَ رَمْنَ اللَّهُ عَنْهَا قال ﴿ نَهَىٰ رسولُ اللهِ

ﷺ من الْمَزَابَيَّةِ : أَن تَبِيعَ مُمَرَ حَاثُطُهِ إِن كَانَ خَلَاً بِنْمُرَكِلاً ، وإن كَانَ كَرْمًا أَن يَبِيمَ مُرَ حَاثُطُهِ إِن كَانَ خَلاً ، وإن كان زرعاً أن بَنبِعةُ بكيل طمام. وتَمني عن ذلك كلِّهِ ، قوله (باب بيع الزرعُ بالطعام كيلا) ذكر فيه حديث ابن عر في النهي عن المزابَّنة وفيه . وإن كان زرعا أن

يبيعه بَكيل طعام ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لايجوز بيع الزدع قبل أن يقطع بالطعام ، لانه بيم مجهول بمعلوم ، وأما بيع رطب ذلك بيابسه بعدالقطع وإمكان الممائلة فالجمور لايجيزون بيع شي. من ذلك بجنب لامتفاضلا ولا متاثلا انتهى . وقد نقدم البحث في ذلك قبل أبواب . واحتج الطحاري لأبي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحب اليابس بأنهم أحموا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كرطوبة الآخر بل تختلف اختلاقاً متبايناً ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وان تفاوت لكنه نقصان يسير فعني عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فان تفارته تفاُّوت كشير ، والله أعلم

٩٢ - باب بيم النَّخل بأصابي

٣٠٠٦ – صَرَتُنَ كَتْنِيةً بِنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الَّبِثُ عَنِ نَافَعٍ عِنَ ابْنِ عَمرَ رَضَىَ اللهُ عنهما أنَّ النبيُّ وَلِيِّلْتُنَّقِ

علمته أعلمه تعليما والتأبير التدفيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الآثني ليذو فيه شي. من طلع النخلة الذكر ، والحسكم مستمر بمحرد التفقيق ولو فريضت فيه شيئا . وروى مسلم من حديث طلحة قال و مرون مع وسول اقة

🐉 بقوم على د.وس النخل فقال : مايصنع هؤلاء؟ فالوا : بلفعونه يجعلون الذكر في الانتي فيلقع . الحديث . قوله (وقال لى ابراهيم) يسى ابن موسى الوآدى ، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني . قولِه (أيمّا نخل) هكذا دواه ابن جريج عن نافع موقوقا، قال البيق : ونافع يووى حديث النخل عن ابن عمر عن الني يؤلج وحديث العبد عن أبن عمر عن عمر موقوقاً . قلت : وقد أسند ألمؤلف حديث العبد مرفوعاً كما سيأتي النهب عليه في كتاب الدرب، ونذكر هناك أن شاء أنه تعالى ما وقع لصاحب والعمدة، وشادحها من الوهم قم، وحديث الحارث لم

يروه غيرِ ابن جريج ، والرواية الموضولة ذكرها مالك والليث كما ترا. في هذا الباب وني ألباب الذي بلي الباب الذي بعده ، ووصل مالك واللبت وغيرهما عن نافع عن إن عمر قصة النخل دون غيرها . واختلف على نافع وسالم في وقع ما عدا النخل: فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة النخل والعبد مما هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهرى ، وخالفهم سفيان بن حسين قواد قيه إن عمر عن عمر مرقوعا بنيح الاسادين أخرجه النساني ، وروى مالك والليث وأبوب وعبيد أنَّه بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قمة النخل ، وعن أبن عمر عن عمر قمة العبد موقوقة كذلك أخرجه أبو داود من طربق مالك بالآسنادين معا ، وسيأتى فى الشرب من طربق مالك فى قصة

العبد موقوقة . وجزم مسلم والنساق والداوقطني بترجيح دواية نافع المفصلة على دواية سالم، ومال على بن المديني والبخارى وابن عبد البر الى ترجيح دواية سالم ، وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي من طريق عبد وبه بن سعيد عنه وهو وهم ، وقد رَوى عبد الرَّزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : ما هو إلا عن عمر شأن العبد؛ وهذا لايدفع قول من صمح الطريقين وجود أن يكون الحديث عند نافع عن إن عمر على الوجهين. قوله (وكذلك العبد و الحرث) يشير بالعبد إلى حديث و من باع عبدا وله مال فاله لله نع إلا أن يشترط المبتاع ، وصورة تشيهه بالنخل من جهة الزواند في كل منهما ، وأما الحرث فقال الفرطمي : اباركلُّ شيءٌ بحسب ما جرت العادة أنه إذا فعل فيه نبقت عرته وانعقنت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور النمرة وعن انعقادها وان لم يفعل فيها شيء . قولم

(من باع نخلائد أبرت) في دواية نافع الآنية بعد يسير ، أيما رجل أبر نخلائم باع أسلما الح، وقد استدل بمنطوقه على أن من باع نخلاوعامها تمرة مؤبرة لم تدخل النمرة في البيح بل تستمرعلي ملك البانع ، و بمفهومه على أنها إذاكانت غير مؤبرة أنَّهَا تدخل في البيع وتكون للشترى وبذلك قال جهود العلاء ، وعالمهم الأوزاعي وأبو حنية فقالا : تكون للبائع قبل التأبير وبعده ، وعكس ابن أبي ليل فقال : تكون للشترى مطلقا . وهذا كله عند اطلاق هيع النخل من غير تعرض الشعرة ، فان شرطها المدنرى بأن قال اشتريت النخل بشمرتها كانت للشترى ؛ وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبيركان له . وعالف مالك نقال : لا يحود شرطها البائع . فالحاصل أنه يستفاد من منطوقه حكمان ومرح مفهومه حكان أحدهما بمفهوم النبرط والآخر بمفهوم الاستثناء، قال القرطبي: الفول

بدليل الحطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لانه لوكان حكم غير المذيرة حكم المؤبرة المكان تقييده بالشرط لغوا لا

فائدة فيه . (تنبيه) : لايشرط في التأبير أن يؤيره أحد، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع النائلين به . قوله (إلا أن يشترط المبتاع) المراد بالمبتاع المشترى بقرينة الاشارة إلى البائع بقوله من باع ، وقد آستدل بهـذا الحديث ٢٠٩ - ٢٢١١ .

البحث فبه قريبا

٢٢٠٩ — وَرَشُنَا أَبُو الوَّ لَلِيهِ هِشَامُ بِنُ عَلِيهِ المَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو غَوالَةً عَن أَبِي بشر عن مجاهد عن ابن عمرَ

رضيَ اللهُ عنهما قال ﴿ كَنْتُ عَنْدَ النِّي ۚ ﷺ وهوَ يأكُلُ مُجَّاراً ، فقال : من الشجر شجرة كالرئجل المؤمن .

فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فاذا أنا أحدَّ نهم ، قال : هيَ النخلةُ ، قوله (باب بيع الجار وأكله) بضم الجيم وتشديد المبر هو قلب النخلة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن

عمر و من الشجر شجرة كالرجل المؤمن ، وقد تقدمت مباحثه في كنتاب العلم ، وليس فيه ذكر البيم لكن الاكل منه يقتضى جواز بيعه قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد جديثًا على شرطه يعلُّ بمطابقته على بيع

الجاد . وقال ابن بطال : بيع المجاد وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل قبيعه جائز ، قلت : فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لآنه قد يظن افسادا و اضاعة وليسكذلك ، وفى الحديث أكل النبي برَّيَّاج بحضرة القوم فيرد بذلك على منكره إظهار الاكل واستحب اخفاءه قباسا على إخفاء مخرجه

> هُ٩ - كَاكِبِ مَن أُجْرَى أَمْمَ الأمصار على ما يَتَعَارَفُونَ بينهم ا في البُيوع والإجارة والمكيال والوزن وسُنَنهم على نيًّا يهم ومَذاهبهم الشهورة

وقال شُرَيخ لشَزَّ الينَ : سُنَّتُكُم بينَكُم . وقال عبدُ الوقَّاب عن أيوب عن محمد : لا بأسَ المشَرَّة بأحدَعشَرَ ويأخذُ للنفتة رعماً. وقال النيُّ ﷺ لهند ﴿ خُذَى مايكنيك ووَلدَكِ بالمروز. ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَمَن كان فَقيراً فَلَيْأَ كُلُ بالمعروف ﴾ . وأكتَرَى الحسنُ مِن عبدِ اللهِ بن يمر داس حاراً فقال : بكم ، قال : بدافَيَن ، فركبَهُ ؛

ثُمَّ جاء مرةً أخرى فقال الحارَ الحارَ ، فركبَهُ ولم 'يُشارطُهُ فبعثَ إليهِ بنصفٍ دِدهمِ

٢٢١٠ – مَرْشُ عبدُ اللهِ بنُ يوسَفَ أُخبرَنا مالكُ عن مُعيد الطويل عن أنسِ بنِ مالكِ رضيَ اللهُ ﴿ عنه قال ﴿ حَمِيمٌ رسولَ اللَّهِ يَرْأَئِكُمْ أَبُو طَيْبَةً فَامَمَ لهُ رسولُ اللَّهِ يَرْبُكُ بَصاع من ثمر ، وأمرَ أهلَهُ أن يُختَّفوا عنه . مِن خَراجِهِ ،

٩٤ - باب تيم الجار وأكله

٣٢١١ ـــ حَرَشُ أبو 'نَمَيمِ حدَّثَنَا سُغيانُ عن هِشام عن عُروةً عن عائشةَ رضَى اللهُ عنها و قالت هند أُمَّ مُعاوية رَسول اللهِ عَلِيُّ : إنَّ أبا صفيانَ رجلُ شَميحٌ ، فهل على جُناحٌ أن آخُذَ مِن مالهِ سِراً ؟ قال : خُذى أنت وبنوك مايكفيك بالمروف ،

٩٢ - ياب تيم الخالفة ٧٢٠٧ – وَرَشُ إسعاقُ بنُ وَهِبِ حِدَّتَنا عَمْ بنُ بُونِسَ قال حَدَّتَنا أَبِ قِالْ حَدَّنَى اسعاقُ بنُ أَبِي طلبِهَ الْمُصَارِئُ مِن أَنْسِ بنِ مَالِكِ رضَى اللهُ عنهُ أنه قال ٥ كَهَىٰ رسُولُ اللهِ عَلَيْتُهُ عنِ الحافَقِ والخُفَرَةِ م والُلامَـةِ والمنالمة والْزابَنة ۽

ودوى ابن القاسم عن مائك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النهى عن ذلك

قوله (باب بيح النخل بأمله) ذكر فيه حديث ابن عر في النابير وقد تقدم البحث فيه قبل بياب ، وأورده

هنا من رواية الليك عن نافع بلفظ و أيما أمرى أبر نخلا ثم باع أصلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهور إلى منع

من المنترى النخل وحده أن يُدترى ثمره قبل بننو صلاحه في سفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعا لمنخل فيجوز .

٢٢٠٨ - وَرَشُ كُنَيةُ حَدَّثَنَا إساعِلُ بنُ جِعِفرِ عن مُعِيدِ عن أنسٍ دضى اللهُ عنه و إن النبي والله نَهَىٰ عَن يَهِم غُرَ النَّرِحْقَ يَزْهُو ۚ . فقلنا لأنس : ما زَهْوُها ؟ قُلْ : كَغَمْرُ ۚ وَلَصْفَرْ . أُولُيتَ إِن مَنهَ اللَّهُ النَّبَرِ مَ تستحلُ مالَ أخيك ،؟ قوله (باب بيع المخاصرة) بالحا. والصاد المجمّين ، وهي مفاعلة من الحَضرة ، والمراد بيع النمار والحبوب

قبل أنَّ يبدُو صلاحًها . قوله (حدثنا إسمى بن وهب) أي العلاف الواسطى ، وهو المة ليس له ولا لشيخه ولا لسيخ شيخه في البخاري غيرَ هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن الفاسم الياسي من بني حَسْفَة ، وثقه يحيي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن المحاقة) نال أبو عبيد : هو يسع العلمام ف سذله بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليك : الحقل الزرع إذا تنصُّ من قبل أن يقلظ سوقه ، والمنهى عنه ببع الزرع قبل إهداكه ، وقبل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقبل بيع مانى د.وس النخل بالثمر ، وعن مالك هوكراً. الارض بالحنطة أو بكيل طمام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كراء الارض يبعض ماتنبت ، وسيأتي البحد فيه فى كتاب المزادعة إن شاء أنه تعالى . وقد نقدم الكلام على الملامــة والمنابذة في بابه وكذلك المزابـة . زاد الاسماعيل في دو ايته و قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع النَّاد قبل أن تطعم وبيع الزوع قبل أن يشتد ويفرك منه ، والطعاوى ، قال عمر بن يونس : فسر لى أبي في المخاصرة قال : لايشترى من ثمر النعل حتى يونع : عمر أو

يصغر ، وبيع الزوع الآخضر نما يحصد بطنا بعد بطن نما يتم بمرة الحسكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقا وبثبت الحيار إذا اختلف، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه وللشترى ما يجد منه بعد ذلك حق ينقطع، وينتفر الغرو ف ذلك المعاجة، وشبه بحواذكرا. خدمة العبد مع أنها تتجدد وتحتلف، وبكرا. المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدىكم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط الفطع . ولا يصح بيع الحب في سنبة كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن ببع بمر النخل حتى يزهو ، وقد تقدم

الحديث ٢١٨٠ - ١٨١٤ بأسا ، فإنى لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال : مازاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فذكر الحديث بَالنَّهِ أَوْ عَكُمْ ، وسَى بُه لَصْرَفُهُ عَنْ مَقْتَضَى البَّاعَاتُ مِنْ جَوَازُ "تَفَاصُّلُ فِهُ ، وقبل من الصريف وهو قال و فحدتني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه يمكة فكرهه . . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ نت تصويتهما في الميزان، وسيأتى في أوائل المجرة من طريق سفيان عن عمرو بن ديناد عن أبي المنهال قال ، باع شريك وعكمه ، وله شرطان : منع النسيئة مع انفاق النوع واختلافه وهو الجمع عليه ، ومنع التفاضل في النوع الواحد في دراهم - أي بذهب - في السوق نسيئة . فقلت : سبحان الله أيصلح هذا؟ فغال. لقد بعتها في السوق فما عابه على أحد ، منهما وهو قول الجهور . وخالف قيه ان عمر ثم رجع ، وابن عباض واختلف في رجوعه . وقد روى الحاكم من فسألت البراء بن عازب ، فذكره . قيله (هذا خير حتى) في رواية سفيان المذكورة . قال ذالق زبد بن أرقم فاسأله طريق حيان المندى وهوبالمهملة واتحتافية و سألت أبا جاز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لايرى به بأسا زمانا قائه كان أعظمنا تجارة ، فسألته ، فندَّكره . وفي دواية الحبيدي في مستند من هذا الوجه عن سفيان ، فقال صدق من عمره ما كان منه عينا بعين بدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيئة ، فلقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحدبث : البراء ، وقد تقدم في د باب النجارة في البر ، من وجه آخر عن أبي المنهال بلفظ . أن كان يدا بيد فلا بأس . وإن وقيه والنمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعيروالنعب بالنعب والفضة بالفضة بدا بيد مثلا بمثل ، فن زاء فهو

رباً ، فقال ابن عبــاس : أستنفر الله وأتوب اله ، فـكان ينهى عنه أشد النهى ، . واتفق العلما. على صحة خدب الآخر، وإستظهار العالم في الفتيا. بنظيره في العلم، وسيأتي بعد الكلام على هــذا الحديث في الشركة إرـــ شاه أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقبل : منسوخ ، لمكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيسل المعنى في قوله و لا ربا ، الربا الاغنظ النديد التحريم المتوعد عليه بالعناب النديد كم تقول العرب لا عالم في الب إلا زيد مع أن فيها علما. غيره ، وإنما القصد نني الأكل لا نني الأصل ، وأيينا فنني تحريم ربا الفضل من حديث ٨١ – باب ببع الذَّمب بانوَرِق بَدَأُ بِيَدَ

النُّمَرَ بالنَّر ،

أسامة انماً هو بالمفهوم، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالته بالمنطوق، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدَّم واقه أعلم . وقال الطبرى : معنى حديث أسامة و لاربا إلا في النسينة ، إذا اختلف أتواع السع والفضل الرحمن بنُ أبي بَسكرة عن أبيهِ رضيَّ قَدُ عنه قال ﴿ نَهِي النيُّ ﷺ عن النِّقَّةِ بالنِّفةِ والنَّاهبِ بالذَّهبِ إلاّ فيه بدا ببدربا جما بينه وبين حديث أبي سميد . (تنبيه) : وقع في نسخة الصفاني منا . قال أمر عبد آلة ، يسي البخاري وسمعت سليمان بن حرب يقول: لادبا إلا في النسيئة هذا عندنا في النهب بالورق والحنطة بالشعير متفاضلا صولة بسواء * وأمَرَنا أن كَبْتاعَ اللهُ هبَّ باللَّمْة كيف شِثاً ، والفضَّةُ بالذَّهـ كيف شِئنا ﴾ ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسيتة ، . قلت : وهذا موافق (۱) وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع أبن عباس أن العالم يناظر العالم وبوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف الى الاجتماع ويحتج عليه بالانة

> ٨٠ – باكب ببع الورَق بالذَّهبِ نَسِينةً ﴿ ٢١٨٠ : ٢١٨ — وَرَثُنَا خَعَمُ بِنُ عَرْ حَدَّنَنَا شُعِبُهُ قال أخبرَ في خَبِيبُ بِنُ أَبِي ثَابَ ِ قال سيتُ

للنهالي قال : مالتُ التراه مِن عانِ ما ويدّ بن أرقمَ رضيَ أنُّ عنهم عن الصَّرف ، فسكلُ واحدٍ منها يقول : هذا خَيرٌ منى، فسكلاها يقول: نَهى رسولُ اللهِ ﷺ مَن بَيعِ الذَّهَبِ بالوَرْقِ دَيناً ﴾ قرله (باب ببع الورق بالنعب نسيئة) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالاً أو مؤجلًا، فهي أربعة أفسام:

فبيع النَّدَدُ إما يمثلُهُ وهو المراطلة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقديسمي النقد ثمنا والعرض عوصًا ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فانكان النقد بالمقد مؤخراً فلا يَجُودُ ، وإن كان العرض بياز ، وان كان العرض مؤخّراً فهو السلم ، وان كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بحائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع، والله أعـلم . قوله (عن الصرف) أي بيـع الدوام

(١) يان بالاسل

وقه اقرار الصغير المكير بفضل التقدم

٢١٨٧ – وَرَثْنَا عِمْرَانُ بُنُ مُسِمَرَةً حَدَّثَنَا عَبَادُ بِنُ التَّوَامِ أَخْبِرَنَا يَمِي بنُ أبي إسحاق حدَّثَنَا مبدُ

كَانَ لَسَيْنًا فَلَا يُصَلَّح . وَلَ الحَدِيثُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةِ مِنَ التَّواضُّع ، وإنساف بعضهم بعضاً ، ومعرفة أحدهم حق

قِلُهُ (باب بيه النَّمَبُ باللَّ ق بدا بيد) ذكر فيه حديث أنَّ بكرة الماضي قبل بثلاثة أبواب, وليس فيه التقييد بالحلول، وكأنه أشار بذلك إلى مارقع في بعض طرقه: فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البحادي من طريقه وقيه ، فسأله رجل فقال : يدا بيد . قفال : مكذا سمت ، وأخرجه مــلم من طريق يمي بن أبي كثير عن يمي بن أن إسحق فلم يسق الحله ، نسافه أبر عوانه في مستخرجه فقال في آخره . والدبمة ا بالذب كيف شئتم بدأ بيدًا، واشتراط القبض في الصرف منفق عايه ، وأنما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وأستدل به على بدع الربويات بمضما ببعض اذا كان بنا بيد. وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند

٨٢ - باب تيم الْمُزابَنفِ، وهي مَيمُ لتْمُر باالنَّمَر ، وبيمُ الزَّببِ بالكَّرْمِ، وبيمُ الترالا قال أَمَنَ : نَهِى الدِئْ ﷺ عَن الْمُزَابَةِ والْحَافَلَةِ ٢١٨٣ - حَرْثُنَا تَعِي نُ بُسَكِيرِ حَدْثَنَا اللَّبُ عَن عُبَلِ عَنِ ابْنِي شَهَابِ أَحْرَتَى سَالُمُ نُ عِدِ اللهِ عَن عبد الله من عرَّ رضيَ الله عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال وَلاَتَبِمُوا النُّمَرَ حتى كَبْدَوَ صَلاحُه . ولا تَبيسوا

مسلم بلفظ . فاذا اختلفت الاصناف فبيعواكيف شئتم .

٢١٨٤ – قال سالم": وأخبر تى عبدُ الله عن زبدِ بنِ كابت أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ بعدَ ذَكَ في سَمِ

المترايا باز ملب أو بالتَّمْر . ولم يُرحَّمُن في غير .

الحنيث ٢١٨٧ - ٢١٨٨

٢١٨٥ - حَرَشَ عِدْ اللَّهِ بِنُ بِوسُفَ أَخِبرَنَا مالكُ عِن نافع عِن عِلِدٍ اللَّهِ بِنِ عِرَ رضَى اللهُ عنها دانًا رمولَ اللهِ عَلَيَّ نَهِي عَنِ المُزابَعَ ، والْمَزَابِعُ أَيهُمُ النَّشِرِ بالنَّمْرَ كَبَلاً ، وَيَعُ السَّكَرْ مِ بالزَّبيبِ كَبارٍ ٢ ٢١٨٦ - حَرَّتُ عِدُ اللهِ بِنُ بِرِعْكَ أَخِرِكَا ماك عن داودَ بِنِ الْمُصِينِ عِن أَبِي سُفِانَا مَولَى ابنِ أَبِي

أحمدَ عن أبي سعيد الخلدريِّ رضيَ اللهُ عنه ۖ و انَّ رسولَ اللهُ مِثْلِجُهُ نَهَى عن الْوَاجَةِ والْح قَدِّ. والْزَابنة ُ السّراء النَّمُو بالنَّمُو على رُءوس النَّخل ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا ٢١٨٧ – وَيَرْثُنَّا مَدَّذَ هَدُّنَا أَبُو مَاوِيةً عَنِ النَّبِيانِيُّ عَنِ عِكْرِمَةً عَنِ إِنِ عَبَّسِ رَضَى اللهُ عنها

مُ قَالَ ﴿ نَهِي النَّيْ مِنْكُ عَنْ الْحُقَّةِ وَلَمْوَا بَيْقٍ ﴾ ٢١٨ - وَرَشُ عِدُ اللَّهِ بِنُ مَاللَّهُ عَدُّ ثَنَا مَاكُ عَنْ اللَّهِ عَنِ ابنِ عَرَ عَنْ زَبْدِ بنِ ثابت ومَنَ اللهُ عنهم ﴿ انَّ رسولَ اللهِ ﷺ أُرخَصَ لصاحبِ العَرِّ بَهِ أَن يَبْيَمَا بَخْرَصُها ﴾

قوله (باب بیع المزابة) بالزای والموحدة والنون ، مفاعلة من الزن بفتح الزای وسکون الموحدة وهو الدفع الحديد، ومنه سميت الحرب الزمون لشدة الدفع فيهــــا ، وقيل للبيع الخصوص المزابنة كان كل واحدمن التبايعين ينفع صاحبه عن حته ، أو لأن أحـدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أواد دفع البيع بضحه ، وأواد الآخر دفعه عنَّ هذه الإرادة بامعناء البيع . قزله (وهي بيع القر) بالشاة والكون (بالقر) بالثلثة وقت المبر ، والمراد به الوطب غاصة . وتوله (بيع الزبيب بالكرم ، أي بالنب ، وهذا أصل المزابنة ، وأكن الشافعي بذاك

کل بسع بجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يحرى الربا في نقده قال : وأما من قال أشمن لك صبرتك هذه بـشـرن صاعا مثلًا فا زاد فلى وما نفس فيلى فهر من الغاد وليس من المزابنة . قلت : لكن تقدم ق. و باب بع الزييب بالزبيب ، من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر « والمزاينة أن يبيع الثمر بكيل أن زاد فلي وأن نفص فعلي ، فثبت أن من صور المزابنة أيصنا هذه الصورة من الغار ، ولا يلزم من كونها قارا أن لا تسعى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضا بيع الزوع بالحنطة كيلا ، وقد رواه مسلم من طربق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ ، والمزابنة بيع ثمر النخل

بالتمركيلًا؛ وبيع العنب بالزبيب كيلًا؛ وبيع الزوع بالحنطة كيلًا، وستأتى هذه الزيادة للصنف من طريق اللب عن نافع بعد أو آب . وقال مالك : المزابنة كل شيء من الجزاف لايعلم كيه ولا وزنه ولا عدد، إذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره ، سواء كان من جنس يمرى الربا في تقده أم لا . وسبب النهي عنه ما بدخيله من القاد

والغرو ، قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معني المزابنة لغة _ وهي المدافعة ـ ويدخل فيها الفهار والمخاطرة ، وفسر بعضهم المزاينة بأنها بيع النمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فالمفارة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب . وقيل هي المزارعة على الجزء وقيل غير ذلك ، والذي تعل عليه الأعاديث في تقسيرها أولى . قوله (قال أنس الح) ياتى موصولا في و باب بيع الخاضرة ، وفيه تفسير الحاقة ؛ ثم أورد المست خديث ان هر من رواية ابنه سألم

ومن دواية نافع كلامما عنه . ثم حديث أبي سعيد في ذلك . وفي طريق نافع تفسير المزاينة ، وظاهره أنهـا من

المرقوع . ومثلةً في حديث أبي سعيد في الباب ، وأخرجه سلم من حديث جابَّركذاك ، ويؤيدكونه مُرقوعاً دواية سالم وان لم يتعرض فها لذكر المزابنة ، وعلى نقدر أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم. وقال ان عبد البر: لاغالف لهم ني أن مثل هذا حرابة ، وانما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل مالا يحوز

إلا سُلا بمثل قلا بحوز فيه كيل بحواف ولا جواف بجواف؟ فالجهود على الإلحاق . وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم . والله أعلم . قوله (قال سالم) هو مرصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخن

الباب من طريق نافع عن ابز عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموماً في سياق وأحد ، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسمق عن المذم عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذي إلى أنه وهم قيم والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذي وعن زيد بن ثابت أن التي يُتِلِثُهُ نهى عن الحالمة والمزابنة ، إلا أنه قد أذن لاهل العرابا أن يبيعوها بمثل خرصها ، ومراد الترمذي أن التصريح بالنبي عن المزاينة لم يردنى حديث زيد بن ثابت وإنما دواه ابن عربغير واسطة ، ودوى ابن عر استثناء

زيد بن ثابت وكان عند، بعضه بغير واسطة ، واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس مه ولو . تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار مالتساوي إنما يصح حالة الكيَّال. والرطب قد ينقص إذا جف عن أيابس نقصاً لا يتقدر وهو قول الجمور ، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة عانة "رطوبة ، وعالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أن وقاص ﴿ انْ النِّي مِرْتُيُّ عِسْلُ عن بيع

العراياً واسطة زيد بن ثابت ، فإن كانت روانة ابن إسحق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن

الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا جف؟ قالوا نعم ، قال: فلا إذا ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حريمة وابن حبان والحاكم . قولِه (رخصُ بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع التمر بالثمر (ق بيع العراياً) وهذا من أصرح ماورد في الرد على من حل من الحنفية النبي عن بيع الثمر بالتمر على عومه ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد، وكذَّك من زعم منهم كما حكماه ابن المنذد

عهم أن بيع العرايا منسوخ بالنبي عن بيع النمر بالنمر لأن المنسوخ لا يكون بعد الناسخ . قوله (بالرطب أو بالتمر) كذا عند البخاري ومسلم بن رواية عقيل عن الزهري بلفظ وأو ، وهي عتملة أن تـكون التخيير وأن تـكون ـ للشك ، وأخرجه النسائى والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبهتي من طريق الاوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ • بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك ، مكذا ذكر • بالوآو ، وهذا بؤيدكون • أو ، بمغي التخيير لا

النك ، بخلاف ما جزم به النووى . وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهرى أيضا عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسناده صميح ، وليس هـــو اختلافا على الزهرى فإن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهزى -بالاسنادين أخرجهما النسائى وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر إلى جواذ ببع الرطب الخروص على رءوس النخل بالرطب الخروص أيضا على الأرض وهو رأى ابن خيران من الشافعية ، وقيل لايجوز وهو وأي الاصطخري وصحه جماعة ، وقيل إن كانا نوعا واحدا لم يجز إذ لاحاجة اليه ، وان كانا نوعين'جلز وهو

رأى أن إسمَ وصحه إن أبي عصرون ، وهذا كله فها إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الآرض ، وقيل ومثله .

م -- ١٩ ج \$ + نتم الباري

الطيراني من طريق حمساد بن سنة عن أبوب وعبيد انه بن عمرعن نافع بلفظ و رخص في العرايا . النخلة ما إذا كانا معا على النخل، وقيل إن عمله فيها إذا كانا نوعين، وفي ذلك فروع أخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي والتخلتان يوهبان للرجل فينيمهما نجرسهما تمرا ، زاد فيه , يوهبان للرجل ، وليس بقيد عند الجهود كاسياتي شرحه بالحاق البسر في ذلك بالرطب . قوله (بيع الثمر) بالمثلة وتحريك الميم ، وفي دواية مسلم « ثمر النخل ، وهو المراد

هنا ، وليس لمرأد التمر من غير النخل فانه يجوز بيعه بالتمر بالمثناة والكون ، وإنما وقع النهى عن الرطب بالتمر لكونه متفاصلاً من جنسه . قوله (كيلا) يأتى الكلام عليه في الحديث الذي بعده . قوله (وبيع الكرم بالزيب كيلاً) في دواية مسلم « وبيع العنب بالزبيب كيلاً ، والـكرم بنتح الـكاف وسكون الراً ، هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته دواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما ، وقد ورد النهي عنه كما سيأتي الكنزم عليه في الآدب ، ويجمع بينهما يحمل النهي على النذيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز ، وهذا كله بنا. على أن نفسير المزابنة من كلام النبي رائجي ، وعلى تقدير كونه موقوةا فلا حجة على الجواز فيحمل النهى على حقيقته . واختلف السلف: هل يلمق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض النافعية م حتبم انحب الطبرى ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب النـافـى ، وقيل : يلحق كل مايدخر وهو

قول المالكية ، وقبل : يلحق كل ثمرة وهو منقول عن النافعي أيضاً . قوله (عن داود بن الحصين) هو المدني . وكلهم مدنيرن إلا شيخ البخارى ، وليس لداود ولا لشيخه في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه . وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد ، ووقع في دواية مسلم « أن أبا سفيان أخبره أنه سمع أبا سعيد ، وأبو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووى تيما لغيره لايعرف اسمه ، وسبقهم الى ذلك أبو أحد الحاكم في الكني لكن حكى أبو داود في السن في روايته لهذا الحديث عن الفعني شيخه فيه أن اسمه فرمان ، و ابن أبي أحمد هو عبد

٣٤-كتاب البيوع

الله بن أبي أحد بن جحش الاسدى ابن أخى زياب بلت جعش أم المؤمنين ، وحكى الواقسى أن أبا سفيان كان

مولى لبني عبد الاشهل وكان يحالس عبد الله بن أبي أحمد فنسب اليه . قوله (والمزابنة اشتراء الثسر بالتمر على ردوس النخل) زاد ابن مهدى عن مالك عند الاسماعيلي وكبلاً، وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله ، وذكر

الكيل نبس بقيد في هذه الصورة بل لآنه صورة المبابعة الني وقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لحروجه على سبب أوله مغهوم ، لك مغهوم المواقة لأن المسكون عنه أولى بالمنع من المنطوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب الكبل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد ، والمحافلة كرا. الارض ، وكذا مو في الموطأ . قوله (عن النبياني) هو أبو إسخ ، ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معادية دحدانا النبيان ، وسيأتي الكلام عن المحاملة

في د باب بيع الخاضرة ، ووقع في دواية عمد بن عرو عن أبي سلة عن أبي سعد عنب مذا الحديث مثله ، والمزاية فى النخل والمحافلة فى الزرع . قوله (أرخص لصاحب العربة) بفتح المهلة وكمر الراء وتشديد النحتانية الجمع عرايا ، وقد ذكر نا نفسيرها لغة . قوليه (أن بيسها بخرصها) زاد الطبران عن على بن عبد العزيز عن الفعني شبخ البخارى فيه وكميلا ، ومثله للصنف من دواية موسى بزعقية عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ورواه مسلم عن يحيي ابن يمي عن مالك فتال بخرصها من التهر ، ونحوه كلصنف من دواية يمي بن سعيد عن نافع في كتاب الثرب ،

الرجل تمرا النخلات بطمام أهله رطبا بخرصها تمرا ، وهذه الرواية تبين أن في رواية سلباًن إدراجا ، وأخرجه

ولمسلم من دواية سلبان بن بلال عن يحيين سعيد بلفظ د رشص في العربة بأشنعا أهل البيت يخرصها تمرا يأكلونها وطباً ، ومن طريق الليك عن يمي بن سعيد بلفظ « وشص في سع العربة عزمها تمراً ، قال يميي : العربة أن يشترى

بِالسُمُهَا أَحْلُهَا رُطَبِناً - وقال مغيانُ مرَّةً أَخرَى : إلاَّ أنهُ وخَّعنَ فَى العَرِّيَّةِ تَبيثُهما أَحْلُها يَخرُصِها فيأكنونَها رْتَطِيَّا _ قال : هو سَوالا . قال سُفيانُ فقلتُ ليمينُ وأنا أغلامٌ : إنَّ أهلَ مَكَةً كَيْقُولُون : إنَّ النبي ﷺ وخَصَّ لهم في بيع الترايا . فقال : وما بكري أهل مكة ؟ قلت إنهم بروكة من جابر . فسكت . قال سُفيانُ : إنما أردت أنَّ جارِاً من أهلِ الدينةِ » . قبل المُنانَ : أليس فيه ﴿ نَهَىٰ عَنِ بِيمِ الثَّمَرِ حَتَّى بَبْدُو صَلاحُه » ؟ قال : لا [الحديث ٢١٩١ - طرفه في : ٢٣٨٤] قوله (باب بيع انثر) بفتح المثلثة والميم (على ر.وس النخل) أي بعد أن يطيب . وقوله وبالذهب أو الفضة ، اتبع فيه ظاهر الحديث وسياني آلبحث فيه . قوله (عن عطا.) هو ابن أبي رباح . وأبو الزبير هو عمد بن مسلم ، كذا جع بينهما ابن وهب ، وتابعه أبو عاصم عند مسلم ويحي بن أبوب عند الطحاوى ، وكلاهما عن ابن جريح ، ووواه ابن عبينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطا. وحده ، ووقع في روايته عن ابن جريج و أخبرني عطا. ٠٠ قوله (عن جار) في رواية أبي عاصم المذكورة , انهما سما جار بن عبدالله . . قوله (عن سِع النَّمر) بفتح الثلثة أي الرطب. قوله (حي بطيب) في رواية ابن عينة ،حتى يبدر صلاحه ، وسيأتي تفسيره بعد باب. قوله (ولا يساع شي. منه إلا بالديناد والدرم) قال ابن بطال . : انما اقتصر على النعب والنعنة لانهما جل مايتعامل به الناس، وإلا فلاخلاف بين الامة في جواز بيمه بالعروض يعني يشرطه . قوله (الاالعرايا) زاد

٨٢ - إب تبيع النَّمَر على رُوسِ اللَّحَالِ بالنَّمْبِ أَو النَّيفُةُ

الا الترايا ، أو دُرْنَ خَسَةً أُو سُقِ قَالَ : اند ٢ [للديث ٢١٩٠ ـ طرفه في : ٢٣٨٢]

٢١٨٨ - حَرَّتُ كَمِي بِنْ سُلِيانَ حَدَّثَنَا ابنُ وهبِ أخبرُ أَن مُجرَبِعٍ عن عطاه وأبي الوَّبيرِ عن جأبر رضيَ اللهُ عنهُ قال ﴿ يَمِينُ النِّي تَشْخُتُو عَن بَيعِ النِّيرَ حَتَى يَعلِبَ ۚ وَلا بَينَعُ مَنْ منه ۚ إلاّ بالمُتَّبَارِ والمُتَرَّمَمِ ﴾ ٢١٠٠ - حَرْثُ عِنْهُ اللَّهِ بِنُ عِنِهِ الرَّهُ ال قال سَمتُ ما لَكَمَّا وَمَالُهُ عَبَيدُ اللَّهِ بِنُ الرَّبِيعِ : أحدُ لكَ كَاوُدُعَنَ أَبِي سُلِيانَ عَنِ أَبِي هِرِيرَةَ رَضَىَ اثْنُ عَنْهِ ﴿ انَّ النِّي ۚ ﷺ رَخَّصَ فَي يعج القرابا في خَمْرَ أُرْسُنِي

٢١٩١ – حَرَّشًا عِلَّ بَنُ عِيدِ اللهِ حَدَّثَنَا مُنْهَانُ قال: قال يَمِي بنُ سعيد سمتُ بُشَيراً قال: سمتُ سَهلَ بَنَ أَبِي حَنْمَةً ﴿ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهِي عَن بَهِجِ النَّذَرِ بِالنَّمْرِ ، ورخَّمَ في العَرِّيَّةِ أَن تُباعَ بَخَرَصِها

جابر الذي أشار ال أخرجه النانس وأحمد وصحه ابن خزية وابن حيان والماكم أخرجوء كلهم من طريق ابن **إسمق و حدثتي عمد** بن يحيى بن حبان عن عمد واسع بن حبان عن جابر سمست رسول الله ت**تيتج** يقول حين أذن لأصحاب **العرايا أن بيعوها بخرص**اً يقول: الوسق والوسقيّن والثلاثة والاربع ، نحث أحد ، وترجمُ عليه إن حيال والاحتياط أن لابريد على أبينا أوسق، وهذا الذي قاله إيمين المصيراتيه . وأما حمل حماً لايجرو تجاوزه قليس بالواضح، واحتج بعضهم لمانك بقول سهل بن أبي حشة و ان العربة تكون ثلاثة أوسق أو اربعة أو خمة ، وسيأتي ذكره في الياب الذي يليه ، ولا حجة فيه لانه موقوف . ومن قروع هذه الندأة عا لو زاد في صفقة على عملة أوسق فان البيع يبطل في الجميع ، وخرج بعض الشافعية من جوالًا تفريق الصفقة أنه يجوز ، وهو بعيد لوضوح الفرق ، ولو باع ما دون حمدة آوست في صنفة تم ياع شها البائع بعيثه الديري بعيث و صفقة أعربي جازعت الشافعية على الآمح، ومنعه أحد وألها "ظاهر ، والله أعلم . قوله (قال نعم) النم تال هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن يجي بن يجي قال وقت بالك أحدثك داود ، فلكرو وقال في آخره و نعم ، وهذا التحمل يسعى عرض السلَّاع ، وكان مالك ينتاره على التحديث من لفظه . واختلف ألهل الحديث من يشترط أن يقول الشيخ « نعم، أم ولا » والصحيح أن سكوته ينزل منزلة إفراره إذا كان عارة ولم يتنه مانع. وإذا قال تعم فهو أولى بلا نزاع - **قوله** (مفيان) هو ابر عبينة . قوله (قال بحي بن سعيد) هو الانساري ، وسيائي في آخر الباب مايشل على أن سفيان صرح بتحديث بحي بن سعيدًانه به وهو السر في ايراد الحكاية المذكورة . قوله (سمت بشيراً) بالموحدة والمعجمة مصغراً ، وهو ابن يسار بالنحنانية ثم المهملة مختفا الانصاري . قوله (سمت سهل بن أبي حشة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن وافع بن خديج وسهل بن أبي حمة حدثاه ، ولمسلم من طريق سلميان بن بلال عن مجي بن سعيد عن بشير بن يساد عن بعض أصحاب وسول الله ريج منهم سهل بن أب حشة قولَه (أن تباع بخرصهاً) هو بفتح الحاء المجمة وأشار ابن النين إلى جوازكسرها ، وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح، وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر ، قال: ومعناه تقدير ماذيها : إذا صار تمرا ، فمن قتح قال هو اسم الفعل ، ومن كمر قال هو اسم للني الخروص (ه . والحرص هو التخدين والحنس ، وسياً تي الكلام عليه تي الباب الذي لميه فى تفسير العراباً ﴿ وَمَالَ سَمَانَ مِرَةَ أَخْرَى الحُ ﴾ هو كلام على بن عبد أنه ، والغرض أن ابن عبينة حدثهم يه مرتين على لفظين والمعنى واحد ، واليه الاشارة بقوله «هو سواء ، أى المعنى واحد . قوله (قال سفيان) أي بالاسناد المذكور (فقلت لبحبي) أي ابن سعيد لما حدثه به . قوّله (وأنا غلام) جلة حاليٌّ ، والغرض الاشارة إلى قدم طلبه وتقدم نطنته وأنه كان في سن الصبا يناظر شيوخه وبباحثهم . قوله (رخص لهم في بيع العرايا) عمل الحلاف بين دواية عي بن سعيد ورواية أهل مسكة أن يحي بن سعيد قيد الرحصة في بيسح العراياً بالحرص وأن يأكلها أحلها دخابا . وألما ابن عيبنة في دوايته عن أحل سكة فأطلق الوخصة في يسيع العرآيا، ولم يقيسعا بشي. عنا ذكر . قوله (قلت إنهم يروونه عن جابر) فى دواية أحد فى مسئند عن سفيان ﴿ وَلَتَ ٱلْحِرِجُ عَطَاءَ أَنْهُ سمع من جابر . قلت : ورواية ان عينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قدمت الاشارة اليا وأنها نأتى في كتاب النرب ، ومى على الاطلاق كا في دوايته التي في أول الباب . **قوله (تا**ل سفيان) أي بالاسناد المذكود (إنما أودت) أي الحامل لى على قولى ليعني بن سعيد ﴿ انَّهُم بِرُونَهُ عَنْ جَارِهُ ﴿ أَنْ جَارِا مَن أهل المدينة ﴾ فيرجع

عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذي روى النبي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فأثبت النبي والرخصة معا . قلت : ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بسع العرايا وقع بعد النبي عن بيع الثمر بالتمر ، ولفظه عن ابن عمر مرفوعا ، ولا تبيموا الثمر بالتمر ، قال : وعن زيد بن ثابت و أنه برهي وخص بعد ذلك في بيع العربة ، وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فانها تكور. بعد منع ، وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر ، وقد قدمت إيضاح ذلك . قوله (حدثنا عبد الله من عبد الوهاب) هو الحجي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة ، بصرى مشهور . قوله (سمعت مالكا الح) فيه إطلاق الحاع على ما قرى على النسيخ فأقر به ، وقد استقر الاصطلاح على أن السباع محصوص بما حدث ه الشيخ لفظاً • قولِه (وسأله عبيد الله) هو بالتصغير ، والربيح أبو. هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد . قوله (رخص)كذا للاكثر بالتشديد والكشميني , أرخص ، . قوله (في بيع العرابا) أي في بيع عمر العرايا لأن العربة هي النخلة والعرايا جمع عرية كما تقدم ، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه . قوله (في خمة أوسق أو دون خمنة أوسق) شك من الراوى ، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين، وللصنف في آخر الثرب من وجه آخر عن مالك مثله ، وذكر ان التين تيما كغيره أن داود تفرد بهـذا الاسناد قال : وما رواه عنه إلا مالك بن أنس . والوسق ستون صاعا ، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بحواز ببع العرابا بمفهوم هذا العدد ومنعوا مازاد علمه ، واختلفوا في جواز الخبة لاجل الدك المذكور ، والحلاف عند المالكية والنافعية ، والراجع عند المالكية الجواز في الخسة فا دونها ، وعند الشافعية الجواز فها دون الخسة ولا يجوز في الخسة ، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر ، فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ منه بما يتحق منه الجواز ويلغي ما وقع فيه الشك . وسبب الحلاف أن النهي عن بيع المزابنة هل وود متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا ، أو النبي عن بيع المزاينة وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا ؟ ٢ فعلى الأول لايجوز في الخسة الشك في رفع التحريم ، وعلى الثاني يجوز الشك في قدر التحريم ، ويرجع الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله . واحتج بعض المالكية بأن لفظة , دون ، صالحة لجميع ماتحت الخمنة فلو عملنا بها للزم رفع هذه الرخصة ، وتعقب بأن العمل بها عكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به في مذهب الشافعي، وقد روى النرمذي حديث الباب من طريق زبد بن الحباب عن مالك بلفظ ، أرخص في ببع العرابا فيها دون خمــة أوسق ، ولم يتردد في ذلك ، وزعم المازدي أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والآخذ بالرواية المشيقة ، قال : وأزم المزتى الشافعي التول به أ ه ، وأما تقله نظر ، أما ابن المنذر فليس في شي. من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول الصائر إلى أن الخسة لاتجوز و إنما بجوز ما دونها ، وهو الذي ألزم المزني أن بقول به النافعي كا هو بين من كلامه ، وقد حكى ابن عبدالد هذا النول عن قوم قال : واحتجوا بجديث جابر ، ثم قال : ولا خلاف بين النافعي ومالك ومن انبعهما ف جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق بمنا لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندم حديث جار . قلت: حديث

يمي بن أيوب في دوايته . فإن دسول الله رَكِيمُ رخص فيها ، أي فيجوز ببع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف

قلَّدُه بقد ذلك من الثمر كاسياتي البحث فيه . قال ابن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنيه مرتبع

٣٤ - كتاب البيوع الحديث إلى أهل المدينة ، وكان ليحي بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رووا أيضا فيه التمييد فيحمل الطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالإطلاق ، والتقييد بالمخرص زيادة حافظ فتعين المصير اليها . وأمَّا التقبيد بالأكلّ فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد ، وسياق عن أبي عبيد أنه شرط وانه أعلم . قوله (قبل لسفيان) لم أنف على تسمية الغائل. قوله (أليس فيه) أي في الحديث المذكود (نهى عن يسع النمر حق بيدو صلاحه ؟ قال لا)

أى ليس هو في حديث سهل بن أبي حشة ، وإن كان هو صحيحاً من رواية غيره ، وسبأتي بعد باب . وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان في حديث الباب بهذا الفظ الذي تفاء سفيان ، وحكى الإسماعيلي عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه . قلت . قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن عبد الرحمن الزهري عن سفيان كذلك ،

٨٤ - إب نفير الترابا

وقَالَ مالك " : للمَرِيِّهُ ۚ أَنْ يُعرِى الرِّجُلُ الرَّجِلُ النَّخَةُ مُ يَتَاذًّى بِدَخُولُهِ عليه فرُخْصَ لهُ أَنْ يَسْتَرَبُّها منه بَشْيرٍ وقال ابن إدريس: المرِّيّة لا تسكون إلا بالكيل من التّشر بدأ بيد ، ولا تسكون الجراف. وما يُعويه قول مسمل بن أبي حشة : بالأوسُن التُوسَّنةِ ، وقال أن السحاق في حديثهِ عن نافع عن إن عمرَ رضي اللهُ عنهما : كانتِ الرِّ ايا أنْ يُعرِيَّ الرُّجُلُ الرَّجلُ الرَّجلُ في مالهِ النَّخلَةَ والنَّخَيَّنِ . وقال بزيدُ عن سُغيانَ بني حُسين : القرايا كان كانت نُوهَبُ للساكبنِ فلا يَستطيعونَ أنْ يَنتَظِروا بها فرُخْصَ لَمْ أنْ كَبيعوها بما شاءوا من التّسرِ

٢١٩٢ - حَرَثُنَا عَمَدُ هُوَ ابْنُ مُقَاتِلِ الْخَبِرُنَا عِبْدُ اللهِ أَخْبِرُنَا مُوسَى بْنُ عَلْبَةً عِن النبِ عَمرَ عَن زيدِ بنِ ثَابَتٍ وَضَىَ اللهُ عَنهِم هِ انَّ وسولَ اللهِ ﷺ رخصً في الرَّايا أنْ تُباعَ بَخْرِمِها كَبلاً ، قال موسى ابنُ عَبَةُ : والعَرَايا كَنَلاتُ معلوماتُ تَأْتِها فَشَرْيها

قِوْلُهُ ﴿ بَابِ نَصْدِرِ العرايا ﴾ هي جمع عرية وهي عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب في الجليب يتطوع ألمل التخلُّ بَذَلُكُ على من لا ثمر له كا يتطوع صاحب الناة أو الإبل بالنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة ، قال حسان ابن ثابت فيا ذكر ابن التين ـ وقال غيره هي لسويد بن الصلت ـ :

ليت بسنهاء ولا رحبية ولكن عرايا فى السنين الجوائح ومعنى دستها. ، أن تحمل سنة دون سنة . و . والوحية ، التي تدعم حين تميل من الضعف ، والعربة فسلة يمعني مفعولة أو فاعلة يفال : عرى النخل بفتح العين والوا. بالتحدية يعروها إذا أفردها عن غيرها ، بأن أعطاما لآخر

على مبل المنحة لياكل ثمرها وتبق دقبتها لمطيها ، ويقال عريت النخل بفتح الدين وكسر الواء تعرى على أنه عَلَّمُو فَكَانَهَا عربت عن حَكَمَ اخْوَاتَهَا وَاسْتَبْتُتَ بِالنَّطَّةِ ، وَاخْتَلْفُ فَ الْرَادِيهَا شُرَّعًا . قُولُه (وقال مالك : العرية أن يعرى الوجل الرجل النخة) أي يهبها له أو يبب له تمرها (ثم يتأنى بدخوله عليه فرخص لُه) أي الواهب (أن يعتريها) أي يعترى وطبها (منه) أي من الموهوبة له (بشمر) أي بابس ، وهذا التعليق وصله ابن عبد

البر من طريق ابن وهب عن ماك ، وروى الطعاوى من طريق ابن نافع عن مالك أن العربية النخة الرجيل في حالط غيره ، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهابهم في وقت الخار إلى البسانين فيكره صاحب النخل الكثير دخول

الآعو عليه فيقول له : أنَّ أعطيك بخرس نختك تمرا فرخس له في ذلك ، ومن شرط العربة هند مالك أنها لاتكون بهذه المعاملة إلا مع الممرى خاصة لما بدخل على المالك من الضرر بدخول حافظه ، أو ليدنع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسق والسكلف. ومن شرطها أن بكون البيخ بعد بندو الصلاح. وأن يكون بتمر مؤجل. وخالفه العالمي في الشرط الأخير نقال : يضَرَّط النقابض . قوله (وقال ابن ادويس : العربة لاتكون إلا بالكيل

من القريدا بيدً ، ولا تكون بالجزاف) ابن أدريس هذا رجح ابن إثنين أنه عبد أنه الاودى الكونى ، وتردد ابن بطال هم السبكي ق و شرح المهذب ، وجزم المرى في و التهذيب، بأنه "شانعي ، والذي في و الآم لشانعي ، وذكره عنه البهق في «المرقة، من طريق الربيح عنه قال : العراية أن يشتري الرجل ثمر النخلة فأكثر بخرصه من القر بأن يحرُّص الرطب ثم يقدركم ينقض إذا يبس ثم يشتري بخرصه تمراً . فان نفرةا فبل أن يتقابصا فسد البيع انتهى . وهذا وان غاير ما عـة. البخاري لنظا فهو يو افقه في المعنى لأن محصلها أن لا يكون جزافا ولا نسيئة ، وقد جاء عن

النافعي بلفظ آخر قرأته بحظ أبر عن العساق جامش نسخته قال: لفظ النافعي ولا تبتاع العربة بالتعر إلا أن تخوص العربة كا يخرص العشر فينال : فيها الآن كذا وكذا من الرطب ، فإذا يبس كان كذا وكذا ، فيدفع من القي بكيله خرما ويقبض النخة بشرها فبل أن ينفرقا ﴿ فَانْ تَفْرَقَا فِيلَ قِبْضُهَا فَسَدٌ . قَوْلُهُ (وَعَا يَقُوبُهُ) أَى قُولَ النَّافِي بأن لا يكون جزاةً قول سهل بن أبي حشمة ، بالاوسق الموسقة ، وقول سهل هذا أخرجه الطبرى من طريق الليث عن جعفر بن ديعة عن لأعرج عن سهل موقوة ولفظه , لايباع الثمر في دموس النخل بالأوساق الموسنة إلا أوسقا ثلاثة أو أربعة أو خمنة يأكما إلناس ، وما ذكره المصنف عن النافعي هو شرط العربة عند أصحابه . وصابط العربة عندهم أبها بينع وطب في تخل يكون خرصه إذا صاد تمرا أقل من خمنة أوسق بالميره في الكيل من التمر مع التقابض

في الجلس. وقال ابن النبن: احتجاج البخاري لابن إدريس بقول سهل بالأرسق الموسقة لا دليل فيه ، لانهــا لا تكون وُجِلة ، وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي . قلت : لمله أراد أن بجوع ما أورده بعد قول ابن إدريس بقوى قول ابر إدريس . ثم ان صور العربة كثيرة : منها أن يقول الرجل لصاحب حائط : بعني ثمر تخلات بأعيالها بخرصها من التمر . فيخرصها وينيمه ويقبض منه التمر وبسلم اليه النخلات بالتخلية فينتفع برطمهما . ومنها أن يهب صاحب الحاقط لرجل نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائظه .ثم يتضرر بدخوله عليه قيخرصها ويشترى منه وطبها بقدر خرصه بشعر يعجله له . ومنها أن يب إياما فيتضرد الوهوب له بانتظار صيروزة الرطب

تمرا ولا يمب أكلها رشا لاحتياج إلى التمر فينبع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بشعر يأخسذه معجلاً . ومنها أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ، ويستشى منه نخلات معلومة يبقيها لنف. أو لعياله وهي التي عن له عن خرصها في الصدقة ، وسميت عرايا لانها أعربت من أن تخرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فعنول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها . وعا يطلق عليه اسم عرية أن يعرى وجلا بمر تحلات يبيح له أكلها والتصرف فيها ، وهذه هبة مخصوصة . ومنها أن يعرى عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه تخلان معلومة لا يخرصها في الصدقة . وهانان الصورتان من العرايا لابيسع

117 الحنيث ٢١٩٢ - ٢١٩٣ تمر من قوت سنتهم، فرخد لمم أن يدتروا العرايا بخرصها من اشعر يأكلونها رهبًا ، قال الثنافعي : وحديث سفيان يعلَ لمَمْنَا ؛ فأن قولُه ﴿ يَرَكُمُ أَمْنِهَا وَمُنَّا ، يَشْعَى إِلَّانَ شَعْرَى العَرِيَّةَ يشتريها ليأكلهِ للسلام للسلام الله المسلم وطب بأكله غيرها ، ولوكان المرخص له في ذلك صاحب الحائط بعني كما قال مائك أيكان الصاحب الحائط في حالطه من الرطب ماياً كله غيرها ولم يفتقر ال بسع العربة . وقال ابن المنشر : حشا الكلام لا أعرف أحدا ذكره غير الشافعي ، وقال السكي: هذا الحديث لم يذكر "عانمي إسناده ، وكل من ذكره إند حكاه عن النافعي، ولم يحد النهيق في والمعرقة ، 4 إسنادا ، قال : ولعل النافعي أخذه من السير، يعني سير الوافدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة التفييد بالفقير لآفة لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكر. في الفصة فيعشمل أن تكون الرخصة وقعت لاجل الحاجة المذكورة . ويحتمل أن يكون لسؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الاحاديث النصومة من الشارع . وقد اعتبر هذا النبيد الحنابة مضموما الى ما اعتبره مالك ، فعندهم لاتجوز العربة إلا لحاجة صاحب الحافظ إلى البيبع أو لحاجة المشترى إلى الوطب، والله أعلم. قوّله (حدثنا عمد) كذا للاكد غير منسوب، ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقائل، وعبد الله هو ابن المبارك . قولُه (قال موسى بن عقبة) أي بالاسناد المذكورالية . قوله (والعرابا نخلات معلومات تأتيا فتشتريها) أي تشتري تمرتها بتعد معلوم ، وكأنه اختصر، لعلم به ولم أجده في همَّي، من الطرق عنه إلا حكمذا ، ولمله أواد أن بين أنها مستنة من عروت إذا أنيت وترددت "به لا من العرى بمنى النجرد قاله الكرماني ، وقد تقدم قول يحي بن سعيد : العربة أن يشترى الرجل ثمر النخلات لطعام أمله وطبأ بحرصها تمرا ، وفي لفظ عنه : ان العربة النخلة تجمل لقوم فسيموم ا بخرصها تمرا . وقال العرضي : كأن الشافعي اعتمد في نفسير العربة على قول عي بن سعيد ، وإيس بحق صابيا حتى يعتمد عليه مع معادمة دأى غيره له . ثم قال : وتفسير يحي مرجوح بأنه

عين المزاينة المنهى عنها في قصة لا ترمق البها حاجة أكيدة ولا تتدفع بها مفسدة ، فإن المشترى لها بالتحر متمكّن من بيع ثمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرئب ، فإن قال يتعذر عنا ، قبل له فأجر بينع الرطب بالتعر ولو لم يكن الوطب على النخل، وهو لا يقول بذلك انتهى . والشانهي أفعد بانباع أحاديث هذا الباب من غيره ، فانها ناطَّقة باستثناء العرايا من بسع المزاينة ، وأما إلزامه الآخير قليس بلازم لآنها رخصة وقعت مقيدة بقيد فيقبع الفيد وهو كون الرطب على رءوس النخل، مع أن كثيرًا من الشافعية نعبوا الى إلحاق الرطب بعد أتمطع بالرطب على رءوس النخل بالمني كما تقدم ، وانه أعلم . وكل ما ورد من نفسير العرايا في الآحاديث لا يخالفه الشأنسي ، فقد روى أبو داود من طريق عمرو بن الحادث عن عبد وبه بن سعيد وهو أغو يمي بن سعيد قال : العربة الرجل يعرى الرجل النخلة ، أو الرجل يستشى من ماله النحلة بأكلها وطبا فبيمها تمرا . وقال أبو بكر بن أبي شبية في مصنفه و حدثنا وكميع قال سممنا في تفسير العربة أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل، وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربة ومشع غيرها ، وأما من عل بها كلها ونظعها في صابط بجمعها فلا اعتراض علمه، والله أعلم

٨٥ - باب سع النار قبلَ أن تبدأوَ صَلاحًا

٣١٩٣ – وقال الليثُ عن أبي الزُّ نادِ: كَان عُروةً بنُ الزُّ يَعِرِ مُعِدَّثُ عن سَعِلِ بنِ أَبِي حَشْمَةُ الأنصاريُّ من بني م -- ٥٠ ع \$ ، قنع البارى

الثر بالتر فقد تنافض . وأما حلهم الرَّخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبييع واستثناء العرايا منه ، فلو كان المراد الهبة لا استثنيت العربة من البسع ، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لاتكون الا بعد عنوع والمنع إنما كان فى البسع لا الحبة وبأن الرخمة قيدت بخسة أوسق أو مادونها والهبة لاتقيد لانهم لم يفرقوا فى الرجوع ف المبة بين ذي رحم وغيره ، وبأنه لوكان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فان الرجوع لايجوز فلا يصح تأويلهم . قوله (وقال ابن اسحق في حــديثه عن نافع عن ابن عمر . كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين) أما حديث ابن إ عن عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن إعمق ، وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ و النخلات، وزاد فيه و فيشق عليه فييمها بمثل خرصها ، وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العربة عليها . قوله (وقال يريد) يعني ابن مارون (عن سفيان بن حسين: العرايا تخل كانت توهب للساكين فلا يستطيعون أن يتنظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر) وهذا وصله الإمام أحد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرقوعا في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج لمالك في قصر العربة على ماذكره بحديث سهل بن أبي حشة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ . يا كلها أملها رَحَّبا ، فتسلك بقوله . أملها ، والظاهر أنه الذي أعراماً ، ويمتمل أن يراد بالآمل من تصير اليه بالشراء ، والآحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العربة وليس فيه التعرض لكون غيرها ليس عربة ، وحكى عن النافعي تقييدها بالمساكين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختياد المذنى ، وأنكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ، ولعل مستند من أنبته ما ذكره الشافي في و اختلاف الحديث ، عن محود بن لبيد قال وقلت لزيد بن ثابت : ما عرايا كم عدّه ؟ قال : فلان

وأحمابه شكرا إلى وسول الله ينطيح أن الرطب يميشر وليس عندم نعب ولا فعنة يشترون بها منه وعندهم فعنل

فهما . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجهور ، وقصر مالك العربة في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها

أبر عبيد على الصورة الاغيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا

ادعار . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على المية ، وهو أن يعرى الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم

ذلك له ثم يبدُّو له في ارتجاع ثلك المُبَّة فرخص له أن يحتبس نلك ويعطه بقند ما وهبه له من الرطب بخرصه تمراً ،

وحله على ذلك أخذه بعموم النبي عن بيع الثمر بالتر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العراياً في حديث ابن عمر كما تقنع

وق حديث غيره . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أسحاجم أن معنى الرخصة أن الذي وهيت له العربة لم يملكما

لان المبة لاتملك الا بالنبض، قلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البدل كان ذلك

مستثني وكان وخصة . وقال الطحاوى: بل معني الرخصة فيه أن المر. مأمور بأمضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم

يكن وأجبا عليه ، فلما اذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة ، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العربة العطبة ، ولا حجة في شي. منها لانه لايلزم من كون أصل العربة

العطية أن لا تطلق العربة شرعا على صور أخرى ، قال ابن المنذر : الذي رخص في العربة هو الذي نهي عن بيسع التمر بالتمر في لفظ واحد من دواية جماعة من الصحابة ، قال : وذاير ذلك الإذن في السلم مع قوله عليَّج و لاتبـــــ

ما ليس عندك ، قال : فن أبياز السلم مع كونه مستثنى من بيع ماليس شندك ومنع اليوية مع كونها مستثناً ومن بيسم

الحديث ٢٢٧٩ - ٢٢٨٤

ثابت رضى اللهُ عنهم قال ﴿ رَضَّى اللَّهِ ۚ ﴿ إِلَّهِ أَنْ نَبُاعَ السرايا بخرصِها مُراً ﴾ ٢٣٨١ - مَرْشُ عِدْ اللهِ بنُ عَدِ حدَّنَا ابنُ عُبِيةً من ابنِ جُرِيج عن عطاه سمّ جارَ بنَ عدِ اللهِ رضى الله عبها ﴿ نَهِي اللَّهِ مُرْكُمُ مِنِ الْحَارَةِ وَالْحَاقَةِ وَعَنِ الْوَابَنَةِ وَعَنْ بِيعِ النَّمْرِ حَتَّى بَدْوُ صَلاحَهُ ، وأن

لانباع إلاّ بالدينارِ والدّرمَمِ ، إلاّ المَرافِي ، ٢٣٨٢ - مَرْشُ بِي بِن أَزَعَةً حَدَّثَنَا مالكُ عن داودَ بن حُسَين مِن أبي سُعَيانَ مَولَىٰ ابنِ إلي أحدَ عن أبي هر يرةَ رضى اللَّهُ عنا قال ﴿ رَخُّمَنَ النِّي عَلِيًّا فَ بيع العَرايا بَخْرْمِيها منَ الشَّهِ فبا دُونَ خسةٍ أُوسُق ، أو في خمية أوسُق ، شك داود أني ذاك ،

٣٢٨٤ ، ٢٢٨٣ - مَرْشُنْ زَكْرِياه بنُ يميي حدَّننا أبو أسامةً فال أحبرني الوليدُ بنُ كثير قال أخبر في بُشَيرُ بِنُ يَسَارِ مَولَىٰ بني حَارَةً أَنَّ وَافَعَ بِنَ خَذِيجِ وَسَهِلَ بَنَ أَنِي خَنْمَةً حَدًّاهُ ﴿ انْ رسولَ اللَّهِ مَنْكُ خَلِي عنِ الْمَزَابَنَةِ ، بَيْعِ النَّمَرِ بالنَّمْرِ ، إلا أَصَابَ العَرَابَا فَانَهُ أَذِنَ لَمْ ، قال أبو عبدِ اللهِ : وقال ابنُ إسعاقَ حــــدُّنَى بُشيرٌ . . مثلًا قرله (باب الرجل يكون له بمر أو شرب في حائط أو نخل) هو من اللف والنشر ، أي له حق المروَّد في الحائطُ أو نصيب في النعل. قوله (وقال الني ﷺ : من باع علا بعد أن نؤ بر فشرتها للبائع) نقدم موصولا في د باب من باع نخلا قد أبرت ، من طريق مالك عن نافع عن أن عمر ، ووصله بمناه في هذا الباب. قوله (والبائع

المسر والسق حتى يرفع) أي ثمر ته (وكذلك وب السرية) ، وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الاحاديث المذكورة في الباب، وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحمديث المرفوع فوهم في ذلك وهما فاحشا . وقال أن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان أجمياع الحقوق في المين الواحدة ، هذا له الملك وهذا له الانتفاع ، وهو مأخوذ من استخاق البانع الثمرة دون الاصل نيكون له حق الاستطراق لاقتطافها في أرض بملوكة لغيرةً ، وكذلك ماحب العربة . قال : وعندنا خلاف قيمن يسق العربة ، هل هو على الواهب أو الموهوبة له ؟ وكذلك سق الثمرة المستثناة في البيع قبل على البائع وقبل على المصترى ، فلا نفتر بنقل أبِّن بطال الإجماع في ذلك . ثم أورد

المسنف في ذلك خمية أحاديث : الاول حديث ابن عمر • من ابتاع نخلا ، تقدم الكلام على شرحه وعلى بان شي. بن انتلاف الرادفية فر باب من بال نظراند أرب من كتاب البيع . قوله (ومن ابتاع عبد وله مان اخ) قال أبن دقيق العيد : استدل به يا الى على أن العبد يملك لاضافة الملك اليه باللام ، وهي ظاهرة في الملك . قال غير. يؤخذ منه أن العبد إذا ملسكم سيده مالاً فانه بملسكم ، وبه قال مالك وكذا النافعي في الفديم ، لكنه إذا باعه بعد

ذلك وجع المال لسيد. إلا أن يشترك المبتاع . وقال أبو حنيفة وكذا النافغي في الجديد : لايملك العبد شبئا أصلا والاضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج الفرس ، ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبدا ومعه مال وشرطه

المبتاع أن البيع يصح ، لكن بشرط أن لايكون المال وبويا فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بنداهم قاله الثافعي ، وعن مالك لا يمنع لاطلان الحديث ، وكأن العقد إنما وقع على العبد خاصة ، والمال الذي معه لا مدخل له في العقد . العودة نقط. وقال الباجي : إن شرطه المشترى للعبد مح مطلقاً ، وإن شرط بعضه أو لنف فروايتان . وقال الماذوى : إن زال ملك السيد عن عبده ببيع أو معاوضة فالمسال السيد إلا أن يشترطة المبتاع . وعن بعض التامين

كالحسن يتبع العبد ، والحديث حجة على قائل هذا . وإن زال بالعتن ونحوه فالمال العبد إلا أن يشترُطه السيد ، وإن ذال بالحبة ونحوها فروايتان قال الفرطي : أرجعها إلحاقها بالبيع ، وكذا إن سله في الجناية . وفي الحديث جواز الشرط الذي لايناني مقتمني العقد ، قال الكرماني : قوله , وله مال ، اضافة المال الى العبد بجاز كا صافة الممرة

إلى النخلة . قوله (وعن مالك) هو معطوف على قوله حدثنا الليك ، فهو موصول ، والتقدير : حدثنا عبد الله بن يوسف غن مالك . وزيم بعض الثراح أنه معلق ، وليس كذلك . وتردد الكرماني . وقد وصله أبو دارد مر. حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعاً ، وءن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوقاً ، وكذا هو في • الموطأ ، ولفظه : عن ابن عمر عن عمر بقمة العبد ، وعَن نافع عن ابن عمر عن التي يؤلج بقمة النخل ، ثم ساقه من طريق سلمة بن كميل و حدثني من سمع جابرا عن النبي ﴿ يَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَل فى شأن العبد ، أو التقدير : عن عمر أنه قال فى العبد بأن ماله البائمه ، أو زاد افظ العبد بعد قوله , الا أن يشترط

المبتاع ، أي والعبدكذلك . قلت : وأرجحها الاول ، وقدعبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كاذكرته . وأخرجه النسائى من طريق محيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ، ومن رواية محد بن إمحق عن نافع عن ابن عمر مراوعا بالقصتين ، وقال النسائي : إنه خطأ ، والصواب مارواه يحيى الفطان ، وكذلك وواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوة . وقوله . من ابتاع عبدا وله مال فاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع ، مكذا ثبتت قصة المبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخارى ، وصنيع صاحب العمدة يفتضي أنها من أفراد مُسلمُ فأنه أورده في • باب العرايا ، فقال • عن عبد الله بن عمر ، فذكر من باغ نخلائم قال • ولمسلم من ابتاع عبدا

فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع ، وكرأنه لما نظر كمتاب البيوع من البخارى فلم يجد. فيه نوهم أنهـا من أفرإد مسلم . واعتنو الشاوح ابن العطاد عن صاحب العمدة فقال : هذه الزيادة أخرجها الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر ، قال : فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصا . وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكرا في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي 🥰 بغير واسطة عمر ، لكن مسلم والبخارى ذكراه فى البيوع والشرب فتعين أن سبب ومم المقنسى ماذكرته . وقال النووي في شرح مسلم : لم تقع هذه الزيادة في حديث ما فقع عن أبن تمر . رينك لا ينتار نان رااا تتة بل هم

إجل من نافع فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائي والدارةطني الى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهي . قَلَت: أَمَا نَتَى تَخْرِيمُها قَرْدُو دَقَائِها ثَابَتَة عَنْدَ البخاري هَنَا مِنْ رَوَايَةِ ابْنَ جَرَج عن آن أبي مليكة عن ناقع لكن ٢٤ ـ. كتاب الاستقراض وأداء الديون

اللهِ رضيَ اللهُ عنهما قال ﴿ غَزَوتُ مَعَ النِّي مِنْكُمْ فَقَالَ : كَيْفَ ثَرَى بَعِيرَكَ ؟ أَ تَبِيعَهُ ؟ قتُ نعم ، فبعتهُ إيّاه . .

ظمَّا قَدِيمَ للدينةَ غَدَوتُ إلبه ِ بالبَعيرِ ، فأعطاني أَمُنهَ » . ٣٨٨٧ ــ حَرَرْتُ مُملًى بنُ أُسَدِ حدُّ ثَنَا عبدُ الواحدِ حدٌّ نَنا الأعشُ قال و تَذاكَرُ مَا عندَ ابراهيم الزُّهنَ في السَّكَرِ فقال: حدَّثَنَى الأَسْوِدُ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنَّ النبيِّ يَرُّفِيُّ اشترَى طَماماً من يهودي إلى أجل

ورَهَنهُ ورعاً من حديد ، قله (باب من اشتری بالدین و لیس عنده ثمنه أو لیس محضرته) أی فهو جائز ، وكمانه پشیر إلی صنعت ماجا. عن أبن هباس مرفوعاً و لا أشتري ماليس عندي ثمنه ، وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن -عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله • ثم أورد فيه حديث جابر في -شراء الني ﷺ منه جمله في السفر وقضائه عنه في المدينة ، وهو مطابق للركن النائي من الترجمة . وحديث عائشة في

شرائه ﷺ من البودي الطعام إلى أجل ، وهو مطابق للركن الاول . قال ابن المنير : وجه الدلالة منه أنه شِبْغ لو حضره الثمن ما أخره ، مكذا ثمن الطمام لو حضره لم يرتب في نمته دينا ، لما عرف من عادته الشريفة من المبادرة الى لمخراج مايلزمه لمخراجه ، قلت : وحديث جابر يأتى السكلام عليه في الشروط ، وحديث عائشة يأتي السكلام عليه في الرهن . وقوله في أول حديث جابر « حدثنا عمد بن يوسف ، هو البيكندي كذا ثبت لآبي ذد ، وأهمل عند الاكثر ، وجزم أبو على الجيائى بانه ابن سلام وحكى ذلك عن دواية ابن الكن ، ثم وجدته فى دواية أبى على بن شبويه عن

الفربری كذلك . وجرير شيخه هو ابن عبد الحيد ، ومغيرة هو ابن مقسم ٣ - باب من أخذ أموال الناس يُرمد أداءها، أو إللافها

٢٣٨٧ ــ حَرْثُنَا عِبدُ العزيز بنُ عِبدِ اللهِ الأَوَبِسيُّ حدَّثَنَا شَلَهِانَ بنُ بلال عن ثور بن زيدِ عن أبي

ونافع ، قال أبو عمر : اتفَّنا على رفع حديث النخل ، وأما قصة العبد فرفعها سالم ووقفها نافع على عمر ، ورجع والحجر والتفليس البخاري دواية سالم في رفع الحديثين ، و نفل ابن التين عن الداودي هو وهم من نافع ، والصحيح مادواه سالم مرفوعا قله (كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والنفليس) كفا لابي ذر ، وزاد غيره في أوله البسطة . فى العبد والثمرة ، قال ابن التين : لا أدرى من أي أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك ــ يسي على جهة الفنوى ــ مستندا إلى ما قاله النبي مُرَاجِج فتصح الروايتان . قلت : قد نقل النرمذي في و الجامع ، عن البخاري وللنسنَّى وباب، بدل كتاب، وعطت النرجمة التي تليه عليه بغير باب. رجمع المصنف بين هذه الأسور الثلاثة لفلة

المديث ١٣٨٥ - ١٣٨٧

تمحيُّح الروابتين ، ونقل عنه في «العلل ، ترجيح قول سالم ، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كناب البيوع . الأحاديث الواردة فيها والتعلق بعضها ببعض قوله (والحرث (١)) أى الأرض المزووعة ، فن باع أرضا عروثة وفيها زرع فالزرع للبائع ، والحلاف في هذه ١ ــ باكب مَن اشْتَرَى بالدِّينِ وليسَ عندَهُ مَنهُ ، أو ليسَ بَحَضْرَتُهِ كالحلاف في النخل ، ويؤخذ منه أن من أجر أرضا وله فها زرح أن الزرع للؤجر لا للستأجر إن تصورت صورة ٧٣٨٠ — وَرَثِرُوا عَدُ بِنُ وَسُكَ هُوَ البِيكَنْدِئُ أُخْبِرَنَا جَرَرٌ عَنِ الْنُفَرَةِ مِنَ الشَّميُّ عن جامر بن هيد الاجارة . قولِه (سمى له نام هؤلاء الثلاثة (١) قائل وسمى، هو ابن جريج والصمير في و له ، لابن أبي مليكة . وفي

الحديث مايدل على قلة تدليس أين جريج قانه كشير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بأن بينهما في حــذا الحديث واسطة . نانها : حَديث زيد بن ثابت في العرايا وقد تقدم مشروحاً في بابه . ثالثها : حديث جابر في النهي عرب المخابرة والمحافلة والمزابنة وبيع النمر حتى يبدو صلاحه وبيعه بغير الدينار والدوم الاالعرايا . فاما المخابرة فتقدم الكلام عليها في المزارعة . وأما المحقلة فتقدم الكلام علمها في حديث أنس في « باب بيع المحاضرة » . وأما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث أبن عمر وأبن عباس وغيرهما في د باب المزابنة ، ، وأما بغيثه فنقدم في د باب بسع

باختصار ، وأما الاختلاب بين سالم ونافع فأنما هو فى وفعها و وقعها لا فى إثباتها ونفيها ، فسالم وقع الحديثين

جيما ونافع رفع حديث النخل عن أبن عمر عن الني بركم ووقف حديث العبد على أب عمر عن عمر ، وقد رجح

مسلم ما وجمته النسائى . وقال أبو داود وتبعه ابن عبــد البر : وحذا أحد الاحاديث الاربعة التي اختلف فيهـا سالم

التمر على رءوس النخل، من حديث جابر . رابعها : حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد نقدم أيضا مشروحا في حديث سهل في • بأب بيسع الثمر على و-وس النخل ، وقد تقدم شرح جميع هذه الاحاديث ، وقوله هنا • قال : وقال أبن إسحق سمتني بشير ، يعني أبن يسار مثله ، كذا لابي فد وأبي الوقت ، ووقع للاصيلي وكريمة وغيرهما « قال أبو عبد الله : قال ابن اسمَق ، فعلى هذا فهو معلق ، ولم أره موصولًا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان

(عامة): النشل كتاب الثرب على سنة وثلانين حديثًا ، المعلق منها حملة والبقية موصولة ، والمكرد منها

فيه وفيها مضى سبعة عشر حديثًا ، والحالص تسعة عشر ، وافته مسلم على تخريمها سوى حديث عثمان في بئر وومة ، وحديث أبز عباس في قمة ماجر ، وحديث الصعب في الحي ، وحديث الزهري المرسل في حيي النقيع ، وحديث أنس فى الفطائع . وفيه من الآثار اثنان عن عمر رضى الله عنه . والله تعالى أعلم

(١) في هامش طبعة بولاق : تول الشارح (قوله والحرث الح) و (ثوله سمى له نائع هؤلاء الثلاثة الح)هاتان العبارتان شيم موجودتين في نسخ التن الى بايدينا ، ولعلمها في الرواية التي وقت لشارح فصرح عليها

(۱) وفي قصة أبي سعيد مع إن

بألا ، فإنى لقاعد عند أبي سعد فسألته عن الصرف فقال : مازاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولما ، فذكر الحديث قال و فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه ، . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فعنة

وعك ، وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلانه وهو الجمع عليه ، ومنع التفاصل في النوع الواحد منهما وهو قول الجهود . وخالف فيه ابنُ عمر ثم رجع ، وابن عباسَ واختلف في دجوعه . وقد دوى الحاكم من طريق حيان العدوى وهو بالمهمة والتحتانية . سألت آبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لايرى به بأسا زُمانا

من عره مأكان منه عبنا بعين بدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيثة ، فلقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وقيه , التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعيروالذهب بالذهب والفضة بالفضة بدأ بيد مثلا بمثل ، فن زاد فهو ربا ، فقال ابن عبـاس : أستغفر الله وأتوب اليه ، فـكان ينهى عنه أشد النهى . . واتفق العلما. على صحة حديث" أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيسل

المعنى في قوله و لا ربا ، الربا الاغلظ النديد النحريم المتوعد عليه بالعقاب النديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، وإنما القصد نني الأكمل لا نني الأصل ، وأيضا فنني تحريم وبا الفضل من حديث أسامة أنا هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالته بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم واقه أعلم . وقال الطبرى : معنى حديث أسامة د لاربا إلا فى النسبتة ، إذا اختلفت أنواع البيم والفضل

ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نُسيئة ، قلت : وهذا موافق عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف ألى الاجتماع ومحتج عليه بالادلة وأرم اقراد الصغير للكير بفضل التقدم

٨٠ – باب بيم الوَرق بالذَّهبِ نُسِينةً ﴿

٢١٨٠ ، ٢١٨١ - مَرْشُنْ حَمْسُ مِنْ عَرْ حَدُّنَنَا شُعِبُ قَالَ أَخْبِرَنَى حَبِيبُ مِنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ سِيتُ المُنْهَالِ قال: مألتُ التَرَاء بنَ عازِبٍ وزيدَ بنَ أرقمَ رضىَ اللهُ عنهم عن الصَّرفِ ، فـكلُ واحدٍ منهما بقول: هذا خبر منى ، فسكادها يقول : نَهمى رسولُ اللهِ ﷺ عن بَيع الذَّهبِ بالوَّرق دَيناً ﴾

فيه يدا بيدربا جما بينه وبين حديث أب سعيد . (تنبيه) : وقع في نسخة الصفاق هنا . قال أبو عبد آنه ، يشي

البخارى وسمت سليمان بن حرب يقول: لادبا إلا في النسيئة هذا عندنا في النهب بالورق والحنطة بالشعير متفاضلا

قله (باب بيع الورق بالنعب نسيتة) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلاً، فهي أربعة أفسام : فبيع النقد إما يمثله وهو المراطلة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع المرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضاً ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابعة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فان كان النقد بالنف مؤخرا فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخرا فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، واقه أعلم . قوله (عن الصرف) أي بيع الندام

جويتها في الميزان، وسيأتي في أوائل المجرة من طريق سفيان عن عرو بن دينار عن أبي المنهال قال و باع شريك لَى دراهم أي بذهب في السرق لسينة ، فقلت : سبحان الله أيصلح هذا ؟ فقال القد يعتبا في السرق فا عابه على أحد ، ا فعالت العباء بن عاذب ، فذكر . قوايه (مشاخير منى) في روآن سفيان الذكورة وقال فالق زيد بن أرقم ثالم

فانه كان أعظمنا تجارة ، فسأك ، فذكره . وفي دواية الحيدي في مستم من هذا الوجه عن سنبيان ، قتال مدتي البراء ، وقد تقدم في د باب النجارة في البر ، من وجد آخر عن أبي النهال بنفظ ، أن كان بدا ميد فلا بأس - وأن كَانَ قَـيْنًا قَلَا يَعِلُمُ . وَوَ الحَدْبُ مَا كَانَ عَلِيهِ السَّعَابُ مَن التَّواضُّح ، وإنْسَان بعضهم بعضا ، ومعرفة أحدثم حن الآعر ، واستطارً العالم في النتيا بنظيره في العلم ، وسيأتي بعد آلكام على همذا الحديث في النبركة لمرب شاء

٨١ - باب بع الذَّهب بالوَرَق بَدَأُ رِبَدَ ٢١٨٠ – حَدَثْنَا مِرِنُ بُنُ مُبَسَرَةً حَدَّثَنَا عَبَادُ بِنُ التَّوَامِ أَخْبِرَنَا كِيمِي بُنُ أَبِي إسعانَ حَدَثَنَا مِيدُ

﴾ُ الرحمن بنُ أبي بَسكرة عن أبير رضيَ فَهُ عنه قال ﴿ نَهِي النِّي ﷺ عَنِ النِّمَّةِ بِالنِّمْةِ والنَّاهبِ بالنَّاهبِ إلاُّ ﴿ سُواتُ بِسُواهِ ۚ وَأَمَّرُنَا أَنْ نَبَاعَ اللَّهُ مِ بِالنَّمَا ۚ كِلْتَ شِئْمًا ، والفضَّةَ بالذهب كيف شِئنا ﴾ قِلَهُ (باب ب. النَّمَ بَالَ قَ يُعَا بِيدً) ذكر فيه حديث أبي بكرة الماض قبل بثلاثة أبواب. ولبس فيه ﴾ التقييدُ بالحلول. وكأنه أشار بذلك إلى ماوقع في بعض طرقه : فقد أغرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أغرجه البخاري من طريق وفيه ، فسأله رجلً فتال : بينا بيد . فتال : حكفًا سمعت ، وأغرجه مسلم من طرب يمي بن أبي كثير عن يمي بن أبي إسمن قلم يسق النظه ، فسأنه أبر عوانه في مستخرجه قفال في آخرُه ، والمصنة بالذهب كيف شئتم بدأ بيد، واشتراط القبض في الصرف منفق عليه ، وانما وقع الاحتلاف في التفاضل بين الجنس

بَالنَّمِ أَوْ عَكَمُ ، وسَى بِهِ لَصْرَهُ عَنْ مُقْتَنَى البَّاءَاتُ مِنْ جَوَالَ النَّفَاصُلُ فِيهِ ، وقبل من الصريف وهو

الواحد واستدل به على بيح الربويات بعضها بيعض اذا كان بيدا بيد . وأصرح منه حديث عبادة بن الصاحت عند مسلم بلفظ , فإذا احتلفت الاصناف فيعواكف شئتم ، ٨٢ - باب تيم الزابَافي ، وهي تيم لتر باللِّقر ، ومع الرَّب بالكَّرْم ، ومع التراط قال أَمَنَ : مَهِي البيُّ ﷺ عن الُّواجَةِ والْحَالَةِ

٢١٨٢ – مَدَّثْنَا تَعِي نُ يُسكِمرِ حَدَّثَنَا الَّيْثُ عَن عُنَيلٍ عَنِ ابْنِ شَهارٍ أَحْدَثَى سَامُ نُ عِلِ اللهِ عَن عِدِ اللَّهِ مِن عُرَّ رَمَى ۚ اللَّهُ عَنهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ﴿ لَانْتَبِسُوا النَّمْزَ حتى يَبْدَؤُ صَلاحُهُ . ولا تَنبِسُوا

النُّمَرَ بالنُّر » ٢١٨٤ – قال مَالُمْ : وأُخبرُ في عبدُ الْفُوْعن زيدِ بن ابت إِنْ رسولَ اللَّهِ بَالِحْ رَخْصَ بعدَ ذُلْكَ في يَعمِ

المرّابا بالمُتحلب أو بالنَّشر . ولم يُرخَّض في غيره ،

النَّمَر بالنَّمْر على رُ.وس النَّخل ۽ 🦜

مُ قال ﴿ نَهِي النِّيُّ مِنْكُ عِنْ الْحَافَلَةِ وَالْمُزَاكِنةِ ﴾

عنهم ﴿ انَّ رسولَ اللهِ مَيْنَاتِهُ أَرخَصَ لصاحبِ الدَّرَّيِّةِ أَن يَبيمَهَا يَحْرَصُها ﴾

بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بلو صلاحه ، وهو خطأ فالمفايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب .

وقيل هي المزادعة على الجزء وقبل غير ذلك ، والذي تدل عليه الأحاديث في تنسيرها أولى . قوله (قال أنس الح) يأتى موصولاً في ه باب بيع المخاصرة ، وفيه تفسير الحاقلة ؛ ثم أورد المصنف خديث ابن عمر من دواية ابنه سالم

٢٤ - كتاب البيوم ٢١٨٥ - ورَشْ عِدْ اللهِ مِن يُوسُنَ أخر من ماك عن نافع عن عبد الله مِن عر رضي اللهُ عنها وان رسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عن المزابَنةِ . والْمُرابنةُ يَعُ النَّمَر بالتنر كَبلاً ، ويَعِمُ الكَرْمِ بالزَّبيبِ كَبلا ، ٢١٨٦ - مَرَشَ عِبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ أخبرَ مَا مالكُ عن داود بن المحصين عن أبي سُفيانَ مَولَى ابن أبي أحمدَ عن أبي سعيدِ الخَدْرِيِّ رَمَىَ اللَّهُ عنهُ ﴿ انَّ رَسُولَ اللَّهِ يَرْتُكُمْ نَهَى عَنِ الْزابَنةِ والمخاقَلةِ . والْزابنةُ الشراه ٢١٨٧ – وَرَشْنَا مَدُدُ حَدَّثَنَا أَبُو مَاوِيةً عن النَّبِيانيِّ عن عِكْرِمةً عن ابن عَبَّسِ رضي اللهُ عنها ٢١٨ – حَرَثُ عِدُ اللَّهِ مِنُ مَسْلَةً حَدَّثَنَا مَالَثُ عِن نافع عِن ابنِ عَرَ عِن زَبِدِ بنِ ثابت رضيَ اللهُ قله (باب بيع المزاينة) بالزاى والموحدة والنون ، مفاعلة من الزين بفتح الزاى وسكون الموحدة وهو الدفع التديد، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيهــــا، وقبل للبيع المخصوص المزابنة لأن كل واحد من التبايمين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحـدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفــخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بأمضاء البيع . قاله (وهي بيع التمر) بالمثناة والسكون (بالثمر) بالمثلثة وفتح الميم ، والمراد به الرطب خاصة . وقوله و بيع الزيب بالكرم ، أيّ بالعنب ، وهذا أصل المزابنة : ﴿ أَلَى الشَافَى بذلك كل بيع مجهول بمجمول ، أو يمعلوم من جنس يجرى الربا في نقده قال : وأما من قال أضن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فا زاد فلي وما نقص فعلي فهو من القاد واليس من المرابنة . قلت : لكن تقدم في و باب بعع الزبيب بالزبيب ، من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر ﴿ والمزابنة أن ببيع المُمر بكيل ان زاد فلي وان نقص فعلَّى ، فثبت أن من صور المزابنة أيضا هذه الصورة من الغار ، ولا يلزم من كونها قارا أن لاتسمى مرابنة . ومن صور المزابنة أيضا بيع الزرع بالحنطة كيلا ، وقد رواه سلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ ، والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمركيلا ، وبيم العنب بالزبيب كيلا ، وبيع الزدع بالحنطة كيلا ، وستأتى هذه الزيادة للصنف من طريق الليث عن نافع بعد أبواب . وقال مالك : المزابنة كل شيء من الجزاف لايملم كيله ولا وزنه ولا عدد، إذا بيع بشي. مسمى من الكيل وغيره ، سواء كان من جنس بحرى الربا فى قند أم لا . وسبب النبي عنه ما يدخيله من القاد والغرو ، قال ابن عبد الير : فظر مالك إلى معني المزاينة المة ـ وهي المدافعة ـ وبدخل فيها التيار والمخاطرة ، وفسر

الحيث ٢١٨٨ - ٢١٨٨ ومن رواية نافع كلامما شنه . ثم حديث أبي سعيد في ذلك . وفي طرين نافع تنسير المزابنة ، وظاهره أنها من الدَّفُوع . ومثلة في حديث أن سعيد في الباب ، وأخرجه مسلم من حديث جارٍ كذلك ، ويؤيدكونه مرفوعا دواية سالم وأن لم يتعرض فيها لذكر الزابنة ، وعلى نفدر أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لا غالب لهم في أن مثل حذا مرابة ، واننا اختلفوا هل يلتحق بذلك كل مالا بحوز إلا مثلاً بمثل فلا يحرز فيه كيل بحراف ولا جراف بحراف؟ وغمور على الإنجاق . وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم . واقة أعلم . قوله (قال مالم) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن البت في آخو الباب مِن طريق تافع عنَّ أبِّن عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبراب من وجه آخر عن ثافع مضمومًا في سياق وأحد ، وأعرجه الترمذي من طريق محد بن إسحق عن ثافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت وأر بفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذي وعن ذيه بن ثابت أن التي رَقِيُّ مِن عن الحاقة والزابة ، إلا أنه قد أين لامل العرايا أن يتيعوها مجتل خرصها ، ومراد الترمشي أن التصريح بالنبي عن الزائة لم ردني حديث زيد بن ناب وإنما رواه ان عربغير واسطة ، ودوى إن عراستثناء العراباً بواسطة زيد بن ثابت ، فإن كانت روانة ابن إسمق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن ويدين تابت وكان عند، بعنه بغير واسطة . واستدل بأعاديك الباب على تحريم بيع الرغب بالبابر منه ولو تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتباد بالتساوى إنما يصح حالة الكبال. والرطب قدّ ينقص إذا جف عن اليابس نقصاً لا يتقدر وهو قول الجهور، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة ، وغالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحادين الواردة في النبي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص ه ان النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا جف؟ قالوا نعم . قال : فلا اذا ي أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه أللامذى وابن خزية وابن حبان والحاكم . **قول**ه (وخص بعد ذلك) أى بعد النهى عن بيع اتمر بالثمر (نى بيع العرايا) وعنا من أصرح ماوود في الرد على من حمل من الحنفية النبى عن بيع النمو بأثمر على عومه ومنع أن يكونَ بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان عتلفان وردا فى سياق واحد، وكذلك من زعم منهم كم حكاء ان المنذر عهم أن بيع العرايا منسوخ بالنبي عن بيع الثمر بالتمر لان المنسوخ لا يكون بعد الناسخ . قوله (بالرطب أو بالتمر) كذا عند البخاري وسلم من رواية عميل عن الزهري بلفظ وأو ، وهي مخملة أنَّ نكون التخبير وأن تكون للشك ، وأشرجه النسائى والعاراتي من طريق صالح بن كيسان والبهق من طريق الآوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ , بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك ، مكذا ذكر. بالوأو ، وهذا يؤيدكون , أو ، يمنى التخير لا العلك، بخلاف ماجرم به النووى . وكذلك أخرجه أبر داود من طريق الزهرى أيضا عن غارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسنانه حميع ، وليس حـــو اختلافا على الزهرى فان ابن وهب دواء عن يونس عن الزمرى بالاسنادين أخرجهما النسائي وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر إلى جواز ببع الرطب الخروص على دروس النخل بالرطب الخروص أيصنا على الآرض وهو وأى ابن خيران من الشائعية ، وقيلً لإيجوز وهو رأى الاصطغري وصحنه جماعة ، وقبل إن كانا نوعا واحدا لم يجز إذ لاحاجة اليه ، وان كانا نوعين لجاز وهو رأى أبي إحق وحصه إن أبي عصرون ، وحذا كله فيها إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الآرض ، وقبل ومثله م -- 19 ج } و فتع الباري

الطبراني من طريق حمـــــــاد بن سلة عن أبيرب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ و وخص في العرايا ، النخلة والنختان يوحبان الرجل فيهمها بخرصهما تمراء زادفيه ويوهبان الرجلء واليس بقيد عند الجهود كاسبأتي شرحه

٨٣ - إحب تبيع التُمَرعلي رُوس النَّخل النَّعْدِ أو النَّيْطُةُ ٢١٨ - حَرَثُ اللَّهِ بِنُ سُلِهِانَ حَدُلُنَا إِنْ وَهِبِ أَخَيْرَى إِنْ يُجْرَبِي عِن عظاء وأَق الو يوعن جامي رضيَ اللهُ عنهُ قال ﴿ مَنِي النَّهِيُّ عِلَيْتُهُ عَن مَنِيمِ النَّمَرَ حَتَّى بَطِبَ ، ولا أيناعُ شي منه ُ إلا بالدِّنبارِ والدَّرْهُمِ ﴾

إلا القرايا ،

٢١٠ - حَرْثُ عِنْهُ مِنْ عَنِهِ الرَّهَابِ قال سَمتُ مَالَكَ وَمَأَنَّهُ كُبَيْهُ اللَّهِ مِنْ الرَّبِيعِ : أحد لك دَاوُدُعنَ أَبِي سُفَيَانَ مَن أَبِي هربِرةَ رضَىَ اللهُ عنه ﴿ إِنَّ اللِّبِي ۚ ﷺ رَبِّسَ فِي بِيعِ السّرَايا في خسةِ أُوسُقِ

أو دُونَ خَمَة أو سُق قال : نعم ٥ [المديث ٢١٩٠ ـ طرفه في : ٢٢٨٢]

٢١٩١ – مَرْثُ على بنُ عبدُ اللهِ حدَّثَمَا سُنيانُ قال: قال بجي بنُ سعيدِ سمتُ بُشَيراً قال: سمتُ سَهلَ بنَ أَبِي حَنْمَةً وَانَّ رسولَ اللهِ ﷺ نَهِي عَن يَهِم النَّتَرِ بِالنَّمْرِ ، ورخْصَ في القرِّ بِأَنْ كَباغ بخرْصِها يَا كُلِها أَهُلُها وُطَبِياً - وقال مِفيانُ مِمَّاةً أَخِرَى: إلاَّ أَنَّهُ وخَّعِيرٌ فَى العَرِّيَّةِ تبيهُما أَهُلُها يَخْرِصِها بِالْحُلُونَها

رُكُماً ﴾ قال : هو مَوالا . قال سُنبانُ فقلتُ ليَحيىٰ وأنا أغلامٌ : إنَّ أهلَ مَكُمَ ۚ يَقُولُونَ : إنَّ النبَّ فَيَتَلِيْهِ رَخُصَ لهم في بيع الترايا . فقال : وما يكوي أهلّ مكة أ قلت إنه، كروكة عن جابر . فسكت . قال سُفيانُ : إنما أردتُ

أنَّ جارِاً من أهلِ الدينةِ ٤ . قبل لسُفيانَ : ألبس فهِ ﴿ نَهَىٰ عَنِ بِهِمِ النَّمَرِ حَتَّى يَبِدُو صَلاحُه ﴾ ؟ قال : لا [المديث ٢١٩١ _ طرف في : ١٩٨٤] قَوْلُهُ (باب بيع النَّر) بفتح المثلثة والميم (على دروس النخل) أى بعد أن يطيب. وقوله ,بالذهب أو الفضة ، البع قيه ظاهر الحديث وسياني آلبحث فيه . قوله (عن عطا.) هو ابن أبي دياح . وأبو الزبير هو عمد بن مسلم ، كمَّا جمع بينهما ابن وهب ، ونابعه أبو عاصم عند مسلم ويحيى بن أبوب عند الطحارى ، وكلاهما عن أبن جريح ،

ورواه آبن عينة عند مسلم عن ان جريج عن عطا. وحده ، ووقع في روايته عن ابن جريج ، أخبرني عطا. • · قوله (عن جابر) في رواية أبي عاصم المذكورة , انهما سما جابُّر بزعبدالله ، . قوله (عن بيع النسر) بفتح الثلثة أي الرطب. قوله (حتى يطب) في دواية ابن عينة ، حتى يبدو صلاحه ، وسيأتي تفسير، بعد باب. قوله (ولا بساع شي منه إلا بالديار والدرم) قال ان بطال .: انما اقتصر على الذهب والنصة لاتهما جل مايتعامل به الناس، ولمالا فلاخلاف بين الآمة في جواز بيمه بالمروض يعتى بشرطه . قوله (الاالعرايا) زاد

ما إذا كانا معا على النخل ، وقبل إن محله فيها إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع أخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب. قمله (بيع الثمر) بالمثلثة وتحريك الميم، وفي دواية مسلم « ثمر النخل ، وهو المراد هنا ، وليس المراد التمر من غير النخل قانه يجوز بيعه بالتمر بالمثناة والكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاصلا من جنسه . قوله (كيلا) يأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده . قوله (وبيع الكرم بالزبيب

كيلاً) في دواية مسلم . وبيم العنب بالزييب كيلا ، والسكرم بنتح السكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما ، وقد ورد النهي عنه كما سيأتي الكلام عليه في الآدب ، ويجمع بينهما يحمل النهي على التنزيه وبكون ذكر. هنا لبيان الجواز ، وهذا كله بنا. على أن تفسير المذابنة من كلام الني ﷺ ، وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حبة على الجراز فيحمل النهي على حقيقته . واختلف م السلف: هل يلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية متهم الحب الطبري ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب النافعي ، وقيل : يلحق كل ما يدخر وهو قول المالكية ، وقيل : يلحق كل ممرة وهو منقول عن النافعي أيضا . قيله (عن داود بن الحصين) هو المدني ، وكلهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وليس لداود ولا الشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي بليه . وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحد ، ووقع في دواية مسلم . أن أبا سفيان أخره أنه سمع أبا سعيد ،

وأبو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووى تيما لغيره لايعرف اسمه ، وسبقهم الى ذلك أبو أحد الحاكم في الكني لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن الغمني شيخه فيه أن اسمه قزمان ، وابن أبي أحد مو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الاسدى ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وحكى الواقدي أن أبا سفيان كان مول لبني عبد الاشهل وكان يجالس عبيد الله بن أبي أحمد ننسب آيه . قمله (والزابنة اشترا. الثمر بالتمر على ر.وس النخل) زاد ابن مهدى عن مالك عند الاسماعيلي وكيلاً وهو موافق لحديث أن عمر الذي قبله ، وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لأنه صورة المبايعة التي وقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لخروجه على سبب أوله

منهوم . لكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالمنع من المنفوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب الكيل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد . والمحافلة كرا. الارض ، وكذا هو في الموطأ . قولِه (عن النبياني) هو أبو إسمق ، ووقع في رواية الإسماعيل من وجه آخر عن أبي معادبة وحدثنا الشيبان ، وسيأتي الكلام عن المحاملة في • باب بيم الخاصرة » ووقع في دواية محد بن عرو عن أبي سلة عن أبي سعد عدَّب هذا الحدث مثله ، والمزابة فى النخل والمحافلة فى الزوع . قوله (أدخص لصاحب العرية) بفتح المهملة وكمر الرا. وتشديد النحتانية الجمع عراياً ، وقد ذكر نا تفسيرها لغة . قوله (أن يبيمها بخرمها) زاد الطبراني عن على بن عبد العزر عن العمني شبخ البخاري فيه .كيلا ، ومثله للصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ورواه مسلم عن يحي

أبن يمي عن مالك فقال بخرصها من التس ، وتحوه للصنف من دواية يمي بن سعيد عن نافع في كتاب النهرب ، ولمسلم من دواية سليانُ بن بلال عن يمين سعيد بلفظ • دخص في العربة بأخذها أحل البيت يخرصها تمرا يأكلونها رطباً ، ومن طريق الليث عن يحي بن سعيد بلفظ . وخص في سع العربة عمرصها تمرأ ، قال يحيي : العربة أن يشترى الرجل تمرأ النخلات بطعام أهله رطبا بخرصها تمرا ، وهذه الرواية تبين أن في دواية سليان إدراجا . وأخرجه

٣٤ - كتاب البيوع

البحث فيه قريبا

٩٤ - ياب تيم الخارأ وأكله

٢٢٠٩ – وَرَشْنَ أَبُو الوَالِيهِ هِمَامُ بِنُ عِيدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَبِرِ خَوالَةً عِن أَبِي بِشْرِ عِن مجاهدِ عِن ابنِ عَرَ رضى اللهُ عنهما قال (كنتُ عندَ النبيُّ ﷺ وهوَ يأكنُ أجَّارُ ، قال : مِن الشجرِ شجرة كارتجلِ المؤمن ،

فَأَرْدَتُ أَنْ أَقُولَ هِي النَّخَيُّ ، فَاذَا أَنْ أَحَدَّ شَهِم ، قَالَ : هِيَ النَّخَلَةُ ٢ قوله (باب يع الجار وأكه) بضم الجيم وتشنيد البر هز ثلب آليَّجة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ان عمر دمن الشجر شجرة كالرجل المؤمن ، وقد تقدمت مباحث في كنتاب العلم ، وليس فيه ذكر البيم لكن الاكل منه يغتضى جواذ بيعه قاله ابن المنبر ، ويحتمل أن يكون أشاد إن أنه لم يحد جديثًا على شرطه يدل بمطابقته على يبع الجار . وقال ابن بطال : بيع المجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للاكل فبيعه جائز ، قلت : فاقدة الترجمة رقع توهم المنح من ذلك لآنه قد يظن افسادا واضاعة وليسكذلك، وفي الحديث أكل الني يترقي بمضرة

القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الآكل واستحب اخفاءه قياسا على إخفاء مخرجه ٩٥ - باسب مَن أُجْرَى أَمَ الأمصار على ما يَتَعَارَفُونَ بِينَعِم

في البُيوع والإجارة والمسكمال والوزن وسُنيعم على يِبَايِهم ومَدَاهيهم الشهورة وقال شُرَيْعُ لَنْزَ البَنَّ : سُنُنْكُم بينَـكُم . وقال عبدُ الوهَّاب عن أبوب عن محمد : لا بأسَّ السنْمَرُة بأحدَ عشَرّ ويأخذ النفقة ربحاً. وقال النبيُّ ﷺ لهند ﴿ خُذِي مَايَكَفَيكِ وَوَلِدَكِ بِالْمُرُوفِ ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَمَن كان فقيراً فَلَيْأَ كُلُّ بِالْمُرُوفَ ﴾ . وأكتَرَى الحسنُ مِن ديدِ اللهِ بنِ مِرداس حاراً فقال : بكم ؟ قال : بداخَينِ . فركبَهُ ؛

ثمَّ جاء مرةً أخرى نقال الحارَ الحارَ ، فركبَهُ ولم 'يُشارطُهُ فيتُ إليهِ بنصفٍ يعرهم. ٢٢١٠ – وَرَشُنَا ءَبُرُ اللَّهِ بنُ بُوسَفَ أُخبرًا مالك عن مُحدِدِ الطويلِ عن أنس من مالك رضيَ اللهُ عه قال ﴿ تَحْجُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْيُنَةً أَبُو طَنِيةً فَأَمْرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ يَنْتُجَ بِصاع مِن تمر ، وأمرَ أهلُهُ أنْ يُختَّفوا عنه

ین خراجه ، ٢٢١١ — حَرَشُنَا أَبُو نُمَيمِ حَدَّثَمَا سُفِيانُ عَن هِشَامِ مِن عُرُوةَ عَن عَائشَةَ رَضَى اللَّهُ عَنها و قالت هندُ أُمَّ مُعاوِيةُ السولِ اللهِ عَلَيْظُ : إنَّ أبا سفيانَ رجل شَعيحُ ، فهل علَّ جُناحُ أن آخُذَ مِن مالهِ سراً ؟ قال : خُذى

قَالَ وَأَيُّمَا امْرِي ۚ أَثِّرَ كَعَلَاتُمْ بِنِعَ أَصَلُهَا فِللَّذِي أَثَّرَ كَمْرُ النَّخَلِ ، إَلا أَن بَشْرِطَ الْبُناعُ ، قوله (باب بيع النخل بأمله) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، وأورر. هنا من دواية الليك عن نافع بلفظ وأيما امرى أو نخلا ثم باع أصلها ، قال أن بطال : ذهب الجهود إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشترى ثمره قبل بلمو صلاحه في صفقة أخرى ، مخلاف ما لو اشتراء تبعا للنخل فيجوز . وروى ابن القاسم عن مائك الجواز مطلقا قال : والآول أولى لعموم النبي عن ذلك ٩٣ - ياب بيم الخامرة

٧٢٠٧ – صَرَّشُ إسعاقُ بنُ وَهبِ حدَّثَنا عمرُ بنُ يُونسَ قال حدَّثَنا أبي قال حدَّثَنَى اسعاقُ بنُ أبي طلحةَ الْمُصارئُ مِن أَسْرِ مِن مالكِ رضَى اللهُ عنهُ أنه قال 3 خَبَىٰ رسولُ اللهِ يَتَيْجُ عَنِ المحافَّةِ واكخاشَرَةٍ واللائسة والمنامذة والزابنة ،

﴿ ٢٢٠٨ – صَرَّمْنَا كُنْبَيةُ حَدَّنَنَا إسماعِلُ مِنْ جَعَمْرِ عَنْ مُعِيدُ عِنْ أَنْسِ رَضَىَ اللهُ عَنه وان النبي وَ اللَّبِي اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْكُ نَّهَىٰ عَنْ يَبِعِرْ ثَمْرَ النَّمْرِ حَتَّىٰ يَرْهُو ۚ . فقانا لأنس : ما زَهْوُها ؟ فال ّ : كَمْمُو ۚ وَ تَصْفُرْ . أُوالِيتَ إِنْ سَنَعَ الْفُرُ النِّيرَ بمَ تَسْتَعَلُّ مَالَ أَخْبِكُ ﴾ ؟

قوله (باب بيع المخاضرة) بالحناء والنناد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد بيع النمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها . قوله (حدثنا إسمق بن وهب) أى العلاف الواسطى ، وهو نقة ليس له ولا السيخه ولا لُصِيح شيخه في البخاري غيرَ هذا الموضع. قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن الفاسم الياس من بنى حنيفة ، ونقد يميي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن المحاقة) قال أبو عبيد : هو بيع الطمام ف سنبه بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليك : الحقل الزرع إذا تنعُب من قبل أن يطلط سوقه ، والمنهى عنه ببع

الزرع قبل إدداكه ، وقبل بيع الثمرة قبل بنو صلاحها ، وُفيل بيع مان د.وس النخل بالثمر ، وعن مالك هو كراً. الارض بالحنطة أو يكيل طمام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كراء الارض ببعض ماتنب ، وسيأتي البحث فيه فى كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد نقدم السكلام على الملامــة والمثابذة فى بابه وكذلك المزابنة . زاد الاسماعيل فى دو ايته . قال يونس بن ائتاسم : والخاضرة بيع الثار قبل أن تعلم وبيع الزدع قبل أن يشتد ويفرك منه ، والطعاوى ، قال عو بن يونس : فسر لى أبى فى المخاضرة قال : لايشترى من نمر النخل حق يونع : يمسر أو يصغر ، وبيع الزرع الاخشر بما يحمد جلنا بعد بطن بما يتم بمرقة الحـكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقاً ويثبت الحيار إذا اختلف، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه وللشترى مايتجند منه بعد ذلك حق ينقطع، وينتخر الغرو ف ذلك للعاجة ، وشهه بجواز كرا. خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكراء المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا

يدىكم يشرب منه الطفل ، وعند الثنافعية بصح بعد يدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط النطع . ولا يصح بيع ألحب في سنية كالجوز والوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع تمر النخل حتى يزهو ، وقد تقدم أنت وبنوك مايكفيك بالمروف [الحديث ٢٢١١ _ أطراف في : ٢٤٦٠ ، ٢٨٠ ، ٢٠٦٥ ، ١٦٠٥ ، ٢٢٠٠ م ١٦٢١ ، ١٢١١ م ١٠١٠]

٣٤ - كتاب البيوع

الطبراني من طريق حسباد بن سلة عن أيوب وعبيد الله بن عرعن نافع بلفظ ، وخص في العرايا ، النخلة والنخلتان يوهبان الرجل فيومهما بخرصهما تمراء زاد فيه , يوهبان لترجل، واليس بقيد دند الجمهوركا سيآنى شرحه

٨٢ - إب تيم التُمَرعلي رُ،وس النَّخل بالنَّمْ أو النِّمَة

٢١٨ - حَرْثُ مَا يَمِي بنُ كُلِيانَ حَدَّ تَمَا ابنُ وهبِ أُخبِرَ في ابنُ مُجرَبِي عن عطاء وأبي الوَّبير عن جابر رضيَ اللهُ عنهُ قال ﴿ نَهِي النَّهِ فِي صَلِّيتُهِ عَنْ نَبِيعِ النَّمَرَ حَتَّى يَعْلِبَ ، ولا يُباعُ نَيْ منهُ ۚ إلاَّ بالدِّيارِ والدُّرْهُمْ ِ ،

- ٢١٩ - حَرْثُ عِدُ اللهِ بنُ عِدِ الرَّهابِ قال سمتُ مالك وسَالَةُ مُبَيدُ اللهِ بنُ الرَّبيعِ: أحدُّ لكَ دَّلُورُعنَ أَبِي سُفَيانَ عن أَبِي هَرِرةَ رضَى اللهُ عنه ﴿ انْ النَّبِي ۚ ﷺ رَحِّمَ فَي بِيمِ السّرابا في خمنهِ أُوسُقٍ

أو دُونَ خَسة أو سُق قال : انم ٢

[للديث ٢١٩٠ ـ طرف ف : ٢٢٨٢] ٢١٩١ - مَدَّثُ على بنُ عبد الله حدَّثَنا سُعَيانُ قال: قال يميى بنُ سعيد سمتُ بُشَهراً قال: سمتُ

تسهلَ بَنَ أَبِي خَشْمَةَ وَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّهِي عَن بَهِعِ النَّمَرِ بِالنَّشْرِ ، ورخُّصَ في المترِّلَةِ أَن تُعاتمَ بَحَرْضِها بِأَكُمُها أَهْلُها وُطَبِيًّا - وقال مغيانُ مرَّةً أَخْرَى: إلاَّ أَنَّهُ رَخُّهِمَ فَى القرِّبَةِ تبيهُما أَهْلُها يَخْرُصِها بِالْحُلُونَها رُحَلًا _ قال : هو سَوالا . قال مُنيانُ قلتُ لَيْسِيْ وأنا ُغلامٌ : إنْ أهلَ مَكَةَ مَيْتُولُون : إنَّ النبيَّ وَيَتَلِيَّةٍ رَحْصَ لمم في بيع الدَّرايا . فغال : وما يُدرِي أهلَ مكة أ قلت إنهم بَروُونَهُ عن جابرٍ . فسكت . قال سُغبانُ : إنما أردتُ

أنَّ جَارِاً من أهلِ الدينةِ ٥ . قبلَ لـُنيانَ : ألبس فهِ ﴿ لَهِي عَنِ بِسِمِ التَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلاحُه ﴾ ؟ قال : لا [الحديث ٢١٩١ _ طرف في : ٢٨٨٤] قَوْلِهِ (بَابَ بِبِعِ النَّرِ) بِنْتُعَ النَّائِةُ وَالْمِيمُ (عَلَى رَوْسَ النَّخَلُ) أي بعد أن يطيب . وقوله ,بالنَّمْبِ أو الفضة ، اتبع فيه ظاهر الحديث وسياني البحث فيه . قوله (عن عطا.) هو ابن أبي دباح . وأبو الزبير هو عمد بن مسلم ، كذا جع بينها ابن وهب ، وتابعه أبو عاصم عند صلم وبحبي بن أبوب عند الطعادى ، وكلاها عن ابن جريح ،

ورواه آبن عينة عند مسلم عن ان جريج عن عطا. وحده ، ووقع في روايته عن ابن جريج و أغبرني عطا. ، • قوله (عن جار) في دواية أبي عامم المذكورة وإنها سما جار برعيد الله ، قوله (عن بيع النسر) بفتح الثلثة أى الرطب. قوله (حتى بطب) فدراية ابن عبية , حتى يبدو صلاحه ، وسيأتى تفسيره بعد باب. قول (ولا يباع شيم منه إلا بالديناد والدهم) قال إن طال . : أنما أقتصر على الذهب والنصة لاتهما جل ما يتمامل به الناس، وإلا فلاخلاف بين الآمة في جواز بيمه بالمروض يعني بشرط. . **قوله** (الاالعرابا) زاد

ما إذا كانا معا على النخل ، وقيل إن محله فيها إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع أخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب . قوله (بيع الثر) بالمثلثة وتحريك الميم ، وفي دواية مسلم . ثمر النخل ، وهو المراد هنا ، وايس المراد التمر من غير النخل فانه يجوز بيعه بالتمر بالمثناة والكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاصلا من جنبه . قوله (كيلا) يأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده . قوله (وبيع الكرم بالزبيب

كيلاً) في دواية مسلم . وبيح العنب بالزبيب كيلاء والسكرم بفتح السكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنبكا أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما ، وقد ورد النهي عنه كاسياتي الكلام عليه في الأدب، ويجمع بينهما بحمل النهي على التنزيه وبكون ذكره هنا لبيان الجواز، وهذا كله بنا. على أن تفسير المزابنة من كلام الني يَرْجُلُجُ ، وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز فيحمل النهي على حنيقته . واختلف السلف : هل يلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل انظاهر واختاره بعض الشافعية م. متهم المحب الطبرى ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب النافعي ، وقيل : يلحق كل مايدخر وهو

وكلهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وليس لداود ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه ، وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد ، ووقع في دواية مسلم ، أن أبا سفيان أخره أنه سمع أبا سعيد ، وأبو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووى تبعا لغير. لايعرف اسمه ، وسبقهم الى ذلك أبو أحد الحاكم في الكني لكن حكى أبو داود في السن في روايته لهذا الحديث عن القمني شيخه فيه أن اسمه قرمان ، و إن أبي أحد هو عبد اقه بن أبي أحمد بن جحش الاسدى ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وحكى الواقدي أن أبا سفيان كان مولى لبني عبد الاشهل وكان يجالس عبيد الله بن أبي أحمد فنسب اليه . قاله (والمزابنة اشترا. الثمر بالتمر على

وموس النخل) زاد ابن مهدى عن مالك عند الاسماعيلي . كيلا ، وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله ، وذكر

الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لأنه صورة المبايعة التي وقعت إذ ذاك قلا مفهوم له لحروجه على سبب أوله

قول المالكية ، وقيل : يلحق كل ممرة وهو منقول عن الثافعي أيضا . قوله (عن داود بن الحصين) هو المدني ،

مغهوم . لكنه مفهوم الموافقه لان المسكوت عنه أول بالمنع من المطوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب الكبل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد ، والمحافلة كرا . الأرض ، وكذا هو في الموطأ . قوله (عن الشيباني) هو أبو إسمق ، ووقع في دواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاوية وحدثنا الشيبالي ، وسيأتي الكلام عن المحاطة في • باب بيع الخاضرة ، ووقع في رواية عمد بن عرو عن أبي سلة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله ، والمزابنة فى النخل والمحافلة فى الزرع . قوله (أدخص لصاحب العرية) بفتح المهملة وكمر الرا. وتشديد النحتانية الجمع عرايا ، وقد ذكر نا تفسيرها لغة . قوله (أن يبيمها بخرصها) زاد الطبراني عن على بن عبد العزيز عن القعني شيخ

البخاري فيه وكملا ، ومثله المصنف من دواية موسى بن عنبة عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ودواه مسلم عن يحي أبن يحى عن ما لك فقال بخرصها من التمر ، ونحوه للصنف من رواية يحى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ، ولسلم من دواية سليمان بن بلال عن يحيين سعيد بلفظ . وخص في العربة يأخذها أمل البيت بخرصها تمرا يأكلونها وطباً ، ومن طريق الليث عن يحي بن سعيد بلفظ . وخص في سبع العربة عرصها تمراً ، قال يحيي : العربة أن يشتري الرجل تمرأ النخلات طِمَام أهله رطبًا بخرصها تمرًا ، وهذه الرواية تبين أن في رواية سلبيان إدراجا . وأخرجه

في الباب الذي للمه ، ولا حجة فيه لانه موقوف . ومن فروع منه الممانة ما لو زاد في صفقة على خمية أوسق فأن البيع ببطل في الجميع - وخرج بعض النافعية من جواز تفريق "صفقة أنه يجوز ، وهو بعيث لوضوح الفرق ، ولو باع ما دون خمنة آوسق في صفقة ثم باع مثنها البائع بعينه الديترى بعينه في صففة أخرى جازعند الشافعية على الآصح ، ومنعه أحد وأهل "ظاهر ، والله أعلم . قولِه ﴿ قَالَ نَعَم ﴾ أنَّه ثل هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن مي بن مجي قال , فلت لما لك أحدثك داود ، فلنكره وقال في آخره , نعم ، وهذا النحمل يسمى عرض الساع ، وكان ما لك يمتاره على التحديث من لفظه . واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول النميخ , نهم، أم ولاً , والصحيح أن سكونه ينزل منزلة إفراره إذا كان عارة ولم يمنمه مانع، وإذا قال نعم فهو أولى بلا نُزاع. قوله (سفيان) هو ابن عينة - قوله (قال يجي بن سعيد) هو الأصاري ، يسياني في آخر الباب ما بدل على أن سفيان صرح يتحديث يحي بن سعيد له به وهو السرق لبراد الحكاة الذكورة . قوله (سمعت بشيرا) بالموحدة والمجمة مصغرا ، وهو ابن يسار بالتحالية ثم المهملة مخلفا الانصارى . قوله (سمت سهل بن أبي حشة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يساد أن واقع بن خديج وسهل بن أبي شمة حداله ، ولمسلم من طريق سليان بن بلال عن يحيي بن نعيد عن بشير بن يسار عن بعض أعماب رسول أنه يرجي منهم سهل بن أب حشة . قوله (أن تباع بخرصهاً) هو بفتح الحا. المجمة وأشار ابن التبن إلى جواز كمرها ، وجزم ابن العربي بالكمر وأنكر الفتح، وجوزهما النووي.وقال الفتح أشهر . قال : ومعناء تقدير مافيها : إذا صار تمرا ، فن قتح قال هو اسم الفعل ، ومن كمر قال هو اسم للني المخروص ا هـ . والحرص هو التخمين والحلس ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بليه في تفسير العراياً ﴿ قُولِهِ ﴿ وَقَالَ سَفَانَ مُرَةً أَخْرَى الحُّ ﴾ هو كلام على بن عبد أنه ، والفرض أن ابن عبينة حشهم به مرتين على لفظين والمدى واحد ، واليه الاشارة بقوله «هو سواء ، أى المعنى واحد . قوله (قال سَفَيان) أي بالإسناد المذكور (فقلت ليحيه) أي ابن سعيد لما حدثه به . قوله (وأنا غلام) جملة حاليٌّ ، والفرض الاشارة إلى قدم طلبه وتقدم فطت وأنه كان في سن الصبا يناظر شيوخه ويباحتهم . قوله (رخص لهم في بيع العرايا) عل الحلاف بين دواية يمي بن سعيد ودواية أهل مسكة أن يمي بن سعيد قيد الرَّحْصة في بسيح العراياً بالحرص وأن ياكلها أهلها رشبًا . وأما ان عينة ف روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيــع العرآيا ولم يقيدها بشي. بمنا ذكر . قوله (فلت إنهم يروونه عن جابر) في رواية أحد في مسلم عن سفيان , قلت أخبرهم عطا. أنه سمع من جارٍ . قلت : ورواية ان عينة كذلك عن ان جريج عن عطاء عن جارٍ قدمت الاشارة اليا وأنها نأتى في كتاب الثرب ، وهى على الاطلاق كا في دوايته التي في أول الباب . **قوله (قال سف**يان) أي بالاستاد المذكور (إنما أدنت) أي الحامل لي على قول ليعني بن سعيد , انهم يروونه عن جابر ، (أن جابرا من أهل المدينة) فيرجع

إعق و حدثي محد بن يحيي بن حبان عن عم واسع بن حبان عن جابر سمت رسول الله وليج يقول حين أنن لاسحاب

إلىرايا أن يبيعوها بخرصاً بقول: الوسق والوسقين والثلاثة والاربع ، نفظ أحد، وترجم عليه ابن حيان والاحتياط

أن لا يزيد على أ بعة أوسى، وهذا الذي قاله يتعين المصير آليم. وأما جنل حماً لا يحوز تجاوزه فليس بالواضح،

واحتج بعضهم لمالك بقول سهل بن أبي مثمة , أن العربة لكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمة ، وسيأتي ذكره

عن بيع الثير بالنير وحذا مردود لأن الذي دوى النبي عن بيع النبر بالتير هو الذي دوى الرحصة في العرايا فأنبت النبي والرخصة معا . قلت : ودواية سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بسيع العرايا وقع بعد الني عن بيع الثير بالتير ، ولفظه عن ابن عمر مرفوعاً ، ولا تبيعوا الثير بالتير ، قال : وعن ذيذ بن نابت , أنه يَرْتُنِيُّ رخصَ بعد ذلك في بيع العربة ، وهذا هو الذي يُنتضيه لفظ الرخصة فانها تكون بعد منع ، وكذلك بفية الاحاديث الى وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع النمر بالنمر ، وقد قدمت ليضاح ذلك . قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجي بفتح المهملة والحجيم ثم موحدة ، بصرى مشهود . قوله (سمعت مالكما الح) فيه إلهلاق السماع على ما قرى على النسيخ فأقرُّ به ، وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به النبيخ لفظاً . قولِه (وسأله عبيد الله) هو بالتصفير ، والربيح أبو، هو حاجب المنصور وهو والدالفضل وذير الرشيد . قاله (رخص)كذا للاكثر بالتشديد والكشميني و أرخص ، . قوله (في بيح العرابا) أي في بيع عمر العراياً لأن العربة هي النخلة والعرايا جم عربة كما تقدم ، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه . قوله (في خمة أوسق أو دون خمة أوسق) شك من الراوى ، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين، وللصف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله ، وذكر ابن التين تبعا الغيره أن داود تفرد بهـذا الاسناد قال : وما رواه عنه إلا مالك بن أنس . والوسق ستون صاعا ، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومتعوا مازاد عليه ، واختلفوا في جواز الخسة لأجل الشك المذكور ، والحلاف عند المالكة والنافعة ، والراجع عند المالكة الجواز في الحمة فا دونها ، وعند الشافعية الجواز فعا دون الحنـة ولَا يجوز في الحــة ، ومو قولَ الحنابلة وأهل الظاهر ، فأخذ المنع أن الاصل التحريم وبيع العراياً رخصة ، فيؤخذ منه بما يتحقُّن منه الجواز ويلغي ما وقع فيه الشك . وسبب الحلاف أن النهي عن يبع المذابنة هل ورد متقدما ثم وقعت الرخصة في العرايا ، أو النهي عن بيع المزاينة وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا ؟ أ فعلى الأول لايجوز في الخنة للشك في رفع التحريم ، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ، ويرجع الأول دواية سالم المذكورة في الباب قبله . واحتج بعض المالكية بأن لفظة , دون ، صالحة لجميع ماتحت الحملة فلو عملنا بها الزم وقع هذه الرخصة ، وتعقب بأن العمل بها عكن بأن يحمل على أقل ما تصنق عليه وهو المفتى به في مذهب الشافعي، وقد روى الزمذي حديث الباب من طريق زبد بن الحباب عن مالك بلفظ د أرخص في ببع العرايا فما دون خمسة أوسق ، ولم يتردد في ذلك ، وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأدبعة أوسق لوروده في حديث جارٍ من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها النك والآخذ بالرواية المشقنة ، قال : وألزم المذنى الشافعي القول به ١ هـ ، وفيها نقله نظر ، أما أن المنذر فليس في شي. من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول الصائر إلى أن الخسة لاتجوز و إنما يجوز ما دونها ، وهو الذي ألزم المزنى أن يقول به النافعي كما هو بين من كلامه ، وقد حكى ان عبدالر هذا القول عن قوم قال : واحتجوا بحديث جار ، ثم قال : ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق مما لم يبلغ خمة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جار . قلت: حديث

عيى بن أيوب في دوايته ، فإن رسول أنه يرالج رخص فها ، أي فيعوذ بعم الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف

قدر بقد ذلك من الشركا سيأ لى البحث فيه ، قال إن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بهيد مرائج

على تسمية الناتل . قوله (أليس فه) أى في الحديث الذكود (شي عن يسع النُر حَيَّ يبدو صلاحه ؟ قال لا) أى ليس هو في حديث مهل بن أبي حشة ، وان كان هو صيحاً من رواية غيره ، وسأني بعد باب . وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان في حديث الباب بهذا الفظ الذي تفاه سفيان ، وحكى الإسماعيل عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه . قلت . قد أخرجه النساق عن عبدالله بن محد بن عبد الرحن الزهرى عن سفيان كذلك ،

٨٤ – إلب تَفسيرِ الترايا

وقال مالك : المَرِّيَّةُ ۚ أَنْ يُعرِى الرَّجُلُ الرَّجْلُ النَّخَةُ مْ يَتَاذَّى بِدَخُولُهِ عَلِيهِ فرُخْصَ لهُ أَنْ يَشْتَرْبَهَا منه بتسرِ وقال ابن إدريس: المرِّيّة لا تعدُّون إلا بالكيل من النّشر بدأ بيد ، ولا تعكون بالجزف وما يقوي قولُ مُعلِ بنِ أَبِي حَشْقَةَ ؛ بالأُوسُّقِ الْتُرسَّقِةِ . وقال ابنُ إسعاقَ في حديثهِ عن نافع هـــــــ ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما : كانتُ العَرَايا أنْ بُمرِيَّ الرَّجُلُ الرَّجَلُ وَلَهُ النَّحْلَةُ وَالنَّخْتَينِ . وقال يزيذ عن سُفيانَ بنِ حُسين : القرايا تخال كانت نُوحَبُ للساكبنِ فلا يَستطيمونَ أنْ يَنتَظِوا بِها فرُخُمَنَ لَمْ أَنْ كَيموها نما شاءوا من السّرِ ٢١٩٢ - حَرَشُ إعد هو ان مُعَاتل أخبرًا عد الله أخبرًا عد الله عن ان عرت عن ان عرت عن

زيد بن أات رضى الله عنهم و أن رسولَ الله وَيُطِيِّقُ رخَّمَ في الدّرايا أنْ تُباعَ بخَرْصِها كَيلاً ، قال موسى ابن عنبة : والعرايا كَلات معلومات تأتيها فَشَريها قَوْلُهُ ﴿ بَابُ نَصْدِرُ العرابًا ﴾ هي جمع عربة وهي تطبّية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب في الجذب يتطوع أهل

النخل بَذَاكَ على من لا ثمر له كما ينطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيعة وهي عطية اللبن دون الرقبة ، قال حمان ابن ثابت فيا ذكر ابن التين ـ وقال غيره هي لسويد بن الصلت ـ :

ليست بسنها. ولا رحية ولكن عرايا في السنين الجوائح

ومعنى وسنها. ، أن تحمل سنة دون سنة ، و « الرحبية ، التي تدعم حين تميل من الضعف ، والعربة قديلة بمعني مفعولة أو فاعلة ينال : عرى النخل بفتح البين والرا. بالتعدية يعروها إذا أفردها عن غيرها ، بأن أعطاها لآخر على مديل المنحة لما كل تمرها وتبق دقبها للعطبها ، ويقال يحريت النخل بفتح الدين وكسر الراء تعرى على أنه عَصْرُ فَكَأَنَّهَا عَرِيْتُ عَنْ حَكُمْ اخْوَاتُهَا وَاسْتَبْتُتَ بِالنَّطَةِ، وَاخْتَلْفُ فَي الراديها شرعا. قوله (وقال مالك: العرية أن يعرى الرجل الرجل النخة) أي يهجا له أو يهب له تمرها (ثم يتأنث بدخوله عليه فرخصَ 4) أي الواهب (أن يشتريها) أي يشترى وطبها (منه) أي من الموهوبة له (بشير) أي بابس ، وحذا التعليق وصله ابن عبد

البر من طريق ابن وهب عن مائك ، وروى "علجارى من ضريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة الرجــل في حالط غيره ، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهليهم في وقت الخار إلى البسائين فيبكره صاحب النخل الكثير دخول

الآعر عليه فيقول له : أنا أعطيك بخرص نحنتك تمرا فرخص له في ذلك . ومن شرط العربة عند مالك أنها لاتكون بهذه المعامنة إلا مع المعرى خاصة لمنا يدخل على المائك من النشرد بدخول حائطه ، أو ليدةم الضرو عن الآخر بْقيام صاحب النخلُّ بالسنى والنكاب. ومن شرطها أن بكون البيع بعد بندو الصلاح. وأن يُكون بتمر مؤجل. وخالفه الثانمي في الشرط الأخير نقال : يشترط النقابض . قولِه (وقال ابن أدريس : العربة لانكون إلا بالكيل من القريدا بيد ، ولا تكون بإخراف) ابن أدريس هذا رجع ابن التين أنه عبد أنه الاودى الكونى ، وتردد ابن

بطال ثم السبكي في وتمرح المُهلِّبَ ، وجزم الحرى في و التبذيب، بأنه الشافعي ، والذي في و الأم الشافعي ، وذكره عنه البهتي في والمعرقة، من طريق الربيع عنه قال : العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة فأكثر مخرصه من التمر ، بأن يخرص الرطب ثم يقدركم ينقص إذا يبس ثم يتشرى بخرصه تمرا. فان نفرقا فبل أن يتقابصا فعد البيع التهيي. وهذا وان غاير ما عنه البخاري لفظ نهو يرافقه في المعنى لأن محسنهما أن لا يكون جزافا ولا نسية ، وقد جاء عن الثنافعي بلفظ آخر قرأة بخط أبي على الصدق جامش نسخته قال : لفظ الثنافعي ولا تبتاع العربة بالتمر إلا أن تخوص العربة كا يخوص المعشر فيفال : فيها الآن كنا ركما من الرطب ، فاذا يبس كان كفا وكفا ، فيدفع من القر بكيله خرماً ويقبض النخة بشرها قبل أن يتفرقاً قان تفرة قبل قبضها قسد . قوله (ربما يقويه) أي قولَ النافعي وأن لا يكون جزاة قول سهل بن أو حشمة ، بالاوسق الموسقة ، وقول سهل هذا أخرجه الطبرى من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن لاعرج عن سهل موقوفا والفظه ، لايباع النُّمر في رموس النخل بالأوساق الموسقة إلا أوسقا ثلاثة أو أربعة أو خمنة بأكما الناس، وما ذكره المصنف عن النانسي هو شرط العربة عند أصحابه . وصابط العربة

عندهم أبها بيمع رطب في تخل يكون خرصه إذا صار تمرا أقل من خمـة أوسق بنظيره في الكيل من التمر مع التقابض

فى المجلس. وقال ابن النبن: احتجاج البحارى لابن إدريس بقول سهل بالأوسق الموسقة لا دليل فيه . لانهـا لا تكون .ؤجمة . وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآني . قلت : لبله أراء أن بحوع ما أورده بعد قول ابن إدريس بقوى قول ابن إدريس . ثم ان صور العربة كثيرة : منها أن يقول الرجل لصاحب حائط: بعني ثمر تخلات بأعيابها بخرمها من التمر . فيخرصها وينيمه ويقبض منه التعروبسلم اليه النخلات بالنخلية فيتقع برطبهها . ومنها أن يهب صاحب الهائط لرجل نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشترى منه وطبها بقدر خرصه بشعر يعجله له . ومنها أن يهيه إياحا فيتضرو الموعوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا ولا يمب أكلها رطما لاحتياج. إلى التمر فينبع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بشعر بأحسله ممجلاً . ومنها أن بيمع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ، ويستشى منه تخلات معلومة بيقيها لنفسه أو لسياله وهي التي عن له عن خرمها في الصدقة ، وسميت عرايا لانها أعرب من أن تخرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا نقد لم وعندهم فصول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها . ومما يطلق عليه اسم عرية أن يعرى وجلا تمر نحلات يبيــح له أكلها والتصرف فيها ، وهذه هية مخصوصة . ومنها أن يعرى عامل المدنة لصاحب الحائط من حائطه تخلات معلومة لإيخرصها في الصدقة . وحاتان الصورتان من العرايا لاييسع

تمر من قوت سنتم ، فرخصر لهم أن يعتروا العرايا بخرصها من اشعر يأكلونها رطباء قال النافعي: وحديث سفيان يشل لهذا ، فأن قوله • ياكمله أحلها وطبا ، يشعر بأن مشترى العربة يشتريها ليأكلها وأنه ليس لدوطب بأكله غيرها ، ولوكان المرخص له في ذلك صاحب الحائط بعني كما قال مالك لكان الصاحب الحائط في حالطه من الرطب ماياً كله غيرها ولم يفتقر أن ببع الحرية . وقال ابن المنفر : هذا النكلام لا أعرف أحدا ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي: هذا الحديث لم يذكر أثنافهي إسناده ، وكل من ذكره إنما حكاه عن النافعي، ولم يحد السبق في والمعرفة ، له إسنادا ، قال : ولعل النافعي أخذه من السير ، يعني سير الوافدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتنهيد بالفقير لأنه 1 يقع فكلام التنادع وإنما ذكره في القصة فيعتمل أن تكيني الرخصة وقمت لاجل الحاجة للذكورة. ويحتمل أن يكون تسوال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الاحاديث المتصومة من النادع . وقد اعتبر هذا النبيد الحناية مضموما الى ما اعتبره مالك ، فعندهم لاتجوز العربة إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيبع أو لحاجة المشترى إلى الوطب، وانه أعلم. قولِه (حدثنا عمد) كلد اللاكبر غير منسوب، ووقع في رواية أبي قد هو ابن مقاتل، وعبدالله هو ابن المبارك . قوليه (قال موسى بن عنية) أي بالاسناد المذكور اليه . قوليه (والعرايا نخلات معلومات تأتيها فقشتريها ﴾ أي تشتري تمرتها بتمر معلوم ؛ ركأنه اختصره لعلم به رلم أجنه في شيء من الطرق عنه إلا مكذا ، ولمله أواد أن ببين أنها مشقة من عروت إذا أنيت وترددت اليه لا من العرى بمعنى التجرد قاله الكرماني ، وقد تقدم قول يحي بن سعيد : العربة أن يشترى الرجل ثمر النخلات لطعام أمله رطبا بخرصها بمرا ، وفي لفظ عنه : ان العربة النخلة تجمل لقوم فيبيعونها بخرصها تمرا . وقال الغرطبي : كأن الدافعي اعتمد في تفسير العربة على قول يمي من سعيد ، وايس يحي محادا حتى يعتمد عليه مع معادسة رأى غيره له . ثم قال : وتفسير يحي مرجوح بأنه ءين المزاينة النهى عنها في قصة لا ترمن اليا حاجة أكمدة ولا تندفع بها مفسدة، فإن المشترى لها بالتعر متمكّن من بيسع ثمره بعين وشرائه بالدين ما يريد من الرطب ، فإن قال يتعذَّد آمنًا ، قيل له فأجز بيسع الرطب بالتعر ولو لم يكن الوطّب على النخل، وهو لايقول بذلك انتهى. والشافعي أقمد بانباع أحاديث هذا آلباب من نحيره، فانها ناطقة باستثناء العرايا من بسع المزابنة ، وأما إلزامه الآخير فليس بلازم لآنها رخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع الفيد وهو كون الرطب على دموس النخل ، مع أن كشيرا من الشافعية نعبوا الى إلحاق الرطب بعد اتفطع بالرطب على دموس النخل بالمعنى كما تقدم ، واقد أعلم . وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي ، فقد روى أبو داود من طريق عرو بن الحادث عن عبد زبه بن سعيد ومو أشو يمي بن سعيد تال : العربة الرجل يعرى الرجل النخلة ، أو الرجل يستشى من ماله النخلة يأكلها وطبأ فيبيمها تمرا . وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه و حدثنا وكميع قال سمنا في تفسير العربة أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل، وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواددة في تفسير العربة ومنع غيرها ، وأما من عل بها كلها ونظمها في مناجل بجمعها فلا

٨٥ - باب بيم النار قبلَ أن يبدُ و صلاحًا

اعتراض عله ، واقه أعلم

٣١٩٣ - وقال البثُ عن أبي الزَّ الْدِ عُمَان عُروةً بنُ الزَّ يَهِ يُحدَّثُ عن سَعلِ بنِ أَبِ حَشْمَة الأَنصاريُّ من بنى

الإمام أحد في حديث سفيان بن حدين عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن زيد بن نابت مرفوعا في العرايا قال سفيان بن حدين ففكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج مالك في قصر العربة على ماذكره بحديث سهل بن أبي حشة المذكرو في الباب الذي قبله بلفظ ، باكمها أطها وطبا ، قتسلك بقوله ، أهلها ، والظاهر أنه الذي أهراها ، ويحتمل أن يراد بالأهل من قصير الله بالشراء ، والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العربية وليس فيه الشرض لمكون غيرها ليس عربة ، وحكى عن الشافعي تقييدها بالمساكبين على ما في حديث سفيان بن حدين وهو اختيار المذتى ، وأنمكر السبخ أبر حامد تفله عن الشافعي ، ولعل مستند من أنبته ما ذكره الشافعي في واختلاف الحديث ، عن محود بن لبيد قال ، قلل بن بن ابت : ما عرايا كم هذه قال وأصابه شكوا إلى رسول الله بين الراح بي عضر وليس عندهم نصل وأصابه شكوا إلى رسول الله بين الراح بي عضر وليس عندهم نصل والتحديد بن بيد تاري من ولا فعنة يشترون بها منه وعندهم فصل

فيها . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشانعي والجمهور ، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها

أبو عبيد على الصورة الاخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا

ادخاد . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربة عنى الهبة ، وهو أن يعرى الرجل تمر نخلة من نخله ولا يسلم

ذلك له ثم يبدو له في ادتجاع تنك الحبة فرخص له أن يحتبس نلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرا ،

وحله على ذلك أخذه بعموم النبي عن بيع المُربائقر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقلم

وفى حديث غيره . وحكى الطحاوى عن عيسى بن أبان من أسحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العربة لم يملكها

لان الهبة لاتماك الا بالقبض . فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرآ وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البدل كان ذلك

يكن واجبا عليه ، فلما اذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى

الرخصة ، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العربة العطية ، ولا حجة في شي. منها لأنه لايلزم من كون أصل العربة

العطية أن لا تطلق العربة شرعا على صود أخرى ، قال أبن المنفذ : الذي دخص في العربة هو الذي نهي عن بيسع

الثمر بالثمر في لفظ واحد من دواية جماعة من الصحابة ، قال : وظير ذلك الإذن في السلم مع قوله ﴿ اللَّهِ و لا تَبْح

ما ليس عندك ، قال : فن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ماليس عندك ومنع العربة مع كونها مستثناة من بيسع

الثر بالتمر فقد تناقض . وأما حلهم الرَّخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبييع واستثناء العرايا منه ، فلو

كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البييع ، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لاتكون الا بعد ممنوع والمنع إنما

كان في البيع لا الهبة وبأن الرخمة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لاتنفيد لانهم لم يفرقوا في الرجوع في

المبة بين ذي وحم وغيره ، وبأنه لوكان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بائتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى

فان الرجوع لابجوز فلا يصح تأويلهم . قوله (وقال ابن اعتى في حديثه عن نافع عن ابن عمر « كانت العرايا أن

بعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين) أما حديث ابن إسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن إسحق

وأما تنسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ و النخلات ، وزاد فيه و فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها ، وهذا قريب من

الصورة التي قصر مالك العربة عليها . قوله (وقال يزيد) يعني ابن مارون (عن سفيان بن حسين: العرايا نخل

كانت توهب للساكين فلا يستطيعون ان ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر) وهذا وصله

ر مستنتى وكان رخصة . وقال الطحارى : بل معنى الرخصة فيه أن المر. مأمور بإمضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم

بالدرام جَنيباً ،

[الحديث ٢٠٠١ _ أطرانه في : ٢٣٠٢ ، ١٣٤٤ ، ٢ ١٤٢]

[المديث ٢٠٠٧ _ أطراف في : ٢٣٠٣ ، ١٤٢٤ ، ٢٢٠٧ _ ١٠٠١

قولِه (باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه) أي ما يصنع ليسلم من الربا . قولِه (عن عبد انجيد) بمبم مفتوحة بعدها جبم ، ومن قاله بالمهملة ثم المبم فقد صحف ، رسياتى ذكر ذلك فى الوكلة . قوله (عن عبد الجيد بن سهيل بن

عبد الرحن) زاد في الوكاة من هذا الوجه , ابن عوف ، . قوله (عن سعيد بن المسيب) في دواية سليان بن بلال عن عبد الجيد وأنه سمع سعيد بن المسيب ، أخرجه المصنف في الاعتصام . قوله (عن أبي سعيد وعن أبي هريرة)

فِرواية سِليهان و أن أبَّا سعيد وأبا هريرة حدثاه ، قال ابن عبدالبر : ذكر أبي هربرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لَمَبِدُ الْحِيدُ ، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده ، وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد

عنه . قلت : دواية تنادة أخرجها النساق وابن حيان من طريق سعيد بن أن عروبة عنه ، ولكن سياقه مغاير لسياق فعة عبد الجيد ، وسياق قتادة يشبه سياق عقبة من عبد الفافر عن أبي سعيد كاستاق الاشارة اليه في الوكالة . قوله (أن رسول الله يرتج استعمل وجلاعلي خيير) في روايا سليان المذكورة . بعث أخا بني عدى من الانصار إلى خيير فأمره عليها ، وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسهاء سواد بن غزية ، وهو بقتح السين

المهملة وتخفيف الواو وفي آخره دال موملة ، وغزية بنين معجمة وزاى وتحتانية نقيلة يوزن عطية ، وسيأتي ذكر ذلك في المغازي في غزوة خبير . قوله (بشمر جنيب) بحيم ونون وتحتانية وموحدة وزن عظم ، قال مالك : هو الكبيس ، وقال الطحاوى : هو الطبب وقبل الصلب وقبل الذي أخرج منه حشفه ورديثه ، وقال غيرهم : هو الذي

المختلط. قوله (بالثلاث) كذا للا كثر ، وقدايس بالثلاثة ، وكلامما جائز لان الصاع يذكر ويؤنث . قوله (لانفعل) زاد سليان و لكن مثلا بمثل ، أي بع المثل بالمثل وزاد في آخره ، وكنلك الميزان ، وكذا وقع ذكر الميزآن في الطريق

اتى فى الوكالة أى فى بسع ما يوزن من المتنات بمثله ، قال ابن عبد البر : كل من دوى عن عبد الجيد هذا الحديث ذكر

في الميزان سوى مالك. قلت : وفي هذا الحصر نظر لما في الوكالة ، وهو أمر بجمع عليه لاخلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله : ان كل ما دخله الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، والكن ما كان أصله الكيل لا ياع الاكيلا وكذا الوون ، ثم ما كان أصله الوزن لا يسح أن يباع بالكيل ، بخلاف ماكان أصله الكيل فان

بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول أن الماثلة تدرك بالوزن في كل شيء ، قال : وأجموا على أن التسر بالتسر لا يحسوز بع سفه بيعض إلا مثلابثل، وسوا. فيه الطيب والدون، وأنه كا، على اختلاف أنواعه جنس واحد. قال : وأما

سكُّوت من كان من الرواة عن فمخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما نعولا وإما اكتفاء بان ذلك معلوم ، وقد ورد النسخ من طريق أخرى . كما ته يشير إلى ما أخوجه مسلم من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد نحو هذه النصة وفيه و فتال هذا الربا فردوه ، قال : ويحسل تعدد النصة وأن أنتمة التي لم يقع فيها الردكانت قبل تحريم

ربا الفضل والله أعلم . وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعله ، وفيه جواز الرفق بالنفس وترك الحل على النفس لاختيار أكل الطيب على الردى. خلاتا لمن منح ذاك من المترهدين. واستدل به على جواز سبع العينة

بعض صور هذا البيع يؤدى إلى بيع التعر بالتعر متفاصلا ويكون الثعن لغوا ، قال : ولا حجة في هذا الحنيَّث لأنه لم ينص على جواز شراء النمر الثانى بمن باعه النمر الاول ، ولا يتناوله ظاهرالسياق بعمومه بل باطلاقه والمطلق محتمل التعبيد إجالا فوجب الاستفساد ، وإذا كان كذلك تعييده بأدني دليل كاف، وقد دل الدليل على مد الدرائع فلتكن هذه الصورة تمنوعة . واستنال بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين وأن عر خطب فقال : ان الدرهم بالدرهم سواء بسواء ينا بهد، فقال له ابن عرف : فنعطى الجنيب ونأخذ غيره ؟ قال آ

لايخلط بغيره بخلاف الجمع · قوله (بالصاعين) ذاد فى رواية سليهان ، من الجمع ، وهو بفتح الجبم وسكون الميم التمر

[الحديث ٢٠٠٣ _ أطرافه في: ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٢٧٦ ، ٢١٧٦

إِ وَالْمُؤْثُ، تَتْمَى لَهُ نَافَعُ هَذُهِ النَّلاثَ ﴾

٢٣٠٤ - مَرَشْنَ عبدُ اللَّهِ بنُ يُوسِفَ أُخبرُنا مالكُ عن نافع عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ رضَى اللَّهُ عنهما أن رسولَ اللهِ ﷺ قال ﴿ مَن باعَ كَنالاً قد أُبَّرَتْ فَنَبَرُهَا قبائمٍ ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطُ البَّناعُ ﴾

رد النبي الله مذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع

قِلهِ (باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا مزروعة أو باجارة) أى أخذ شيئًا نما ذكر باجلاة . والنخل اسم جنس يذكر ويؤن والجع نحيل، وقوله أبرت بضم الهمزة وكمر الوحنة مخففًا على المشهور ومشدا والراء مفتوحة بقال أبرت النخل آبره ابرا بوزن أكلت الشيء آكله أكلاً ، ويقال أبرته بالتنديد أُذْبره تأبيراً ، بوذن

وهو أن يبيع السلمة من دجل بنقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لانه لم يخص بقوله و ثم اشتر بالنداهم جنيها ، غير

الذي باع له الجمع، وتعقب بالله مطلق والمطلق لا يشمل والكن يشيح فاذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيها

عداماً ، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعه قاك السلمة بعيها . وقيل إن وجه الاستدلال به لذلك

من جمة ترك الاستفصال ، ولا يخني مافيه . وقال القرطى : استدل بهذا الحديث من لم يقل بسد النواقع ، لأن

بالاتفاق على أن من باع السلمة التي اشتراما عن اشتراها منه بعد منة قالبيع صحيح قلا فرق بين التعجيل في ذلك

والتأجيل، فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه ، فإن تشارطًا على ذلك في نفس العقد

قهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط قهو صحيح ، ولا يخنى الورع . وقال بعضهم : ولا يضر إرادة الشراء

إذا كان بغير شرط، وهوكن أواد أن يرنى بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطها وتزوجها فانه عدل عن الحرام إلى الحلال

﴿ بَكُلُمَةُ اللَّهُ أَبَاحًا ، وكذلك البينع والله أعلم . وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام ، وجواز الوكالة في البيخ

وغيره . وفيه أن البيوع الفاسدة ترد ، وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز بأصله من حيث أنه بيع ، تنوع إ بوصفه من حيث انه ربا ، فعلي هذا يسقط الربا وبصح البيح قاله الفرطي ، قال : ووجه الرد أنه لوكان كذلك لمـــا

٩٠ - باب من باع أنخلاً قد أبّرت، أو أرضاً ترزوعة ، أو باجارة

تُخيِرُ عَن نافعٍ مَولَىٰ ابنِ عَمَ ﴿ أَيمَا تَخَلِّم بِيعَتْ فَدَ أَبِّرَتْ لَمُ يَذَكُمُ النَّهُ الذي أثرَها، وكذلك النَّبَدُ

٣٢٠٣ ــ قال أبو عبدِ الله: وقال لي إبراهيمُ أخبرًا عِشَامٌ أخبرًا ابنُ جُرَجِجٍ قال سمعتُ ابنَ أب مُلّبكةَ

م - ١٠ ج } • نع البادى

[الحديث ٢٠٠١ _ أطرانه في : ٢٣٠٧ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٤٦ _ ٢٢٠١]

[الحديث ٢٢٠٧ _ الطراف في : ٢٢٠٣ ، ٢٢٤٥ ، ٢٢٤٧) ١٣٥١

قولِه (باب إذا أواد بيع تمر بتمر خير منه) أي ما بصنع ليسلم من الربا . قوله (عن عبد الجيد) بمبم منتوحة بعدها جيم، ومن قاله بالمهملة ثم الميم فقد صحف، وسيأتى ذكر ذلك في الوكالة. قوله (عن عبد الجيد بن سهيل بن عبد الرحمن) زاد في الوكلة من هذا الوجه و ابن عوف ، . قوله (عن سعيد بن المسيب) في رواية سليان بن بلال عن عبد الجيد وأنه سمع سعيد بن المسيب وأخرجه المصنف في الاعتصام . قوله (عن أبي سعيد وعن أبي هريرة)

فى دواية سليمان . أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاء ، قال ابن عبد البر : ذكر أبي هربرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لعبد الجيد ، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المشيب عن أبي سعيد وحده ، وكذلك دواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه ، قلت ؛ رواية قتادة أخرجها النساني وابن حبان من طريق سعيدين أبي عروبة عنه ، ولكن سباقه مغا ر لساق منه عبد الجيد، وسياق قتادة يشبه سياق عنبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كاستأتى الاشادة اليه في الوكالة. قوله (أن دسول الله على استعمل وجلاعل خير) في دواية سليان المذكورة وبعث أخابني عدى من الانصار إلى خير فأمره

عليها ، وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدر وردي عن عبدالمجيد فسهاء سواد بن غزية ، وهو بفتح السين المهمة وتخفيف الواو وفي آخره دال مهملة ، وغزية بنين معجمة وزاى وتحتانية نقيلة بوزن عطية ، وسيأتي ذكر ذلك في المغازي في غزوة خيبر . قوله (بتمر جنيب) بجيم ونون وتحتانية وموحدة وزن عظم ، قال مالك : هو الكبيس، وقال الطحارى: هو الطيب وقبل الصلب وقبل الذي أخرج منه حشفه ورديته، وقال غيرهم: هو الذي

لإيخلط بغيره بخلاف الجمع . قوله (بالصاعين) زاد في رواية سليمان ، من الجمع ، وهو بفتح الجيم وسكون الميم القر المختلط. قوله (بالثلاث) كذا للاكثر ، والقابسي بالثلاثة ، وكلامما جائز لان الصاع يذكر ويؤنث. قوله (لانفمل) زاد سلمان و ولكن مثلا بمثل ، أي بع المثل بالمثل وزاد في آخره ، وكذلك الميزان ، وكذا وقع ذكر الميزآن في الطريق

التي في الوكالة أي في بيسع ما يوزن من المقتات بمثله ، قال ابن عبد البر : كل من دوى عن عبد الجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك. قلت: وفي هذا الحصر ظر لما في الوكالة، وهو أمر مجمع عليه لاخلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله : ان كل ما دخله الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، واكن ما كان أصله الكيل لايباع إلا كيلا وكذا ألوزن ، ثم ما كان أصله الوزن لا يسم أن يباع بالكيل ، بخلاف ما كان أصله الكيل فان

بعضهم يميز فيه الوزن ويقول أن المائلة تندك بالوزن في كل شيء ، قال : وأجمعوا على أن التمر بالشمر لا يجسوز

بع بعض بعض إلا مثلا عثل، وسواء فيه الطيب والدون، وأنه كا، على اختلاف أنواعه جنس واحد. قال: وأما

سكوت من كالحسيد من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا ينل على عدم الوقوع إما نعولا وإما اكتفا. بان ذلك معلوم ، وقد ورد الفسخ من طريق أخرَى .كَأَنَّه يشير إلى ما أخرجه سـلم َ من طَريق أبي نضرة عن أبي سعيد تحو

هذه النصة وفيه . فقال هذا الربا فردوه ، قال : ويحسَّمل تعدد القصة وأنَّ القصة التي لم يقع فيها الردكانت قبل تحريم

ديا الفضل والله أعلم . وفي الحديث قيام عدَّد من لا يعلم التحريم حتى يعله ، وقيه جواز الرفق بالنفس وترك الحل

على النفس لاختيار أكل الطبب على الردى. خلانا لمن منع ذاك من المزهدين . واستدل به على جواز بيم العينة

أَوِّ وَالْمُؤْثُ، تَتَّمَى لَهُ نَافَعُ مُلْدُهِ الثَّلاثَ ﴾ [الحديث ٢٠٠٣ _ أطراف ف: ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٢٠٩ ، ٢١٧٦]

رد الذي مِرْكِلُةِ هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع

٢٠٠٤ – حَرْثُ عِبْدُ اللَّهِ بِنُ يُوسِفَ أخيرًا مالكُ عن نافع عِن عبدِ اللَّهِ بنِ عَرْ رَضَى اللَّهُ عنهما أن رسولَ اللهِ ﷺ قال ﴿ مَن باع ۖ تَخلاً قد أُبِّرَتْ فَنَرُهُا قِبائعٍ ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ البناعُ ﴾

الذي باع له الجعء وتعقب بانه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشبح فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيا

عداها ، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعد تلك السَّمة بعيناً . وقبل إن وجه الاستدلال به لذاك

من جهة ترك الاستفصال ، ولا يمنغ مافيه . وقال الفرطي : استدل بهذا الحديث من لم يقل بسد الندائع ، لأن

بعض صور هذا البيع يؤدى إلى بيع النمر بالنمو متفاضلًا ويكون النمن لغوا . قال : ولا حجة في هذا الحديث لآنه

لم ينعن على جواز شراء النمر الثاني من باعه النمر الاول ، ولا يتناوله ظاهرالسياق بعمومه بل بالحلاقه والمطلق

يحيل التعبيد إجالا فوجب الاستغمار ، وإذا كان كذاك تنفيه ، إذان دليل كاف ، وقد دل الدليل على مد الدرائع

فلتكن هذه الصورة عنوعة . واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين و أنَّ

عر خطب قال: ان الدرم بالدرم سوا. بسوا. ينا بند، قال له ان عرف: قمطي الجنيب وتأخذ غيره؟ قال:

بالانفاق على أنَّ من باع السنمة التي اشتراها من اشتراها منه بعد منة ذليج صحيح فلا فرق بين التعجيل في ذلك

والتأجيل، فدل على أنَّ المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل البقد وعدمه ، فإن تمارطا على ذلك في نفس العقد

قهو باطل، أو قبله ثم وقع المقد بغير شرط فهو " بيح ، ولا يخل الورع . وقال بعضهم: ولا يضر إرادة السراء

إذا كان بغير شرط، وهوكمن أواد أن يزقى بامرأة ثم عدل عن ذلك غطها وتزوجها فانه عدل عن الحرام إلى الحلال

بكلمة الله ألياحها ، وكذلك البيح والله أعلم . وفي الحديث جراز اختيار طيب الطعام ، وجواز الوكالة في البيع

وغيره . وفيه أن البوع الفاسنة ترد ، وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز بأصله من حيث أنه بيع ، تنوع

بوصفه من حيث انه ربا ، فعلي هذا يسقط الربا ويصح السيع قاله الفرطي ، قال : ووجه الرد أنه لوكانكذاك لمنا

٩٠ - بإسـيـ من باغ تخلاً قد أبَّرَت، أو أرضاً تزروعة ، أو باجارة

مُغِيرُ عَن نَافِعٍ مَوَلَىٰ ابنِ هِمَ وَ أَيمَا نَخَلِ مِيمَتْ فَدَ أَرِّتَ لَم يُذَكِّرِ الْقُرُ فالقُرُ للذي أثّرَها، وكذاكَ المَبَدُّ

٣٢٠٣ ــ قال أبو عبدِ اللهِ: وقال لي إبراهمُ أخبرُنا هِشَامُ أخبرُنا ابنُ جُرَيجٍ قال سمتُ ابنَ أَي مُلَيكَةَ

قَلِه (باب من باع تخلاقه أبرت أو أدمنا حروعة أو باجارة) أى أخذ شيئا نما ذكر باجارة . والنخل اسم جنس يذكر ورؤنت والجع تخيل، وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الموحنة عخفا على المشهور ومشدا والراء منتوحة بقال أبرت النخل آبره ابرا بوزن أكلت الني. آكله أكلا ، ويقال أبرته بالتنديد أذبره تأميراً ، بوزن رم - ١٠ ج } • خج البارى

وهذه هي التكنة في حَدْف النمول. وأنفره ابن تقاسم فقال ؛ لايحون له شرط بعضها ، واستدل به على أن المخرب يخالف في الحكم غير الذّير . وقال الفاقعية . لو باع نخلة بعضها مذير وبعضها غير مثير فالحبيع للبائع ، وإن باع نظاتين فكذلك إهترط اتحاد الدِّنفة ، فإن أفرد فلكن حكه . ويشترط كرنهما في بستان واحدُ ، فإنَّ تعلم فلكل حكه . ونص أحد على أن الذي يؤير البانع والذي لايؤير للمنتري ؛ وجل لا لكنة الحكم الاغلب . وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم للذكور مختص بانات النخل دون ذكوره وأما ذكوره فللبائع نظرا إلى المعنى، ومن العاقمية من أخذ بظاهرالتَّا بيرفلم يفرق بين أنَّى وذكر ، واختلفوا فها لو باع نخلة وبقيت ممرتها له ثم خرج طلع آخرمن تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة : هو للشرى لانه ليس لبانع إلا ما وجد دون ما لم يوجد ؛ وقال الجهور : هو البائع لكونه من مُرة الزَّرِرة دون غيرها . ويستفاد من الحديث أن "شرط الذي لايناني منتضى العقد لافسد البيع فلاً يدخل في النهى عن بيع وشرط، واستثل الطحاوي بحديث الباب على جواذ ببع النمرة قبل بدو صلاحها و وآحج به لمذهبه الذي حكيناه تى ذلك . وقد نعفيه الربيق وغيره بأن بستدل بالشيء في غير ماورد فيه حتى إذا جا. ما ورد فيه استدل بغيره عليه كذاك ، فيستشل لجواز بيع النمرة قبل بنو صلاحها بحديث النابير ، ولا يعمل بحديث التأبير بل لا فرق عند، كما تقدم في البيع قبل التأبير، وبعد، فإن الثرة في ذلك للشترى سواء شرطها البانع لنفسه أو لم يفترطها ، والجمع بين حديث التأرير وحديث النهى عن بيع الحرة قبل بدر الصلاح سهل بأن النَّرة تَى بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النبي مستقلة ، وهذا واضح جدًا ، وآلة أمَّلُ بالصواب ١١ - ياب بيم الزَّرع بالقَّام كلاً ٢٢٠٥ – فَرَشُنَ كُنَيْبَةُ حَدَّثَنَا الَّذِثُ عَن نافع عَنِ ابْنِ عَرَ رَمْنَى اللَّهُ عَلِمَا قال و نَهمي رسولُ اللهِ وَلَوْ اللَّهِ اللَّهِ إِذِهِ أَنْ تَسِيمَ مُونَ عَالِمُهِ إِنْ كَانَ كَفِلاً مِنْهِ كِلاًّ ، وإنْ كان كُومًا أن يَبِيمَ مُوزَ عَالِمًا ، وإنْ كان زرعاً أن يَبيعَهُ بكيلِ طمامٍ . وَتَهَىٰ عَن ذَلِكَ كُلِّهِ ﴾ قَلِه (باب بيع الزرعَ بالطُّعَام كيلا) ذكر فيه حديث ابن عمر في النمي عن المزابَّة وفيه , وإن كان زرعا أن يبيمه بكيل طعام ، ذان ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يحوز بيع الودع قبل أن يقطع بالطعام ، لانه بيع مجهول

عملهم ، وأما بيغ رطب ذلك بيايسه بعد أقطع وإمكان المعالمة فالجهود لايجيزون بيع شيء من ذلك يجلب لامتغاضلا ولا مُتَالَّلًا انْتَهَى . وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب . واحتج الطحاوي لابي حَمْيَعَة في جواز ببع الزرع الرطب بالحب اليابس بأنهم أجموا على جواذ بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كرطوبة الآخر بل تحتلف اختلاقا مناينا ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو قاحد ، وبأن الرطب بالرطب وان تفاوت لكنه تقصان يسير فعنى عنه لفلته بخلاف الرطب بالبّر فان تفاوته تفاوت كثير ، والله أعلم ٩٢ - باب بير النَّخل بأصام

٢٠٠٦ - قَرْشُ كُنِينَةُ بِنُ سَمِيدٍ حَدُّنَنَا الَّبِثُ مِن نافع عن ابنِ عَمرَ رَضَىَ اللهُ عَنهما أنَّ النبي سَيَلِيْنَة

علته أعلمه تعلماً والتأبير الشفيق والتلقيج ومعناه شق طلع النخلة الآنثي ليذر فيه شيء من طلع النخلة المذكر ، والحسكم مستمر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئًا . وروى مسلم من حديث طلحة قال و مردت مع وسول الله رَبُّكُ بقوم على رءوس النخل فقال : مايصنع هؤلاء ؟ قالوا : يلقحونه بجعلون الذكر في الانثي فيلقع ، الحديث . قوله (وقال لي ابراهبم) يعني ابن موسى الرازي ، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني . قبله (أيما نخل) مكذا ُدُواهُ أَبِنَ جَرَيْجُ عَنَ نَافَعَ مُوقُّونًا ، قَالَ البُّهِيُّ : وَنَافَعَ يُرُوى حَدَيْثُ النَّخل عن ابن عمر عن الني يَرْجُني وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوقًا . قلت : وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعًا كما سيأتي النَّهيم عليه في كتاب الشرب، ونذكر هناك ان شاء الله تعالى ما وقع لصاحب والعمدة، وشارحيها من الوهم فيه، وحديث الحارث لم يروء غير أبن جريج ، والزواية الموصُّولة ذكرها مالك والليث كما تراه في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده ، ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها . واختلف على نافع وسالم في ـ رفع ما عدا النخل: قرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة النخل والعبد مما حكذًا أخرجه الحفاظ عن م الزهرى ، وخالفهم سفيان بن حسين قراد قيه ابن عمر عن عمر مرقوعًا لجميع الاحادث أخرجه النساق ، وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل ، وعن ابن عمر عن عمر قصة ﴿ العبد موقوقة كـذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالاسنادين معا ، رسيأتى في الشرب من طربق مالك في قصة العبد موقوفة . وجزم مسلم والنساني والدارقطني بترجيح رواية نافع الفصلة على رواية سالم، ومال على ين المديني والبخاري وابن عبد البر الى ترجيح رواية سالم ، وروى عن نافع رفع القماتين أخرجه النسائى من طريق عبد ـ ربه بن سعيد عنه وهر وهم ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أبوب عن نافع قال : ما هو إلا عن عمر شأن العبد؛ وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين . قوله

تشبيه بالنخل من جمة الزوائد في كل منهما ، وأما الحرق فقال القرطى : اباركلُّ شيُّ بحسب ما جرتُ العادة أنه إذا فعل فيه نبتت بمرته وانعقدت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور الدرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شي. . قولِه (من باع نخلا قد أبرت) في دواية نافع الآنية بعد يسير و أيما رجل أبر نخلا ثم باع أصلها الح، وقد استدل بمنطوقه على أن من باع نخلاوءا بها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمرعلي ملك البائع ، ويمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة أنهـا تدخل في البيع وتـكون للشترى وبذلك قال جمور العلماء ، وخالفهم الاوزاعي وأبو حنيفة فقالاً : تكون للبائع قبل التأبير وبعده ، وعكس ابن أبي ليلم فقال : تكون للشترى مطلقاً . وهذا كله عند اطلاق بيم النخل من غير تعرض الشرة ، فإن شرطها المشترى بأن قال اشتريت النخل بشعرتها كانت للشترى ؛

(وكذلك العبد والحرث) يشير بالعبد إلى حديث , من باع عبدا وله مال فماله للبَّائع إلا أن يشترط المبتاع , وصورة

بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لوكان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغوا لا قائدة فيه . (ننبيه): لايشترط في التأبير أن يؤبره أحد ، بل لو نأبر بنف لم يختلف الحكم عند جميع الفائلين به . قوله (إلا أن يشترط المبتاع) المراد بالمبتاع المشترى بقرينة الاشادة إلى البائع بقوله من باع ، وقد استدل بهـذا

وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبيركانت له . وخالف مالك فنال : لا يجوز شرطها للبائع . فالحاصل أنه يستفاد

من منطوقه حكمان ومر. _ مفهومه حكمان أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء ، قال القرطبي : القول

٣٤ ـ كتاب البيوع

الحديث ٢٢١١ - ٢٢١١ لبعث فبه قريبا

٢٢٠٩ - مَنْ شِنْ أَبُو الوَلِيدِ هِمْنَامُ بِنُ عِيدِ المِكِ حَدُّ ثَنَا أَبُو مَوْلَةً مِنْ أَبِي بشرِ عن مُعِلِهدِ مِن ابنِ عَرَ

رضىَ اللهُ عنها قال وكنتُ عندَ اللهيِّ ﷺ وهوَ يأكن ُ جَاراً ، قال : مِن الشجرِ شجرةُ كاركبُلِ الومنِ ، فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فذا أنا أحدَّتُهم ، قال : هي النخلةُ ﴾

قوله (باب بيع الجار وأكله) بينم الجبم وتشديد الميم هو قلب النجة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن عر ومن النجر شجرة كارجل المؤمن، وقد تقدمت مباحثه في كتتاب العلم، وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضى جواز بيعة قاء ان المنير ، وبحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يحد جديثًا على شرط يدل بمطابقته على بيع

الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للاكل فبيعه جائز ، قلت : فائدة النوجة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يطن انسادا وإطناعة والبسكة!!ك ، رقَّى الحديث أكل النبي مثلج بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الأكل واستحب اخفاءه قياسًا على إخفاء خرجه

٩٥ -. بإنب مَن أُجْرَى أَمرَ الأمصارَ على ما يَتَعارَفُونَ بينهم في البُوع والإجارةِ والكياليوالوّرَنِ وسُنْنِهم على نِيْاتِهم ومَذَاهيهم الشهورة وقال شُرِّيخ لِشَرَّ الذِنَّ : كُنْنُكُم بينَكُم . وقال عبدُ الوهاب عن أبوب عن محمد : لا بأسَّ السَّمرُ أوا حدَّ عشرً

٩٤ - باب تبعر الجار وأكله

ويأخذُ للنفقة رعاً. وقال النبيُّ ﷺ لهذ ﴿ خُذَى مَايَكَذِكِ وَلِدَاكِ بِالروف ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَمَن كان فقيراً فَلْمَا كُلُّ بِالمَرُوفَ ﴾ . وأكتَرَى الحسنُ مِن عبدِ اللهِ بنِ مِر داسِ حاراً فقال : بكم ؟ قال : بداتَمَينِ ، فركبُهُ ؛

ثُمَّ جاء مرةً اخرى فقال الحارَ الحارَ ، فركتُهُ ولم 'يشارطُهُ فيمتَ إليهِ بنصفٍ يعرهم ٢٢١٠ – وَرَشْنَا عِبْدُ اللَّهِ بِنُ يُوسَفَ أُخبرَنا ماالك عن مُعيدِ الطويلِ عن أنيس من مالك رضي اللهُ عنه قال ﴿ تَعْجَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُ أَبُوضَيَّةَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْكُمْ مِنْ تَمر ، وأمرَ أهلُهُ أَنْ يُخلَّفُوا عنه

مِن خُراجهِ ﴾ ٢٢١١ – وَرَشُنَا أَبُو نُسَمِ حِدَّنَنَا سُفَيانُ عن هِشَامٍ عن عُرُوةَ عن عائشةَ رضَى اللهُ عنها و قالت هندُ أُمُ مُعاوِيةً لِسُولِ اللهِ عَلَيْكُ : إنَّ أبا سَنيانَ رجل سُميمٌ ، فهل علَّ جُلجٌ أن آخُذُ بين مالهِ سِرًا ؟ قال : خُذَى

أنت وبنوك مايَكفيك بالمعروف ،

قال ﴿ أَيَّا امْرِي ۚ أَبَّرَ تَخْلَا ثُمْ بَاعَ أَصْلُها فَلِلَّذِي أَبِّرَ ثَمْرُ النَّخْلِ ، إِلا أن بَشْر طَ الْبَناءُ ﴾ قوله (باب بيع النخل بأمله) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأثير وقد نقم البحث فيه قبل بباب ، وأورده هنا من دواية الليك عن نافع بلفظ **، أ**يما امرى أبر نخلا ثم باع أصلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهور إلى منع

من اشترى النخل وحده أنَّ يشتري ثمره قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما از اشتراه تبما للنخل فجوز . ودوى أبن ألقاسم عن مائك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النبي عن ذلك ٩٣ - ياب بيم الخامرة ٢٢٠٧ – وَرَشْنَ إِسَعَاقُ مِنْ وَعِبِ حَدَّثَنَا عَرُ مِنْ يُونِسَ قَالَ حَدَّثَمَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَى اسعاقُ مِنْ أَنِي

طَلَحةَ الْأَنصارِيُّ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ رَضَىَ اللهُ عَنْهُ أَنْهُ قَالَ ﴿ أَنِّهِى رَسُولُ اللهِ يَنْكُ عَنِ الحَافَلَةِ وَالْخَاشَرَةِ واللائمة والمنابذة والمزابنة ، ٢٢٠٨ – وَرَشْ كُنِّيةٍ مُدَّنِّنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ عن مُحيدِ عن أنس راسَ اللهُ عنه و انَ اللهِيَّ وَلِللَّغ نَهَىٰ عن بَهِم ثَمَرَ النَّهِ حَتَّىٰ يَزْهُو َ . فللنا لأنس : ما زفوُها ؟ قل : تحسرُ و نَصغرْ . أوأيت إن مَنعَ اللهُ النَّرَ

بِمَ نَسْتَحَلُّ مَالَ أَخْبِكُ ﴾؟ قوله (باب بيع الخاضرة) بالحاء والضاد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد ببع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها . قوله (حدثنا إسحق بن وهب) أى العلاف الواسطى ، وهو ثقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قولِه (حدثنا عمر بن برنس حدثنا أبي) هو يونس بن الفاسم اليماس

من بني حنيفة ، وثقة يميي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن الحرَّنة) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام ق سنبه بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليك : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إنداكه ، وقبل بيع الثمرة قبل بدو سلاحها ، وقبل بيع مان رءوس النعل بالقر ، وعن مالك هوكرا. الأرض بالحنطة أو بكيل طمام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كراء الأرض ببعض ماتنبت ، وسياتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم السكلام على الملاسة والمنابذة في بابه وكذلك المزابنة . زاد

الاسماعيلي في دوايته « قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع النماد قبل أن تطعم وبيع الزوع قبل أن يشتد ويغرك مه ، . وللطحاوي و قال عمر بن يونس : فسر لي أبي في المخاضرة قال : لايشتري من ثمر النخل حتى يونم : يحمر أو يصفر ، وبيع الزرع الاخضر ما يحصد بطنا بعد بطن ما يتم بمرقة الحكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقا ويثبت الحيار إذا اختلف، وعند مالك يحوز إذا بدا صلاحه وللشترى ما يجد منه بعد ذلك حتى ينقطع، ويغتفر الغرو في ذلك للحاجة ، وشبه بجواز كرا. خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكرا. المرضمة مع أنّ لبنها يتجدد ولا

يندى كم يشرب منه الطفل ، وعند الثافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً ، وقبله يصح بشرط الغطع . ولا يصح بيع

الحب في سنبله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع بمر النخل حتى يزهو ، وقد تقدم

من المنترى النخل وحده أنَّ يشترى ثمره قبل يشو صلاحه في صفقة آخرى ، مخلاف ما لو اشتراه تبعا للنخل فيجوز . ودوى أبن القاسم عن مائك الجواز مطلقا قال: والأول أولى لعموم النهى عن ذلك ٩٢ - باب بيم الخاضرة

٧٢٠٧ – وَرَشْ اِسْعَاقُ مِنْ وَهِبِ حِدَّثَنَا عُمْ مِنْ وِنْسَ قال حَدَّثَنَا أَبِي قال حَدَّثَنَى أَسْعَاقُ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ لأنصاريُّ عن أنس بن مالكِ رضى اللهُ عنهُ أنه قال ﴿ أَسَىٰ رسولُ اللَّهِ عَلِيَّهُ عنِ الْحَافَةِ والخُسْرَةِ · والْملامَسةِ والنابذةِ والْمزابَنةِ »

٢٢٠٨ - وَرَشُ كَنْبِيةٌ حَدَّثَنَا إِسَاعِيلُ بِنُ جِعِفْرِ عِن مُعِيدِ عِن أَنِي رضَى اللهُ عِنه وانُ النبي وَ اللهِ نَهِي عَن يَهِم ثَمَرَ الثَّرِ حَتَّىٰ يَزْهُو ۚ . فَلَاللَّانِي : مَا زَهْوُهَا ! فَلَ : كَمُورُ و تَصْفُرا . أَرَأَبُتَ إِن مَنعَ اللَّهُ النَّبِر

بمَ نُسْنَعَلُ مَالَ أَخْيِكُ ﴾ ؟ قوله (باب بيع الخاضرة) بالحاء والضاد المجمدين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد بيع النار والحبوب

قبل أن يبدو صلاحها . قوله (حدثنا إسمى بن وهب) أي العلاف الواسطى ، وهو نقة ليس له ولا لشيخه ولا لصبح شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) ٪ يونس ٪ الناسم الياس من بني حنيفة ، ونقد يمي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن المحاقة) قال أبو عبيد : هو بيع العلمام

ف سناله بالبِّر مأخوذ من الحقل ، وقال الليت : الحقل الزرع إذا تشعُّب من قبل أن ينظظ سوقه ، والمنهى عنه ببع الزدع قبل إهداكه ، وقبل بيع الثمرة قبل بند صلاحها ، وقبل بيع مانى د.وس النخل بالثمر ، وعن مالك هو كرآ.

الأرض بالحنطة أو بكيل طمآم أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كراء الأرض ببعض مانتيت ، وسيأتي البحث فيه فى كتاب المزادعة إن شاء أنه تعالى . وقد تقدم الكلام على الملامــة والمنابذة فى بابه وكذاك المزابـة . زاد

الاسماعيل في دو ايته , قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع الثماد قبل أن يطل أن يشت. ويفرك منه ، والطعاوى . قال عمر بن يونس : فسر لى أبى فى المخاضرة قال : لايشترى من تمر النخل حتى يونع : يمسر أو يصفر ، وبيع الزرع الاخضر عا يحصد بطنا بعد بطن عايتم بمرقة الحكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقا ويثبت

الحيار إذا اختلف، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه وللشترى ماتجد منه بعد ذلك حتى ينقطع، وينتفر الغرر فى ذلك للحاجة ، وشبه بحواز كرا. خدمة العيد مع أنها تنجد وتحتلف، وبكرا. المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدىكم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط الفطع . ولا يصح بيع ألحب في سنبله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع بمر النخل حي يزهو ، وقد تقدم

الحديث ٢٠٩ - ٢٢١١

أنت وبنوك مايكفيك بالمروف،

٩٤ - باب تبعر الجار وأكله

٢٠٠٩ - وَرَشْنَ أَبُو الوَليدِ هَشَامُ بنُ عَدِ اللَّهِ عَدَّنْمَا أَبُو عَوالَهَ عَن أَبِي بشْرِ عن مجاهد عن ابن عمر

رضيّ اللهُ عنهما قال وكنتُ عندَ النبيِّ ﷺ وهوَ يأكنُ أَجَاراً ، فقال : من الشجو شجرة كارجُل المؤمن ، فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فاذا أنا أحدَّ تُهم ، قال : هي النخلةُ ،

قوله (باب بيع الجار وأكله) بضم الجيم وتشايد الميم هو قلب النَّجَدُّ أَنَّ وهو معروف ، ذكر فيه حديث ان عمر و من الشجر شجرة كارجل المؤمن ، وقد نقدمت مباحثه في كنتاب العلم . وليس فيه ذكر البيمع لكن الآكل منه يغتضي جواز بيعه قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يحد حديثًا على شرطه يدل بمطابقته على يمع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للاكل فبيعه جائز ، قلت :

فائنة النرجمة رفع توهم المنع من ذلك لآنه قد يظن افسادا وأضاعة وليسكذك ، وفى الحديث أكم انني مِرْتُجُ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الآكل واستحب اخفاء. قياسا على إخفاء خرجه ٩٥ – باب مَن أُجْرَى أَمرَ الأمصارِ على ما يَتعارَفون َ بينهم

في البُيوع والإجارة والمكيال والوزن وسُنيعم على يُنَّايْهم ومَذَاهيهم المشهورة . وقال شُرَيحُ للغَرَّ الينَ : سُلْفُتُكم بينَسكم . وقال عبدُ الوهَّاب عن أبوب عن عَمد : لا بأسَ المشَرَّة بأحدَعشَرَ

ويأخذُ للنفقةِ ربحاً. وقال النبيُّ ﷺ لهند ﴿ خُذَى مايكنيك ووَلدَكِ بالعروف ﴾ . وقال عالى ﴿ وَمَن كان فقيراً فَلْهَا كُلُّ بِالْعِرُوفَ ﴾ . وأكترَى الحسنُ مِن عبدِ الله بن مِرداسِ حاراً فقال : بكم ؟ قال : بدِانَتَين ، فركتهُ ؛ ثُمَّ جاء مرةً أخرى نقال الحارَ الجارَ ، فركبَهُ ولم 'يُشارِثُهُ فبعثَ إليهِ بنصف درهمِي ٢٢١ – وَرَشُنَا عِبْدُ اللَّهِ بِنُ بُوسَفَ أُخبَرَنَا مَالكُ عَن مُعِيدُ الطُّويلُ عَن أُنيِن مِن مالكِ رضيَ اللَّهُ

عنه قال و حَمَجَ رسولَ اللهِ ﷺ أَبُو صَّيْبَةً فَأَمَ لَهُ رسولُ اللهِ ﷺ بِماع من تمر ، وأَمرَ أَمَلَهُ أَن كخفوا عنه ٢٢١١ ــ صَرَّتُ أَبُو 'نَسِيم حَدَّثَنَا سُغِيانُ عن هِشَامِ عن عُرُوةَ عن عائشةَ رضَى اللهُ عنها ﴿ فالت هنذ أمْ مُعاوِيةَ لرسول اللهِ ﷺ: إنَّ أبا صغيانَ رجلُ شَحيحٌ ، فهل علَّ جُناحٌ أن آخُذَ مِن ْ مالهِ سِرًّا ؟ قال : خُذى

[الحديث ٢٧١١ - أطرافه في : ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٠ ، ١٢٥٠ ، ١٩٦١ - ١٩١١ - ١٩١١]

٣٤ ـ كتاب البيوع

البحث فبه قريبا

٢٢٠٩ - حَدَثُنَا أَبُو الوَّلِيدِ هِمْنَامُ بِنُ عَلِدِ اللَِّبِ حَدَّثَمَا أَبِرِ غَوَالَهُ عَنْ أَبِي بِشُمِ عَن مُجاهدِ عن ابنِ عَرَ رضَىَ اللهُ عنهما قال وكنتُ عندَ النبيِّ عَيْجَاتِيُّ وهنَّ بأكلُ أَجَدَّراً ، فقال : مِن الشجرُ شجرة كالرنجُل الوَّمين ،

فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فاذا أنا أحدُ تَهم ، قال : هي النخلةُ ، قوله (باب بيع الخار وأكن) يشم الحجم واقتاب النبم هو قلب النخة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن

عن ومن النجر شجرة كالرجل المؤمن ، وقد تُضمت مباحثًا في كنتاب "لهم . وليس فيه ذكر البيع لكن الآكل منه يقتضى جواز بعه قاله ان المنير ، ويمتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يحد جديثًا على شرطه بدل بمطابقته على بيع

الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فسيمه جائز ، فلت : والله النرجة وفع توهم المنع مَن ذاك لانه قد يظن افسادا واصاعة وليس كذاك ، وتى الحديث أكل النبي رَبِّيج بحضرة

القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الاكل واستحب اخفاءه قياسا على إخفاء مخرجه ما يتعارَفون بينهم
 من الأمصارِ على ما يتعارَفون بينهم

فى البُيوع والإجارة والكيالووالرزن وسُتَنِعم على يُنارِهم وتَفَاهيهم الشهورة وقال شُرَيح للنَّرْ الذِنِّ : كُنْنُكُم بِينَكُم ، وقال عبدُ الوهاب عن أبوب عن عمد : لا بأسَّ السَّمرُ وَبأحدَ عشرَ ويأخذُ للنقة رعاً. وقال النبيُ ﷺ لهند وتحذى مايكنيكِ ووَلدَكِ بالمروف ٥ . وقال نعالم ﴿ وَمَن كَان فقيماً فَلْمَا كُلُّ بِالمعروف ﴾. وأكترَى الحسنُ مِن عبدِ الله بن يعرداس حاراً فنال : بكم ؟ قال : بداقَيَن ، فركتُهُ و

ثُمَّ جاء مرةً أخرى فقال الحَارَ الحَارَ ، فركبَهُ ولم 'بشارطُهُ فبثُ إليهِ بنصنِ دِدهمِ ٢٢١٠ – فَرَشُنَا عِبدُ اللَّهِ بِنُ بُوسَفَ أُخبرَنا مالكُ عَن مُعيدِ الطُّوبِلِ عَن أَنْهِ مِن مالكِ رضَى اللهُ

عنه قال « تحجّ رسولَ اللهِ مِثْلِثُهُ أَمِو ضَبَّةً فَأَمَّ لَهُ رسولُ اللهِ مِثْنِيٌّ بِعاع مِن بمر ، وأمرَ أهلُهُ أن مُعْقَفُوا عنه

٢٢١١ – فَرَشُنَ أَبُو نُسَمِ حَدَّثَنَا سُفَانُ عَن هِشَامٍ عَن عُرُوةَ عَن عَاشَةً رَمْقَ اللَّهُ عنها و قالت هندُ أَمْ

مُعاوِيةَ وْسُولِ اللَّهِ مِثْلِثُكُ : إنَّ أَبَّا سَفِيانَ رجلُ شَعِيحٌ ، فَهِل علَّ جُناحٌ أَنْ آخُذَ مِن مالهِ سِرًا ؟ قال : خُذَى

أنت وبنوك مايَكفيك بالمروف،

[الحليث ٢٦١١ - أطرانه في : ٢٥٠٠ ، ٢٩٦٠ ، ٢٥٦٠ ، ٢٦٥ ، ١٥٦٠ ، ١٦١١ ، ١٦١١ ، ٢١١١

قال ﴿ أَيَّمَا امْرِي ۚ أَكِّرَ تَخْلَا ثُمْ بَاعَ أَصْلُها فِلَّذِي أَبَّرَ تَمُو ُ النَّخَلُ ، إلا أن بَشْر طَ الْبَناعُ ﴾ قوله (باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، وأورد. حنا من دواية الليث عن نافع بلفظ ء أيما امرى * أبر نخلا ثم باع أصلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهود إلى منع

من اشترى النخل وحده أنَّ يشتري ممره قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعا للنخل فيجوز ،

٩٢ - باب ببع الخامرة

وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النهى عن ذلك

٣٢٠٧ – مَرَشُ إسحاقُ مِنْ وَهِبِ حدَّثَنَا عر ُ مِنْ يُونسَ قال حدَّثَنَا أَبِي قال حدَّثَنَى اسْحَاقُ مَنُ أَبِي

طِلْحَةَ الْأَنصَارِيُّ عَن أَنسِ بنِ مَالِكِ رَضَىَ اللهُ عَنهُ أَنهُ قَالَ ﴿ نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ يَرَلِيُّ عَنِ الحَافَلَةِ وَالْخَاضَرَةِ والُلامَــة والمنالذة والْزابَنةِ ﴾ ٢٢٠٨ — حَرَثُنَا تُعَلِيمُ حَدَّثُنَا إسماعيلُ مِنُ جَعَمْرٍ عَنْ مُحَيِدَ عَنْ أَنْسَ رَضَىَ اللهُ عَنه و انَ النبي ﷺ

نَهِيْ عَن بَيْعٍ ثَمَرَ النَّرْ حَتَّىٰ يَزْهُو َ . فقلنا لأنس : ما زهْوُهَا ؟ قال : تَحْمَرُ و تَصغرُ . أرأيت إن مَنمَ اللَّهُ النَّرَ بِمَ نَسْنَعَلُ مَالَ أَخِيكُ ﴾ ؟ قوله (باب بيع الخاضرة) بالحاء والضاد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد بيع الثمار والحبوب

قبل أنَّ يبدو صلاَّحها . قوله (حدثنا إسحق بن وهب) أى العلاف الواسطى ، وهو نقة ليس له ولا لشيخه ولا كيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن الناسم اليماس من بني حنيفة ، ونقه يحي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن المحاقلة) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام

في سَدَّلُهُ بِالْهِرِ مَأْخُوذُ مِن الحَمَّلُ ، وقال اللَّيْتُ : الحَمَّلُ الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزوع قبل إنداكه ، وقبل فيم الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقبل ببع مانى د.وس النخل بالتمر ، وعن مالك هوكرا. الأرض بالحنطة أو بكيل طعام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كرا. الأرض ببعض ماتنبت ، وسيأتي البحث فيه فى كتاب المزادعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم السكلام على الملاسة والمنابذة فى بابه وكذلك المزاينة . زاد

منه ، وللطحاوى د قال عر بن يونس : فسر لى أبي في المخاضرة قال : لايشترى من ثمر النخل حتى يونع : يحسر أو يصفر، وبيع الزرع الأخضر عا يحصد بطنا بعد بطن عاجم بموقة الحـكم فيه، وقد أجازه الحنفية مطلقا ويثبت الحار إذا اختلف، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه والشترى مايتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع، ويغتفر الغرو فى ذلك الحاجة ، وشهه بجوازكراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكراء المرضعة مع أنَّ لبنها يتجدد ولا

يندىكم يشرب منه الطفل ، وعند الثافعية بصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط الفطع . ولا يصح بيع الحب في سنيله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهى عن بيع بمر النخل حتى يزهو ، وقد تقدم

الاسماعيلي في دوايته , قال يونس بن القاسم : والمخاصرة بيع الماد قبل أن تطع وبيع الزدع قبل أن يشتد ويفرك

١٤ - باب تيم الخار وأكله

البحث فيه قريبا

هنا من دواية الليك عن نافع بلفظ و أيما امرى أو نخلا ثم باع أصلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهود إلى منع من انترى النخل وحده أنّ يشترى ثمره قبل بلنو صلاحه في صفقة أخرى ، مخلاف ما لو اشتراه تبعا للنخل فيجوز ، وروى أبن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قال: والأول أولى لعموم النهى عن ذلك

٩٢ - باب بيع الخامرو ٢٢٠٠ – مَرَشُنْ إسعاقُ بنُ وَهبِ حدَّثَنَا عرُ بنُ يونسَ قال حدَّثَنَا أَبِي قال حدَّثَني اسعاقُ بنُ إبي

طلحةَ الْمُصارئُ عن أنس بن مالك رضىَ اللهُ عنهُ أنه قال ﴿ نَهَىٰ رَسُولُ اللَّهِ مَثِّلُتُهُ عَنِ الحانَةِ والخافَرَةِ َ وَالْلاَسَةِ وَالنَّالِمَةِ وَالْزَالِنَّةِ »

٣٢٠٨ — وَرَشُنْ كُنِّينَةُ حَدَّثَنَا إسماعِلُ مِنُ جَعَمْرٍ عَن مُعْمِدُ عَنْ أَنْسِ رَضَىَ اللَّهُ عنه ﴿ انَ النَّهِ وَالْجَالِيُّ نَهَىٰ عَن يَهِم ثُمَّرَ النَّرِ حَتَّىٰ يَرْهُو ۚ . فتلنا لأنس : ما زهْوُها ؟ قُلَّ : تَحْمرُ و تَصغرُ . أدايت إن مَنعَ اللَّهُ النَّرَ بِمَ نَسْتُعلُ مالَ أَخْيِكُ ، ؟

قوله (باب بيع المخاضرة) بالحتاء والصاد المجمعين ، وهي مفاعلة من الحضرة ، والمراد بسع النمار والحبوب

قبل أن يبدو صلاحها . قوله (حدثنا إسمى بن وهب) أي العلاف الواسطى ، وهو نقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غيرَ هذا الموضع. قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن الناسم اليماي من بن حنيفة ، ونقه يحي بن معين وغيرًه ، وهو تليل الحديث . قوله (عن المحاقة) قال أبو عبيد : هو بيع الطمام ق سنبله بالبِّر مأخوذ من الحقل ، وقال الليت : الحقل الزرع إذا تنعُّب من قبل أن يفلظ سوقه ، والمنهى عنه بيح

ألحب في سنبله كالجوز والموز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهى عن بيع بمر النخل حتى يزهو ، وقد تقدم

الزرع قبل إدداكه ، وقبل فيع انثرة قبل بدو صلاحها ، وقبل بيع مانى د.وس النخل بالتمر ، وعن مالك هو كرآ. الأرض بالحنطة أو بكيل طمام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كراء الآرض يعض ماتنيت ، وسيأتي البحث فيه فى كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد نقدم الدكلام على الملامسة والمنابذة في بابه وكذلك المزابة . زاد

الاساعيل في دو ايته . قال يونس بن ائتاسم : والمخاضرة بيع الثَّاد قبل أن تطعم وبيع الزدع قبل أن يشتد وبفرك مه . . والطعاوى . قال عمر بن يونس : فسر لى أبى فى المخاضرة قال : لايشترى من نمر النخل حتى يونع : يمسر أو يصفر ، وبيع الزوع الاخضر ما يحصد جلنا بعد بطن ما يتم بمرقة الحسكم فيه ، وقد أجازه الحنفية مطلقاً وبثبت من خراجه ، الحيار إذا اختلف، وعند مالك يحوز إذا بدا صلاحه وللشترى ماتجد منه بعد ذلك حق ينقطع، وينتفر الغرر فى ذلك العاجة ، وشبه بحواز كرا. خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف، وبكرا. المرضعة مع أنّ لبنها يتجدد ولا ٣٢١١ ــ حَرَّشْ أَبُو نُسَمِ حَدَّنَنا مُنيانُ عن هِشامِ عن عُرُوةَ عن عائشةً رضَى اللهُ عنها وقالت هند أمُّ يندىكم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط الفطع . ولا يصح بيع

مُعادِيةُ أرسولِ اللهِ عَيْظِيُّةَ : إنَّ أبا مُعَيانَ رجل شَعيحٌ ، فهلَ علَّ جُناحٌ أن آخُذَ مِن ماهر سراً ؟ قال : خُذى أنت وبنوك مايكفيك بالمروف

٩٤ - باب بيم الخار وأكل

٧٢٠٩ - وَرَضْنَا أَبُو الوَلْهِ هِمَامٌ بِنُ عِيدُ اللَّهِ حَدَّثَمَا أَبِرِ خَوالَةً مِن أَبِي بِشْرِ عِن تجاهد عِن ابنِ عَرّ رضى الله عنهما قال وكنتُ عندَ النَّيِّ ﷺ وهو َ يَأْكُلُ مُعْدَّاً ، فقال : مِن الشَّجْرِ شَجْرَةً كُلُو بُخِل النُّوسُ .

فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فاذا أن أحدَّتُهم ، قال : هي النخلةُ ، قوله (باب بيع الجار وأكه) بضم الحيم وتصديد الميم هو ظب النحة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ﴿ عر و من النجر شَجَرة كالرجل المؤمن ، وقد تقدت مباحثه في كتتاب العام : واليس فيه ذكر البيع لكن الاكل منه

يغتضى جواد بيعة قاله ان المنبر ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يحد جديثًا على شرطه يعلُّ بطابقته على يبع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكه من المباحك بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للاكل فبيعه جائز ، قلت : فالله النرجة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يطن انسادا واضاعة واليسكذلك ، وفي الحديث أكل النبي مثليٌّ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الآكل واستحب اخفاءه قياسا على إخفاء عنوجه

ه ٩٠ - باسب مَن أَجْرَى أَمَ الأَمْصَارِ عِلَى مَا يَتَعَارَ فُونَ بِينَعْمِ فى البُيوع والإجارة والمكيال والوزن وسُنَيْهم على يَبَّارِهم وتذاهيهم الشهورة وقال شُرَيخُ لَفُوْ البِنَ : سُنُنُكُم بِينَكُم . وقال عبدُ الوهَّابِ عن أبوب عن محمد : لا بأسَّ السَّرَةُ وأحدَعشَرَ ويأخذُ النفتة رعاً. وقال النبيُّ ﷺ لهند ﴿ خُذَى مَايكَذِكِ وَلَدَاكِ بِالْمُرُوفِ ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَمَـزَكَان فقيراً

فَلَيْأَ كُلِّ بِالمَوْفِ ﴾. وأكثَرَى الحسنُ مِن عبدِ اللهِ بنِ يعرداس حاراً فنال : بكم ؟ قال : بداقَتَينِ ، فركبُهُ ؛ ثُمَّ جَاءَ مرةً أخرى فقال الحارَ الحارَ ، فركبَهُ ولم 'بُشارطُهُ فبعثُ إليهِ بنصفٍ دِدهمٍ - ٢٢١ – صَرَّتُنَا عِدُ اللهِ بِنُ يُوسَفَ أُخبَرَنا مالك عن مُحيدِ الطريلِ عن أَنِين من مالكِ رضَى اللهُ عنه قال ﴿ تَعَجَّ رَسُولَ اللَّهِ مِنْيِّنَةً أَبُو صَّبِّيةً فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْيَّةً بصاع من تمر ي، وأمرَ أهلَهُ أن يُمثِّقُوا عنه

[الحديث ٢٢١١ _ أطراف في : ٢٤٦٠ ، ٢٤٦٠ ، ٢٥٦٥ ، ١٦٤٠ ، ٢٢٠٠ عالم ١٦٤١ ، ٢٢١١

والى اليتم في أكله من مائه على العرف

٢٢١٢ - حَدِثْني إسماقُ حدَّثَنَا ابنُ تُمَيرِ أَخبرُنا هِمْامٌ ح

و صَرْشَىٰ محدُ بن سلاّم قال سمتُ عَمَانَ بَنَ فَرَقَدَ قال سمتُ مِشَامَ بنَ عُرُوةَ مُجَمِدَّتُ عِن أَبِيهِ أن ﴿ سَمَ عَاشَةَ رَضَى اللهُ عَمَا تَقُولُ : ﴿ وَبَن كَانَ غَنِيمًا فَانْيَشْمَنِفُ وَبَن كَانَ فَقِيرًا فَلِهُ أَكِنْ بِالمُدُوفِ ﴾ أزّلتُ

فى والي اليَّتيمِ الذي يُقيمُ عليهِ و يُصلحُ في مالهِ : إن كان فقيراً أكلَّ منهُ بالمروف »

[الحديث ٢٢١٢ ــ طرفاه في : ٢٧٦٥ ، ٤٧٥]

قوله (باب من أجرى أمر الامصاد على مايتمادفون بينهم فى البيوع والاجارة والكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومناهبهم المشهورة) قال ابن المنيد وغيره : مقدوره بهنه الترجة انبان الاعتبار على العرف ، وأنه يقضى به على ظواهم الالعالم ولا ورود لل بعد سلمة فياعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجوز ، وكذا الولا الم من من الناس لم يجوز ، وكذا الولا الم من من الناس لم يجوز ، وكذا الولا الم من من الناس الكيار المناس المناس المناس الكيار المناس الكيار المناس الكيار المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس الكيار المناس المنا

م باع موذونا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد - وذكر القاحى الحسين من النافعة أن الوجوع إلى العرف أحد التواعد الحد التواعد الحداث التواعد وكناف الله المحتال الم

ر منها الرجوع اليه في فعل غير منتبط يترب عليه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قرب وتبسط مع صدين وما يعد قبضا وابداعا وهدية وغصبا وحفظ وديعة وانتفاعا بعادية ، ومها الرجوع اليه في أمر يخصص كما لفاظ الآيمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكابيل والمواذن والتقود وغير ذلك . قوله (وقال شرخ الغزالين) بالمنجمة وشديد الواى . قوله (ستكم يذكم) أي جائزة ، وهذا على أن يقرأ استكم بالرفع ، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا . وهذا وصله سيد بن منصور من طريق ابن سيرين

أن ناسًا من الغزائين اختصوا إلى شريح فى شى. كان بينهم نقالوا : ان سنتنا بيننا كذا وكذا ، نقال : ستكم بينكم (نتيبه) : وقع فى بعض نسخ الصحيح و ستكم بينكم ربحا ، وزوله وربحا ، لفظة زائدة لا معنى لها هنا وإنما هى فى آخر الأثر الذى بعده . قوله (وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد (عن أبوب عن عمد) هو ابن سيرين ، وهذا وصله أبو بكر بن أبى شيبة عن عبد الوهاب هذا ، قوله (لا بأس العشرة بأحد عشر) أى لا بأس أرب بيسع ما اشتراء بمانة دينار مثلاكل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المثال عشرة والربح دينارا قال ابن بطال : أصل

هذا الباب بيع الصبرة كل تقنيز بدوع من غير أن يعلم متغاد الصبرة فأجاز، قوم ومنعه آغرون . قلت : وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سبرين نظر لايمنغ ، وأما قوله وبأعذ الثنقة وبما فاستاغوا فيه تقال مالك : لا يأخذ إلا فيا له تأثير في السلمة كالصبرة والحاملة ، وأما أحرة السيسال ، الط ما إدرة كلا ، ثلاً ، ثلاً ، ثل ، لد

هدا الصرع هو المراد من اثر ابن سجرين نظر لايخغ ، واما قوله وياخذ النفة ديما فاختلفوا فيه نقال مالك: لا يأخذ إلا فيها له تأثير فى السلمة كالصبغ والحياطة ، وأما أجرة السمسار والطى والند فلا ، قال : فان أربحه المنترى على ما لا تأثير له جاز إذا وحق بذلك . وقال الحهور : البائع أن يحسب فى المرابحة جميع ماصرفه ويقول : قام على

(١) في طبعة بولاق : كَمْنَا بِالنَّبِعُ أَنْيَ بِلْهِدِينَا ، ولمل قبل ﴿ وَمَقَالِدُ ، سَمَّا مِنَ النَّاسِغُ

بكذا . ووجه دخول هذا الاثر في الترجة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المدترى بعشرة دراهم بباع باحد عشر فباعه للمدترى على ذلك العرف في يكن به بأس . فيهم (وقال التي يُزيِّخ فند) أي بنت عتبة زوج أبي سفيان

وقد ذكر نصبًا موصولة في الباب. قوايه (واكنزي الحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس حمادا الح) وصله سعيد بن منصود عن هشيم عن يونس فذكر مشه . وقوله ، الحال الحال ، بالنصب فيمها بفعل مضمر أي أحضر أو اطلب ويجوز الرفع أي المطوب ، والنالق بالمهمة ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف : وزن سدس

أحضر أو اطلب، ويجوز الرفع أى الطلب. . والدانق بالمهمة وانون خفيفة مكسورة بعدها قاف : وون سدس . درهم ، ووجه دخوله في التزجة طاهر مرى جهة أنه لم يشارخه اعتبادا على الأجرة المتقدمة ، وزاده بعد ذاك على . الأجرة المقاولة والمجلوبين الفصل ، ثم ذكر الصنف في الباب الالة أحاديث : أحدما حديث أنس في قصة أن طهية . وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاستاد ، ووجه دعوله في الترجة كونه يؤلج لم يشارطه على أجوزته

وقا منها دارهاى والناسبيع وساه به بهنا السناد، ووجه نامونه أي الرجم عليه في كتاب النفات . والمراد منها أعام الم أعتمادا على العرف في مثله . ثانيها حديث عاضة في قصة حند وسيا تى الكلام عليه في كتاب النفات . والمراد منها قوله وخلى من ماله ما يكفيك بالمعروف ، فأحافا عن العرف في أن تعديد سورة النساء إن شاء الله تعالى ، في قوله تصالى ومن كان غنيا فليستمفف في وسيأتي الكلام عليه في تضير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، على من سيافه أنه منا بلغط عامل بن قرف وهناك بلغظ عبد الله بن تمين ،

وقد ذكره هنا بلفظ و وال اليتم الذي يقيم عليه ، وقال ان النين : السواب , يقرم ، لانه من النيام لا من الإثامة ، قلت : وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هنام " ولم يقع في دواية ابن نمير شيء من ذلك ولا في رواية أبي أساسة في الوصايا ، ورداية ، يقيم ، موجهة أن يلازمه أوا يقيم نفسه علميه ، وإعن شيخ البخاري فيه هو ابن منصود كا جزم به خاف وفيره في والأطراف ، وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إحق بن داهويه عن ابن تحمير وقال : أخرجه البخاري عن إعن ، وقال في النفسير : أخرجه البخاري عن إعنى بن منصود . وهشام هو ابن عرفة وعامان بن فرقد بشاء وقاف رزن جعفر صفا هو العظار البصري فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخاري

موصولًا سوى هذا الحديث ، وقد قرئه بابن نمير ، وذكر له آخر تعلمقا في المغازير ، والمراد منه في الترجمة حوالة -

٩٦ - باب كيع الشَّريك مِن شريكه

٣٢١٣ -- مَرْشَىٰ محودٌ حدُّنَاعِبُهُ الرَّزَاقِ أَخبِرُنَا مَنْمُرٌ عَنِ الْبَعْرِيَّ عَنْ أَبِي سَلمَّ عَنْ جارٍ رضَى اللهُ عنه ﴿ يَمَلَ رسولُ اللهِ ﷺ الشَّفَةَ فَى كُلِّ مَالَمِ لَمْ يُفْتَمْ ، فاذا وَمَسَّتِ الحلودُ ومُرِيَّتِ الطَرقُ فلا شُفعةً ﴾

[المعبد ٢٣١٠ - الحرائه في ٢٣١٠ ، ٢٢١٠ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٠٠] قوله (باب بيع الشريك من شريك) قال ابن بطال : هو جائز في كل شيء مشاع ، وهو كيمه من الاجنبي ، فأن باعه من الآجني فلشريك الشفمة ؛ وأن باعه من الشريك ارتفعت الشفعة . وذكر فيه حديث جابر في الشفمة وسيأتي الكلام عليه في بابه : وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث الشرجة . وقال غيره معني المترجة حكم بيع الشريك من شريكة ، والمرادمة حين الشريك أن لابيع ماقه الشفعة إلا من شريكة لائه إن باعه لغيره كان الشريك أخذه بالشفعة قهراً ، وقبل وجه المناسبة أن المدار إذا كانت بين ثلاثة قباع أحدم الآخر كان المثالث أن يأخذ بالشفعة بكفل. ووجه دخول هذا الاثر في كرجة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشترى بعشرة دراهم بياع باحد

عشر فباعه المشترى على ذلك "مرف لم يكن به بأس . قوله (وقال النبي بَرَّيْجُ لهذ.) أي بلت عتبة زوج أبي سفيان ا وقد ذكر قصتها موصولة في الباب. قباله (واكترى الحسن) أي "بصرى (من عبد الله بن مرداس حارا الح) .

وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يولُس فذكر مثله . وقوله والحار الحار ، بالنصب فهما بفعل مضمر أي .

أحضر أو اطلب، ويجوز الرفع أي الطلوب، والدانق بالمهمة ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف: وزن سدس

دوهم، ووجه دخوله في الترجمة طاهر مرى جهة أنه لم يشارك اعتمادًا على الأسرة المتقدمة، وزاده بعد ذلك على

الاجرة المذكورة على طريق الفضل. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث أنس في قصة أبي طيبة

وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاسناد ، ووجه دخوله في الترجمة كونه يَرْتُجُع لم يشارطه على أجرته

اعتهادا على العرف في مثله . أأنها حديث عائفة في نسة هند وسيأتي الكزم عليه في كتاب النفقات . والمراد منها

قوله وخذى من ماله ما يكفيك بالمعروف ، فأحالها على العرف فيها اليس فيه تحديد شرعى . ثالثها حديث عائشة

فى قولة تصالى ﴿ وَمِن كَانَ غَنِيا فَلِيسْتَغَفَ ﴾ وسيأتى الكلام عبليه فى تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ،

قائه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاساد فظهر من سياقه أنه هذا بلفظ عثمان بن قرقد وهناك بلفظ عبدالله بن تمسير ، وقد ذكره هنا بلفظ و والى اليتيم الذي يتيم عليه ، وقال ابن النين : الصواب ، يقوم ، لأنه من النيام لامن الاثامة ،

قلت: وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام ولم يقع في رواية ابن نمير شيء من ذلك ولا في رواية أبي

الله أسامـة في الوصايا ، ورواية « يقيم ، موجه أي يلازمه أو يقيم نفسه علـيه ، وإسحق شيخ البخاري فيه هو ابن

منصوركا جزم به خاف وغيره في د الأطراف ، وقد استخرجه أبو نعيم من مستمد إسحق بن واهو به عن ابن تممير

وقال: أخرجه البخاري عن إيحق، وذال في التفسير: أخرجه البخاري عن إسحق بن منصور . وهشام هو ابن

عروة وعثمان بن قرقد بشاء وقاف وزن جعفر هـنا هو العطار البصرى فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخاري

موصولًا سوى هذا الحديث ، وقد قرته بابن نمير ، وذكر له آخر تعايثًا في المغازي ، والمراد منه في الترجة حوالة

٩٦ - باب يمير الشريك من شريكه

عنه ﴿ جَتَلَ رسولُ اللَّهِ بِتَنْفِيجُ الشُّفعةَ في كلِّ مال لم يُنْسَمْ ، فاذا وتَمَتَ الحدودُ وصُرِفَتِ الطرقُ فلا شُفعة ،

[المديث ٢٢١٣ _ أطراف في : ٢٢١٤ ، ٢٢٥٧ ، ٢٤٩٠ ، ٢٤٩٦ ، ٢٩٩٦]

٣٢١٣ -- صَّرَثْنَى مُحودٌ حدَّثَنَاعِدُ الرَّاقَ أَخبرَنَا مَعْمَرٌ عنِ الزَّهْرِيُّ عن أَبِي سَلَمَةً عن جارِ رضي اللهُ

قله (باب بيع الشريك من شريكه) قال ابن بطال : هو جائز في كل شي. مشاع ، وهو كبيعه من الآجني ،

فان باعَه من الاجنى فللشريك التنفعة ؛ وإن باعه من الشريك ارتفعت الشفعة . وذكر فيه حديث جابر في الشفعة

وسيأتى الكلام عليه في بابه : وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة . وقال غيره معنى الترجمة حكم يبع الشريك من شريكه ، والمراد منه حض الشريك أن لايبيع مافيه الشفعة إلا من شريكه لآنه إن باعه لغيره كان الشريك

أخذه بالشفعة قهراً، وقيل وجه المناجة أن الدار إنتا كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخركان الثالث أن يأخذ بالشفعة

والى اليتم في أكله من مائه على العرف

٢٢١٢ – حَدِثْنَى إسعاقُ حدَّثَنَا انُ تُمَيْرِ أُخبِرَنا مِشَامٌ ح

وما يليق بحال الشخص من ذاك ، ومنها الرجوع اليه في المقادر كالحيين والطهر وأكثر مدة الحل ومن اليأس ،

ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب

وتبسط مع صديق وما يعد قبيمنا وإيداعا وهدية وغصبا وحفظ وديعة وانتفاعا بعارية ، ومنها الرجوع اليه في

أمر مخصص كـا لفاظ الايمان وفي الوقف والوصية والنفويض ومقادير الكابيل والموازين والنقود وغير ذلك .

قوله (وقال شريح الغزالين) بالممجمة وأغديد الزاي . قوله (ستنكم بينكم) أي جائزة ، وهذا على أن يقرأ ستنكم

بالرُّفع ، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزَّموا . وهذا وصله سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين

أن ناسا من الغزالين اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالواً ؛ ان سنتنا بينناكذا وكذا ، فقال : سنتكم بينكم

(نتيبه) : وقيع في بعض نسخ الصحيح د سنتكم يينكم ربحا ، وقوله د ربحا ، لفظة زائمة لا معني لها هنا وإنما هي في

آخر الأثر الذي بعده . قوله (وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد الجيد (عن أبوب عن محمد) هو أبن سيرين ، وهذا

وصه أبو بكر بن أبي شبية عن عبد الوهاب هذا ، قوله (لا بأس العشرة بأحد عشر) أي لا بأس أر. بيبع

ما اشتراء بمانة دينار مثلاكل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والرخ دينارا قال ابن طال : أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجازه قوم ومنعه آخرون . قلت : وفي كون

هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لايخني ، وأما قوله ويأخذ النفة وبما فاختلفوا فيه نقال مالك : لا

يأخذ إلاَّ فيها له تأثير في السلمة كالصبغ والحياطة ، وأما أجرة السمساد والطي والند فلا ، قال : فإن أربحه المنترى

على ما لا تأثير له جاذ إذا رضى بذلك . وقال الجمهور : للبائع أن يحسب فى المرابحة جميع ماصرفه ويقول : قام على

(١) في طبعة بولاق : كنا بالنبخ الى بأيدينا ، وليل قبل ، ويقابلا ، سقط من الناسخ

و حَدَثْنَى عَمْدُ بن سَلَامٍ قال سمتُ عَيْنَ بنَ فَرَتَدَرِ قال سمتُ مِشَامَ بنَ عُروةَ كِمَــدَّتُ عن أبيهِ أنه

﴿ تَتَمَ عَاشَةً رَضَىَ اللَّهُ عَنها تقولُ : ﴿ وَمَن كَان غَيْمًا فَايَيْسَمَوْكَ وَمَن كَان قدِراً فَلَيأ كل بالمعروف ﴾ أزَّلَتْ ف والي اليَّتِيمِ الذي يُقِيمُ عليهِ و يُصلحُ في مالتِهِ : إن كان فقيرًا أكلَ منهُ بالمروف »

[الحديث ٢٢١٢ _ طرفاه في : ٢٧٦٥ ، ١٧٥٥]

قوله (باب من أجرى أمر الامصار على ما يتعارُّون أينهم في البيوع والاجارة والكيل والوزن وسننهم على

نياتهم ومناهبهم المشهورة) قال أبن المنير وغيره : مقصوده جذه النزجمة اثبات الاعتماد على العرف ، وأنه يقضى به

يتلى ظواهر الالفاظ . ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلمة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز ، وكذا لو

يَاع موذونا أو مكيلا بغير الكيـل أو الوذن المعناد ، وذكر القاضي الحــين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد النواعد الخس التي يبني عليها الغة ، فنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الإضافية

كصفر ضبة الفشة وكبرها وغالب الكنافة في اللحية وناندها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام وقلته في الصلاة، ومقابلا بموض في البيع (١) وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكف، نـكاح ومؤنة وانفقة وكسوة وسكني

بَكِمَة . ووجه دخول هذا الاتر في النرجة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البدأن المفترى بعشرة دواهم بباع باحث عثر فباعه المترى على ذلك العرف لم يكن به بأس . قوله (وقال النبي تَنْيَعْ حَنْدَ) أي بلت متبة زوج أبي سفيان

وقد ذكر قصمًا موصولة في الباب. قولِه (وأكثري ألحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس حارا الخ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يُونس فذكر مثلة . وقوله والخار الخار ، بالنصب فيمما يفعل مصمر أي

أحضر أو الحلب، ويجوز الرفع أبي الطلوب، والدائق بالممة وتون خفيفة مكسورة بعدها قاف: وزن سنس هُوهِ ، ووجه دخوله في النوجة طاهر مرى جهة أنه لم يشارطه اعتمانا على الأجرة المتقدمة ، وزاءه بعد ذك على الأجرة المذكورة على طريق الفضل. ثم ذكر المصنف في الياب الانة أحاديث: أحدما حديث أنس في قصة أبي طبية وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاسناد، ووجه دخوله في الترجمة كونه بينيج لم يشارطه على أجرته

اعتمادًا على العرف في مثله . النَّهَا حديث عاليَّة في قصة كمنذ وسيأتي الكرَّم عليه في كتاب النفقات ، والمراد منها قوله وعَدَّى من ماله ما يكفيكُ بالمعروف ، فأحالها على العرف فيها ليس فيه تحديد شرعى . نا انها حديث عائشة ف قوله تصالى ﴿ وَمَنْ كَانَ عَنَا الْمُسْتَعَفِّ ﴾ وسيأتي الكيام عليه في تفسير سودة النساء إن شاء الله تعالى ، فانه سافه عن إسمَى هذا بيدًا الاست د نغير من كسيافه أنه منا بنفظ عبدان بن قوقد وهناك بلفظ عبدالله بن تسيير ،

وقد ذكره هنا بلفظ و والى اليتم الذي يقيم عليه ، وقال ابن النين : الصواب ويقوم ، لأنه من النيام لامن الاقامة ، قلت: وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام ولم يقع في رواية ابن نمير شيء من ذاك ولا في رواية أبي ةً أسامة فى الوصايا ، ورواية و يقيم ، موجهة أى يلازمه أو يقَم نفسه علميه ، وإعنى شيخ البخارى فيه مو ابن منصود كما جزم به خلف وغيره في و الاطراف ، وقد استخرجه أبو نعيم من مسنىد إسحق بن وأهويه عن ان تحيير وقال: أخرجه البخاري عن إخل. وقال في التنسير: أخرجه البخاري عن إسخى بن منصور. وهشام هو ابن عروة وعنمان بن فرقد بفاء وقاف وزن جعفر صدًا هو العطار البصرى فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخارى موصولًا سوى هذا الحديث ، وقد قرنه بابن تمير ، وذكر له آخر تعليمًا في المغازى ، والمراد منه في الترجمة حوالة

٩٦ - باب يَهِمِ الشَّرِيكِ مِن نَربكِ

٢٢١٣ -- حَدَثْنَى محودٌ حدَّثَمَا عبدُ الزَّالَ أخبرُهَا مَعْمَرٌ عنِ الزَّهْرِيُّ عن أبي سَلْمَةَ عن جابر رضَ اللهُ عنه ﴿ يَمَلَ رسولُ اللهِ عَيْلِينَ الشُّمَةَ في كلُّ مال لم يُنْسَم ، فاذا ونَمْتِ الحدودُ ومُرِمَّتِ العَرَقُ فلا شُعةً ، [الحديث ٢٢١٣ _ أطرافه في : ٢٢١٤ ، ٢٢٧٩ ، ٢٤٩٠ ، ٢٤٩٦ ، ٢٩٩٣]

قِرْلِهِ (باب ببع الشريك من شريكه) قال ابن بطال : هو جائز في كل شيء مشاع ، وهو كبيعه من الاجنبي ، فان باعه من الاجنى فللشريك الشفعة ؛ وان باعه من الشريك ارتفعت الشفعة . وذكر فيه حديث جابر في الشفعة وسيأتي الكلام عليه في بابه : وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجة . وقال غيره معنى الترجمة حكم بسع ﴾ التربك من شريكه ، والمراد منه حض الشريك أن لابييع ماف النفعة إلا من شريكه لأنه إن باعه لنيره كان الشريك أخذه بالنفعة قهراً. وقبل وجه المناسبة أن الدار إذا كانت بين للانة فباع أحدهم للّاخركان للناك أن يأخذ بالنفعة

٢٢١٢ – حَدَثْثَىٰ إِسَعَاقُ حَدَّثَنَا ابْنُ تَبَرِ الْعَبَرَا مِثَامِ وَعِ و حَرَشَىٰ محدُ بن سلاِّم قال سمتُ عَانَ بنَ فَرَقَد ِ قال سمتُ هِمْـامَ بنَ عُرومَ مُحِـدَّتُ عن أبيهِ أنه

﴿ تَمَعَ عَائِشَةً رَضَىَ اللهُ عَنَهَا تَقُولُ : ﴿ وَمَن كَان غَنِيًّا فَاتَبْسَمَوْكَ وَمَن كَان قبيراً الْمأكلُ بالمعروف ﴾ أَذِكُتْ ف والي اليُّهِمِ الذِّي يُقِيمُ عليهِ و يُصلحُ في مالهِ : إن كان فقيرًا أكلَ منهُ بالمروف » [الحديث ٢٢١٢ _ طرقاه في : ٢٧٦٥ ، ٢٧٦٥] قوله (باب من أجرى أمر الامصاد على مانتكارفون بينهم في البدع والاجارة والكيل والوزن وسننهم على

نياتهم ومناً همهم المشهورة) قال ابن المنير وغيره : مقصوده بهذه النرجمة أنبات الاعتماد على العرف ، وأنه يقضي به كلى ظُواهر الالفاظ . ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلمة فباعها بغير القد الذي عرف الناس لم يحز ، وكذا لو باع موزونا أو مكيلا بغير الكيـل أو الوزن المعتاد، وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع إلى المرف أحد النواعد الخس الى يغني عليا الغله ، فنها الرجوع إلى اسرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الإصافية كصعر صبة الفضة وكبرها وغالب الكثافة في اللحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام وفته في الصلاة ، ومقابلا بعوض في البيع (١) وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكف. نـكاح ومؤنة ونفقة وكسوة وسكني وما يليق بمال الشخص من ذلك : ومها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والطهر وأكثر مدة الحل وسن اليأس ، ومها الرجوع اله فى فعل غير منصبط يترتب عابه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضافة ودخول بيت قريب ونبسط مع صديق وما يعد قبيمنا وابدانا وهدية وغصبا وحفظ وديعة وانتفاعا بعارية ، ومنها الرجوع اليه في

أمر مخصص كالفاظ الايمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكابيل والمواذّين والتقود وغير ذلك . قوله (وقال شريح الفزالين) بالمعجمة و شديد الواي . قوله (ستنكم يبنكم) أي جائزة ، وهذا على أن يقرأ ستنكم بالرَّفع، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أى الرَّموا . وهذا وصله معيد بن منصور من طريق ابن سيرين أَنْ نَاسًا مِنَ الغَرْ "فِينَ اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا ؛ ان سنتنا بيننا كذا وكذا ، فقال : سنتكم بينكم والى اليقم في أكله من ماله على العرف (تنبيه) : وقع في بعض نسخ الصحيح . سنتكم يينكم ربحا ، وقوله . ربحا ، لفظة زائدة لا معني لها هنا وإنما هي في آخرالأو الذي بعده . قوله (وقال عبد الوهاب) هو أبن عبد الجيد (عن أيوب عن محد) هو أبن سيوبن ، وهذا وصلة أبو بكر بن أبي شيبةً عن عبد الوهاب هذا . قوله (لا بأس الشرة بأحد عشر) أي لا بأس أرب يبيع ما اشتراه نمائة دينار مثلاكل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينارا قال ابن بطال : أصل هذا الباب بيع الصرة كل قفير بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجاز، قوم وسنمه آخرون . قلت : وفي كون

هذا الغرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لايخني، وأما قوله ويأخذ النفةة ربحا فاختلفوا فيه فغال مالك: لا يأخذ إلا فيها له تأثير في السلمة كالصبغ والحياطة ، وأما أجرة السمسار والطي والند فلا، قال : قان أربحه المدتري على ما لا تأثير له جاذ إذا رضى بذلك . وقال الحهور : البائع أن يحسب في المرابحة جميع ماصرفه ويقول : قام على ـ (١) في طبعة بولاق : كذا بالنبخ الق بأيدينا ، ولنا قبل • وعابلا ، سقط من الناسخ

من المشترى فيكون شريكا ، وان كان من الباتع فهو شريك شريكه . وقيل مراده أن الشفيع إن كان له الآخذ قهرا فللبائع إذا كان شريكه أن يبيح له ذلك بطريق الآختيار بل أولى ، واقه أعلم ٧٧ - باب سَيع الأرض والدُّور والدُّوض مُثاعاً غَبرَ مَنسوم ٢٢١٤ - مَرْشُنْ عَدُ بنُ عَبوب حَدْثَنَا عِبدُ الواحد حدثنا مَنْسُ عن الزهريُّ عن أبي سَلةً بنِ عِد الرَّحْنِ عن جارِ بنِ عبلِهِ اللهِ رضَى اللهُ عنهما قال ﴿ قَضَىٰ النَّبِ عَلَيْتُ بِالنَّفَعَةِ فَي كلُّ مال لم يُعتمَر . فاذا وَقَمَتُ

> الحدودُ وصُرِفَتِ الطُرقُ فلاشُفعةً ﴾ حرَّت مد " و حد تنا عبد الواحد سلدا وقال و في كل ما لم يُعتم ، و البعة عشام عن منسر وَلَ عِبدُ الرِّزَاقِ ﴿ فِي كُلِّ مَالَ ﴾ رواهُ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ إسحاقَ عنِ الزَّهريُّ

. قولِه (باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم) ذكر فيه حديث جار في الشفعة أيضا ، وسيأتي في مكانَّه . وذكر هذا اختلاف الرواة في قوله , كل ما لم يقسم ، أو ، كل مال لم يقسم ، فقال عبد الواحد بن زياد ومشام بن يوسف عن معمر دكل مالم يقسم ، وقال عبد الرزاق عن معمر «كل مال ، وكذا قال عبد الرحمن بن إعن عن الزهري ، وطريق هشام وصلها المؤلف في • ترك الحيل ، وطريق عبد الرذاق وصلها في الباب الذي قبله ،وطريق

عبد الرحن بن أ*تق وصلها مسدد في مستده عن بشر بن المفصل عنه ، ووقع عند السرخسي في وواية عبد الزاتي وف رواية عبد الواحد في الموضعين ﴿ كُلُّ مَالَ ، وَلَلْبَاقَيْنَ ﴿ كُلُّ مَا ، في رُوايَّةً عبد الواحد و «كُلُّ مال ، في رُوايَّةً عبد الززاق، وقد رواه إسمق عن عبد الرزاق بلفظ • قضى بالشفعة فى الأموال ما لم تقسم، وهو يرجح رواية غير السرخسي واقه أعلم . قال السكرماني : الغرق بين هذه الثلاث يعني قوله د تابعه ، و دقال ، و درواه ، أن المتابعة أن يروى الزاوى الآخر الحديث بعيثه والزواية إنما كستعمل عندالمذاكرة والقول أعم، وما ادعاء من الاتحاد في

ف جَبَلٍ ، فانحطَّتْ عليهم صَخرةٌ . قال نقالَ بَسَفُهم ليمضر إدعوا الله بأفضَل عَمِل عِمْلتموهُ . فقال أحدُم : اللّهمَّ

إِن كَانَ لِي أَبُوانِ شَيِخَانِ كِيوانِ ، فَكُنتُ أَخْرُجُ فَارَىٰ ، ثُمَّ أَجِيءُ فَأَحَلُهُ ، فأجيء بالحلاب فآتي إ

المتابعة مردود فا نها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا فان في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله و دواه فلان ، ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة و حدثنا ، . وأما الذي هنا يخصوصه

فعيد الرحن بن إيحق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرج الحديث عن مسند الذي وصله عن عبد الرحن ٩٨ - باب إذا اشترى شيئا لنير و بنير إذنه فَرضي

المالك صع تصرفه سواء أعتمله لنفسه أو لاجيره ، ثم إنه نبرع بما اجتمع منه على الاجير برضا منه والله أعلم . قال ابن جلال : وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم : إذا أودع وجل رجلًا طعامًا فباعه المودع بثمن فرضي المودع فله ٢٢١٠ – حَرَثُ يعْدِبُ بِنُ إبراهيم حدَّتَنَا أبو عاصم أخبرَنا ابنُ جُرُبِيمٍ قال أخبرَ في مُوسى بنُ عُنْبَةً عن نافع عن إبنِ عمرَ رضى اللهُ عنها عن النبيُّ على قال و خرَج ثلاثُهُ نَفر يَشُونَ فأصابُهُمُ الطرُء فذخوا

الحيار إن شاء أحد النمن الذي ياعه به وإن شاء أخد مثل طعامه . ومنع أشهب قال : لأنه طعام جلعام فيه خيار . واستدل به لآبي ثور في قوله : إن من غصب قـحا قورعـ أن كل ما أخرجت الآرض من القـح قهو لصـاحب الحنطة .

أبوىً فَيَشِرَ بان ِ، ثُمِّ أَسْقِ العُشْبِيَّةِ وأهل وامرأتى . فاحْتَمَبْتُ لِينَةً فَبْتُ ، فاذا كما نأعانو ، قال فسكرهتُ

أَنْ أُوفِظُهَا ، والسُّبَهُ يَتَسَافُونَ عَنْدِ رِجِلٌ ، فَلَ يَزَلُ ذُكَ دَأَنِ وَذَأْتِهَا حَتَّى طَمَعَ النجرُ . اللَّهمُ إِن كُمِتَ

كَمَدُّمُ أَنَّى فَمَلَتُ ذُلِكَ ابْنِهَاء وجهكَ فَوْمِجَ عَنَّا فَوْجَةً كَرَّى منها السهاء . قال فقر جَ عنعم . وقال الآخر : اللَّهم

إِنْ كُنتَ تَهُمُ أَنْ كُنتُ أُحِبُ مِرَادً مِن بَهَاتٍ عِمَى كَشَدُّ مَا مُجِبُّ الرَّجِلُ النَّسَاء ، فقالت لأتَنالُ ذُلكَ منها

حَتَّى تُعطِيِّها مانةً وِينارٍ ، تسَميتُ فيها حَتَّى جَعشُعا ، نشأ كَعنتُ بينَ وِجابِها قالت : اتَّق اللَّه ولا كَنْضً

الهَاثُمُ اللَّهِ جَنَّةٍ، فَنسَتُ وَتَرَكُّمُهَا، فِن كنتَ يَهُمُ أَنِيهِ يُمِنِّتُ ذَكَ ابنِفاء ترجيكَ فافرُجَ تَمَا فُرجةً . قال

فَقَرَعَ عَنهمُ التَّذَنْيَنِ . وَلَا الآخَرُ :النُّهمَّ إِن كَنتَ تَعْلَمُ أَنَّى اسْتَجَرْتُ أُجِيرًا بفرَق من ذُرَّةٍ، فأعطينُهُ وأْبى

ذْكَ أَنْ بِأَخُذَ ، فَكَنْتُ إِلَى ذَٰلِكَ قَلْوَ قَ وَرَحْتَهُ حَتَّى اشْتَرَبَتُ مَنَّهُ كَقِراً ورانِيتها ، ثم جاء فقال : ياعِدَ آلتْ

أعطني حَتَّى، قتلت : الطائق إلى ثلث البقرَ وراعِها فالها لكَ . فنال : أنْتَشهرِيُّ بِ ؟ فال فقلتُ : ما أستَفرن

قَوْلِهِ (باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضي) هذه الترجمة معقودة لبيم الفضول، وقد مال البخادي

قيها إلى الجواز . وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحطت عليهم الصخرة في الغار و-يأتي شرحه في

أواخر أساديك الانبياء ، وموضع الترجم منه قول أحدهم دانى استأجرت أجيرا بفرق من ذرة فأعطيت فأبى ،

قملت الى الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقرأ وراعها ، فإن فيه تصرف الرجل في مال الأجـــــير بغير إذنه ،

ولكنه لم ثمره له و.١، وأعطاه أخذه ورضى ، وطريق الاستثلال به ينبى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجهود

على خلافه والحلاف فيه شهير . لكن يتقرر بان الني يُؤلِجُ ساقه مساق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك ، ولو

كان لا يجوز لبينه . فبذا الطريق يعج الاستدلال به لا يمجرد كونه شرع من قبلنا ، وفي اقتصار البخاري على

الاستنباط لهذا الحكم بهذه الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل آلحيل من حديث عروة البارقي في قصة بيعه

الناة لم يقصد به الاستدلال لهذا الحسكم، وقد أجيب عن حديث الباب بأنه يحتمل أنه استأجره بفرق في الذمة ،

ولما عرض عليه الغرق فلر يقبضه استمر في دمة المستأجر ، لأن الذي في النمة لايتمين إلا بالقبض ، فلما تصرف فيه

بك ، ولسكنما لك . أنَّهُ إن كنت مَعلَم أني فعلتُ ذلك ابناه وجعِك فافرم عنًّا . فكُيُّفَ عنهم ؟

[المديث والمدر أخراف في المعلم ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٥ علاه]

وسيأتي بقية السكلام على هذا الفرع وما يتعلق به مع السكلام على بقية فوائد حديث أهل الغار في أواخر أحاديث الانبياء . وقوله في هذه الطريق و أخبرنا ابن جريج أخبرتي موسى بن عقبة عن نافع ، فيه ادعال الواسطة بين ابن جريج ونافع ، وأن جريح قد سمع الكثير من نافع . فقه دلالة علىقة الدليس أن جريج ، وروايته عن موسى

م - ٢٠٦ } . فيع الباري

ولوكان المنترى شريكاً . وقيل يُنني على الحُلاف : هل الآخذ بالشفعة أخذ من المنترى أو من البائع ؟ فإن كان من المشترى فيكون شريكا ، وان كان من الباتع فهو شريك شريكه . وقيل مراده أن التفيع إن كان له الآخذ قهرا ظلبائع إذا كان شريكه أن يبيع له ذلك بطريق الآختيار بل أولى ، والله أعلم

٩٧ - باب تبيع الأرض والناور والعُروض مُشاعًا غَبرَ مَقسوم ٢٢١٤ – وَرَشْنَا مُحدُ بِنُ مُعِيوبِ حَدَّ ثَنَا عِبْدُ الواحِدِ حَدَثَنَا مَعْمِرٌ عَنِ الزَّهْرِيُّ عِن أَبِي سَلَمَةً بنِ عِبدِ الرحمٰن عن جائز بن عبدِ اللهِ رضى اللهُ عنهما قال ﴿ قَضَىٰ النَّبِيُّ عَلَيْكُ بِالشَّفَةِ فِيكُالٌ مال لم يُقسَم . فاذا وَقَمَت

> الحدُودُ وصُرفَت الطُرقُ فلاشُفعةً ﴾ حَدَّثُ مسدَّدٌ حدَّ أَمَا عبدُ الواحد بهٰذا وقال ﴿ فَي كُلُّ مَا لَمْ يُفْتُمَ ﴾ . تابَعَهُ هشامٌ عن مُنسر

وَلَ عِبْدُ الرِّزَاقَ ﴿ فَيَ كُلُّ مَالَ ﴾ رواهُ عبدُ الرحمٰنِ بنُ إسحاقَ عنِ الزَّهريُّ

قهله (باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم) ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيينا ، وسيأتي في مكانه . وذكر هنا اختلاف الرواة في توله وكل ما لم يقسم، أو وكل مال لم يقسم، فقال عبد الواحد بن زياد وحشام بن يوسف عن معمر دكل مالم يتسم ، وقال عبد الرزاق عن معمر «كل مال ، وكذا قال عبد الرحن بن إعق

عن الزهري ، وطريق هشام وصلها المؤلف في • ترك الحيل ، وطريق عبد الززاق وصلها في الباب الذي قبله ،وطريق عبد الرحن بن إسحق وصلها مسدد في مستده عن بشرين المفصل عنه ، ووقع عند السرخسي في دواية عبد الزذاق وفي وواية عبد الواحد في الموضعين • كل مال ، والباقين وكل ما ، في رواية عبد الواحد و دكل مال ، في رواية عبد الززاق، وقد رواه إسمق عن عبد الرزاق بلفظ ، قضى بالشفعة في الأموال ما لم تتسم، وهو يرجح رواية غير

السرحسي واقد أعلم . قال السكرماني : الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله , تابعه ، و , قال ، و «دواه ، أن المتابع أن يروى الراوى الآخر الحديث بعينه والرواية إنما تستعمل عندالمذاكرة والنول أعم، وما ادعاء من الاتحاد في المتابعة مردود فا نها أعم من أن تكون باللفظ أو يالمعي ، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا فان في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله . رواه فلان ، ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة . حدثنا ، . وأما الذي هنا بخصوصه

فعيد الرحن بن إعق ليس على شرطه ولنلك حذفه مع كونه أخرج الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحن ٩٨ - باب إذا اشترى شبنا لنير و بنير إذنه فرضى ٢٢١٥ – مَرْشُنْ يَمْتُوبُ بِنُ إِبراهِمِ حَدَّتُنَا أَبُو عَامِمِ أَخْبَرُنَا انْ جُرْبِجِ قَالَ أَخبرَنى موسى بنُ عُنَّةً

عن نافع عن ابن عمرَ رضيَ اللهُ عنها عن النبيِّ عَلَيُّ قال ﴿ خَرَجٌ ثَلَانَهُ نَفَرَ يَشُونَ فَاصَا بَهُمُ الطرُ ، فَلَخُلوا

في جَبِّل ، فأعطَّتْ عليهم صَخرة `. قال فقال "بعضُهم لبعض ادعوا الله بأفضَّل تمل عمِلتموهُ . فقال أحدُهم : اللهم إنى كانَ لِي أَبُوانِ شَيخانِ كِيرانِ ، فكنتُ أخرُجُ فأرمَىٰ ، ثُمَّ أجيءُ فأحلُبُ ، فأجيء بالملابِ فآتى مج

أبوىً فَيَشَرَ بان ِ، ثُمَّ أَمنَ العُنْبَةِ وَأَهَلُ وامرأَنَى . فَاخْتَبَتُ اللَّهِ فَيْنُ ، فَاذَا مُعا فأعان ، قال فكرِهتُ أنْ أُوقِظَهَا ، والصَّبَهُ يَتَصُاغَونَ عندِ رِجِلُ ، فَإِيزَانَ ذَكَ دَأْنِ وَدَأْتِهَا حَتَى طَلَمَ النجر . اللَّهم إن كنت كَمَامُ أَنَّى فَعَلَتُ ذُلِكَ ابِيْغَاءُ وجهِكَ فَافِرْمَجَ عَنَّا فُرْجَةً كَرَى منها السهاء . قُل ففُر ج عنهم . وقال الآخر : النُّهم

إن كنت تَعلمُ أن كنتُ أحبُ المرأةُ من بَاك حَي كاشدٌ ما مُحبُّ ازجلُ النساء ، فقالت لأ نَالُ فَلْتُ منعا حتى ُ تُعطِيِّها مائةً وِيعارٍ ، تَسَمِّيتَ فِها حتَّى جَعشُها ، فلمَّا كَعَدْتُ بينَ رِجْيها قالت: اتَّقَو اللَّهُ ولا تَشُفُّ الهاتم إلا مجلَّهِ، فقمتُ وتَرَكَعُها، فان كنتَ تَعَمُ أَنَّى فَلُتُ دَلَّتَ البِّفَاءُ وَجِدِكَ فَافرُحْ تَفَّا فُرجةً . قال فَقَرَجَ عَنهِمُ الثُّلَقِينِ . وقال الآخرُ : اللَّهُمَّ إن كنتَ تَعلَّمُ أنى استأجَرْتُ أُجيرًا بفر قير من ذُرَةٍ ، فأعطيتُهُ وأبى أ

أعطني حَقَّى ، قتلت : اطلِقْ إلىٰ تلكُ النقرَ وراييها فانها لكَ . فقال : أنشنهو يُ بي ؟ قال فقلتُ : ما أستفونيُّ بك، ولَكَنَّمُ اللَّهُ ، اللَّهُ إِن كَنتَ تَعَنَّمُ أَني فَعلَتُ ذَلكَ ابِنفاء وجِيكَ فَفرُحُ عَنًّا . فسكُنَّفَ عنهم ؟ [الحديث ١٧٦٠ ـ أشرافه في ٢٢٧٠ ، ١٣٣٣ ، ١٤٤١ ، ٢٤٠٠]

ذَلِكَ أَنْ بِأَخُذَ ، فَكَمَلَتُ إِلَى ذَلِكَ لَلْغَرَقَ فَرْرَعَنُهُ حَتَّى الشَّرَبَتُ مَنْهُ كَفراً وراعِمَها ، ثُمَّ جاء فقال : باعبدَ اللهِ

قوله (باب إذا اشترى شيئًا لغيره بغير اذنه فرضي) هذه الترجة معفودة لبيع الفضولي ، وقد مال البخاري فها إلى الجواز ، وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحطت عليهم الصخرة في الغار وسيأتي شرحه في أواخر أحاديث الانبيا. ، وموضع الترجمة منه قول أحدهم . انى استأجرت أجيرا بفرق من ندة فأعطيته فأبى ، فعمدن، الى الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقرأ وراعها ، فان فيه انصرف الرجل في مال الاجــــــير بغير إذنه ، ولكنه لما ثمر. له ونماه وأعطاه أخذه ورضى ، وطريق الاستدلال به ينبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا وألجهود

على خلافه والحلاف فيه شهير . لكن يتقرر بان الني يُؤلِّجُ ماقه مساق المدح والنّاء على فاعله وأقره على ذلك ، ولو كان لا يجوز لبينه . فبهذا الطريق يصح الاستدلال به لا يمجرد كونه شرع من قبلنا ، وفي اقتصار البخاري على الاستنباط لمذا الحسكم بهذه الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل آلحيل من حديث عروة البادق في قصة بيعه الناة لم يقصد به الاستدلال لهذا الحسكم ، وقد أحيب عن حديث الباب بأنه يمتمل أنه استأجره بفرق في الذمة ، ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر ، لأن الذي في النمة لايتمين إلا بالقبض ، فلما تصرف فيه

المالك صع تصرفه سواء اعتقد لنفسه أو لآجيره ، ثم إنه تبرع بما اجتمع منه على الآجير برصا منه والله أعلم . قال ابن بطال : وفيه دليل على صمة قول ابن القاسم : إذا أودع وجل وجلاً طعاماً فباعه المودع بشن فرضي المودع فله الحيار إن شاء أخذ النَّن الذي ياعه به وإن شأء أخذ مثل طعامه . ومنع أشهب قال : لأنه طعام بطعام فيه خيار . واستدل به لأبي ثور في قوله : إن من غصب قعا فزرعه أن كل ما أخرجت الآرض من النمح فهو لصاحب الحنطة . وسيأتى بقية السكلام على هذا الفرع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائد حديث أهل الغاد في أواخر أحاديث الإنبياء . وقوله في هذه الطريق و أخبرنا ان جريج أخبرتي موسى بن عقبة عن نافع ، فيه ادعال الواسطة بين ابن جريج ونافع ، وابن جريح قد سمع الكثير من نافع . ففيه دلالة على قدَّ قدليس ابن جريج ، وروايته عن موسى

م - ٢٠٦ } - انع الباري

وسالفا الخالختي

٢٦ - كتاب الشفعة ١ - باك الثُّنْمة فيالم بُغْمَ، فاذا وَقَمَتِ الحدودُ فلا شُفعة

٢٢٥٧ - حَرْشُ ملدُّدُ حَدِّنَا عبدُ الواحدِ حدَّنَا مَنْمَرٌ عِنِ الزَّعْرِيُّ عِن أَبِي سَلَمَّ فِي عِيدِ الرَّحْنِ عِن جارِ بنِ عَجْثُ اللهِ رضَى اللهُ عَسِما قال و قضى النبي عَبْثَةِ بالشفعةِ في كلُّ مالم يُقْسَم ، فاذا وَقَسَسَ ٱلمُلدُودُ و مُروِّتَ

قوله (كتاب الشفعة . بسم الله الرحن الوحيم . السلم في الشفيعة)كذا المستملي وسقط ماسوى البسعلة الباتين .

وثبت للجميع , باب النفعة في الم يقم ، . والنفعة يضم المعجمة وسكون الغا. وغلط من حركها ، وهي ماخوذة امه من التنكُّ وهو الزوج ، وقيل من الزيادة ، وقيل من الاعالة . وفي النمرع : التقال حصة مُربك إلى شريك كانك انتقلك إلى أجنبي بمثل العوض المسمى. ولم يُغتلف العلماء في مشروعيًّا إلا ما نقل عن أبي بكر الاسم من إنكارها . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ان زياد ، وقد تقدمت الاشارة الى روايته في . باب بيع الارض .

من كتاب البَّوعُ والاختلاف في قوله , كل ما لم يقم ، أو , كل مال لم يقم ، واللفظ الأول يشعر باختصاص النفعة عا يكون قابلاً للنسمة بخلاف الثاني. قوله (فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة) أي بينت مصارف الطرق وشوارعها ، كأنه من التصرف آو من التصريف . وقال ان مالك : معناه خلصت وبالت ، وهو مشتق من العمرف بكمر المهملة الحالص من كل شيء . وهذا الحديث أصل في ثبوت النفعة ، وقد أخرجه سلم من طريق أبى الزبير عن جار باغظ و تعني رسول الله علي النفعة في كل شرك لم يقسم ربعة أو حائط، لا يحل له

أن يليع حتى يؤذن شريكه : فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع ، وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات ، وسيأته يشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه المقار . وقد أخذ بمعومها في كل شيء مالك في رواية ، وهو قول عطاء . وعن أحمد تثبت في الحيوا نات دون غيرها

من المنفو لات وروى البهتي من حديث ابن عباس مرفوعا والشفعة في كل شيء، ووجاله نقات إلا أنه أعل بالارسال ، وأخرج الطحاوى له شاهداً من حديث جار باسناد لا بأس بروانه . قال عياض : لو انتصر في الحديث على الفطعة الأولى أكمان فه دلالة على سنوط شفعة الجواد ، ولكن أضاف اليا صرف العرق ، والمترتب على أمرين لا يكزم منه ترتبُه على أحدهما . واستدّل به على عدم دخول النفعة فيا لايقبل النسعة ، وعلى ثبوتها لـكل شَريك . وعن أحمد لاشفية أدى . وعن النسي : لا شفية لمن لم يسكن المصر . (تنبيان) : الأول اختلف على الزهري في هذا الاسناد

خال مالك عنه عن أبى سلة وأن السبب مرسلا كذا دوا. النافي وغيره ، ودواء أبو عاصم والمسابيشون عنه فوصله بذكر أن هريرة أخرجه البيق ، ودواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أُخْرِجهُ أبو دَاوْدَ ، وَأَغْفُوطُ دُوايْنَهُ عَنَ أَلِي سُلَّةً عَنْ جَارٍ مُوصُولًا وَعَنْ أَنْ الْسِيبُ عَنْ النَّبِي عَلَّكُ مُرسلا وما

سوى ذلك شدود من وواء . ويشوى طريقه عن أن سلة عن جار ستابعة يحيي بن أبي كثير له عن أبي سلة عن جار ثم سانه كذك الله في الحك أن أن حام عن أنيه أن قوله و فنا وقعت الحدود الح، مدرج من كلام جابر ، وَلَيْهُ ظُولًا لِأَنْ الْأَصْلُ أَنْ كُلُّ مَا ذَكُو فَى الْحَدِيثُ لَهُو مَنْهُ حَقَّ يَشِّتُ الْإِدْرَاجِ بِدَلِيلٌ ، وقد قتل صالح بن أحمد عن

٢ - بامب عَرْضِ الشُّعَةِ عَلَى صَحِبًا قِبَلَ البيهِ رِ وقال اكمكمُ: إذا أَذِنَ لَهُ قَبْلَ البِّيعِ اللَّهُ لَهُ اللَّهِ اللَّهُ لَا تُشْفَعُ لَهُ وقال الشُّمَيُّ : مَن بيمَتْ شفعتُهُ وهوَ شهدَ لا يُغيِّرها فلا شُقعةً لهُ

٧٢٥٨ - حَدَّشْنَا لَلْـكِيْ بِنُ الرِّهِمِ ٱلْخَبِرِكَا لِنُ مُجْرَتِيمِ أَنْعِرِنَى الرَاهِمُ بِنُ مَيْسَرَةً عَن عمرِه بِنِ الشَّريدِ قال ٥ وَقَفْتُ عِلْى سَدِينِ أَبِي وَ قَامِمْ خَلِهِ السِّورُ بِنْ تَحْوِمُهُ ۚ فَوَضَعَ يدُهُ عَلَى احدَى سَنكِينً ، إَذَ جاء أبورافع. مَوَلْ النِيَّ مَتِيَّةٍ فَقَلَ : باسعدُ ابْتَعْ مِنى بَيْقَ فَى دَارِكَ . فقال سعدُ واللهِ ما أبتاعُهما . فقالَ السورُ واللهِ لتَّذِينَاعَتْهِمَا. فقال سعد : والنَّهِ لا أُريدُكَ عَلَى أَرْبِعَ ۖ آلَانِ مُنْجَّةً أَوْ مُعَمَّلًةً . قالَ أبو رافع : قلد أُعطِيتُ

بها تخسيانة دينار، ونولا أني سمتُ النبئُ مَنْظُةً يقول : الجارُ أَمَقُ بَسَنَيْو ما أعطيتُكُما بأربعةِ آلانِ وأنا أُعلَىٰ بِهَا خَسُولَةِ دِينَارِ ، فَعُطَاهَا إِنَّادُ ﴾

[الحديث ١٩٨٨ - أطرافه في ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠]

قوله (باب عرض الدفعة على صاحبها قبل البسِع) أى هل تبطل بذلك شفعته أم لا ؟ وسيأت في كتاب ترك

المبل مربدُ بيان لذاك . قوله (وقال الحكم : إذا أنَّن له قبل ألبيع فلا شفعة له . وقال الشعبي : من يعت شفعته وهو شاهد لاينبيرها فلا شفعة له) أما قول الحسكم فوصله ابن أبي شنية بلفظ ، إذا أذن المشترى في الشراء فلا شفعة له، وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شبية أيضا بنحوه · قوله (عن عمرو بن الشريد) في دواية سفيان الآنية في ترك الحيل عن إبراهم بن ميسرة « سمعت عرو بن الشريد ، والشريد بنتح المعجمة وزن طويل صحاق شهير ، وولده من أوساط النابعين ، ووهم من ذكره في الصحابة ، وماله في البخاري سوى هـذا الحديث . وقد أخرج الترمذي

معلقًا والنــا في و ابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة ، فيحتمل أن يكون سمه من أييه ومن أبي رافع ، قال الترمذي : سمعت محمدًا يعني البخاري يقول : كلا الحديثين عندي صحيح . قوله (وقفت على سعد بن أبي وقاص لجا. المسود بن عزمة فوضع يده على احدى مشكي) في دواية سفيان الذكودة عالقة لهذا يأتى ميانها ان شاء الله تعالى . قوله (ابتع منى بينى فى دارك) أى السكاتين فى دارك . قوله (فغال المسور : والله لتبتاءنهما) بين سنيان في دوايت أن أبا واقع سأل المسود أن يساعده على ذلك . قِله (أديمة آلاف) في دواية سفيان , أدبعاته ، وفي دواية الثورى في ترك الحيل , أدبعانة مثنال ، وهُو يدل على أن المثقال اذ ذاك كان بعشرة درام. قوله (منجمة أو منطعة) شك من الراوى والمراد مؤجلة على أقساط معلومة. قوله (الجار أحق بسقيه)

في كتاب الادب عن حجاج بن منهال وحدد وساقه هناك على لفظه . قوله (حدثنا أبو عمران) هو الجونى . قوله (سمت طلحة بن عبد أنه) جزم أذرى بأنه أن عنمان بن عبيد أنه بن معمد النبيمي ، وقال بعضهم هو طامة أن عبد أنه

الحديث ١٢٥٩ - ٢٢٦١

الحواجي لإن عبدالرحن بن مهذي دوي عن اللودي عن سعد بن أبراهم عن مللحة بن عبد أله عن عائدة حديثا غير هذا ، ويترجع ما قال الذي بأن المسنف أخرج حديث الباب في أخبة من طويق غندر عن شعبة فقال و طلحة بن عبد ألله رجل من في تيم بن مرة ، وليس الطبحة بن عبد أنه في البخاري سوى هذا الحديث ، وسيأتي السكلام عليه مستوفى ف كتاب الاتب أن شاء الله ممال. و الجواز بعنم الجيم وبكسرها . وقوله ، قال إلى أقربهم ، يروى . قال

الوبهما، بحذف عرف الجو، وهو بالرقع ويحوذ الجو على أيَّا، عمل حرف الجو بعد حذفه أي أوب الجادين، قالَ ابْ بطال : لا حَجة في هذا الحديث لن أوجب الشفعة بالجواد لأنَّ عائشة انما سألت عن تبدُّ و من جيراتها بالهدية فأخبرها بأن الاوب أول. وأجيب بأن وجه دعوله في الدنينة أن حديث أبي وأنى بثبت شفية الجواد فاستبط من حدين عاشة تفديم الآوب على الابعد ألمة في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بشاركة اللَّذِي الاجني بخلاف الشريك في نفس الدار واللصيق لندار

(عائمة) : جميع مانى الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة . الاول منها مكرد والآخران انفرد بهمما المصنف عن مــلم . وقيه من الآثار اثنان غير قصة المسود وأبي رافع مع سعد وهي موصولة . والله أعلم

٠ ٣٧ - كتاب الاجارة

قوله (كتاب الاجارة . بسم الله الرحم الرحم ، في الاجارات)كذا في دواية المستملي ، وسقط النسني قوله ويه ر . - ب. . . في الاجارات ، وسقط اليافين وكتاب الاجارة ، والاجارة بكر أوله على المشهور وحكى ضها ، وهي لغة الاتابة يقال آجرته بالمد وغير المداذا أتبته ، واصطلاحا تمليك منفعة رقبة سوض ١ - باسب استنجار الرجُلي الصالم. وقول الله تعالى ﴿ إِنْ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجِرَتَ النَّوَىُ الأَمِينُ ﴾

والخازِنُ الأمينُ ، ومن لم يستعيل من أرادَه ٢٢٦٠ - حَرَّثُ عَدُ بِنُ يُوسُفَ حَدَّنَا سُمُهِانُ عِن أَبِي بُرِدةَ قال أخبرَ في جَدَّى أَبو بُردة عن أبهو أبي موسى الأشعريُّ رضَّى اللهُ عنه قال : قال النبُّ ﷺ ﴿ الْحَاذِنُ الْأَمَينُ الذِّي يُؤدِّى ما أُمِرَ بهِ طَيَّةٌ غَسُهُۥ أحدُ التصدُّقين ﴾

٢٢٦١ - مَرْشُنَا سدَّدُ حدَّنَا عِنَى عَنْ فَرْءَ بَنِ عَالَمْ قال حدَّنَى تُعيدُ بنُ هِلالِ حدَّنَا أو بُردة عن أبى موسىٰ رضى 'فَنْ عنه قال ﴿ أَقِبَلْتُ إِلَى الَّذِيُّ عَلَيْثُهُ وَسَى رَجُلانِ مِنَ الْأَسْمِرِينَ ، فقات ماطت أنَّسِها يَعْلُمُانِ السلِّ . فقال: أن - أو لا - نستميلُ على عمِلنا من أرادَهُ ﴾

بَنتُح المهملة والثاف بعنها موحدة ، والدقب بالسين المهملة وبالصاد أيضا وبحوز نتح القاف واسكانها : الترب والملامقة . ووقع في حديث جابر عند الترمذي , الجار أحق بسقيه ينتظر به إذا كان غاتبًا إذا كان طريقهما واحدا. قال ابن بطال : استدل به أبو حنيفة وأصحابه على إنبات الشفعة للجار ، وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بنا. على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاء الى الشراء منه ، قال : وأما قولم إنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فردود، فإن كل شيء قارب شيئا قبل له جاد ، وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما يبتها من المخالطة اتهى . وتعقبه ابن المنبير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يثلث بيتين من جملة دار سعد لاشتصا شائما من منزل سعد، وذكر عمر بن شبة أن سعدًا كان اتخذ علم بن البلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لابي رافع فاشتراها سعد منه . ثم سأق حديث الباب . فاقتضى كلامه أن سعدا كان جارا الابق وافع قبل أن يشترى منه داره لا شريكا . وقال بعض الحنفية : يلزم النافعية الفاتلين محمل اللفظ على مقيت وبحازه أن يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة في المجارر مجاز في الشريك . وأجيب بأن عل ذلك عند النجرد ، وقد ثامت التربية هنا على الجاز فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع ، لحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك، وحديث أني وافع مصروف الظاهرا تفاقاً لآنه بقضى أنَّ يكون الجاد أحق من كل أحد حتى من الشريك، والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشربك مطلقا ثم المشارك في الطريق . ثم الجار على من ليس بمجاور ، فعل هذا فيتمين تأويل قوله , أحق ، ياخل على الفضل أو التعهد ونحو ذلك ، واحتج من لم يقل بشفعة الجوار أيضا بأن الشفعة نبقت على خلاف الأصل لمني معدوم في الجار وهو أن الشريك ربًّا دخل عليه ثريكه نتأذي به فدعت الحاجة الى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه ، وهذا لايوجد في المقسوم . والله أعلم

٣ - ياب أي الجواد أفرَبُ ١ ٢٢٥٩ - مَرَشَنَا حَبِثَاجُ مِدْ لِنَا شُبِهُ ع

وحدُّتنا علىُ بنُ مدِدِ اللهِ حَدَّثَنا شَبَاية ُ حدَّثَنا شعبةُ حدَّثَنا أبو عِرانَ قال : سمت ُ طلعةَ بنَ عدِد اللهِ عن عائشةَ رضَىَ للهُ علما ﴿ قَالَ ۚ بِارْصُولَ اللَّهِ إِنَّ لَى جَارَبِيرِ قَالَ أَيُّهِما أَهْدِى ؟ قال : إلى أفرّ بِهما منك ِ بابا ﴾ قِلْهُ (باب أى الجواد أقرب)كأنه أشار جنَّه الترَّجة الى أن لفظ والجار ، في الحديث الذي قبَّة ليس عل

مرتبة واحدة . قوله (حدثنا حجاج) هو ابن منهال ، وقددوى البخارى لحجاج بن محمد بواسطة ، واشتركا في الرواية عن شية ، لكنه سمع من أبن منهال دون أبن عمد . قوله (وحدثنا على)كذا للاكثر غير منسوب ، وفي دواية ابن الكن وكريمة على بن عبد الله ، ولابن شبويه على بن المديني . ورجع أبو على الحياق أنه على بن سلة المبقى بَعْتُمُ اللام والموحدة بعدها قاف ، وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر ، وهو الذي ثبت في دواية المستملي ، وهذا يشمر بأن البخارى لم ينسبه و (نما نسبه من نسبه من الرواة تجسب ما ظهر له فان كان كذلك فالأرجع أنه أن المدين لان العادة أن الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبق ، ومن عادة البخاري إذا ألحلق الرواية عن على انما يقصد به على بن الديني . (تنبيه) : ساق المتن هنا على لفظ على المذكور ، وقد أخرجه المسنف قوله (باب دخول الرجل على نساة في اليوم) ذكر فيه طرة من حديث عائشة وكان رسول الله سَيْجَة إذا أنصرف من العصر دخل على نسانه ، الحديث ، وسيان بأنم من هذا في وباب لم تحريم ما أحل اقد إلى ، من كتاب العلاقي، وقوله و فيدنو من إحداهن ، زاد فيه ابن أن الزناد عن مشاه بن عروة وبغير وقاح ، وقد بيئته في و باب القرعة بين النساء ، وهو ما يؤكد الرد على ابن العرب أما ادعاء

الحديث ٢١٦ - ٢١٩٠

١٠٤- باسب إذا النَّهُ أَذَذ الرجل نساء ُ ف أن يُومِّن َ في بيت بعينين فأذِن ُ له ٧١٧ - حَرَثُنَا إسماعِيلُ قال حدثني سُليانُ بن بلال قال هشامُ بن هُرُوَةَ أخبرني أب من عائشة

رضى الله عنها وأن رسول الله كل كان بسأل أن مرضير الذي مات به: أبيت أنا غذا أبيع أنا غذا؟ وبد برم عائشة ، فافين له أزواجُه بكونُ حبث شاء ، فكيان في بيت عائشةَ حتى ماتَ عندها، قالت عائشة ُ فاتَ في اليوم

المدى كَانَ يشورُ عَلَى * فِي بيتى ؛ فتبضهُ الله وإن ّ رأسهُ كَبَينَ غُرِى وسَعْرِى ؛ وخالَطا ربعة ُ ربتى ؟ قوله (باب إذا استأذن الرجل نساء في أن بمرض في بيت بعضين دنين له) ذكر فيه حديث عاقمة في دلاك وقد تقدم شُرحه في الوفة النبوية في آخر المفازى ، والغرض منه هذا أن القدم لهن يسقط بإذنهن في ذلك ، نكالهن وهين أيامهن تلك ثني هو في بينها ، وقد تقدم في بعض طرقه النصريج بذبك

١٠٥ - باسيد حبّ الرجل بعض نداته أفضل من بعض ٨١٨ - حَرْشُ عبد المعزز بن عبد الله حد كنا سلبان عن يجي عن مُبَدِّ بن حُنين سم ابن عباس و عن حَرَ رَضِي اللهُ عَلِمَ دَخلَ عَلَى حَفْمَةَ قَتَالَ : يَا كُبِيِّةً ، لا يَمْرُ لِكِ طَنْدِ لِتِي أَعِبِها مُسْتُها حبُّ وسولِ اللهُ ﷺ إِنَّاهَا مُ يُرِيدُ عَاشَةً _ تَقَمَّعَتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ يَرْتُكُمُ فَتَبَيَّمُ ﴾

قوله (باب حب الرجل بسن نسالة أفسل من بسن) ذكر فيه طرة من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في د باب موعظة الرجل ابنته ، وهو ظاهر أبها ترجم له ، وقد تقدم شرح هناك ١٠٦ - إلى النَّشِّع عالم بَنل ، وما بُنهي من النَّيْول الفَّرَّة

٢١٩ - وَرَعْنَ سَلِيانُ بِن حَربِ حَدَّنا تَعَادُ بِن زَهِ عِن هشام عن فاطعةَ عن أسماء من النبيُّ مَيْنَا . 2 · صَرَشْنِي عَدُ بِن للنبي حدَّثَمَا عِنِي من هشام حدَّثَنَتِي فاطنة من أساء ﴿ أن امرأةٌ قالت : يارسول الله ، إنَّ لَى ضَرَّةً ، فهل هلَّ جُناحٌ إن نَشَبَّتُ من زوجى فيرَ الذي تُعطيق ؛ فقال رسولُ الله على : للتشبُّع بما لم

يُسطُ كلابس تُوبى زُودٍ ﴾ قوله (باب التنبيع يما لم يثل ، وما يهى من انتخار العثرة) أشار بهذا إلى ماذكر. أبر حبيد في تتسير الحير قال : قوفه ، المتنبع ، أى المنزن بما ليس حدد يتكثر يذلك ويتربن بالباطل ؛ كلرأة تسكون عند الرجل ولها صرة يتول يوجوب المنام عندما وهو قول الشافعية ، ورواه ابن الناسم عن مانك ، وعنه يستعب وهو وجه الشافعية ، فعلى الآصح يتمارض عنده الواجبان ، فقدم حق الآدمى ، هذا توجيه ، فليس بشنيع وان كان مرجوحاً ، وتجب الوالا: في السبع وفي الثلاث ؛ فلو قرق لم يحسب على الراجع لأن الحنسة لادول به ، ثم لاثرة في ذلك بين المرة والآمة ، وتيل هي على النصف من الحرة وبيح. الكسر ١٠٢ - ياب من طاف على نسائدٍ في خُشْلِ واحدٍ

الكل أو لا يخرج أملاً ، فإن خصص حرم عليه ، وغدوا مذا من الاعذار في ترك الجاعة . وقال ابن دقيق السيد :

أقرط بعض الفقهاء لجمل مقامه عندها عندا في اسفاط الجمة ، وبالغ في التشنيع . وأجيب بأنه قباس قول من

٥٢١٥ - حَرَّشُ عبدُ الأَعْمَلُ بن حاد حدَّنا بزيدُ بن زُرَيم حدَّنا سيدٌ من قادةَ أن أنسَ بن ماك مُحدَّتُهُم ﴿ أَنْ نَبِيَّ اللَّهُ مَرْتُكُمْ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نَسَانُهُ فِي البَّلَّةِ الواحدة وله بِوتَنْذِ رَسْمُ نَسُوتَهِ ﴾

قوله (باب من ماني على نسانه في غسل واحد) ذكر فيه حديث أنس في ذلك ، وقد تقدم سندا ومتنا في كتاب النسل مع شرحه وفوانده والاختلاف على قادة في كونهن تسعا أواحدي عشرة وبيان الجمع بين الحديثين. و نسلق به من قال آن النسم لم يكن واجبا عليه ، و نقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لابجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت : إن لم أجد لذلك دليلا ، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ وكان إذا المصرف من المصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن ، الحديث ، وليس فيه بقية ماذكر من أن نلك الساعة هم التي لم يكن النسم واجبا عليه نبها وأنه ترك انبان نسائه كلهن في ساعة واحدة على ظك الساعة (٧٠ ويرد عليه قوله في حديث أنس وكان بطوف على نسأته في اللبة الواحسة، وقد تقدمت له وجهات غير صدّه هناك.

وذكر غياض في والنفاء أن الحكمة في ظوافه عامِن في الميلة الواحدة كان لتعصيمين، وكمانه أوا: به عــــدم تعوقهن للازواج ، اذ الاحصان له معان منها الاسلام والحرية والعنة ، والذي يظهر أن ذلك آنما كان لارادة العدل ييتهن في ذلك وانَّ لم يكن و اجباً ، كما تقدُّم شيَّ من ذلك في وباب كثرة النساء . وفي التعليل الذي ذكره نظر لاتهن حرم علمن الترويج بعده وعاش بمضمن بعده عمسين سنة فا دونها وزادت آخرهن موتا على ذاك ١٠٣ - باسي دخول الزجُل على نسانه في اليوم

٥٢١٦ - وَرَعُنْ فَوَوَهُ عَدْنَا عَلَّ بِنُ سُهِرِ عَنْ هَشَامِ عِنْ أَمِيهِ عَنْ هَاللَّهُ وَمِي اللهُ عَنها قالت وكان رسولُ ماكات يختيس،

(١) قال مصمح طبعة بولان: لمل فياستطا وتحريفا ، ولمل الامل: والاثرك نبائه كابن في ساعة واحدة كول عل تك اللساعة

٧٧ - كتاب السكام ويثا من الدنس، وفلان دنس الثوب إذا كان مقموصاً عليســه في دينه، وقال الحطابي : النوب مثل، ومعناه أنه صاحب زور وكذب ، كما يقال لمن وصف بالعِراء من الأدناس طاعر النوب والمراذية نفس ألوجل ، وقال أبو سميد الضوير : المراد به أن شاهد الزور قد يستعير توبين يتجمل بهما ليوم أنه متبول الشهادة اه . وهـ ذا فقله الحَقالِ عن نتيم بن حماد قال : كان يكون في الحي الزجل له هيئة وشارة ، فإذا احتيج الى يُسلمة زود كبس توبيه وأقبل فنجد فقبل لنبل هيتنه وحسن ثويه، فيقال أمصاها بثويه بعني النجادة، فأصيف الزور اليمها فقيل كلابس وبي زور . وأما حكم التثنية في قوله . ثوبي ذور ، فللاشارة إلى أن كذب المتملي مثني ، لأنه كذب على نفسه بما لم يأخذ وهل غيره بما لم يعط ، وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه . وقال الداوسي : في التثنية إشارة إلى أنه كالذي قال الزور مرتين مبالغة في التحدّير من ذلك ، وقبل أن بعضهم كان بمعل في الكم كا آخر يوهم أن الثوب فريان قاله ابن المنبر . قلت : ونحو ذلك ما في زماننا هذا فيا بسمل في الأطواق والمعني الآول أليق ؛ وقال ابن التين : هو أن يلبس مُون وديعة أو عادية بطن الناس أنهما له ولباسهما لايدوم ويفتضح بكشه . وأراد بذلك

تتغير المرأة يما ذكرت خوةً من النساد بين زوجها وصرتها ويورث بينهما البنصاء فيصبر كالسعر الذي يفرق بين المرء وزوجه . وقال الوعشرى في والغائق : الملاحيع أي المقشيه بالشيعان وليس به ، واستعير التعلي بغضيلة لم يرزقها ، وشبه بلابس توبى زود أى شي ذود ، وهو الذي يتريابزي أهل الصلاح دياء ، وأصاف النوبين اليه لاتهما كالمبوسين ، وأداد بالنشية أن المتحل بما ليس فيه كن لبس ثوبى الزور ارتدى بأحدهما والزر بالآخركما قبل د إذا هو بالمجد ارتدى و تأزرا ، فالإشارة بالإزار والرداء إلى أنه متصف بالزور من وأسه إلى قدمه ، ويمتسل

أن تكون التثنية إشارة إلى أنه حسل بالتصبع حالتمان مذمومتان : فقدان مايتشبع به واظهار الباطل. وقال للطوزى : هو الذي يرى أنه شبعان وليس كذلك . قوله (عن مشام) هو ابن بروة بن الربد ، ويحي في الرواية أثنانية هو أبن سعيد النطان، وأفاد تصريح هشام بشعديك فاطمة وهي بنت المدَّد بن الزيو وهي بنت همه وزوجته، وأسماء هي بنت أبي بكر الصديق جدتهما معا . وقد اثنق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الاسناد ، وانقرد معمر والمبارك بن فضالة روايته عن هشام بن عروة فقائدً عن أبه عن مائكة ، وأخرجه النساق من طريق معمر وقال: إنه اخطأ والصواب حديث أسماء . وذكر الدارقطي في والتبع، أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن سليان ووكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل دواية معمو ، قال : وهذا لايصح ، وأحتاج أن أنظر في كتاب مسلم ظائي وجدته في رفعة ، والسواب عن عبدة ووكبع عن فاطمة عن أسماء لا عن عروة عن عائشة ، وكذا قال سائر أ

أمحاب هشام . قلت : هو ثابت في النُّـخ الصحيَّة من مسلم في كتاب البابن ، أورده عن أبن نمير عن عبدة

ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائدة ، ثم أورده عن أن تمير عن عدة وحده عن مشام عن فاطمة عن أساد ،

فاقتضى أنه عند عبدة على الوجهين ؛ وعند وكبع بطريق عائشة نقط ، ثم أورده مسلم من طريق أب مساوية ومن

طريق أن أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة ، وكذا أورده النساق عن عمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق

فتدَّمي من الحظوة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ ضرتها ، وكذلك مذا ني الرجال ، قال : وأما قوله «كلابس ثوبي زور» قانه الرجل يلبس النياب المشيمة لئياب الزهاد يوهم أنه منهم ، وبطهر من التخشع والتقشف أبى بكر بن أبي شيبة كلامما عن عبدة عن هشام ، وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة ، وأخرجه أبو عوانة أبيضًا من أكثر عا في قلبه منه ، قال : وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالشاب الاننس كقولهم فلان فق الثوب إذا كان

لطريق أبي شرة ومن طريق على بن مسهر ، وأخرجه إن حال من طريق محمد بن عبد الرحن الطفاوى وأبو تعيم في والمستخرج ، من طريق مرجى بن رجاء كابم هن دشام عن ذاشة . ذا ظاهر أن الحفوظ عن عبدة عن هشام عن قاطمة ، وآما وكبع فقد أغوج روايته الجوزق من طريق عبد أنه بن هائم الطرس عنه مثل ما وقع عند مسلم ،

فليعتم الى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطي . قوله (إن امرأة قال) لم أنف على تعبين هذه المرأة ولا على نميين نوجها . قوله (ان لي صرة) في رواية الإنجاعيلي , ان لي جارة ، رهي الصرة كم تقدم . قوله (أنْ تشبعت من ذوجي غير الذي يعطيني) في رواية مسلم من حديث عاشقة و أن أمرأة قالت : يارسول الله أقول ان زوجي أعطاني ما لم يعطي، ؟ قولِه (المشتبع بما لم يعطه) في رواية معمر ، بما لم يعطه ،

١٠٧ - باكب النَّبرة . وقال ورَّادٌ عن للنبرة قال معدُّ بن عُبادةً : لو رأيتُ رجُلاً مع المرأني لضربته السيف غير مُصْفَع . قال الذي عَلِيَّة : أُسَعِبُونَ مِن غيرةِ سعد ؛ لأَوَا أُغَيرُ مِنه ؛ واللهُ أُغيرُ منى x ٥٢٠ – مَرْشُ عُرُ بن حَمْسِ حَدَّنَنَا أَبِي حَدَّنَا الْأَعْشُ مِن شَبْقِي مِن عِبْدِ اللهُ من مسعود عن النبئ قال « مامن أحد أُغَيّرُ من أَفْ ، من أُجلِ ذُلكَ حرَّمَ النواحش ، وما أحد أحب أليه الله من الله » ٥٣١ - وَرَشُ عِدْ أَنْ مِن مُسَلِّمَة عن مالك عن هشام عن أبيه عن عاشةً رضي الله عنها و أن وسول الله وَقِيُّ قال: يا أَمَّةَ عَدْ، ما أحدُ أغيرُ من الله أن يرك عبدَهُ أو انتَهُ تَزْنَى . با أِمَّة محمد، لو تعلمون ماأهمُ ،

لضيكم فليلأ واتبكيم كثيرا ٧٧٧ - حَرْثُ موسى بن إسماعيل حد من المام عن يمين عن أبي سلمة أن "مروة بن الزم بير حد مه عن أمَّهُ أسماء أنها سمَّت رسولَ الله ﷺ يقول و لا شيُّ أغيرُ من الله ع

م٢٢٥ - وعن يجبي أنَّ أباسلةَ حدَّثهُ أن أباهر برة حدثه أنه سمَّ .ح . حَرَّثُ الله تَعْبَم حدَّ تَعَا كنيانُ عن يمي عن أبي مُلمَة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبئ يَرْفِيُّ أنه قال د انَّ اللهُ كِنار، وفَهوهُ الله أن يأتى المؤمن ما عرَّمَ الله ،

٧٢٤ – خَدَثْنَ محودٌ حدَّننا أبو أسامةً حدَّننا هشامٌ قال أُخبِرَني أبي عن أساء بنت أبي بكر رضيَ اقه منها قالت ﴿ نَزَو جَنِّي الرُّمْ يَعِ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِن مَالَ وَلَا تَكُوكِ وَلا شَيْ غِيرِ ناضح وغيد فرَّسهِ ، فَكُنتُ أَعِيْكُ فِرسَهُ وَأَسْتَى اللهُ وأَخْرِزُ خَرَبَهُ وأُعِينَ ، ولم أَكَن أُحِينُ أُخْبِرُ ، وكان تخبرُ جادات كى من الأنسار، وكن يُسوءً مِسدن ، وكنتُ أشَل النَّوى من أرض الزُّمع - التي أفطة ارسولُ الله عَلَيْتُ - على دأسى ، وهي منى على ثانَى فَرسَخ : فِجنتُ موماً والنَّوَى على رأسي ، فلنيتُ رسولَ الله 🌉 ومعهُ فَقَرْ من الأنصار ،

تعدد القول منه اكل منهما : لاخي عائشة ولاخي أم سلة . والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوة حصلت لواحد منهما ، لأن العانف لم يفتح حينتذ ، وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ، ولما أسلم غيسلان بن سلة وأسلت ينته بادية نزوجها عبد الرحن بن عوف نقدر أنها استحيضت عنده وسألت الني يُؤلِّج عن المستحاضة ، وقد تقدمت الاشادة الى ذلك في كتاب الطهادة ، وتزوج عبد الرحن بن أبي بكر ليلي بنت الجودي وقعته معها مشهورة ، وقدوقع حديث في سعد بن أبي وقاص أثمة خطب إمرأه بمكة فقال: من بخبري ها ؟ فقال عنت بقال له هيت : أنا أصفها لك • فهذه قصص وقعت لحيت • قولِه (ان فتع الله اكم الطائف غداً) وقع في دواية أبي إسانة عن هشام في أرله « وهو محاصر الطائف يومثذ، وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف واضحاً . قيله (فعايك) هو إغراء معناه احرص على تحصيلها والزمها . قولِه (غبلان) في دواية حماد بن سلة ، لو قد نتحت لـكم الطائف لفد أربتك بادية بنت غيلان ، واختاف في صبط بادية والآكثر بمرحدة ثم تحتانية وقبل بنون بنال التحنانية حكاء أبو نعبم ، رابسادية ذكر في المغازى ، ذكر ابن اسمق أن خولة بنت حكم قالت للنبي مثلي إن نتع أن عليك الطائف أعطى حلى بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء نقيف ، وغيلان هو ابن سلة بن معتب يمهمة ثم مشناة نقيلة ثم موحدة ابن مالك الثقتي ، وهو الذي أسلم وتحته عشر نسوة فأمره النبي يَجَلِّج أن يمتار أربعا ، وكان من رؤساء ثنيف وعاش إلى أواخو شلافة عمر رضى الله عنه . قولِه (تقبل بأربع و تدير بثبان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعكانها ينعطف بمضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطراقها إلى خاصرتها في كل جانب أربع ، ولارادة العســكن ذكر الاربع والثَّانَ ، فلو أرادالاطراف لقال بثانية . ثم رأيت في وباب اخراج المنشبيين بالذياء من البيوت، عقب مذا الحديث من وجه آخر هن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر : قال أبو عبد الله نقبل بأربع يعنى بأربع عكن ببطنها فهي تقبل بهن، وقوله وتدير بثبان بعني أطراف هذه العكن الاربع لإنها عيطة بالجنب حين يتجعد . ثم قال : وانما قال بثبان ولم يقل بنجانية - وواحد الاطراف مذكر ـ لأنه لم يقل نمائية أطراف له . وحاصله أن لقوله نمان بنون الماء توجيمين إما لكوئه لم يصرح بلفظ الاطراف وإما لانه أراد العكن ، وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور ، قال الحطاني: وبدأن لها في بطنها أربع عكن فاذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة متكبراً بعضها على بعض واذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الآربع عنَّد منقطع جنهما ثمانية . وسامسله أنه وصفها بأنها نمارءة البدن عبيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا السمينة من النساء ، وجرت عادة الرجال غالبا في الرغبة فيمن تكون بتلك الصغة. وعل هذا فقوله في حديث سعد ﴿ إِنَّ أَقِبْكَ قَلْتَ تَمْشَى بَسْتَ ﴾ وإن أدبرت قلت تمثى بأربع ﴾ كأنه يعني بديها ورجلها وطرفي ذاك منها مقبلة وردفيها مدبرة ، وانما نقص إذا أدبرت لأن الندبين يحتجبان حينتذ. وذكر ابن السكلي في الصفة المذكورة زيادة بمد قوله وتدبر بثمان ويشفر كالاقحوان ، ان قدت تثنت ، و أن تكلمت تفنت . وبين رجليها مثل

وان لم نعرف منه الفاحثة ، مأخوذ من التكسر في المشي وغيره ، وسيأتي في كتاب الادب لعن من فعل ذلك .

وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة و ان النبي 📸 أن بخنث قدخضب يديه ورجبه نقيل : بارسول اقد إن

هذا يقديه والنساء، نففاه الى النقيع ، فقيلَ ألا تفنله فقال : الى نبيت عن قتل المسلين . قولِه (فقال لاخي أم سلة)

تتدم شرح حاله في غزوة الطائف ، ووقع في مرسل ابن المشكند أنه قال ذلك العبد الرحن بن أبي بكر فيحمل على

عروة عن أميد عن عائدة ، ودواه معمر أيضا عن الزهرى عن عروة ، وأدسله ماك فل يذكر فوق عروة أحدا أخرجها الندائى ، ودواه معمر عن الوهرى هند سلم وأبي داود أيضا . قوله (ان النبي رئيلة كان عندها وفي البيت) لى اتن هي فيه . قوله (عنت) تقدم في غردة الطائف أن اسم هيت ، وأن ابن عينة ذكره عن ابن جريج البنج إساد ، وذكر ابن حبيب في ، الواضحة ، عن حبيب كانب ماك قال ، فلك ان سفيان بن عينة ذاد في حديث بنت غيرن أن اغت هيت واليس في كتابك هيت ، فقال : صدق هو كذلك ، وأخرج الجوزجائي في في حديث غيرت أن المنت عن ما لله بيت بن على قال ، كان عنت بدخل على أذواج النبي يتلقي أل الله هيت ، وأخرج أبو يعلى وأبو عن على في الله بيت بن على قال ، كان عنت بدخل على أذواج النبي يتلقي أل الله هيت ، وأخرج أبو يعلى وأبو وابن وابن حداث كلهم من طريق يوف ، حد الزهرى عن عروة عن عائدة أن هيتا كان يتلقي نبي هيتا في كلتين نكلم بهما من أبي بدخل ، الحديث المنت عند المنت عدا فعليك بابنة غيلان ، فذكر تحو حديث الباب وزاد ، اشتد غضب اقد على فرم وغوا عن خلى اقد وتسهوا بالنساء ، ودوى ابن أبي شبية والدورق وأبو يعلى والبزار من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاس عن أبيه أن الهم المنت هيت إيشا ، لمكن ذكر فيه قصة أخرى . وذكر ابن اسمى في المعاند في حديث البساب ما مع وهو بمناذ وقبل بنون ، فروى من عمد بن

وسيأتى في الباس من طريق زهير بن معاوية و عن هنام أن عروة أخيره أن زينب بنت أم سلة أخرته أن أم

سلمة أخرتها ، وعالفهم حادين سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عروين أبي سلمة ، وقال معمر ، عن مشام بن

ولا أن له أرة في ذلاء منسمه يقول لمثاله بن الوليد : ياحاله إن انتسم الطاف فلا تنفان سنك بادية بنت غيلان ابن سلة ، فانها تقبل بأديع وبنان ، فقال وسول الله يتلجج حين سع ذلك منه : لا أرى هذا الحبيث بنفيل با أسم ، ثم قال لنسائة : لاتدخل هذا عليكن ، فجب عن بيت وسول الله يتلجج ، وحكى أبو موسى المه بني في كون ما تع الحب عن أب الندد فاقة قال : كان هيت مولى عبد الله بن أبي أمية ، وكان ما تع مولى فاخته ، وذكر أن الذي يتلجج فناما ما الما لحى ، وذكر الباوردي في و الصحابة ، من أبي أمية ، وكان ما تع مولى فاخته ، وذكر أن الذي يتلجج فناما ما الما لحى ، وذكر الباوردي في و الصحابة ، من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن صفص و أن مائنة قال لمنت كان بالمدينة بقال له أنه بنسست الممرزة وتشديد النون : إلا تدلنا على أمرأة تقبل باريع وتشديد النون : إلى بكر ، قال : با أنه أخرج من المدينة الى حراء الاسد وليكن بها منزلك ، والراجع أن وتدبو بهان ، في من المرزة الطائف منبط المم المذكور ، وفد تقم في غزوة الطائف منبط المم المذكور وخد تقم في غزوة الطائف منبط ميت ، ووقع في أول والم النورة عن ماؤه عند وكانوا

يسنونة من غَير أولى الارة؛ فدخل الني ﷺ يوما وهو عند بعض نسائه وهو ينمت امرأة، الحديث ، وعرف

من حديث الباب تسمية المرأة وأنها أم سلة والخنث بكسر النون وبفتهما من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه

وغير ذلك ، فانكان من أصل الحلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يشكلف أزالة ذلك ، وإن كان بقصد منه وتكلف له

قبو المنسوم ويطلق عليه اسم عنت سوا. فعل الفاحشة أو لم يفعل ، قال إن حبيب : الخنث عو المؤنث من الرجال

ابراهيم النبعي قال د كان مع النبي مرتج في فروة العانف مولى لحالته فاعنه بنت عمرو بن عاند عنت يقال له ماتع

يدخل على نساء النبي مركي ويكون في بيته لايرى وسول الله بيني أنه يفطن لشيء من أمر النساء تا يفطن له الرجال

يدخل كل يوم جمعة يستخدم و وزاد ان الدكان في حديثه و فقال الذي كلي لقد غاملت النظر اليها يا عدر اقد . ثم

أجلاه من المدينة إلى الحي ، ووقع في حديث سعد الذي أشرت آنيه , أنه خطب امرأة بمسكة ، فقال هيت : أنا

ألمعها ك : إذا أقبلت فلت تمثى بست ، وإذا أدبرت قلت تمثى بأربع . وكان بدخل عل سودة فقال النبي يَرْقِيجُ ما

أواه إلا مشكرا فنعه . ولما قدم الدينة نفاه ، وفي رواية يزيد بن دومان المذكورة ، نقال الني على مالك قاتك

المديث ٢٠٦٩ - ٢٢٨٥ فكانت بالغة ، وكان ذاك بعد الحجاب ، وحجة من منع حديث أم سلة الحديث المشهور و أفعماوان أتنا ، وهو حديث أخرجه أصحاب الســنن من رواية الزهري عن آجان مولى أم سنة عَبًّا وإسناده قرى ، وأكثر ما علل به

انفراد الزهري بالرواية عن أجأن واليست بعلة قادحة ، فأن من يعرف الزهري وبصفه بانه مكاتب أم سلة ولم يجرحه أحد لا ترد دوايت ، والجمع بين الحديثين احتمال عندم الوافعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نبان شي. بمنع النساء من رويته لكرن ابن لم مكروم كان أهمي فلمله كان منه شي. ينكشف ولايشعر به، ويقوى

الجواذ استمرآد العمل على جواذ خروج النساء إلى المساجد والاسواق والاسفاد منتقبات الملا يراعن الرجال ، ولم يؤمر الربيا". قط بالانتقاب انتز براهم النساء ، فدل على تفاير الحسكم بين الطانفةين ، وجذا أحج الغزال عل الجوآز فقال: لسنا تقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الامرد في حق الرجل فيعرُم النظر عند خوف الفننة ففط وإن لم تكن فننة فلا ، إذ لم تول الرجال على تر الزمان مكندق الرجوء والنساء

١١٥ - إلب خروج الناء كلوائمن

٥٢٣٧ - حَرَشُ أَ وَوَهُ مِنْ أَي النَّرَاء حدَّثنا على مِن مُسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت وخركبت سودة ُ بنتُ زَمْمَةَ لِلاَّ فرَآهَا محر فعر فهما فقال : إنك وافي يا سَوَدَة ما تَعْقَبَنَ علينا ، فرّجَمَت إلى النبي يَشْقُ فذكرت ذلك له وهو في ُحجر تي يتعشَّى ، وان في يدمِ امر لا ، فأنزلَ عليه فرُيْغ هنه وهويقول : قد أذِنَ الله لكنّ أن تخرُّجن لحو المُحكنَّ،

قوله (باب خروج النساء لحوائجهن) قال الداودي : في صيغة هذا الجمع نشر لأن جمع الحاجة ساجلت وجمع الجمع طع ولّا يقال حوائح ، وتعقبه ابن التبن فأجاد وقال: الحوائج جمع حاجة أبعنا ، ودعوى أن حاج جمع الجمع ليس بمحمع . وذكر المُصنف في الباب حديث عائمة وخرجت سودة لحاجتها ،وقد قدم شرح و توجيه الجمع بينه وبين حديثًا آلآخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الاحزاب ، وذكرت هناك انتقب على هياض في زعم أن أمهات المؤمنين كان يحرم علمين إبراد أشخاصهن وقوكن منتقبات متلفقات ، والمحاصل فى دد قوله كثرة الاخبار الواددة أَنْهِنَ كُنْ يُحِجِّعِنَ وَيَعْلَمُنَ وَيَحْرِجِنَ إِلَى المُسَاجِدُ فَي عَهِدُ النِّي يَرَيُّكُمْ وبعده ١١٦ – باكب استذان الرأة زوجها فى الخروج الى للسجد وغير.

٥٢٢٨ – وَرَصُ عَلَى مِنْ عَبِدُ الله حَدْثِهَا مِنْهَانَ حَدْثُنَا الرُّمْرِيُّ عَنْ سَالُمَ عِنْ النِّي عَلَيْهِ وَاذَا المتأذَّنتِ الداة أحدَكم الى السجد فلا يَمنَّمُها ، قوله (باب استئذان المرأة زوجها في الحروج إلى المسجد وغيره) قال ابن التين : ترجم بالحروج إلى المسجد

وَغَيْمُهُ وَاتَّصُرُ فَى البَّابِ عَلَى حَدْبِكَ الْمُسَجِدُ ، وأُجَابِ الكرماني بأنه قامه عليه ، والجامع بينهما ظاهر ، ويشترط

أقه ، إن كنت لا حسبك من غير أولى الاربة من الوجال ، وسيره إلى غاخ ، بمعجمتين وقد ضبطت في حديث على غى قصة المرأة التي حملت كتاب حاطب إلى قريش ، قال المهلب : انما حجبه عن الدخول إلى النساء لما سمعه يصف المرأة بهذه الصفة اتى تهجج قلوب الرجال فنمه ائلا يصف الارواج الناس فيسقط معنى الحجاب اه ، وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجبه لذاته أيضا لقوله ولا أرى هذا يعرف ما ههنا ، ولقوله ، وكانوا يعدونه من غير أول الاربَّة ، فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الاربَّة فنغاه لذلك ، ويستفاد منه حجب النساء عن يفطن عُرِجن منتقبات ، الو استووا لأمر الوجال بالتنقب أو منعن من الحُروج آء · ونقنمت سأو مباحث حديث

لمحاسنين ، وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أمر من الأمور ، قال المهلب : وفيه حجة لمن أجاز ببع الدين الموصوفة بدرن الروّية المنسام الصفة مقام الروّية في هذا الحسديد ، وتعقبه ابن المند بأن من اقتصر في بسيع جارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع انفاقا فلا دلالة فيه . قلت : أنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوسف بقوم منام الرؤية فاذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية الممتبرة أجراً ، هذا مراده ، وانتزاعه من الحديث ظاهر . وفي الحديث أيصا تعزير من يتشبه بالنساء بالإخراج من البيوت والنبي إذا نعين ذلك طريقا لردعه ، وظاهر الإمر وجوب ذك ، وتشهه النساء بالرجال والوجال بالنَّـاء من قاصد عتارَ حرام أثناقا ، وسيأن لعن من فعل ذلك في كمتاب اللباس

١١٤ - إلب تطر للرأة إلى الحبِّش ونموم من غير ربية ٥٢٢٦ - حَرْشُ إسعاقُ مِن إراهيم المنظلُ عن هيسي عن الأوزاهي عن الزُّهري هن عُروةَ عن عائشة رض افى عما قال و رأيت النبي على يَستُرني بردانه ، وأنا أنظر إلى المتبتة يكسون في السجد ، حتى أكونَ . أَنَا الَّتِي أَمَّامُ . فَانْدُرُوا تَدْرُ الجارِيةِ الحديثةِ السُّنَّ ؛ الحريصةِ على الهبو »

قَلَّهُ ﴿ بَابَ نَظُرُ الْمُرَاةُ إِلَى الْمُنِتَةُ وَنُمُومُ مِن غَيْرُ وَبِيَّةً ﴾ وظاهر النرجة أن الصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأةُ إِلَى الاجنبي يخلاف عكمه، وهي مسألة شهيرة ، وأختلف الترجيح فيها عند الشافعية ، وحديث الباب يساهد من أجاز ، وفد تقدم في أبواب السدجواب النووي عن ذلك بأن عائمة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب، وقواء بقوله في هذه الزواية ﴿ فَاقْدُرُوا قَدْرُ الْحَارِيَّةِ الْحَدِيثُ الَّسِينَ ، لكن نقدم ما يمكر عايه وأن في بعض طرق أن ذك كان بعسسد تعوم وقد الحبشة وأن تعومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة ،

٢ -- ٢٢ ج ٩ • مع الباري

أفعكري في المستخدم المنت المن

النحاة والقرضيين والبيانين والكفوتين والقراء والمفتري والحثين مهاداتهم " والمنتين والتحرين مهاداتهم " والمنتين والقرنين والمنتين والمنتين والمنتين مرازاته والمنتين والفرضيين والمنتين والموسين والمنتين والأوجب والمعتدين والمنتين والمنتين

ان شِر دَارالکنابِ لِعزبِی بَردس - سنان

الأولى سنة ثلاث وعشر بن وأر بعائة ، وصلَّيْتُ على جنازته في جامع المدينة . محمد بن عبسه العزيز بن صالح، أبو منصور البزاز المعروف بابن المفازلي .

كان أحد التجار المياسير من أهل قطيعة ازبيع ، ومعم بمصر من أبي مسلم

الكاتب . كنبت عنه وكان صدوقا ، أخبرنا محمد بن عبد المزيز بن صالح . أخبرنا أبو مسلم محد بن احد الكاتب عصر أخبرنا أبو الناسم عبد الله بن محد البغوى حدثنا عبد الواحد بن غياث بالبصرة سنة خمس وثلاثين وعبد الأعلى 🏎

. ابن حماد . قالا : حدثنا حاد بن سمة عن قنادة عن الحسن عن سعرة بن ابن جنْدُب: أن رسول الله صلى الله عليـه وسلم نهى عن بيع الحيوان نسيئة .

مات أبو منصور ابن المغازلي في يوم السبت لأربع بتين من ذي الحجة سينة أر بع وثلاثين وأر بعائة . محمد بن عبدالعز بر بن اساعيل ، أبو الحسن السكاتب . يعرف بابن البككي عمر بن عبد الله الأزج . معم أبا بكر بن مالك القطيعي ، ومحد بن اسماعيل الوراق ، وأبا العباس بن مُكرم المُعدل . كنبت عنه وكان ثقة . أخبرنا أبوالحسن محمد بن

عبد العزيز البككي أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان أخيرني أحمد بن محمد بن عبد الله من عبد الرحن من عامر من طلبة من قيس من عاصم المنقرى البصرى بالبصرة وم الخيس لسبع خلون من جمادى الاولى سنة تسعين ومائنين وأثا سألته قال حدثنا عنان بن الهينم بن جهم المؤدن حدثنا عوف الأعرابي عن الحسن.

عن جار بن محرة . قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم نيلة إضعيان وعليه تُحلَّة حمراً ، فكنت أنظر البه والى القمر فكان في عيني أزين من القمرى - ٨٦٢ صلى الله عليه وسلم . سألته عن مولده فقال . في شهر ربيع الآخر في سنة احدى

وخسين وثليائة، ومات في آخر الربيعين من سنة أربعين وأربعائة . . محدين عبد العزيزا بوالنصل محمد بن عبد العزيز بن العباس بن محمد بن عبد الله بن احد بن محد بن

عبيد الله بن المهدى بن المنصور بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس بن

عب الطلب؛ أبو النفل الهاشمي .كان خطيب جامع الحربية، ومتمع الحسن أبن محمد بن القاسم الخزومي، وأبا الحسين بن معمون، وأبا القاسم الصيدلاني،

وأبا بكرين أني موسى الهاشمي ، وادريس بن على المؤدب، وابن الصلت الجهر ومَنْ بعدهم . كتبت منه وكان صدوةا خيراً قضلا وكان أحد الشهود المعدلين .

أخبرني أبوالفضل بن المهدى حدثنا أبوالحسين محدبن احمدبن سمعون الواعظ حدثنا احمد بن محرد بن سلام حدثنا أبن زنجو يه حدثنا عثمان بن صالح حدثنا

ابن لهيعة عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشية أن رسول الله فسيلي الله عليه وسلم. قال: « لوكان الحياء رجلا لكان رجلا صاملًا » . سألت أبا الفضل عن

مولدُه فقال: ولدت النصف من شهر رمضان سمنة ثمانين وثلبائة ، ومات في ليلة الجمة لسبع وعشرين ليلة خلت من الحرم سنة أربع وأربعين وأربع أنه ، ودفن

فى صبيحة تلك الليلة فى داره بياب الشام . ﴿ ذَكُرُ مَنِ اسْمُهُ مَجْمُدُ وَاسْمُ أَبِيهُ عَبِدَ الْوَاحِدُ ﴾

محمد بن عبد الواحد بن زياد بن ملم ، الصير في . حدث عن على بن عاصم ١٩٣٠-وعبد الرزاق بن همام روى عنه محمد بن محلد الدورى * أخبرنا أبو الحسن احمد الواحدالميرق ان محد من الصلت الأهوازي أخبرنا محد من محاد العطار حدثنا محمد من عبد الواحد بن زياد بن مسلم الصير في حــدثنا على بن عاصم عن منصور الغُداني عن شعبة عن جرير بن عبد الله . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسام : « أيما عبد

أبقَ من مواليه فقد كفر » . محمد بن عبد الواحد ، أبو عبسى الناقد . حدث عن أبي عار الحسين بن - ١٩٦٨ -حريث المروزى . روى عنه عبد الله بن عدى الجرجاني . وذكر أنه سمع محمد بن عبد منه ببغداد .

القطان وهلال من محمد الحفار والحسن من أبي بكير العزاز . قالوا : حدثنا احمد من عَمَانَ بن يحيى الأدمى حدثنامحد بن ما هان رنبقة قال نبأنا عبدالرحن بن مهدى حدثنا شعبة عن النمان بن سالم قال ممعت عرو بن أوس بحدث عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة . قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى النبىءشرة ركمة في يوم، تطوعا غير فريضة ، بني الله بيتاً في الجنة ، سألت أبا بكر البرقاني عن زنبقة شيخ ابن الأدمى فقال: ثقة. وقد روى اسهاعيل ابن العباس الوراق واحمد بن محمد بن بزيد الزعفراني عن محمد بن ماهان السمسار عن بزید بن هارون ، واسود بن عامر شاذان ، وسلمان بن حرب ، واحمـــد بن حباب المصيصي . وحدث على بن حاد الخشاب عن محمد بن ماهان السمسار عن ابن مهدى وعلى بن عاصم ، ويوسف بن يعقوب الضبعي ، وعبيـــد بن اسحاق العطار. وحدث على بن حماد اليضاً ، ويعقوب بن عبدالوحمن الجصاص عن محمد

ابن ماهان عن عبدالرحمن بن مهدى . ولست أعلم عن أى الرجلين روت هذه الجاءة عن شيخ ابن مخلد أو شيخ ابن الأدمي ? ويغلب على ظني أنهما رجل واحد، وأن ابن مخلد وَعمَ في تاريخ موت شيخه وأراد أن يقول سنة نمان وستين فقال سنة ثمان وخمسين . فان كأن الأمركذلك فشيخ ابن الأدمى هو شيخ ابن مخلد والجاعة ، لأن ابن الأدمى ولد في سنة خس وخسين وماثنين فلايجوز أن يسمع ممّن ملت في سنة ثمان وستين ومائتين . وان كان ابن مخلد لم يغلط في الربخ وفاد شيخه بل حفظ ذلك وأتقنه فشيخه غير شيخ ابن الأدمى وقد أشكل الأُمْرُ في روايات الجماعة الذين ذكرناهم عن أيهما هي فالله أعلم

﴿ ذ كر من اسمه محمد واسم اييه معاذ ﴾ محمله بن معاذ الشميري . حدث عن عبيد الله بن عمر القواديري . روي

-1441-

عنه أو القاسم الطبراني * حدثنا أبو الفرج محد بن عبد الله بن احد بن شهر يار

قال : « أمك » قال قلت ثم من ؟ قال . « ثم أمــك » ثلاث مرات ثم قال في الرابعة : « ثم أباك » غريب من حديث شعبة عن بهز بن حكيم ، لا أعلم روا. إلا احمد بن عبـــد الله الهروى المعروف بالجوبارى عن وكيع، وكان الجوبارى يضع الحديث .

الشميري البغدادي ـ مثله .

﴿ ذَكُرُ الْاسِمَاءُ الْمُفْرِدَةُ مِنْ هَذَا الْحُرْفَ ﴾ محمد بن مُطُرِّف بن داود بن مطرف بن عبد الله بن سارية ، يقال مولى -١٣٨٣-عمر بن الخطاب، ويقال الليثى ، يكنى أبا غسان من أهل مدينة رسول الله صلى عد من مطرف الله على عد من مطرف الله عليه وسلم . سمع محمد بن المنكدر، وزيد بن أمسلم، وأبا حازم مسلمة بن عمر بن المطاب

الاصهاني ه حدثنا سلمان بن احمد بن أبوب الصراني حدثنا محمد بن معاذ

الشعيرى حدثنا عبيد الله بن عمر القواديري حدثنا محد بن ثابت العبدي عن

عبد العزيزين تُويوعن عطاء عن ابن عباس عن أسابة بن زيد. قال قال

رسول الله صلى الله عليه ومسلم : ﴿ لَا رَبَّا الَّا فَي تَسْمِينَهُ ﴾ . قال سلمان : لم يروه

عن عبد العزيز الامحدين ثابت، تفرد به النوازيري * حدثنا أبو لصر احمد بن

وحدث مها عن احمد بن عبد الله الجوباري . روى عنه محد بن حميد المُخرَّمي،

وعمر بن نوح البجلي، ومحمد بن الحسين البنصيني ، حدثنا على بن عبد العزيز

الطاهري أنبأنا عمر بن نوح البجلي حدثنا محد بن معاذ بن عيسي الهروي_قدم

حلجاً حدثنا احمد بن عبد الله حـــدثنا وكيم عن شعبة عن بهز بن حكيم عن

أبيه عن جده . قال ؛ أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يارسول الله من أبر ؟

على بن عبديس الاهوازي اجازة حدثنا أبو القاسم الطبراني حدثنا محد بن معاذبيه

محد بن معاذ بن عيسى بن ضرار بن أساً بن عبدالله بن جبير بن أسد بن - ١٣٨٢ _

هاشم بن عبد مناف ، الهاشمي من أهل هراة . قدم بغداد حاجاً في سنة ثلاثمائة الهاشي الهري على الله على الهاري

مجد بن عنمان بن أبي شيبة ابراهيم بن عنمان ، أبو جعفر مولى بني عبس من ممه بن مفادين أهل الكوفة . كن بغــداد وحدث مها عن أبيه ، وعميه أبي بكر ، والقاسم ، أبي دبية وعن احمد بن يونس ، ومنجاب بن الحارث ، وسعيد بن عمر و الاشعثي ، ومحمد ابن عمران بن أبي ليلي ، والعلاء بن عمرو الحنفي ، ويحيي الحاني ، ويحيي بن معين ، وعلى بن المديني، وتحوهم. وكان كثير الحديث واسع الرواية ذا معرفة وفهم، وله اريخ كبير. روى عنه محمد بن محمد الباغندي، ويحيي بن محمد بن صاعد، والقاضى المحاملي ، ومحمد بن مخلد ، وأبوعمر و بن السماك ، وأبو بكر النجاد ، واحمد ابن كامل، واسماعيل بن على الخطبي، وجعفر الخلدي، وأبو بكر الشافعي ،وغيرهم. أخبرنا ابولميم الحافظ حدثنا أبوعلى محمد بن احمد بن الحسن الصواف ولم أكتبه الا عنه _ حدثنا محمد بن عنمان بن أبي شيبة حدثنا عمى أبو بكر حدثنا وكيم عن مسعر عن يونس بن عبيد عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك . قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه . قال لنا أبو لمم : يقال تفرد به محمد بن عثمان موصولا مجوّدا . أنبأنا محمد بن احمد بن رزق حدثنا به نفر بن محمد ابن نصير الخادي قال صمعت محمد بن علمان بن أبي شيبة وقد قال له قوم غرباء من أصحاب هــذا الحديث: يا أبا جعفر نحن قوم غرباء . فزدنا . فقال . لـكم حق ولجيراني حقوق ، هؤلاء _ يعني مَنْ حوله من أهل بغداد _ إن مرضت عادو تي و إن مت حضروني ؛ وإن مروا بقبري ترحموا على ، وأنتم تفارقوني ولا أعلم ما يكون منكم . أخبرني محمد بن على المقرئ أخبرنا أبو مسلم عبد الرحن بن

محمد بن عبد الله بن مهران أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفي . قال وسئل أبو على

صالح بن محمد :عن محمد بن عنمان بن أبي شيبة. فقال: ثقة . أخبرنا أبو بكر عبد الله

ابن على بن حمويه بن أنزك الهمذاني بها أخبرنا أبو بكر احمد بن عبد الرحن

الشيرازي أخبرنا أحمد من يعقوب بن عبد الجبار الاموى قال سئل عبدان : عن

ان مثمان بن أى شيبة فقال ما علمنا إلا خيراً ، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه ، الكتاب الذي يقرأ علينا. قرأت في أصل كتاب محملة من أبي النوارس بخط مده الذي متمعه من محمد من عمران الطلقي بجرجان قال حدثنا أبو نعير عبد اللك ان محمد من عدى .قال : خرجت الى الكوفة من بغداد في طلب الحديث حين رجعت من مصر، وأقمت بيغــداد مدة وذلك في ســنة احدى وسبعين ومائنين ومحمد بن عنهان حيلئذ مقمر بالكوفة لم ينتقل عنها ، وإنما انتقل عنها أبعــد ذنك الطافرة بين بسنتين الى بغداد ، فوقع بينه و بين محمد من عبد أنَّه من سلمان مَطين الحضر مي " كلام حتى خراج كل واحد منهما إلى الخشولة والوقيعة في صاحبه ، فأجريت بعض ما بينهسما فقلت لمحمد من مثمان من أن شيبة بعمد أن سمعت المكرره من كارواحد منهما في صاحبه: ماهذا الاختلاف الذي وقع بينكما ﴿ قَالَ : روَيُ مطين عن عبيسه بن يعيش عن مصعب بن سلاء عن أى سعه عن عكرمة عن ابن عباس. عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: ﴿ تَنَاصَحُوا فِي العَلْمُ وَإِنَّ خَيَانَةً أحـدكم في علمه أشد من خيانتـه في ماله ، والله مسائلكم عنه » . فقال : غلط فيــه مطين ، وانما هو عن مصعب بن سلام عن أبي سعيد وليس هو أبا سعد ، قال وانما رواه مطين فقال عن أبي سعد برية البقال ورويت أنا وقلت عن أبي سعيد عبد القدوس بن حبيب . فقلت له عن رويت فقال : * حــدثنا ابراهم ان محمد من ميمون حدثنا .صعب من سلام قال حدثنا عبد القدوس من حبيب الدمشقى أبو سعيد عن عكرمة عن ابن عباس. قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ تَنَاصِحُوا فِي العلمِ فَانْ خَيَانَةَ أَحَدَكُمْ فِي عَلَمْهُ أَشَدٌ مِنْ خَيَانَتُهُ فِي مَالُهُ ﴾ . قال أبو نعيم الى وهمي ان هذا الغلط قد يكون من عبيد بن يعيش ، إذ كانت رواية محمد بن عثمان هي عن الراهيم بن محمد بن ميمون ثم ذكر فيها حدثنا عمار ابن رجاه قال حدثنا عبيد بن يميش حدثنا مصعب بن سلام عن أبي سعيد عن

حدثنا أو العباس عبد الملك بن احد بن عبد الرحن بن أبي حزة الزيات حدثنا حفص من عرو الربالي حدثنا عبد الوهاب _ يمني النتني _ حدثنا عبيد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هربرة . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسم عن التلقى وأن يبيع حاضر لباد . احمد بن محمد بن العباس بن عيسى بن الفضل بن العباس بن موسى بن

احد ن عد المعلن من على من عبد الله من العباس من عبد المطلب، أو العباس المعروف ابن بكران بابن بكران الحاشمي . معع على بن محد بن احد بن كيسان التحوى . كنبت عنه وكان صدوة ، أخبرنا أبوالعباس بن بكران أخبرنا على بن محمد بن احد بن

كيسان النحوى قال أخبر ما يوسف بن يعقوب القاضي أخبر ما عارم وأبو الربيع ومسدد . قالوا : حدثنا حماد من زيد عن عبدالعزيز من صهيب عن أنس . قال قالد رسول الله صلى الله عليه وسلم: « تسحروا فان في السعود بركة ، سألت أبا العباس عن مولده فقال : ولدت في آخر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة . قال : وأبي محمَّد يكنى أبا بَكُر وهو الملقب ببكران. ومات لجأة في يوم الخيس الثاني عشر من

شهر ربيع الا خر سنة ثمان وثلاثين وأر بعائة ، ودفن في مقبرة باب حرب . احمد بن محمد بن عنبس بن لقيط ، أبو بكر الضبي المروزي . قدم بغداد وحدث مهاعن سويد بن نصر . روى عنه محمد بن مخلد .

احمد بن محمد بن عقبل ، أبو العباس بن المقرى الجوهري . حدث عن أبي احمد بن عمد كامل الجعدري . روى عنه عبد الصمد بن على الطبق. ابن المقرى احمد بن محمد بن العلاه ، حدث عن عمر بن ابراهيم الكودي . روى عنه -7207-

- 4608 -

احــد بن محد العنبي المروزي

-YEOO-

ابن أخيه محمد بن عبيد الله بن محمد بن العلاء الكاتب، أخبرنا القاضي أبو الملاء محمد بن على الواسطى حدثنا على بن عمر الدارقطني . وأخبرني الحسن بن أبي طالب حدثنا وسف بن عمر القواس. قالا: حدثنا أبو جمعر محد بن عبيدالله

ابن محمد بن العلاء الكاتب حدثني عمى احمد بن محمد بن العلاء حدثنا عر ف

ابراهيم - يعرف بالبكردي حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن المفيرة بن أبي ذئب عن أبي حازم عن سهل بن سعد. قال قال رسول الله صلى الله عليـــه وــــــــم :

 إن أمن الناس على في صحبته وذات يده أبو بكر الصديق ، فحبه وشكره وحفظه واجب على أمتى » . تفرد بروايته عمر بن ابراهيم عن ابن أبي ذئب ، وغير عمر

احمد بن محمد بن عرو بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد _٧٤٥٧__ أبو بشر الكندي المروزي . قدم بغداد وحدث مها عن محود بن آدم المروزي

وغيره . روى عنه محمد بن المظفر ، وأبو النتح الاردى . وكان أبو بشر من أهل المعرفة والفهم ، غير أنه لم يكن ثقة ، وله من النسخ الموضوعة شيء كثير ، ورواياته منتشرة عند الخراسانيين * حدثت عن أبي الفتح محد بن الحسين الأزدى قال حدثنا احمد بن محمد بن عمرو_ ببغداد_حدثنا محمود بن آدم حدثنا أنوعبدالله

محمد من عبد الواحد أخبرنا محمد بن المظفر الحافظ أخبرنا أبو بشر احد بن محمد ا بن عرو بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد الكندي ، وكان عبد الله بن راشد أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الأشعث بن قيس. قال يوسف بن عيسي بن دينار الزهري أخبر في عمي يحيي قال حدثنا عبس بن عقّار عن عزرة بن ثابت عن مطر الوراق عن محمد بن سير بن

عن أبي سلمة عن أبي هر يرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسام : « العجماء جرحها ُجبار، والبئر ُجبار، والمعدن ُجبار، وفي الركاز الخس » . أخبرني محمد ابن احمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن نعيم الضي . قال مجمعت أبا بكر بن اسحاق ـ يعنى الصبغي ـ يقول: قدم أبو بشر احمد بن محمد بن عَرَو المصعي المروزي نيسابور تخضرني واستعار مني حديث مشايخ العراق ، فقلت ما تصنع به ? فقال

الشاخي، ومحمد بن احمد بن المتيم . كتبت عنه وكان صدوة مستورا . ظاهر الوقار، حسن السمت ، جيل المذهب ، ينزل بدرب الديوان في حوار أبي القاسم

ان بشران، وله مجلس وعظ في جامع المهدى، ثم أنخذ حلقة في جامع المنصور. ومات في عشية يوم الجعسة الرابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سسنة اثنتين وأر بعين وأر بعائة ، ودفن من الغد في متبرة الخيزران .

محد بن على بن احد بن محد بن داود بن موسية ب حبان ، أبو لصر الرزاز إنج معمع أبا الماسم من حبابة، وأبا طاهر المحلص، ومحد بن عمر من زنبور، وأبا الحسن

ابن الجنسدي كنبت عنه . وكان صدوةا * أخبر في أبو نصر محمد بن على الرزاز نبأنا عبيدالله بن محدين اسعاق البراز نبأنا عبدالله بن محدين عبد العزيز نبأنا يحيى ت عبد الحيد نبأنا عبد العزيزين محمد عن يزيد بن الهاد عن محمــدين الراهم التبعي عن سعيد من الصلت عن عبد الله من أنيس عن سهل من البيضا.

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ٥ من مات يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة » .روى مدا الحديث مصعب بن عبدالله الزبيرى عن عبدالعزيز فلم يذكر عبد الله بن أنيس في استناده ، بل قال : عن سعيد بن الصلت عن سهيل بن البيضا . سألت أبا نصر الرزاز عن مولده فقال : في صفر من سنة ثمانين و ثلثائة .

ومات في ذي القعدة من سنة أر بع وأر بعين وأر بعائة . - ١١٠٢ - محدين على بن ابراهم بن احمد، أبوطالب بن أبي الحسين البيضاوي . ولد عمد بن عني أو ببغداد ، وبكر به أوه في ساع الحديث من محد من المظفر ، وأبي عمر بن حيويه

وسليان بن محمد بن أبي أبوب الشاهد، و،وسى بن جعفر بن محمد بن عرفة، وغيرهم من هذه الطبقة . كتبت عنه وكان صدوةا يسكن قطيعة الربيع * أخبر في أوطالب من البيضاوي حدثنا عمد بن الظفر حدثنا على بن احمد من سلمان

المعروف بعلان المصرى حدثنا أبوطاهر احمد بن عمرو بن السراج حدثنا ابن

وهب حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ الْمُتَبَايِعَانَ كُنَّ وَاحْدَمْهُمْ بَخْيَارُ عَلَّى صَاحِبُهُ مَا لَمْ يَنْفُرُهَا ، الا بينع

الخيار » سألت أبا طالب عن مولد. فقال: أظنه سنة نيف وسبعين وثلثائة . ومات في عشية يوم الجمعة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة ست وأر بعين

وأربعالة ، ودفن صبيحة نوم السبت في متبرة الشونيزي . محمد بن على بن احمد بن اساعيل بن جعفر ، أبو ظهر الواعظ يعرف بابن -١١٠٣ ــ

الانباري . كان يسكن بدرب الموالي . وحدث عن محمد بن عبد الله بن محمد بن احمد بن حماد الموصلي ، والحسن بن العباس بن الفضل الشيرازي ، وغــيرهما .

كتبت عنه حديثا واحدا ، أخبرني أو طاهر محمد بن على الانباري أنبأنا القاضي أبو الحسن محدين عبدانة بن محدين احدين حاد الموصلي حدثنا الحسن ابن هشام بن عمرو حدثنا محمد بن زكر يا الغلابي حدثنا عباس بن بكار. وأنبأنا الحسن بن الحسين بن العباس النعالي حدثنا احمد بن نصر الدارع بالنهروان

حدثنا صدقة بن موسى حدثنا العباس بن بكار حدثنا عبد الله بن المثنى عن عمه عمامة بن عبد الله عن أنس بن مالك . قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد قد أطاف به أصحابه اذ دخل على بن أبي طالب فوقف وسلم

ونظر الى مكان يجلس فيـه ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسـلم في وجوه

أصحابه أبهم يوسع له ? وكان أبو بكر جالـــا عن يمين رسول الله صـــلى الله عـلــــه وسلم فترحرح له عن مجلسه وقال : همنا يا أبا الحسن . فجلس بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أبي بكر. قال أنس بن مالك، فرأيت السرور في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أقبل على أبي بكر فقال : « يا أبا بكر، إنمـــا يعرف

الفضــل لأهل الفضل ذوو الفضل » . واللفظ لحــديث الغلابي . سألت ابن ب الانباري عن مولده فقال : في سنة خس وسبعين وثلثائة . قال : وق. معمت - ۲۱۰ - ان أبي الشوارب القرشي ، ونصر بن على الجهشسي ، روى عنه محمد بن عبد الله

ابن خلف بن بخیت الدقاق، وعلی بن الحسن الجراحي، وأبو حفص بن شاهبن وغيرهم أحاديث مستقيمة * أنبأنا عبد الله بن على انفرشي حدثنا على بن الحسن

ان مطرف القاضى حدثنا محمد بن محمد بن عمد بن حبيب بن سلمان بن المندر بن الجارود حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب حدثنا أبو عوانة عن الاعش عن أبي سفيان عن جابر. قال قال رسول الله حلى الله عليه ومسلم:

ه ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين من السلمين عظيمتين » _ يعنى الحسن بن على بن أبى طالب _ أخبرنى أبو صاب عمر بن ابراهم الفقيه حدثى أبى حدثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن حبيب بن سلمان بن المندر المحمد بن حمد بن حبيب بن سلمان بن المندر المحمد بن حبيب بن سلمان من المحمد بن حبيب من سنة المحمد بن حضيب أزرق قدم علينا من البصرة _ في رجب من سنة المحمد بن حضيب أزرق قدم علينا من البصرة _ في رجب من سنة المحمد بن عمد بن

عشرين وثلثائة ، ومولده في سنة ثماني عشرة ومائتين . قال : حدثنا نصر بن على الجهضي . على الجهضي . على الجهضي . عمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن مخلد ، أبو الطبب الحنظلي المعروف - ١٣٦٢-

جده بان راهویه . مروزی الاصل سكن بغداد وحدث مها عن محمد بن المغیرة الطب المنظل السكری الممدانی . روی عنه أبو المفضل الشیبانی . وكان ثقة عالما عذهب مالك ١٥ این أنس ، ولما انحدر القاضی أبو الحسین عربن أبی عر محمد بن بوسف الازدی الی واسط بسبب البر بدسی (۱) ، استخلف علی القضاء بالجانب الشرق من بغداد

أبا الطيب بن راهويه ، وجعله عـلى النظر الى وقت رجوعه ، وكانت غيبته عن بنداد مدة يسيرة ، ثم عاد ، وذلك فى سنة ست وعشر بن وثليائة . حدثنا على بن المحسن حـدثنا طلحة بن محــد بن جعفر بذلك . و بلغنى أنه مات بالرملة فى سنة

عد بن محد بن الاصل معمم أبا عرحفص بن عمر الدورى، واسحاق بن أبي اسرائيل، واحمد بدر الباهن الراهم الدورق، وسافر الى الشام فكتب عن شيوخها، ودخيل مصر فاستوطنها وحدث بها، فحديثه عند أهلها . حدثنا محمد بن على الصورى قال سمعت عبد العنى بن سعيد الحافظ يقول معمت حرة بن محمد يقول سمعت محمد ابن محمد الباهلى يقول: بضاعتى قليلة والله يجعل فيها البركة . حدثنا أبو بكر

البرقاني حدثنا محمد بن اسحاق الصفار حدثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الله

ابن النفاح بن بدر الباهلي قال لنا البرقاني : وسألت محمد بن إسحاق عن ابن النفاح فاثني عليه وقال : سممت منسه عصر وكان من سامرا . وقال لنا البرقائي أيضا : سممت أبا القاسم الأبندوني يقول أنبأنا أو المبلس محمد بن عمد الباهلي البغدادي عصر لا بأس به . عدتنا الصوري حدثنا محمد بن عبد الرحن الازدي أنبأنا ابن مسرور حدثنا أو سعيد بن يونس . قال : محمد بن محمد بن عبد الله ابن النفاح بن بدر الباهلي يكني أبا الحسن ؛ بغدادي قدم مصر قدعا ، وكتب

بها نحوسنة خسين ومائنين، وحدث عن اسحاق بن أبي اسرائيل، وأبي عر الدورى، واحمله بن ابراهيم الدورق، ونحوهم عن أهل مصر عن أبي الربيع ابن أخى رشدين، ونحوه وكان صاحب حسديث نقسة ثبتا متقللا من أهل الصيانة، وتوفى مصر يوم الثلاثاء لعشر بقين من شهر ربيع الاكوسنة أربع - ١٣٦١ ـ عشرة وتلائة .

عد بن عمد أبو الحدن محمد بن عمرو بن محمد بن حبيب بن سلمان بن المندر بن الجارود ، المسلم المس

ş^T

ابن حنبل ببغداد، وحكى عنه القول الذي حدثنيه الحسن بن محد الخلال حدثنا على بن الحسن الجراحي حدثنا عبد الله بن محد بن وياد حدثنا الميدوقي قال قال محد بن محد بن اعد بن الدين أدو لهم في السحر . وأنبانا على بن طلحة المترئ حدثنا محمد بن العباس حدثني جعفر بن محمد الصندلي حدثنا خطاب بن بشر قال : جعلت أسأل أبا عبدالله احدثني جعفر بن محمد الصندلي حدثنا خطاب بن بشر قال : جعلت أسأل أبا عبدالله احد بن محمد بن عبد الله احد بن محمد بن عبد الله احد بن محمد بن حمد بن حمد بن عبد الله احد بن محمد بن حمد بن حمد بن عبد الله احد بن محمد بن حمد بن حمد بن حمد بن المحدد بن محمد بن المحدد بن محمد بن المحدد بن محمد بن المحدد بن حمد الله أبا عبد الله احد بن محمد بن حمد بن حمد بن حمد بن الله أبا عبد الله المحدد بن حمد بن الله أبا عبد الله بن الله أبا عبد الله ، ما أصلى حمد الله أبا عبد الله ، ما أصلى حمد الله أبا عبد الله ، ما أصلى حمد الله الا دعوت فيها لخسة ، هو أحده ، وما يتقدمه منهم أحد .

ولحمد من ادريس الشافعي ولد آخر يسمى محمداً أيضاً ، ذكر أبوسعيد من يونس المصرى أنه قدم مصر مع أبيه وهو صغير ، فنوفي عصر سنة احد وثلاثين ومائتين ، في شعبان . وأما أبو عهان فانه نوفي بالجريرة بمد سنة أريمين ومائتين . حدثنا الصورى حدثنا محمد من عبد الرحمن الأزدى حدثنا عبد الواحد من محمد ان مسرور حدثنا ان برنس عنى ماذكرته آنذا .

المحد بن أبي عون ، واسم أبي عون ، ويم عد بن عون ، ويكني أبا كر. سمع معاذ بن عد بن أب عون ، معاد بن عد بن أب عون ، ويكني أبا كر. سمع معاذ بن المعد بن أبي عون ، وابا قطن عرو بن المعيم ، وعر بن يونس ، وشعيب بن حرب ، واسحاق بن سلمان ، و يعتوب الحضر مى ، روى عنه أو بحر المروزى ، ويحيي بن محمد بن ساعد ، وعباس بن بشر الرخجي ، والقاضى المحاملي ، وغير م * حدثنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدى حدثنا القاضى أبو عبد الله بن بن امهاعيل الحاملي . وأخبر تي الحسن بن أبي طالب حدثنا يوسف بن عمر القواس حدثنا المعاملي المعامليل القاضى حدثنا محمد . قال القواس : ابن أبي مذءور - مم انتقا.

الا بحدثنا عرب نونس حدثنا عيسى بن عون بن حفس نوا فصة الحنى حدثنا عبد الملك بن زرارة عن أقس بن مالك. قال قال رسول الله صلى الله عليه وسا : ه ما أنعم الله على عبد نعمة من أهل ومال وولد ، فيقول ما شاء الله لاحول ولا فوة الا بالله ، فيرى فيسه آفة دون الموت ، وكا نه يستقبل فعمة ٥ ه حدثنا أو بكر لا بالله ، فيرى فيسه آفة دون الموت ، وكا نه يستقبل فعمة ٥ ه حدثنا أو بكر محد بن أبي عون حدثنا فعم عن سفيان عن أبي حصين عن يجي بن أو بكر محد بن أبي عون حدثنا في مسووق عن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الولد المالة . تفرد برفسه ابن أبي عون ، ورواه غيره موقوظ ، وأنبانا البرقائي حدثنا ابن النفل أبو الحد بن فارس حدثنا البخارى . وأنبانا المواتى حدثنا بن النفل حدثنا على بن ابراهم المستملي حدثنا أبو احد بن فارس حدثنا البخارى . وأنبانا أبو حازم المبدوى قال محدثنا مكى بن عبد الله الجوزق يقول حدثنا مكى بن عبدان قال محمد من عبد الله الجوزق يقول حدثنا مكى بن عبدان قال محمد من عبد الله عون بغدادى . واسم أبي عبدان قال محمت عمد بن عبد الله الجوزق يقول حدثنا مكى بن عبدان قال محمت عمد بن عبد الله الجوزق يقول حدثنا مكى بن عبدان قال محمت عديد عالم : أبو بكر بن أبي عون بغدادى . واسم أبي عبدان قال محمت مديم بن الحجاج . قال : أبو بكر بن أبي عون بغدادى . واسم أبي عبدان قال محمت مديم بن الحجاج . قال : أبو بكر بن أبي عون بغدادى . واسم أبي عبدان قال محمت مديم بن الحجاج . قال : أبو بكر بن أبي عون بغدادى . واسم أبي

عون محمد . حدثنا احمد بن أبي جعفر حدثنا محمد بن الففر قال قال عبد الله بن

محدالبغوى : مات محمد بن أبي ءون سينة تسع وأربعين – يعني وماثنين –

خ كر غيره أن وفاته كانت في يوم الاثنين لتسع خلون من شعبان.

عمد بن محمد بن مرزوق، أبو عبدالله الباهلي البصري. قدم بغداد وحدث - £ ؟ ٢٠
يها عن محمد بن عبد الله الأ نصاري، وأبي عام العقدي، وأبي سعيد الأصمى، مرزوق الباهلي
وهاني بن يميي المجاشمي . روى عنه عبد الله بن محمد بن ياسين، ومحمد بن جر بر
الطبري، وعلى بن الحسن القافلائي (١١) والحسين بن اسهاعيل المحاملي ، وأخوه
أبو عبيد، وغيرهم . وكان ثقة * أنيانا احمد بن عبد الله بن الحسين الحاملي قال

(١) بنتج الناف وحكون الغاه . نسبة الى حرفة عجيبة هى لمن يشتري السفن الكبار
 ويكسرها وبيبع خشبها وقارها وقتلها . والنفل الحديد الذي فيها .

على القوم دخشة، اجلس أمزك الله من داً ؛ وأوما إلى موضع من حصير ينفضه كأنه نوسع لى ، فعزمت على الدنو منه فناداني ابن أبي خيصة : إياك إياك ،

فأحجمت عن ذلك ووقفت ناحية استجلب مخاطبته ، وأرصد الفائدة من. ثم

قال وقد رأى معي محبرة : ياهذا أرى آلة رجلين ، أرجو أن لا تكون أحدها ؛

أتجالس أصحاب الحديث الأغناء، أم الادباء أصحاب النحو والشعر ؟ قلت : الأدباء ، قال: أتعرف أبا عنمان المازني ? قلت لعم امعرفة ثابتة ، قال فتعرف الذي

> يةول فيه : وفتى من مازت ساد أهل البَصْرِه

أُنُّهُ معرفَةً وأبوه نَكِرُه قلت: لا أغرفه، قال فتعرف غلاما له قــد نبغ في هذا العصر معه ذهن

وله حفظ ، قد برز في النحو ، وجلس في مجلس صاحبه وشاركه فيه يعرف بالمبرد ? قلت أنا والله عين الخبير به ، قال فهل أنشدك شيئا من عبثات شعره ? قلت

لا أحسبه يحسن قول الشعر، قال يا سبحان الله ! أليس هو الذي يقول:

حبذا ماه العناقي بد تريق الغانيات

سما ينبُتُ لحى ودمى أيَّ نسات أسا الطالبُ أشهى من لذيذ الشهوات

كلُّ مماءِ المزُّن تَفَا ﴿ حَ الخدود الناعمات قلت قد سمعته ينشد هذا في مجالس الأنس، قال ياسبحان الله . ويُستّحي أن

ينشد مثل هذا حول الكمبة ? ماتسمع الناس يقولون في نسبه ؟ قلت يقولون هو من الأرد [ازد] شنوءة ثم من ثالة ، قال قاتله الله ما أبعد غوره ، أتعرف قوله :

سألنا عن ثمالَةَ كل حي فتــال القائلون: ومن ثماله

فتلت عدين مزيد منهم فقالوا: زدتنا بهم جهاله

فقال لى المبرَّدُ :خُلُّ قومي ﴿ فَقُومِي مَعْشُرٌ فَمَا مِهِ نَذَالُهُ

قلت : أعرف هذه الأبيات لعبدالصمد بن المعدل يقولها فيه . قال :كذب والله كل من ادعى هذه غيره ، هذا كلام رجل لانسب له ريد أن يثبت له

مهذا الشعر نسباً 1 قلت : أنت أعلم . قال لى : ياهذا قد علمت بخفة روحك على قلبي وتمكنت بفصاحتك من استحساني ، وقد أخرت ما كان بجب أن أقدَّمهُ : الكنية أصلحك الله ? قلت: أبوالعباس. قال: فالاسم ? قلت: محد، قال: فالأب؟

قلت: يزيد. قال: قبحك الله 1 أحوجتني إلى الاعتدار اليك مما قدمت ذكره. ثم وثب باسطا إلى يده لمصافحتي ، فرأيت القيد في رجله قــد شُدًّ إلى خشـة في ـ الأرض فأمنت عند ذلك غائلته . فقال لى : يا أبا العباس ! صن نفسك عن

الدخول إلى هذه المواضع فليس ينهيأ الله في كل وقت أن تصادف مثلي في هذه الحال الجيلة أنت المبرد 1 وجعــل يصفق، وانقلبت عيناه، وتغيرت خلقته، فبادرت مسرعا خوفا من أن تبدُر منه بادرةُ، وقبلت والله قوله ، فلم أعاودالدخول إلى تُحَيِّس ولاغيره . حدثنا محمد سوشاح سعبدالله حدثنا عبدالصمد س احمد ابن حنش الخولاني حدثنا احمد بن محمد بن زياد القطان حدثنا أبوالمباس محمد ان نزيد المبرد.قال :سألت بشر ناسعد المرثدي حاجة، فتأخرت ، فكنبت اليه:

> وقاك اللهُ من إخلاف وعد ﴿ وَهُضِمُ أُخُوَّهُ ﴾ أو نقض عهد ﴿ فأنت المرتجى أدبا ورأيا وببتك في الرواية من مُعَدُّ وتجمعنا أواصر لازمات سدادالأسر،من حسبورد إذا لم تأت حاجاتي سراعا 💎 فقد ضمنتها بشر من سعد فأَىُّ الناس آمَلُه لِبر ? وأرجوه لحلَّ أو لعقدِ

أنبأنا البرقاني أنبأنا محمد من العباس قال أنشدنا عبيد الله من احمد من طاهر قال أنشدني أبي لنفسه في المبرد:

(۲۰ ـ ك ـ اريخ بنداد)

حدثنا أبو العباس عبد الملك بن احمد بن عبد الرحمن بن أبي حزة الزيات حدثنا حنص بن عمر و الربالي حدثنا عبد الوهاب _ يمني الفقى _ حدثنا عبيد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هربرة . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النلقى وأن يبيع حاضر لباد . احمد بن محمد بن العباس بن عيسى بن الفضل بن العباس بن موسى بن

عيسى بن محد بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أبو العباس المروف بابن بكوان الهاشمي . معم على بن محمد بن احمد بن كيسان التحوي . كنبت عنه وكان صدوقا ، أخبرنا أبوالعباس بن بكران أخبرنا على بن محمد بن احمد بن كيسان النحوى قال أخبرنا وسف بن يعقوب القاضي أخسرنا عارم وأبو الربيع ومسدد . قالوا : حدثنا حماد بن زيد عن عبدالمزيز بن صهيب عن أنس . قال قال رسول الله صلى الله عليــه وسلم : « تـــعروا فان في السحور بركة » . سألت أبا العباس عن مولده فقال : ولدت في آخر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة . قال : وأبي

-7537-

محمد يكنى أبا بَكر وهو الملقب ببكران. ومات فجأة في يوم الخيس الثاني عشر من شهر ربيع الا خر سنة ثمان وثلاثين وأر بعائة ، ودفن في مقبرة باب حرب . _7208-

احد بن محد بن عنبس بن لقيط ، أبو بكر الضبي المروزي . قدم بنداد احد بن عجد وحدث مهاعن سويد بن نصر . روي عنه مجمد بن مخلد . الغنى المروزي -7200-

احمد بن محمد بن عقيل ، أو العباس بن المقرئ الجوهري . حدث عن أبي احمد بن عمد كامل الجحدري . روى عنه عبد الصمد بن على الطستي . ابن المقرى

احمد بن محمد بن العلاه ، حدث عن عمر بن ابراهيم الكردي . روى عنه - 7207-احد بن محد ابن الملاه ابن أخيه محمد بن عبيد الله بن محمد بن العلاء الكاتب، أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد من على الواسطى حدثنا على بن عمر الدارقطني . وأخبر في الحسن بن

أبي طالب حدثنا يوسف بن عمر القواس. قالا: حدثنا أبو جمفر محد بن عبيدالله

ابن محمد بن العلاء الكاتب حدثني عمي احمد بن محممه بن العلاء حدثنا عمر من الراهير ـ يعرف بالكردي ـ حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب ا عن أبي حازم عن سهل بن سعد. قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أمّن الناس على في صحبته وذات يده أبو بكر الصديق ، فحبه وشكره وحفظه واجب على أيتي » . تفرد برواينه عمر من ابراهيم عن ابن أبي ذئب ، وغير عمر

احمد بن محمد من عمرو بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد أبو بشر الكندي المروزي . قدم بغداد وحدث مها عن محود بن آدم المروزي المروزى وغيره . روى عنه محسد بن المظفر ، وأنو الفتح الازدى . وكان أبو بشرمن أهل

المعرفة والفهم، غير أنه لم يكن ثقة، وله من النسخ الموضوعة شيٌّ كثير، ورواياته منتشرة عند الخراسانيين * حدثت عن أبي الفنج عند بن الحسين الأردى قال حدثنا احمد بن محمد بن عمرو_ ببغداد_حدثنا محمود بن آدم حدثنا أنوعبدالله

محد بن عبد الواحد أخبرنا محمد بن المظفر الحافظ أخبرنا أبو بشر احمد بن محمد ا بن عمر و بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد الكندي ، وكان عبدالله بن راشد أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الأشعث من قيس. قال موسف من عيسي من دينار الزهري أخبر في عمي يحيي قال

عن أبي سلمة عن أبي هر برة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العجماء " جرحها أجبار، والبئر أجبار، والمعدن أجبار، وفي الركاز الخس » . أخبرتي محمد ابن احمد بن يعقوب أخبرنا محمــد بن نعيم الضبي . قال صمعت أبا بكر بن اسحاق

_ يعنى الصبغي _ يقول : قدم أبو بشر احمد بن محمد بن عمر و المصعبي المروزي نيسانور فحضرتي واستعار مني حديث مشايخ العراق ، فقلت ما تصنع به 9 فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرّر. واللفظ لابن خزيمة . قرأت على البرة في عن أبي اسحاق المراج قال : مات البرقائي عن أبي اسحاق المراج قال : مات اسحاق بن حاتم المدلاف في شهر رجب _ أو شعبان _ سينة اثنتين وخمسين ومائنين ببغداد

اسحاق بن المهاول بن حسان بن سنان ، أبو يعنوب الننوخي، من أهـــل احماق بن الأنبار . رحل في الحديث الى بغداد ، والكوفة ، ولبصرة ، والمدينة ، ومكة ، البلول التنوخي وسمع أباه البهاول بن حسان ، وبمجبى بن آدم ، ووكيع بن الجراح ، وأبا معاوية الضرير، ويعلى ومحمدا ابني عبيد، وأبا يحبي الحاني، وأبا قطن عمرو بن الهيثم، والماعيل بن علية ، وعلى بن عاصم ، وشعيب بن حرب ، وعفان بن مسلم ، وأبا داود الحفري، وأبا أسامة ، وعبد الله بن نمير ، وأبا نعم ، وعبيد الله بن موسى وقبيصة بن عقبة ، ومحمد بن القاسم الأسدى: ومعاوية بن هشام ، وحسينا الجمعي وجمد بن عون ، وبحبي بن سعيد النطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وغندراً الخريبي، وأبا بحر البكراوي، واسحاق بن يوسف لازرق وأبا النضر هاشم ابن القاسم ، وابن أبي فديك ، وأبا ضمرة أنس بن عياض ، وسفيان بن عيينة وسعيد بن مالم القداح، وأبا عبد الرحمن المقرئ، وغـيرهم. وكان ثقة. صنف المسند وحدث ببغداد . فروي عنه محمد بن عبدالرحيم صاعقة ؛ وابراهيم الحربي وأبو بكر بن أبي الدنيا، وجعفر الفريابي، وعبدالله بن محمد بن ناجية، وقاسم ابن زكريا المطرز، ومحد بن موسى النهرتيري، ويحيى بن صاعد، وابناه البهاول واحمد ابنا اسحاق بن المهلول، وابن ابنه يوسف بن يعقوب الازرق. والقاضي أبو عبد الله المحاملي . وقال عبد الرحن بن أبي حاتم : سألت أبي عن اسحاق

ابن بهلول الانباري فقال صدوق. وذكر أهله أنه كان فقها حمل الفقه عن

الحسن بن زياد النواوى ، وعن الحيثم بن موسى صاحب أنى يوسف القاضى . وبه مذاهب اختارها ينفرد مها . ويقال كن حسن العا بالغة والنحو والشعر ، وصنف كتابا فى انققه مهاد : المنضاد، وكتابا فى القرآت . وصنف فى غير ذلك من أنواع العام . أخبرنا ابوعم عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدى العزاز حدثنا القاضى أو عبد الله الحسين بن الماعيل محامل حدثنا السحاق بن مهلول قال حدثنا السحاق الأزرق عن شفيان عن عبد الله من دينارعن ابن عمر . قال : حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصم عوم عرفة ، ومع أبى بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه مه أخبرنا أبو الحسين احمد بن محاد المحاري أبو بكر يوسف بن يعقوب بن السحاق بن المهلول المحتب المحاري عن أبعرنا أبو بكر يوسف بن يعقوب بن السحاق بن المهلول المحتب المحاري عن النوعي عن عنهدة بن مهران عن الإهرى عن أبي سمة عن أبي هر برة ، قال قال رسول الله على المعالية وسلم عن النعاية وسلم عن الن

« إن الله ليدخل بانسهم الواحد الجنة ثلاثة، صالعه محتسبا صنعته، والمتوى به،

والرامي به ٧. أخبرنامحمد بن على بن الفنح قال قال لنا أبو الحسن الدارقطني : تفرد

به عنبية عن الزهرى ، ولم يرو عنه غير يمهي بن المتوكل ، تفرد به اسحاق بن مهلول عنه . أخبر في على بن أبي على المعلل قال أنبأنا احمد بن يوسف الأزرق و ابن يعقوب بن اسحاق بن المهلول أخبرني عني اسماعيل حدثني عمى المهلول أخبرني أبي . قال : كنت في ديوان بادُوريا (١٠ وكنت أمضى مع أبي المهلول بن حسان ـ ونحن عديدة السلام ـ الى مسجد الرصافة ، فيدخل أبي الى هشم بن

بشير فيسمع منه ، وأمضى أنا إلى الديوان ، نم طلبت الحديث فقصدت هشما وكنبت منسه أحاديث في درج ضاع مني بعد ذلك ، ويوفي هشم فسمعت من

⁽۱) طسوج من كورة الاستان بالجانب الغربي من بنداد قالوا ماكان من شرق السرانه بهو بادوريا. وماكان من غربها فهو قطربل كذا في المعجم



﴿ ذَكَّرَ مِن اسْمِهِ أَيُوبٍ ﴾

أبوب بن طهمان، أبو عطاء النتنى من أهل المدائن. أدرائ على بن أبي طالب - ٣٤٦-روى عنه شبابة بن سوار . أنبأنا محمد بن احمد بن رزق حدثنا ابراهيم بن محمد أبو عطاء النتن المزكى حدثنا محمد بن اسحاق السراج حدثنا سعدان بن نصر حدثنا شبابة ابن سوار ـ أبو عمر الفزارى ـ حدثنا أبو عظاء أبوب بن طهمان النتنى: أنه رأى ه على بن أبي طالب حين دخل الابوان بالمدائن أمر بالتماثيل التى فى القبلة فقطع روسها ثم صلى .

أوب بن عنبة ، أبو بحيى الممامى قاضهم . حــدث عن أبى كثير الغبرى، - ٤٣٦٧ -أيوب بن عنبة ، وبحيى بن أبى كثير، وقيس بن طلق . روى عنه أبر النضر هاشم بن القاسم ، أبو بحي اليمامى

قال: نهى رسول الله صلى الله عاليه وسلم عن بيم الغُرُّ ر . أخبر في على بن الحسن

قال: كان جدى يكني أبا حكيم، أتت عليه ست وعشر ون ومائة سنة يوم مات، وأُخبرنى أنه غزا نمانين غزاة .

سنان من البخترى المديني * أنبأنا الحسين بن عمر بن برهان الغزال حدثنا عبد الباقي من قالم حدثنا خلف من عمرو المكبرى حدثنا المعلى من مهدى حدثنا

سنان من البختري _ شيخ من أهل المدينة قدم علينا بغداد _ عن عبيد الله من أبي حميد _ كذا قال _ عن نافع عن ابن عمر . قال قال رسول الله صلح الله عليه

وسلم : « من قاد أعى أربعين خطوة غفر له ما تقدم من ذنبه » وهكذا رواه غير عبد الباقي عن خلف . إ سهاك من حرب من أوس من خالد من مزار من معاوية من حارثة من ربيعة من عامر

ساك بن حرب ابن ذهل بن تعلبة ، أبو المغيرة الذهلي السكرى . وهو أخو محمد وابراهيم بن حرب الدهلي رأى المغيرة بن شعبة. وسمع النعان بن بشير، وجار بن سمرة، وسويد بن قيس وأنس بن مالك، ومحد بن حاطب، وثعلبة بن الحركم، وغيرهم ، روى عنه داود بن أبي هند ، واسماعيل من أبي خالد ، وسفيان النوري ، وشعبة ، و زائدة من قدامة ، وزهير من معاوية ، وشريك من عبسد الله ، وأبو الاحوص ، والحسن من صالح ،

والوليد من أبي نور؛ وحماد من سلمة ، وأبو عوانة ، في آخر من . وكان من أهل الكوفة ، وذكر الوليدين أبي ثور أن ابن هبيرة بعث ساكال بغيداد فقدمها دفعات تبــل أن تمصر ، وساق له خبرا قد ذكرناه في مقدمة هـــذا الــكـتـاب أخبرنا انزرزقويه وان الفضل قالا:أخبرنا دعلج حدثناً ـ وفي حديث ان الفضل أحبرنا _ احمد من على الاباد . وأخبرنا هبة الله من الحسن الطبري أخبرنا عيسي بن

على أخبرنا عبــد الله من محمد البغوى قالا : حدثنا مجود من غيلان حدثنا مؤمل عن حماد من سلمة عن سماك . قال : أدركت نمانين من أصحاب النبي صُكلِي الله عليه وسلم . أخبرنا حرة بن محد بن طاهر قال أخبرنا احمد بن ابراهم حدثنا عبد ألله

ابن محمد بن عبد العزيز حدثنا محمود بن غيلان حدثنا يمجي بن آدم حدثنا أبو بكر

أخبرنا ابن الفضل أخبرنا دعلج أخبرنا احمد بن على الأباوحد تنامحد بن عبد الله

الخرمي حدثنا يمجي بن آدم عن أبي بكو بن عياش. قال قال أبواسحاق لرجل: عليك بسماك بن حرب، وعبد الملك بن عمير. قال فند كرت ذلك للمغيرة فقال: ما أرى أن واحدا منهما كتب يريد هذا الأمر. أخبرنا البرقاني أخبرنا محمد بن عبىـدالله بن خيرويه الهروى أخبرنا الحسين بن إدريس قال متمعت سلمة بن

شبيب يقول سممت عبد الرزاق قال سمعت سفيان الثورى يقول: مايسقط لسماك ابن حرب حمديث . أخبرنا البرقائي قال قرأت على عبد الله بن عمر بن احمد الجوهري المروزي - بها - حدث م عبد الله بن اجرد بن حنبل حدثني أبي عن أبي داود . قال : كنت عند شعبه فجاءه خالد بن طلق - يعني ابن محمد بن عمران بن حصين _ قال عبد الله لا أدرى كان قاضي أو أمير البصرة ، قال ف أله

* عن حديث مماك عن سعيد من جبير عن ابن عمر : عن النبي صلى الله عليه وسلم في السلم في اقتضاء الذهب من الورق ، أو الورِق من الذهب? فقال له شعبة : أصلحك الله حدثني قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر لم يرفعه . وحدثني داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير عن ابن عر لم يرفعه قال فلان_

ذكر رجلا - قال أو عبد الرحمن أراه أوب ولكن سقط عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ولم يرفعه . ورفعه مماك وأنا أهابه . أخبرنى احمد بن عبد الله الانماطي أخبرنا محددن المظفر الحافظ أخبرنا على بن احمد بن سلمان المصرى حدثنا احمد بن سعد بن أبي مربم قال سمعت يحيي بن معين يقول: سماك بن حرب ثقة ، وكان شعبة يضعفه ، وكان يقول في النفسير عكرمة ، ولو شئت أن أقول له ابن عملس لقاله . قال يحيي بن معين : فكان شعبة لا يروى تفسيره الاعن عكرمة

- وأنا أميم - . قال: وجاءنا الخبر يموت أبي الرويق عبد الرحن بن خلف الضبي وكنينة أبومحمد لايام مضت من شعبان سنة تسع وسبعين _يعني ومائدين_ بالبصرة

عبد الرحمن بن سهل بن محود بن حليمة ، أبو محبد بن أبي السرى . مولى مدن بن أبي السرى . مولى العباس بن عبد الله بن مالك ، حدث عن أبيه ، وعن لاهر بن جعفر ، ويحيى بن السرى .

معین . روی عنه العباس بن يوسف الشكلي ، ومحمد بن احمد الحسكيمي . أخبرنا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن العباس قال قرئ على ابن المنادي _ وأنا أميم

قال : وبمدينتنا بالجانب الشرق منها مات أبو محمد عبد الرحمن بن أبي السرى م سهل بن حليمة في ذي التعدة سنة تسع وسبعين ومائتين، كُتب عنه وكان صالحا . ٤ - عبدالرحمن بن أزهر بن خالد، أبوالحسن الاعور . هر وي الاصل كان يسكن

مد الرحن بن المور في حوار يحيى بن أبي طالب ، وحدث عن عبد الله بن بكر السهيى ، وعبيد الله أذهر الأمور في موسى ، وأبي لعبم ، وحجاج بن منهال ، وأبي عبد الرحن المترى ، روى عنه محد بن مخلد ، وعبيد الله بن عبد الرحن السكرى ، وامهاعيل بن محمد الصفار ، وعلى بن اسحاق المادراتي ، وكان فقة ، أخبرنا أبو عمر محمد بن محمد بن على بن حمد الصفار حدثنا عبد الرحن بن أزهر حدثنا الماعيل بن محمد الصفار حدثنا عبد الرحن بن أزهر حدثنا

ا عبد الله بن بكر السهمى حدثنى هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سميد عن الخدرى. قال : كنا ترزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبيع الصاعبن بالصاع ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : و لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهمين بدرم » . أخبرنا محمد من المهاعيل

بستاع ، رم صاحی حصه بصاع ، ولا درحمین بدرهم » . اخبرما محمد من اسهاعیل ابن عمرالبجلی أخبرما علی بن عمر الحافظ حدثنا محمد بن مخلد . قال : عبد الرحمن ابن الأزهر الهروی ثقة . قرأت بخط محمد بن مخلد الدوری سنة تسع وسبمین

۱۳۹۱ - وماثنین، فیها مات عبد الرحن بن أزهر بن خالد الهروی أبو الحسن .
الطیب عبد الرحن الطبیب، حکی عن احمد، و بشر بن الحارث. بروی عنه عنان

ابن عبدويه الحري . أخبري أبوالفضل عبد الصمد بن محمد الخطب حدثنا

الحسن بن الحسين الفقيه الهمدانى حدثنى أبو محسد الحسن بن عثمان بن عبدويه المعروف بابن أبى عرو البزاز حدثنا أبى . قال : ميممت عبد الرحمن الطبيب _ وهو طبيب احمد بن حنبل ، وبشر الحانى . قال : اعتلا جميعا فى مكان واحد فكنت

أدخل إلى بشر فأقول له كيف تجدك يا أبا نصر؟ قال فيحمد الله ثم يخبرنى فيقول احمد الله اليك أجدكذا وكذا ، وأدخل إلى أبي عبد الله احمد بن حنبل فاقول كيف تجدك يا أبا عبــد الله ? فيقول بخبر ، فتلت له وما إن أخاك بشرا علما

كف تجدك يا أبا عهد الله ? فيقول بخير، فقلت له موما إن أخاك بشرا عليل واسأله عن خبره فيبدأ بحمد الله ثم يخبرنى. فقال سله: عمن أخذ هذا ? فقلت له إنى أهاب أن أسأله، فقال قل له يقبول لك أخوك أبوعبد الله عمن أخذت هذا ؟

قال فدخلت عليه فعرفته ما قال فقال لى: أبو عبد الله لا بريد الشيئ الا بالاسناد . أزهر عن ابن عون عرب ابن سيرين إذا حمد الله العبد قبل الشكوى لم تكن شكوى: وإنما أقول لك أجدكذا أعرف قدرة الله في ، قال فخوجت من عنده فمضيت الى أبى عبد الله فعرفته ما قال، قال وكنت بعد ذلك إذا دخلت اليه

يقول أحمد الله اليك ، ثم يذكر ما يجده . حدثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي قال أخبرنا أبو بكر الحلال . قال : عبد الرحمن المتطب كان عنده مسائل حسان عن أبي عبد الله ، كان عبد الرحمن هذا يأنس به احمد بن حنبل ، و بشر بن الحارث ، و يختلف البهما . وقال الخلال أخبرتي الحسين بن الحسن حدثنا ابراهم ابن الحارث النبادي . قال: ذكر أبو عبد الله عبد الرحمن المتطب فأثني عليه

خبراً ه أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن أبان الهيق حدثنا احمد بن سلمان الفقيه حدثنا الحسن بن على بن شبيب . قال سمعت محمد بن يوسف يقول : دخل عبد الرحن الطبيب على بشر بن الحارث ، فاستبله نصراني قد خرج ، فقال له يا أبل

مو على المبيب على بسر بن الحارف ، وسمينه تصرافي قد حرج ، فقال له يا الله . تصر أ يدخل اليك مثل هذا 1 ، أما تعام أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال :

فيها مات عمر بن مدرك الرازى .

عربن سهل، أبوحنص البغدادى . نزل النغر وحدث من زيد بن الحباب _ 0919_ وغسيره . روى عنه محد بن أبي مهزول . ذكر ذلك محد بن اسحاق بن منده عمر بن سهل الاصباني في كتاب الاسهاء والكني .

عربن محمد بن الحسكم - وقبل عبد الحسكم - أبو حفص يعرف بالنسائي. - ١٩٢١ - مون محمد عد ن محمد عن خلط ، وهشام بن عار ، وعبدة بن عبد الرحم المروزي . عمر بن محمد التاليان

ومحمد من قدامة الرازى: واحمد من ابراهم الدورقي ، وأبي عمير من النجاس الرملي وعسد الله من خبيق الالطاكي ، ومحمد من مسعود المعجمي ، وحميد من الربيع .

وكان صاحب أخبار، وحكايات وأشعار. روى عنمه أبوالعباس بن مسروق الطومى وعبدالله بن مجمد العطشي، ومجمد بن مخلد، وأبوعبدالله الحكيم، *أخبرني الجوهرى أخبرنا على بن عمر الحافظ حدثنا مجمد بن مخلد حدثنا عمر بن مجمد بن الحسكم النسائي حدثنا على بن الحسن الكبي حدثنا يحيى بن ضريس حدثنا عالك

ابن مغول عن عون بن أبى جعيفة عن أبى جعيفة عن على . قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسل الله على الله عليه وسلت الله أن يقدمك ثلاثا ، فأبى على إلا تقديم أبى بكر » .
عمر بن محمد ، أبو حفص المعروف بالشطوى . حدث عن سعيد بن زيد _ ٢٧

الجال، وعبدالله بن صالح العجل. روى عنه عبدالله بن محمد بن سعيد الجال، عمر بن محمد ومحمد بن سعيد الجال، عمر بن محمد ومحمد بن محمد بن احمد بن

الصلت الاهوازي أخبر ما محمد بن مخلد حدثنا عربن محمد الشطوى قال حدثتا أسيد بن زيد حدثنا يحيى بن سلمة بن كبيل عن مجالد عن عطية عن أبي سعيد. قال : وإن الله تعالى خلق جنة غدن من ياقوتة حراء ، ثم قال لها تزيني فتزينت ،

ابن مهدى أخبر المحد بن مخلد حدثنا عمر بن مدرك حدثنا عصام بن وسف حدثنا مبارك بن فضالة عن عبيدالله بن عمر عن افع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمى أن تستقبل الاجلاب حتى مبط مها السوق ، أخبر ما على ابن محد بن عبدالله المعدل أخبر ما الماعيل بن محمد الصفار حدثنا عمر بن مدرك الذا ي حدثنا عكر بن اواهد عن مدرك عبداله المديد عن مديد العقائد عن أن

ان محد من عبدالله المعدل احبر لا الماعيل من حمد الصفار حدثنا عمر من مدوك الرازى حدثنا مكى من الراهم عن موسى من عبيدة عن بزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك عن النبي صلى الله عليه عليه علم الله : همامن مؤمن إلا وله في السماء بابان ، باب يخرج منه رقه ، و باب يدخل منه كلام، وعمله فاذا مات فقداه و بكيا عليه، وتلى هذه الآية (في بكت عليهم السماوات والأرض وما كانوا منظر من) ثم ذكر أنهم لم يكونوا يعملون على الارض عملا صالحًا فتبكى عليهم ، ولم يكن يصعد الى

السماء من كلامهم ، ولا مر علمها كلام طب ، ولا عمل صلح ، فنفقدهم فنكي علمهم ، اخبر ما أبو منصور محمد من عيسى البزاز - مهمدان - حدثنا أبو الفضل صلح من احمد الحافظ حدثنا الحسين من على الزعفر أبى حدثنا عبد از حن من محمد حدثنا على من الجنيد قال محمت يحيى من معين يقول : أبو حنص الرازى كذاب . قال عبد الرحمن وسمعت أبي يقول معمت أبا حض القاص يقول في قصصه : حدثنا

أبو المغيرة ولم يدركه. قال ومعمت أبا يحبي جعفر بن محمد الزعفراني يقول معمت البحق عمر بن مدرك القاص يقول في قصصه في دارمقاتل حدثنا أبو اسحاق الطالقاني حدثنا ابن المبارك عن عمرو بن قابت عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عبلس (إن الابراد يشربون من كأس كان مزاجها كافورا) في قصة طويلة ، في تنبعه ثم أتيته من الغد فدفعته اليه فقال: من بروى هذا ? ما أحسنه ا ماطن على أذنى ممن يفيدني ، فاستحبيت أن أقول له أنت حدثنيه أمس . حدثني

عبد العزيز بن احمد الكتاني أخبرنا مكى بن محمد بن النمر المؤدب أخبرنا أو سلبان محمد بن النمر المؤدب أخبرنا أو سلبان محمد بن عبد الله بن احد بن ذير . قال: سنة سبعين _ قال أبي :

شعبان سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ببغداد، وتوليت دفنه في مقابر باب البستان من الجانب الشرق. حدثني عبيد الله بن أبي الفتح عن طلحة بن محمد بن جعفر أن أبا هاشم بن أبي على الجبائي مات ببغداد في سنة إحدى وعشرين وثلاثمائه. أخبرنا على بن أبي على عن أبيه قال حدثني أبو على الحسن بن سهل بن عبد الله

الايذجي القاضي . قال : لما توفي أبو هاشم الجبائي ببغداد اجتمعنا فئة لندفنه , فحملناه إلى مقابر الخيزران في يوم مطير، ولم يعلم بموته أكثر النياس فكنا جُميَّعة في الجنازة ، فبينا نحن ندفنه إذ حملت جنازة أخرى ومعها جميعة عرقهم

بالأ دب ، فقلت لهم جنازة من هذه ? فقالوا جنازة أبي بكر بن دريد ، فذكرت حديث الرشيد لما دفن محمد بن الحسن والكسائي بالري في يوم واحد ، قال وكان هذا في سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة ، فأخبرت أصحابنا بالخبر ، وبكناعلى

الكلام والعربية طويلا ثم اقترقنا. چ قلت : الصحيح أنأبا هاشم مات في سنة إحدى وعشرين ، وفها مات ابن دريد بغيرشك . وذكر لى هلال بن المحسن أن أباهاشم مات في لهذة السبت النالث والعشرين من رجب سنة إحدى وعشرين، قال وكان عمره سنا وأربعين سنة وثمانية أشهر و إحدى وعشرين يوما .

عبدالسلام بن محمد بن أبي موسى، أبو القاسم المخرمي الصوفي . سافر الكثير مبدالسلام نعد ولتي الشيوح من أهل الحديث والصوفية ، وسكن مكمة وحدث مها عن أبي بكر الحرى العوق ابن أبي داود ، وأبي عروبة الحراني ، وزيد بن عبد العزيز الموصلي ، وأبي الحسن ابن جوصا الدمشق ، واحمد بن عبدالوارث الموصلي ، واحمد بن محمد بن أبي شيخ

الرافق ، واقرانهم . ولق من شيوخ الصوفية : محمد بن على الكتاتي ، وأبا على الروز بهاري ، ومحوها حدثنا عنه أبو نعم الاصهاني وكان ثقة ، أخبرنا أبونعم حدثنا عبد السلام بن محمد البعدادي الصوفى تزيل مكة _ما _ حدثنا احمد بن

عبرحدثنا ابراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا أبو أسامة حدثنا مسعرين كمام عن منصور عن الراهيم عن علتمة عن عبدالله بن مسعود . قال قال النبي صلى الله عليه

وسلم: « اذا شك أحدكم فيصلاته فليتحر الصواب ، نم ليسجد سجدتي السهو » بلغنى عن أنى العباس احمد من محمد من ركريا النسوى . قال: عبدالسلام من محمد أبوالقاسم المخرمي البغدادي شيخ الحرم في وقشه ، جمع بين شلم الشريعة وعلم الحقيقة ، والفنوة وحسب الخلق ، وأقام محكة سنين ، وبها مات سنة أربع

عبد السلام بن احمد بن جمفر ، أبو طاهرالبييع . سمع با حامد محمد بن هارون _ ٥٧٣٧ _ الحضرى، وأبا بكر عبدالله بن محمد ن زياد النيسابورى . حدثني عنه أبوالفرج - صد السلام بن احد البيع -الحمين بن على الطناجيري. وذكر لى أنه كن يبيع الدقيق في قطعية أم جعفر،

وأنه كان يسكن هناك . عبدالسلام بن على بن محمد بن عمر بن مهران ، أبو احمد المؤدب المعروف - ٥٧٣٨ -بالجداع .حدث عن أبي بكر النيسابوري ، وإن مجاهب المقرى ، وأبي مزاحم ابن على الجداع

الخاتاني، وعمر بن احمد الدربي، والقاضي المحاملي، ومحمد بن مخلد. حدثنا عنه الأزهري ، والعنبقي ، والأزجى ، وغيرهم . سمعت البرة في يقول : عبد السلام ١٥ المعلم صدوق . أخبرنا العنيق . قال : سنة أربع وتسمين وثلاثمائة فيها نوفي أبو الماشر من رجب وكان ينزل نهر طابق. أخبرني الازهري وأبو نصر محمد بن على ابن احمد الرزاز . قالا : توفى أبواحمد عبد السلام بن على المؤدب في يوم الاربعار

لمشر خلون من رجب سنة أد بع وتسعين وثلاثمائة . قال الأزهري: ودفن من - ٥٧٣٩ ـ ومه فى مقبرة معروف. وقال الرزاز : وكان يغزل فى درب الآجر من نهر طابق . عبد السلام بن عبد السلام بن الحسين بن محمد ، أبو احمد البصرى اللغوى . سكن بغداد الحسين بن اللغوى اللغوى .

هارون حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن الجبرعن نافع عن ابن عر . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا سألم الخير فسلوا حسان الوجوه » حدتنا على بن أبي على قال قال لنا أبو بكر بن شاذان : توفى ابن الخضيب البزاز سنة تلاث وعشر بن وتلانمائة .

- ۱۰ المديني، وعبد الله بن محد بن عبد الله بن نمامة الانصارى ، معم يعيش بن الجهم مناد بناساعيل الحديثي، وعبد الله بن عبد الله بن نمامة الانصارى، وزيد بن اساعيل السكرى الصائع ، ونصر بن داود بن طوق ، واحمد بن منصور الرمادى ، ومحد بن احمد ابن الجنيد الدقاق ، ومحد بن عبد الملك الدقيق . روى عنه الدار قطنى ، وابن شاهبن ، وأبو الفتح القواس ، وغيرهم وكان ثقة يسكن درب الصفادع . أخبر با البرناني حد تنا على بن عمر الحافظ . قال : عنمان بن اساعيل بن بكر السكرى ثقة مأمون فاضل . أخبر نا محمد بن على بن الفتح حد تنا أبو الحسن الدار قطنى حد تنا مأمون فاضل . أخبر نا محمد بن على بن الفتح عد تنا أبو الحسن الدارة وطنى حد تنا احد بن ابراهم بن شاذان . وحد ثنى عبيد الله بن أبي الفتح عن طلحة بن محمد ابن جمغر . وأخبر نا السمسار أخبر نا الصفار حدثنا ابن قانم : أن عنمان بن بكر السكرى مات في سنة ثلاث وعشر بن وثلانمائة .

البيم الكونى الماد من الماد الماد

وسلم قال : « من باع سلمة لم يكن قبض من نملها شيشًا فعى له ، فان كان قد قبض. من نملها شيئًا فهو أسوة الغرماء » .

عثمان بن زكريا بن يحيى. المرورى •حدثنا الوطالب يحيى بن على الدسكرى - **٦٠٧٩ -**حدثنا أبو احد محد بن احد الغطر يني - بجرجان - حدثنا غيان بن زكريا بن الحداروري

يميى المروزى - ببغداد - حدثنا محدين زكريا المروزى حدثنا سويد بن سعيد أخبرنا على بن مسهر عن أبى بحبى القنات عن مجاهد عن ابن عباس . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عشق فكتم وعف فات فهوشهيد».

عَبَانَ بِنَ جَعَدِ بِنِ مُحَدِد بِنِ مُحَدِد بِنِ حَمَدِد بِنَ حَمَد بِنَ عَمِد بِنَ عَمِد بِنَ اللَّهِ البّ الاحول . سمع محمد بن الوليد البسرى ، وحفص بن عمر و الربالي ، ومحمد برت ابن اشان

امهاعيل الاحسى ، ويعتوب بن يوسف النولوى ، ومحسد بن الحجاج بن ندير الكوفى ، وأبا بدرعباد بن الوليد الفُهرى ، وعرب بن شبة النيرى ، ومحسد بن ابراهيم السعرقندى ، ومحسد بن نصر المروزى . روى عنسه الناضى الجراحى ، وأبو الحسين بن البواب المترى ، وابن حيويه ، والدار قطنى ، وابن شاهين ، وأبو حفص الكتانى ، ومحمد بن عبد الرحم المازنى ، وأبو الحسين بن الجندى ، وكان ثقة . أخبر نا السمسار أخبر نا الصفار حدثنا ابن قانع : أن ابن اللهان مات

سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

عبان بن الخطاب بن عبدالله بن العوام ، أبو عمر و البلوى الاشج المفريى - ١٠٠٠ -..

لمو وف بابى الدنيا . كان بروى عن على بن أبى طالب ، وعاش دهراً طويلا ، الحفال أبو وقدم بغداد بعد سنة ثلاثمائة بعدة سنين . روى عنه الحسن بن محمد بن يميي بن الدنيا أخى طاهر العلوى ، وأبو بكر المفيد ، د وغيرها . والعلماء من أهل النقل لا يشبتون . ٧٠ قوله ، ولا يحتجون بحديثه . أخبر ما العبد الصالح أبو بكر احد بن موسى بن عبد الله الروشنائي أخبرنا محمد بن احمد بن يعقوب المفيد قال معمت

التاضى أبوالملاء الواسطى ، واحمد بن على بن علمان بن الجنيد الخطبى ، وعبدالله ابن أبى الحسين بن بشران ، أخبر نا القاضى أبو الملاء حدثنا أبو الحسن على ابن خفيف بن عبد الله الدقاق حدثنا أبو الحسين محمد بن احمد بن بزيد الكديمي حدثنا عبيدالله بن موسى عن الاعش . قال : ما محمت من أنس إلا حديث واحداً محمته يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة على

كل مسلم ، قال محمد بن أبي الفوارس: توفى أبوالحسن على بن خفيف بن عبدالله الدقاق يوم الاحد لتسع خلون من جمادي الآخرة سنة اثنتين وسبمين وثلاثمائة ،

ومولده سنة إحدى وتسمين وماثنين، وكان سبئ الحال في الرواية غير مرضى . ﴿ حرف الدال | من آباء العلمين] ﴾

م. ۱۳۰۷ - علی بن داهر ، جار بشر بن موسی الاسدی . حدث عن علی بن عاصم ،. علی بن داهر و مزید د. ها و دن روی عنه بشر بن موسی .

وبزيد بن هارون . روى عنه بشر بن موسى .

- ۱۹۰۸ مع سعید بن آبی مربم ، وأبا صالح ملی بن داود ، أبو الحسن النمیمی الفنطری معم سعید بن آبی مربم ، وأبا صالح ملی بن داود کاتب اللیث ، وعبد المندم بن بشیر المصر بین ، وجمد بن عبد الدرنر الرملی ، التنظری و نعم بن حماد المروزی ، وعباد بن موسی الازرق ، وعرو بن خالد الحراتی . روی

ولعم من اسحاق الحرق ، وعبد الله بن محمد انبنوى ، ويجى بن صاعد ، واساعيل بن العباس الوراق ، ومحمد بن محمد انبنوى ، ومحمد بن احمد الاثرم ، واساعيل ان محمد الصفار ، وحمد بن المنادى ، ومحمد بن المنادى ، ومحمد بن المحمد الصفار ، وحمد بن الحمد الحكيمى ، وكان ثقة ، أخبرنا أبو عر محمد بن محمد بن على بن حميش المقار حدثنا أبوعل اساعيل بن محمد الصفار حدثنا على بن داود القنطرى حدثنا عبدالله

ابن صالح حدثنى معاوية بن صالح عن عتبة أبى أمية الدمشق عن أبى سلام الاسود عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه . قال : وأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فمسح على الخفين ، وعلى الحارد يعنى العامة _ ، أخبر ذا

ابراهيم مى محلد المعدل حددثنا أبو عرجرة من انقاسم من عبد العزيز الهاشمى ـ إملاء ـ حدثنا على من عبد العزيز الرملي حدثنا عمد من عبد العزيز الرملي حدثنا عمد من الخطاب من عبد الله من أبى بكرة حدثنا حنظة السدوسي عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم سلى ركمتين لم يقرأ فيهما إلاام

الكتاب. أخبر نا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن العباس قال قرئ على ابن المنطقى ـ وأنا أسمع ـ . قال : ومات عـ لى بن داود التميمي المعروف بالقنطرى لثلاث بقين من ذى الحجة سنة انفتين وسبّعين ـ يعنى وماثنين _

على من دوست من احماد بن شبابة ، أبو الحسن بلخى الاصل. حدث عن ـ ٩ - ٣٠٠ ـ حميد من الربيع المخمى ، والحسن من عرفة المبدى . روى عنه مجمد بن المطفر ه على من دوست

حميد بن الربيع المحمى ، واحسن بن عرفة العبدى . روى عنه محمد من الخلف الخدم المحد من الحد المعدل حدثنا أبو الحسن على من دوست ، من احمد المعدل حدثنا حميد من المخد حدثنا بحيى من على من دوست ، من احمد من شبابة البلخي حدثنا حميد من الربيع حدثنا بحيى من يمان عن أبي سنان عن حبيب من أبي ثابت عن عبد الله من عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب الناس اليك ? قال : «عائشة » قبل إنما نعنى من الرجال ؟ قال : «أوها » .

حرف الراء [من آباء العلمين]

على بن راشد، المخرمى حدث عن عبدالصمد بن عبد الوارث . روى عنه _ • ١٣١٠ عبد الله بن محمد بن فاجية * أخبر فا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن على بن رائند المخرى المخرى المحمد بن على بن رائند المخرى حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا حرب حدثنا عبى بن أبى كذير قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا حرب حدثنا يجى بن أبى كذير قال

حدثنى يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة أن حكيم بن حزام حدثه أنه . قال: يا رسول الله إنى اشترى شراء فما يحل لى ممسا يحرم على 4 فتتال : « إذا

اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه ، ولا تبع ماليس عندك ».

وسلم : ﴿ مَاتُرُولَ قَدْمًا عَبْدُ وَمِ النِّيامَةُ حَتَّى يَسْئُلُ عِنْ أُرْبِعِ — أَوْ قَالَ خَلَالَ — عن عره فما أفناه ، وعن شبابه فما أبلاه . وعن ماله من أبن أكتسبه وفيا أنفقه ، وعن علمه ماذا عمل فيه.

﴿ حرف الطاء [من آباء العليين] ﴾

على من أبي طالب، أبو الحسن الالجي (١). من أهل جرجان قدم بغسداد وحدث مها عن عمار بن رجاه ، واسحاق بن ابراهم الطلق . روى عنه أبوسهل إن رياد القطان ﴿ أخبرنا محمد من الحسين الازرق حدثنا أبوسهل احمد من محمد ان عبد الله بن زياد حدثنا على بن أبي طالب الالحي حدثنا اسحاق بن ابراهيم

-7787.

الطلق حدثنا سعد من سعيد الجرجاني عن سعيان الثوري عن الأعمش عن حبيب ان أبي ثابت من أبي أرطاة عن أبي سعيد الخدري . قال : نهي رسول الله صلى

الله عليه وسلم أن يجمع بين البُسر والتمر [يعني في البيع]. على بن طيفور بن غالب ، أبو الحسن النسوى . سكن بعداد وحدث بها عن -7788-

قتيبة من سعيد . روى عنه أبو بكر الشافعي ، وابن مالك القطيعي ، وعمر من نوح البحلى، وغير هم وكان ثقة ، أخبر أ أبو طالب محمد بن محمد بن ابراهم بن غيلان حدثنا محمد من عبد الله الشافعي - إملاء - حدثنا على من طيفور حدثنا قتيبة حدثنا قاسم العمري حدثنا محمد من المنكدر أحبر في جار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لولا ضعف الضعيف: وسقم السقيم ، لا خرت العتمة ، أخبرنا

أبوطالب عمر من الراهيم العقيه قال قال لنا عيسي من حامد الرخجي : ومات على ان طنيور بن غالب النسوى يوم الخيس لعشر بنين من صغر من سنة ثلاعائة . على بن طلحة بن محمد بن عمر ، أبو الحسن المقرئ المعروف بابن البصرى . -7580-امام مسجد ابن رغبان معم ابن مالك العطيعي ، وابن ماسي ، والحسين بن على

(١) نسبة الى مظم المعبة ، كا ف الانساب السساني .

النيسابورى ، وابراهيم بن احمــد بن جعفر ، وعبد العزيز بن جعفر الخرقيين ، وأبا حفص بن الزيات، ومحمد بن المظفر، وأبا بكر الامهرى، وأبا عمر بن حبويه،

وأبا الحسين بن معمون الواعظ. كتبنا عنه ولم يكن به بأس، وسألته عن مالِده فقال : وللنت في صفر من سنة إحدى وخمسين ونلائمائة . ومات في ليلة الأحد ،

ودفن يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الاخر سنة أو بع وثلاثين

على بن طاهر ، أبو الحسن الشاعر المعروف بالخبار كتب عنه مقطعات من -٧٣٤٦-شعره ، ومات فى شهر ربيع الأول من سنة أربع وخسين وأربعائة .

﴿ حرف الظاء [من آباء العليين] ﴾

على بن ظبيان ، أبوالحسن العبسى ـ وقيل اجنبي ـ الكوفي. ونسبه بعض اهل ٢٧٠٠-العلم فقال : على ظبيان بن علال بن قنادة بن حرب بن حارثة بن مقل بن عبيد بن على بن طبيان المجم ایز ربیعهمازن من الحارث من قطیعة من عبس من بغیض من ریث من غطفان من سعد ابن قيس بن غيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدان. تقلد قضاء الشرقية ثم ولي

قضاء القضاة في أيام هارون الرشيد وكان يُبلس في المسجد الذي ينسب الى الخلد فيقضى فيه. وحدث عن عبيدالله بن عمر المعرى، واساعيل بن أبي خالد وعبدالمك ابن أبي سلمان . روى عنه داود بن رشيد ، وعلى بن مسلم الطوسي ، وعبدالرجمن ابن يونس الرقى ، وغـ يرهم ، أخبرنا محمد بن اسماعيل بن عمر البحلي أخبرنا أو الحسن على بن محد بن عبد الله السلمي العبري - بباب الشام - حدثنا احمد

ابن الحسن بن عبد الجبار الصوفي حدثنا اسحاق بن ابراهم بن أبي إسرائيل حدثنا على من ظبيان . وأخبرنا الراهم من عرالبر كي أخبرنا محد من محدد بن مماذ الممرئ خدثنا ابن منيع حدثنا داود بن رشيد قال حدثنا ابن معافر. وحدثنا يعقوب بن ابراهيم بن عيسي وجماعة قالوا: أخبر فا على بن مسلم الطوسي كالا: أبو على عيدى بن أحد بن أحمد الطومارى حدثنا محمد بن يد المبرد حدثنى محمد أبو على عيدى بن أحد بن أحمد بن سعيد . قال قال أبى لا يعيم بن خالد بن برمك وم النائل المدود والحبس - : يا أبت بعد الأمر والنحى والاموال العظيمة أصارنا الدهو في القيود والحبس - : يا أبت بعد الأمر والنحى والاموال العظيمة أصارنا الدهو الكور أخبرنا محمد بن عبد الواحد الكور أخبرنا محمد بن عبد الواحد الكور أخبرنا المحمد بن عبد الأكبر أخبرنا محمد بن عبد قال معمت الكور أخبرنا المحمد بن عبد قال معمت المحمد بن عبد الأكبر أخبرنا محمد قال معمد المحمد بن عبد الأكبر أخبرنا محمد المحمد بن المحمد

الى القيود ولبس الصوف والحبس ? قال فقــال له أبوه : يابنى دعوة مظلام سرت بليل غفلنا عنها ولم ينفل الله عنها ، ثم أنشأ يقول : رب قوم قد غدوا في نسمته (منا والدهر ريان غــدق سكت الدهر زمانا عنهم ثم أبكاهم دماً حين نطق

قد تقدم في أخبار الفصل بن يحيى بن خالد أن يحيى مات في سمنة تسعين ومائة وكانت وفاته في حبس الرشيد بالزافقة ، لئلاث خاون من المحرم ، وهو ابن سبعين سنة ، صلى عليه ابنه الفضل ، ودفن على شاطئ الفوات في موضع يقال له ريض هرتمة .

ر بض هرتمة .

٧٤٦

عي بن سبد عبد شمس بن عبد مناف، أو أوب القرشي نم الأموي، من أهل الكوفة سكن بنداد وحدث بها عن يحيي بن سميد الانصاري، وهشام بن عروة ، واسهاعيل ان أبي خالد، وسلمان الأعش، وعبيد الله العمري ، وابن جربج ، وروى عن محمد بن اسحاق كتاب المفازي . حدث عنه ابنه سعيد ، واحمد بن حنبل، وسربج بن بونس ، وبحبيد بن حسان الازرق * أخبرنا الحسن ابن على القيمي أخبرنا احمد بن جعفر بن حمدان حدثنا عبد الله بن احمد بن حمدان حدثنا عبيدالله عن نافع عن حنبل حدثنا عبيدالله عن نافع عن ابن عمر . قال : نعي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يبع حبل الحبلة . أخبرنا الصيمري قال قرأنا على الحسين بن هارون الضي عن أبي العباس أحمد بن محمد

ان سعيد . قال : يحيي بن سميد الاموى كوفى نزل بنداد . وأخبرنا الصيسرى

الاكبر أخبرنا محدين العباس أخبرنا ابن مرابا قالحدثنا عباس بن محمد قال ممعت بحيي بن سعيد يتول قال يحيي بن سعيد الاموى : كنت أقعد الى حلقة أى بكر ان عياش. فقال لي رجل منهم يا غلام قم فاستني ماء، فقمت فلما وليت قال له رجل تدري من هذا ? هذا إن سعيد بن العاص ، تقول له قر فاسقني ماء ? ثم قال لى ما تصنع بحلقة هؤلاء ? وهذه حلقة الاعمش قال فذهبت إلى الاعمش. أخبرنا البرقاني أخــبرنا الحـٰـين بن عــلي التميمي حــدتنا أبو عوانة يعفوب بن اسحاق الاسفراييني حدثنا أبو بكر المروذي قال سئل ـ يعني احمد بن حنبل ـ عن يحيي ان سعيد الأموى فقال لم تكن له حركة في الحديث. أخبرنا بشرى من عبد الله الرومي أخبرنا احمد بن جعفر بن حمدان حدثنا محمد بن جعفر الراشدي . وأخبرنا البرمكي أخبرنا محمد من عبد الله من خلف حدثنا عرب محمد الجوهري. قالا: حدثنا أبو بكر الاثرم قال سممت أبا عبــد الله ذكر بحبي من ســعيـد الاموى فقال لى: ما كنت أظن عنده هذه الكتب الكثيرة _ وقال البرمكي هذا الحديث الكثير _ فاذا هم رعمون ان عنده عن الاعش حديث كثير ، وعن غيره . وقد كتبنا عنه وكان له أخ كان له قدر وعلم . يقال له عبدالله من سعيد ، ولم يثبت أمر محى في الحديث . كأنه ية ول كان يصدق وليس بصاحب حديث . فقلت له روى عن الاعش عن أبي وائل عن عبدالله حديثا منكرا أعني قوله «لا بزال المسروق يتظنى حتى يكون أعظم إثما من السارق » ? فقال أبو عبدالله : نعم . أخرنا البرقاني آخبرنا أبوحامد أحمد بن محمد بن حسنويه الهروى أخبرنا الحسين بن إدريس

المعرف والتاريخ

أبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي (ت ـ ٢٧٧ه)

روب. عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي

الكتاب العاشر

تعقیق اَکرَ مُ صَاءاً اُلعِیْمَ ی

> مطبعة الأرشساد ــ بغداد ۱۳۹۶هـ ــ ۱۹۷۶م

أحق الشروط ان يوفى به ما استحللتم من فروج النساء ٠٠٠٠

ومنهم :

(۱۵۹ ب) حدثنا ابو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد حــدثنا حيوه بن شريح عن بكر بن عمرو عن مشرح بن هاعان المعافري عن عقبة بن عامر

الحهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو كان بعدي سي الدير

ابو عشانة(٢) المعافري

مشرح بن هاعان المعافري

عمر بن الخطاب^(١) •

ومنهم :

حدثنا ابو صالح^(٣) حدثنا حرملة بن عمران التجيبي عن أبي عنانة المعافري عن عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: من كانت له ثلاث بنات ، فصبر عليهن فاطعمهن وسسقاهن وكاهن من حدّثه (٤) كن له حجايا من النار(٥) .

ومنهم :

عبدالرحمن بن شماسة المهري(٦)

حدثنا ابو صالح وابن بكير قالاً : ثنا اللبث حدثني يزيد بن ابيحيب عن عبدالرحمن بن شماسة أنه سمع عقبة بن عامر بقول : قال رسول اله

- (١) انظره في فتوح مصر لابن عبدالحكم ص ٢٨٨ من هذه الطريق.
 (٢) هو حي بن يؤمن (طبقات خليفة ٢٩٣).
 - (٣) عبدالله بن صالح كاتب الليث · ص
- (٤) غناه ٠
 (٥) أخرجه ابن ماجة من طريق حرملة أيضا (السنن ١٢١٠/٢)٠
- (٦) في تهذيب التهذيب ٦/١٩٥ ، ذكره يعقوب بن سفيان في
 جملة الثقات ، ٠

أمل الله عليه وسلم : المؤمن أخو المؤمن ، ولا يجل لمؤمن أن يبتاع على بم أنجه حتى يذر ، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر^(١) .

ومنهم :

ابو على الهمداني ثمامة بن شفي الاسكندراني

محدثني سعيد بن ابني مريم اخبرنا يحي بن ايوب عن عبدالرحمان الله حدثني سعيد بن الله عندالرحمان الله حدث الاسكندرية ـ قال : خرجت في سفر ومعنا عقبة بن عمر فقلنا له : أمنا • فقال : است بفاعل ، اسعت وسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أمَّ الناس فأصابالوقت . وثم الصلاة فعه وله ، ومن نقص من ذلك شيئا فعليه ولا عليهم •

وخالد بن زيد(٨)

وحدثني ابو سعيد عبدالرحمن بن ابراهيم حدثنا الوليد حدثنا ابنجابر انه سمع أبا سلام⁽¹⁾ الاسود بن كرب عن خالد بن زيد قال : كنت رجلا واميا فكان عقبة بن عامر يمر بني فيقول : ياخالد أخرج بنا نرمي ، فلمسا كان ذات يوم أبطأت عليه ، قال ، ياخالد تعالى احدثكي رسبول

- (۲) الجيني (تبذيب التبذيب ۱۹۱/۳) .
 (۱) في سنن سعيد .
 (۱) في سنن سعيد .
 - بن منصور ج٣ قسم ١٨٢/٢ . (٤) الحبشي اسمه ممطور (تهذيب التهذيب ٢٩٦/١٠) •

 ⁽١) انظره في فتوح مصر لابن عبدالحكم ص٢٩٢ من طريق الليث فسل.

ةال : وكان ابن عمر ان تبيع انبيع فأراد أن يجب^{ر()} مشي^(T) قليلا م رجع^(T) •

قال أبو بكراً: قال سفيان في حديث ابن ابي صعصعه⁽¹⁾ • يوشـك أن يكنون خير مال الرجل ، وحديثه الآخر " لايسمعه جن ولا انس • :

کان يحي بن سعيد^(د) حدثني عنه ، فلقينه فحدثني •

حدثا أبو بكر تنا سفيان في حديث عياض^(٦) عن أبي سعيد^(٧) عن السبي صلى الله عليه وسلم : أن أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله من بات الأرض •

قال سفيان : كان الاعمش كنبرا ما يستعيدني هذا الحديث كلمسا

(۱) يقطع •

(٢) في الأصل رسمها د سسا ، .
 (٣) أخرجه مسلم من طريق نافع (الصحيح ١١٦٣/٣-١١٦٤).
 وابن ماجة من طريق نافع أيضا (السنن ٧٥٣/-٧٣٦) .

رابل للها من طريق دع ايت (حسن ٢٠ ١٠٠٠) (٤) عبدالرحمن بن ابي صعصعة الماذني (٤) عبدالرحمن بن ابي صعصعة الماذني (تهذيب التهذيب ٢٠٠٩/١) • (٥) القطان • (٥)

وبوجد عياض بن عبدالله بن سعيد بن ابي سرح يروي عن ابي ســـعيد (تهذيب التهذيب ٢٠٠/٨) • (٧) الخـــدرى •

(٦) أحسبه عياض بن ملال الانصاري (تهذيب التهذيب ٢٠٢/٨).

منجله ، وقد سبعاد مه موازا ، م صحح . حدثنا ابو صالح وابن بكير قالا : حدثنا الليث بن سعد قال : قــال

ربعة بن ابي عدالرحمن حدثني عبدالله بن دينار ــ وكان من صالحسي السلمين صدة ودينا ــ قال : غابت الشمس وتحن مع عبدالله بن عمسر أسرنا ، فلما رأينا أنه قد أمسينا قلاله : الصيلاة محكت • فساد حتى غاب اشفق وتصوبت النجوم نول وصلى الصلابين جميعا ، ثم قال : بأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جد ً به السير صلى صلاتي هذه – يقول

جمع بينهما بعد ليل - ٠

حدثنا ابو بكر الحميدي حدثنا سفيان تنا عبدالله بن عسر (۱٬ مسند اكثر من سبعين سنة عن نافع عن ابن عسر (۲۲۰ ب) قال : جاء عسر الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله انبي أصبت مالا ابم أصب منله قط • تخلصت المائة سهم التي بخبير ، واني أردت أن أتقرب بها الى الله عز وجل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ياعسر احبس الأصل وسبله النسر (۲) •

(١) عبدالله بن عبر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب

⁽تهذیب النهذیب ۱ (۳۲۲) ((تهذیب النهذیب ۱ (۳۲۲) (()) اخرجه ابن ماجة من طریق نافع أیضا وأشار الی هذا الاسناد ایضا (السنن ۱۹۱/۲) والنسائی من طریق نافع أیضا (السنن ۱۹۲/۲) کلاهها بالفاط مقاربة •

قال حماد : ثم سمعت من يحيى بن سعيد بن حيان . حدثنا سليمان بن حرب قال: ثنا حماد عن يونس (١) عن محمد (٢)

انه كان يكوه بع الثمار قبل ان تصرم •

وقال سليمان : هذا خطأ ، الحديث حديث أيوب ، قال حماد عن (٢) أيوب عن محمد انه كان لا يرى بأساً بشري التمرة على رؤوس النخيل بأساً • وقال : لا أدري ما بيعه قبل أن يصرم • (٢٧١ ب)

والبتتي (٥) وأبي حنيفة • حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد عن أيوب قال : كنت عند

وقبال سلمان : كان أيوب يرغب عن مؤلاء الثلاثة : ربعة ()

يحيى بن سعيد(٢) بالمدينة ، فسأله رجل عن شيء فلم يجبه ، فقال : سل هذا ــ يعني ربيعة ــ • قال : فنهيته وقلت له : ترشده الى هذا يفته بر أيه •

قال : وقال يحيى يوماً : لو جلست اليه • قال : فجلست اليه فسمعت كلامه فقمت وقلت : معلم هذا عندنا ـ يعني البتّي ـ .

حدثنا أبو بكر الحميدي قال : حدثنا سفيان عن هشام بن عروة _ وقد ذكر اسناداً فلم أحفظه ـ قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لم يزل

أمر بني اسرائيل معتدلاً مستقيماً حنى نشأ فيهم أبناء سبايا الامم فقالوا (١) يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري أبو عبيد (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤٢ ٦٠

(۲) ابن سبرین ۰

(٣) في الأصل وبن ، •

(٤) ربيعة الرأى •

(٥) عثمان ٠

(٦) الانصاري المدنى القاضي •

بارای نضلوا وأضلوا(۱) •

قال سفيان : فنظرنا فأذا أول من تكلم بالراي بالمدينة ربيعة ، وبالكوفه أبو حَنِيفَةً ﴾ وبالبصرة البِشَيءَ فوجدناهم من أبناء سبايا الأمم ۖ * •

قلت لسلمان بن حرب: حدثها المعلى بن أسد عن وهب (٢٠ عن أيوب [أعطى] عمر بن عبدالعزيز في صدقة الفطر صاعاً من طعام • قال :

هَمَا خَطَّا . ومما يستدُلُ به على خطأ هذه الرواية ما حدثنا به أبو النعمان. السدوسي عارم عن أبي زيد عن عاصم 🛥 ـ قسال سليمان : وأظنه عن حفصة (٤) ــ قالَ : كان ابن سيرين يعطى في صدقة الفطر صاعاً من طعام ، فلمنا جناء كتاب عسنر بن عبدالعزيز بنصف صناع من بر ترك وكان يعطى التمرة •

حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد قال : كان أيوب لا يرخص لنا أن نقسم الزكاة دون السلطان •

(١) اخرجه ابن ماجه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ، وقال المحقق في الزوائد : اسناده ضعيف (السنن ١/ ٢١) وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد قال: : أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن ابراهيم البزاز حدثنا أبو علي الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي حدثنا يعقوب بن

والصواب ما اثبته) الحمصي حدثنا هشام بن عروة عن أبيه قال : كان الامر ٠٠٠٠ ، (تاريخ بغداد ٣٩٤/١٢) ويذكر ، فهلكوا وأهلكوا ، بدل و فضلوا وأضلوا ، •

سفيان حدثنا محمد بن عوف حدثنا اسماغيل بن عياش (في الاصل عباس

(۲) انظر مجلد ۲ ص ۲:۲ حاشیة (۱) (٣) وهيل بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم البصري (تهذيب التهذيب ١١/١١) .

(٤) ابن سليمان الاحول ٠ (٥) حفصة بنت سيرين ٠

- 11 -

قال : ويحسى بن عيد الهراني ثقة كوفي ه حدثنا قبيصة قال : ثنا سفيان عن آدم بن سليمان وهو أبو يحيى بن آدم وولاهم^(۱) يعقوب •

حدثنا قبصة ومحمد بن كثير عن سفان^(۲) عن عمرو بن مرة عن عبدالله (٣) بن الحارث عن طليق بن قيس عن ابن عباس قال: كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يدعو •

حدثنا ابن فضيل (4) قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان قال : ثنا - عمرو بن مرة في امارة خالد القسري عن عبدالله بن الحارث المكتب عن طلبق بن قيس الحنفي عن ابن عباس وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال

وطليق بن قيس يقولون أنه أخو أبي صالح الحنفي(٥) عن أخيه طليق بن قيس •

وحدتنا غير واحد من أصحابنا عن مروان(١٦) عن أبي صالح بن مسعود الجدلي عن أبي جحيفة (٧) وهو ثقة . قال : وروى أبو نعيم عن أبي المغيرة وهو يزيد بن طهمان ، حدثنا

عنه أبو نعيم وهو ثقة • ﴿ ٣٣٤ أَ ﴾ •

(١) هكذا رسمها في الأصل ولم أتبينها ٠ (٢) الثورى •

(٣) في الأصل د عبيد ، والصواب ما أثبته انظر تهذيب التهذيب (٤) محمد بن فضيل بن غزوان ٠

(٥) عبدالرحدن بن قيس الكوفي ٠ (٦) مروان بن معاوية الفزاري ٠ (٧) وحب بن عبدالله السوائي ٠

- 484 -

الفائلي (١) وهو أحد الثقات كوفي • حدثنا أبو نعيم قال : "تأريعيد بن صالح الأسدي وهو ثقة .

حدثنا عبيدالله عن سعيد () بن عبد عن عافية بن عبد قال : رأيت

حدثنا أبو نعيم قال : تــا محمد بن الجعــد شيخ يكــون في بني الوصاب(*) قال : سألت الشعبي عن تراب الصواغين • فقال : هو غرر ا • _ وهو تقة ـ •

حدثنا أبو تعيم قال : تنا قيس بن سليم العنبري قال : حدثني عمير بن سعيد وقيس وعمير القتان • وعن ^(۲) يحيى بن [أبي ^{[(۸)} اليشم العطار وهو ثقة •

قليوة روى عنه كبار أهل الكونة الاعمش ونظراؤه وهو ثقة • (١) ترجمته في تهذيب التهذيب ١٨/٢٥٩ ٠ (٢) أبو نهيك الأسدي السبي (تهذيب التهذيب ١٢/٢٥٩) ٠

حدثنا أبو نميم قال : ثنا قطري الخشاب •

وهو اتمة ، وهو جد والد القاسم بن محمد الكوفي^(٢) •

حدثنا أبو نعيم قال : انا يزيد بن مردانية(١) مولى عمرو بن حريث

وحدانا يعقوب ال : انسا أبو أمم وعيدالله(٢) عن سعد بن عيسه

(٣) ابن موسى العبسى * (٤) في تهذيب التهذيب ٢/٤ و وثقه يعقوب ، ٠ ٥٥٥) في الأصل و سعد ، وأنما هو سعيد بن عبيد الطائي :

(٦) في الاصل و الرصاف ، وما أثبته من جمهرة أنساب العرب لابن (٧) أي وأبو نعيم عن يحيى (A) الزيادة من تهذيب التهذيب ٢٩٣/١١ يروي عنه أبو نعيم .

- YET -



تأليف أبى محمد عبدالله بن مسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّينَورِيّ المسوق سنة ٢٧٦ ه

كَابِ السلطان _ كَابِ الحسرب _ كَابِ السورُد



مثل أرض عُشر وليس لذي جاه مشـلُ خَراجٍ وليس لناجر مثلُ صامت. قال رجل لآخر: بكم تبيع الشاة؟ قال: أَحَدْتُها بِستة وهي خير من سبعة وقد أُعطيتُ بها ثمانيةً فإن كانت من حاجتك بتسعة فَزَنْ عشرةً • كان يتسال : خيرُ المسال عينُ مَوَّارة ،

الحسزء الثالث

في أرض خوَارَة ، تُفَجِّرُها الفارة ، تسهرُ إذا نمت ، وتشهدُ إذا غيت ، وتكون عقباً إذا يت ، عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إن الله إذا أبغض عبدا جعل رزقه في الصِّياح. وقال النُعَيلِ مثلَ ذلك وقال: أما سمعتَ

إلى أهل دار البطّيخ والمُلّاحينَ ودَويِّهم . قال حدَّثنا أحد بن الخليل قال حدَّثنا أحد بن الحارث المُجَمِّع قال حدَّثنا

الْمُبَارِكُ بن سعيد عن بُرْد بن سنان عن نافع عن ابن عمر أنَّه كان لا برى بالمُكَانِسة -١٠ والمُمَاكسة في الشراء والبّيع بأسًا .

قال حدثني محمد قال حدثني الأصباني عرب يحي من أبي زائدة عن مُحالد عن أبي رُدة . قال : أتى عمرُ علامًا له بيع الحُلل ، ققال له : إذا كان النوب عاجزا فأنشره وأنت جالسٌ وإذا كان واسعا فانشره وأنت قائم . قال. فغلتُ له : اللهَ اللهَ ياعمرُ. قَالَ : إنَّمَا هِي السُّوقِ . قال عبد الله بن الحسين : غَلَّهُ الدور مُسْكَةٌ وغلَّهُ النخل

زيادةُ شيء تُلِحقُ النفسَ بِالْمَنَى ﴿ وَمِضُ اللَّهِ، فِي النَّجَارَةِ أَرْبُحُ ولمَّا بِلغ عُبَةَ بَنَ غَزُوانَ أَن أهل البصرة قد العنوا الضَّاعَ وعَمَرُوا الأرضين كتب إليهم: لا تُنهُكُوا وجه الأرض فإن تَحْمتها في وجهها . قال أعرابي :

وفي السُّوق حاجاتُ وفي النُّقد قالةً * وليس يُمْقَفِي الحاج غيرُ الدّراهيم. قال ميون بن ميمون : من آشترى الأشياءَ بنَعْتِ أهلها غُبُنَّ .

(١) كَدَا بِالأَصَلِ وَلَمْ تَجِدَ فِي القاموس أو السَّال أَنفي بمنى صي . ولما : وليش مُعَنَّى الخ

١٠ ١ مَ مَ كَفَاقُتُ وَغَلَةُ الْحَبِّ النَّبَى . قال أعرابي :

حَدَّتَى سَهَلَ بِن مُحَدَّ مِن الرَّحْمِينِ . قال : حَدَّثَني شُكِرُ الْحَرِشِي قال : جَاءَالْحَسَن بِشَاةٍ قَفَالَ نَى مِنْهَا وَأَبِراْ مِنْ أَنِّهَا عَلِكُ الْمُلَفَّ وَتَقرِعُ الوَّهِ مِنْ قَبْلِ البيع اللا يقولوا

> إذا ما تاجرُ مُ يُوف كِلاً ﴿ فَصُبُّ عَلَى أَنَامُلُهُ الْحُذَامُ ا ابن الزيات في الطائع :

رأيتُكَ سِهِلَ السِعِ تَنْحُدُ وإنَّكَ ﴿ يُغَالِى إِذَا مَاظُنَّ بِالشَّيَّ وَإِنِّكَ * وَأَنْتُكُ ا هوالماء إذا حيتَه طب شُرَبُهُ ﴿ وَيَكُدُرُ يُومَا أَنْ تُبَاحَ مِشَارِعُهُ حُدّث عن شَيُّان بن قَرُوخ عن أبي الأشهب عن الحسن قال: كأن رجل يتَّجر

في البحر وجمل الخَمَرُ بأتيها قوما، فعمَّد إليها فزجها نصفين وأتاهم بها فباعها بحساب الصَّرْف وَآثَةَ بَرَى قَرِقًا فَحَمَلُهُ مَعَهُ فَالسَّفِينَةَ وَفَامًا لِحَجَّجَ فَيَ البَّحْرُ لَم يَشْعُرُ إلَّا وقد أخذ القردُ الكيسَ وعلا على الصَّاري وجعلَ يُلقَ دينارًا في البحر وديناوا في السفينة حتى

قسمه قسمين . قال رجل من الحاج: أثانا رجل من الأعراب بالرمل في طريق مكَّة بِمْرَارَةَ فِيهِا كُمَّاتُهُ وَقِئْنَا لَهُ : بِكُمُ الْغِرَارَةُ ؟ فقال: بدرهمين، فقلنا : اك ذلك، فأخذناها ودفعنا إليه النمن، فلما نهض قال له رجل منا : في آست المغبون عُودً . فقال : بل عودان وضرب الأرض برجله فإذا نحن على الكماَّة قيامٌ . قيل لأعرابي : ألا تشتري لابنك

بِطَلِيخةً . فغال : لا ، أو يبلغَ من كساده أن يكون إذا تساول من مِن يَدَى البغَّال وأخذه وعَدًا رماه بأخرى ولم يَعْدُ خلفه . اشترى أعرابيّ غلامًا فقال للبائع : هل قيه من عيب، فقال : لا، غيرَ أنَّه يبول في الفراش . فقال : ليس هذا بعيب، إن وحد فراشًا فلسُلُ فه ٠

(١) في الألمانية ﴿الحَارِقُ ﴾ .

(٢) حكذا بالأصل طن بالفاء ولعله طن بالضاد المعجمة بمنى بخل ٠

فسألناه عن حرفته فقال : "بيع الدوابُّ؛ فلما زوجناه. فإذا هو يبيع السنانير؛ قال :

؟ المداني قال: دخل رجن على عيسي بن موسى وعنده عن شرمة، فقال له: ...

فلما تعرج قال له أصحابه : 'شَرَفته ؟ قال : لا: ولكني أعد أن له بينا ياوى إليه:

أتعرفه؟ [ُوكَانَ رُمِي عند: برجة] قال: نعر، إنَّ له بيئًا وشَرَةً وَقَدَمًا ، [لْخَلَّى سبيله]

. المدائني قال: سُثل الشعر: عن رجل: فقال : إنه لنافذ الطَّنْمَة، رَكِين التُّعُدَّة،

المدائني قال: أنَّيَ العُرْمِنُ مَن الهيثم نشابًّ سَكِوان، فقال له : مَن أنت؟ فقال :

يعني أنه خَيَّاط [فاتود فقانو : غَرَارِتنا با فقال : ما فعت! وإنه أنَّج وصفتْ أ

أَنَا آنُ الذي لا مَثَلُ السَعْرُ, فَدْرُهُ مَا وَإِنْ نَزَلْتُ بُومًا فَسُوفَ تَعُودُ ۖ

ترى النَّـاسَ أَفُواجًا إِلَى ضَوْهِ نَارَهُ ﴿ فَنَهِلُمْ عَلِمْ حَوْلُمَا وَقُلُودُ ۗ فظنَّ أنه من بعض أشراف الكوفة فخــلَّاه ، ثم ندم على ألَّا يكون سأله مَّنْ هو ،

فقال لبعض الشُّرَط : سَلُّ عن هذا، فسال، فقالوا : هو أبن بَيَّاع البَاقلُّ .

أَفَارَ قُلْتُمْ أَيُّ الدُّوابُ تَنِيهِ ! وَأَجَزَ ذَاكَ .

وشرفِه أَذَاهُ ومَنْكِاد، وقَدَه هي قدمه التي يمشي عيها .

قَالَ المَدَائِينَ : أَنِّي ثُمُرِخِ الْفَاضِيَ قُومٌ مُرجِلَ، فَقَالُوا : إِنْ هَذَا خُطِّبَ إِلَيْنَا : "

﴿ حَدَثَىٰ أَبُو حَاتِم عَنِ الأَصْمِعِيِّ قَالَ حَدَّثَىٰ بِعَضَ الأَعْرَابِ قَالَ : هُوَى رَجُّلُ إَمْرَأَةً ثُمْ تَرْقِجُهَا، فَاهْدَى إليها ثلاثين شأةً و زقَّامن خَمْر، فشرب الرسولُ في الطريق يعض الخرودج شأةً وقالت للرسول آل أراد الأنصراف: إقرأ على مولاك السلام، وقل له إنَّ شهرنا تَفَص بوماً ، وإن سُحيًّا راعي شائنا أنانا سر ثوماً . فلما أنَّي مولاه فأخبره ضربه حتى أقر .

حدَّثي أبو حاتم عن الأصمى قال : خَطَب أعراب إلى قوم، فقالوا : ما تبذل من الصَّدَاق؟ وَارْتَفَعُ السُّجُفُ فرأى شيئًا كَرِّهَه، فتال والله ما عنْدَى تَقْد، وإنى لأكره أن يكون على دَين .

حدَّثَىٰ عبد الرحمن عن الأصمى قال: قال سَلَّم بن قُنِيَّة للشُّعْيِّ : مَا نَسْتَهَى ؟ ١٠ قال: أعزَّ مفقود، وأهون موجود؛ قال: يا غلام آسقه ماه .

المدائني قال : كَانَ لَا بَ عَوْنِ أَنْ عَمْ يُؤْذِهِ ، وَلَاحَادَ يُومًا قَفَالَ لَهُ أَنِ عَوْنَ ، لمَّ اللهُ منه السكانُ أولاشين سُيلة ، فشهد مد ذلك عند عُيد الله بن الحسن ،

المدائن قال : قال المنيرة بنشُعبة: ما خَدَعني أحدُّ قطُّ غير غلام من بلحارث بن ١٥ كب، فإنى ذكرت أمرأة منهم ، فقال : أيها الأمير ! لا خير لك فيها ، إنى رأيت رجلاً قد خلا بها يقبَّلها، ثم بلغني مدُّ أنه ترقبها، فأرسلت إليه فقلت : ألم تعلمني أنك رأيت رجلا يقبلها؟ فقال : بلي! رأيت أباها يقبلها .

> (١) مرثوم : مكسور، يقال : رُثم أنف فلإن أوفوه إذا كسرحتى تقطريالدم . (٢) السجف بفتح السين وكسرها : الستر .

> > (٢) لاحاه : نازعه .

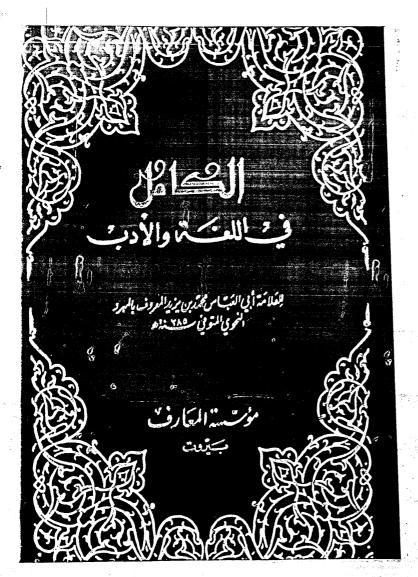
(٣) الزيادة عن نهاية الأرب · (٤) في العقب الفريد (ج ١ ص ٢٩٠) : «الأرض» ·

فقال له زياد : ما هذا الأثر بوجهك؟ فقال حارثة : أصلح الله الأمير، ركبت فيسا (١) الريادة عن العقسة الفرية (ج ١ ص ٢٩١) . (٢) في ناية الأرب لمنويري (ج ٣

دخل حارثة بن بدر المدنى على زياد، وكان حارثة صاحب شراب و بوجهه أثر، ١٥

ص ١٥٨): ﴿ رَكِنَ الْمُنْسَنَةِ ﴾ . وق الْبَانَ والنَّبِينَ (ج ١ ص ١٨٣): ﴿ وَوَبِنَ الْخُلِسَ ﴾ .

(٥) فى الأصل: وفقال زيادته وهوسبو من الناسخ.



:

*

فقعلوا هذا تشبيهاً بباب فعل كما شَبّهوا فَـَمَلًا بِفَعْل فِي الجمع فقالوا جبل " وأجبُل وزمن وأزمن كما فال:

إني لأكني بأجبال عن الجبُلِها وباسم أو دية حبُ لواديها فأتى به على الاصل وتشبيها بغيره على ما أخبرتك . وقال ذو الرامة : أمنزلتي مي للام عليكا مل الأزمن اللائي مَضينَ رواجعُ والباب أزمان كما قال راؤبَة ' :

أزمان لا أدري وإن سألنت مسا فرق بين 'جمعة وسبت وروى ابو العباس البيت الأخير مُقوَّى وجَعله نكرة وهو قوله من 'قدام كا تقول جنتك من قبل ومن بعد ومن على وما أشبهه كا قرأ بعضهم لله الأمر' من قبل ومن بعد كا تقول أو لا وآخِراً ورواء الفرَّاء من 'قدام' وجعله معرفة وأجراه 'بحرى الفيلا:

تم تَفَرِي اللُّمْجِمَ من تَعدائها فهي من تحتُ مُشيعات الحُرُرُمُ وكا قال عُنْهِ بن مالكِ العُنْهَا أنشده الفراء ايضاً :

إذا أنا لم أُومَن عليك ولم يكن لقـــاؤك إلا من ورَآمُ ورآمُ ورآمُ فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف ، وجهة التعريف أن

يكون مُمرَّ فا بنفسه كزيد وعمرو او يكون مُمرَّ فا بالألف واللام او بالاضافة فهذه جهة التعريف وهذا الضرب انما هو مُعرَّف بالمعنى فلذلك بُني إذ خَرج من الباب ، و مُعروى لعنا بُسنُ عليه بالسين ويُسسَنُ ويُسْنُ واحد أي يُصبُ الا أن بعضهم قال السَنَ الصَبُّ على جهة وأحدة وقالوا يقال شَدَنتُ عليه المساه وسَننتُهُ وسَننتُهُ عليه المداع وقالوا شَنَنتُ عليه الداع وسَننتُهُ وسَننتُهُ عليه الدرع لا غير وقالوا شَنَنتُ عليه النارة كل غير وقالوا شَنَنتُ عليه النارة لا غير وقالوا

فَنْ تَكُنُنِ الحَضَارَةُ أَعْجَبَنَهُ فَانَ وَحَالَ بَادِيةٍ تَوَانَا وَمَن رَبِطَ الجِعَاشَ فَإِنْ فَينًا قَنَا سُلِبًا وأَفْرَاسًا حِسَانًا

أبو الماس وقال الذُّطاميُّ :

وكُنَّ إذا أغرنَ على قبيل فاغوزَهنَّ كونُ حيثُ كانا أغيَّرُان من الضياب على حِلال وضيئة إنهُ مَن حانَ حانا وأخيانًا على بَكْر اخينَا إذ منا لم نجيد إلا أخانا

قوله الحضارة ويد الأمصار وتقول العرب فلان بأد وفلان حاضر وفي الحديث ولا يَجْدِمُ وَفِي الحَدِيثُ وَلَا الله الم الحديث ولا يَتَبِعنَ حاضر لها و وَأُولِلُ ذَلِكُ أَنْ البادي يَقَدَمُ وقد عرف السعار ما معه وما مقدار مرجعه فإذا جاء الحاضر عرف أسانية البلد فأغلى على اللهاس ومِثْل ذَلِكُ النّبِي عن تلقيلي الجُملَبُ ومثله دغوا عبساد إليه يُصِب بَعضُهم من يَعض ويقال حي حسلال دا كانوا منتجاورين مثقيدين وأنشِه

أَقَرُومُ " يَبَعَنُونَ العِيرَ تَجْسُواً ﴿ أَحَبُ اللَّكُ أَمْ حَيُّ حِلالُ

۲ – باب

بَنُو دارمٍ أَكْفَاوُهُمْ ۚ آلُ مِسْمِمِ ۚ وَتَنكِيمُ ۚ فِي أَكْفَائِهِمْ ٱلْحِبْطَاتُ ۗ

ففعلوا هذا تشبيها بباب فعل كا شَبَهُوا فَــَمَلا بِنَـعُل فِي الجمع فقالوا جبل " وأجبُل وزمن وأزمن كا فال:

إني لأكني بأجبال عن اجبالها وباسم أو دية حُب أ لواديها فأتى به على الاصل وتشبيها بغيره على ما أخبر نك . وقال دو الرُمة : أمنزلتني مي سلام عليكما هل الأزمن اللاني مَضينَ رواجعُ

والماب أزمان كما قال رُوْبُهَهُ :

أزمان لا أدري وإن سألت ما فرق بين مجمة وسبت وروى ابو العباس البيت الأخير منّقوًى وجمله نكرة وهو قوله من تقدّام كا تقول جنتك من قبل ومن بعد ومن على وما أشبه كما قرأ بعضهم شر الأمر من المنتقب المنتقب الأمر أن المنتقب المنتق

من قبل ومن بعد يم تقول أو لأ و آخِراً ، ورواه الفرَّاء من 'فدّام' وجمله معرفة وأجراه 'بحرى الغايت نحو قبل' وبعد' كما قال طرفة' بن العبد :

ثم تَفَرِي اللَّمُجْمَ مَن تَعدائها فهي من تحتُ مُشيحات الحُزُمُ وَكَا قَالَ عُنِيُ أَن اللَّهِ المُفَيَلِيُّ أَنشده القراء ايضًا :

إذا أمّا لم أومَن عليك ولم يكن القساؤل إلا من ورآه ورآه ورآه وباه في الفريف أن في القريف التعريف أن يكون مُمرّ فا بالألف واللام أو بالاضافة فيذه جبة التعريف وهذا الضرب أنما هو مُعرّف بالمنى فلذلك بُني إذ خَرج ما الما المناه المناه المناه المناه المناه أنه أنه المناه المناه

من الباب ، و ُروى لعنا يُسنُ عليه بالسين ويُسنَنُ ويُشنُ واحَد أي يُصبُ الآ أن بمضهم قال السَنَ الصَبُ على جهة واحدة وقالوا بقال شَكنَتُ عليه المساء وسَننتُهُ وسَننتُهُ عليه الدرع لا غير وقالوا شَنَنتُ عليه الفارة لا غير } قال أبو العباس وقال القُطاميُ :

فَنُ نَكُنُ الحَفَارَةُ أَعِجَبُنَهُ فَايُ رَجِالُ بَادِيْ تِرَانَا وَمَن رَبَطُ الجِيعَاشَ فَإِنّ فَيِنَا قَنَا سُلِبًا وَأَفْرِامًا حَمَانًا

وكُنْ إذا أغرنَ على قبيل فأغرزَ من كون حيث كا أغرَّن من الفيباب على حلال وضيئة إنه من حان حاة وأحبانا على بكر اخين إذا ما لم نجيد إلا أخاة

قوله الحضارة ويد الأمصار ونقول المرب فلان باد وفلان حاضر وفي الحديث ولا يتبيعن حاضر الباد وتأويل ذلك ان البادي يتقدم وقد عرف اسعار ما معه وما ميقدار ربحه فإذا جاء الحاضر عرقه سنت البلد فأغلى على الناس ومثل ذلك النبي عن تلقي الجلك ومثله دعوا عبساد الله يُصِب بعضهم من يتمض ويقال حي حسلال أذا كانوا منتجاورين منقيعي وأنشد

ب أَقَوَمْ " يَبَعَثُون العِبِيَ تَجُسُراً أَحَبُ البِكَ أَمْ حَيَّ حِلالُ

۲ - باب

بَنُو دارم أكفاؤُهُمْ آلُ مِسْمِعِ وَتَنكِعُ فِي أَكْفَائِهِمَا ٱلخِيطَاتُ

ابن تمم فقال الفرزدق:

فلان وكُفُ، فلان ويروى أن الفَرزدق بلغهُ ان رجلًا من الحــِطات بنعـرورُ

ابن تم خطب امرأة من بني دارم بن مالك بن حناظة بن مالك بن زيد مَناةً

ذكر الحافظ النحى في تذكره طبع المرة الأولى على نفقة الحَمْالَطُ : ان كتابُّ المَّانِية حَلَ فى حباة السنف إلى نيسابور فاشدتروه بأربعمائة دينسار

مكتبزالخانجى و مطبمة السمادة

بشارع عبد العزيز بمصر بجوار محافظة مصر

1988 -- 1807

﴿ حقوق الطبع محفوظة لهما ﴾

إلى ولم يرد على السلام ، فانصرفت عنه فأتيت ابنه عاصمًا فقات له لقد رميت من

فقال : وعليك السلام ، هذا أحسن مما كنت فيه يا زياد .

ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما .

أمير المؤمنين في الرأس. فقال: سأ كفيك ذلك، فلقي أباه فقال ياأميرالمؤمنين أخوك زياد بن جرير يسلم عليك فلم ترد عليه السلام . فقال : إنى قد رأيت عليه

طلسانا ورأيت شاربه عافيا . قال : فرجع إلى فأخبرني فانطلقت فقصصت شاربي وكان معي برد شققته فجعلته إزارا ورداء ، ثم أقبلت إلى عمر فسلمت عليه .

* حدثنا أحمد من جعفر ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبو معمر ثنا أبو بكر بن عياش ثنا أبو حصين عن زياد بن جرير . قال غواستعملني عمر

على الماص(١) فكنت أعشر بني تغلب كما أقبلوا وأدبروا ، فخرج إليه رجل منهم فقال : يا أمير المؤمنين إن عاملك زياد بن جرير يعثمرنا كلما أقبلنا وأدبرنا ، قال : سأ كفيك ذلك ، فكتب إلى زياد أن عشرهم في السنة مرة واحدة .

قال الشيخ رحمه الله : كان زياد قليل المسانيد ، أسند عن على وعبد الله

* حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا إسماعيل بن عبد الله ثنا أبو نعم ثنا عبد الرحمن بن هاني. ثنا شريك عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن جرير الأسدى . قال قال على : المن بقيت النصارى بني تغلب الأقتلن المقاتلة والأسبين

الذرية ، فإنى كتبت الكتاب بين الني صلى الله عليه وسلم وبينهم على أنهم

* حدثنا سامان بن أحمد ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي ح . وحدثنا محمد ابن عمر بن ، سلم ثنا الحسين بن ، صعب قلا ثنا إبراهم بن بوسف ثناسفيان بن عيينة عن منصور عن حبيب بن ثابت عن زياد بن جرير عن عبد الله . قال قال

(١) كذاً في ز والمختصر وفي ج الاس ولم أنف على هذا الحبر، وفي القاموس : الماس عركة بيض الإبل وكرامها .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صمر إلا لمصل أو مسافر » .

. ۲۷ ـ زاذان أبو عمرو الـكندي

φ قال الشيخ رحمه الله تعالى : ومنهم الناصح المجاب ، والراجح الثاب ، زاذان أبو عمرو(١) الكندي .

* حدثنا عبد الله بن محمد ثنا عبد الله بن محمد بن النعمان ثنا أبو نعيم ح وحدثنا أبو كر الظاحي ثنا أبو حصين وأبو عبدالله بن أبي عروبةقال ثنا أحمد ابن يونس ثنا سمبان التورى عن والله عن زاذات . قال : من قرأ القرآن ليناً كل به الناس ، جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم .

* حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا محمد بن سلمان الهروى ثنا مجي بن السرى ثنا أبو محمد الضرير ثنا ابن أبير . قال قال زاذان : بارب إنى جاثع ، فسقط عليه من الروزنة رغيف مثل الرحي ٠٠

ي حدثنا أبر حامد بن جبلة ثنا محمد بن إحدق ثنا محمد بن محمد بن خلف ثنا إسعاق بن منسور السلولي ثنا محمد بن طلعة عن محمد بن جعادة . قال : كان **زاذان** بيسع الكرابيس^(٣) فكان إذا جاءه الرجل أراه ثمر الطرفين وسأمه سومة واحدة . ﴿ حدثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبد اللَّه بن أحمدبن حنبل حدثنى أبى ثنا هائم بن القاءم ثنا المبارك ـ يعنى ابن سعيد ثنا سالم بن أبى حفصة عن

زادان . أنَّ كان يبيع الثياب فإذا عرض النُّوب ، ناول شر الطرفين . * حدثنا أبو حامد بن جبلة ثنا محمد بن إسحاق ثنا سوار العنبرى ثنا عبدالله ابن داود عن على بن صالح عن زييد . قال : رأيت زاذان يصلى كأنه جذع

* حدثنا عبد الله بن محمد ثنا أحمد بن على بن الجارود ثنا أبو سعيد الأشج ثنا عبدالله بن إدريس عن أبيه عن عبدالله بن أبي كثير . قال : كان زاذان يخرج

يوم العيد يتخلل الطرق ويكبر ويذكر الله حتى يأتى المصلى. * حدثنا عبد الله ابن محمد ثنا محمد بن بحبي بن مندة ثنا نصر بن على ثنا أبو أحمد الزبيرى عن

⁽١) في الخلاصة : الكندى مولاهم أبو عمر (٢) الكرابيس الثياب القطنية وقوله شر الطرفين عن الأزمرية والمختصر وق ج: نشر الطرفين .

من كان له عندى عهداً طيقم ، قلوا : يا أبا عبد الرحمن فعلمنا . قال قبائوا : اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة ، إلى أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا انك أن تسكاى إلى نفسى تقربني من الشر وتباعدى من الحير ، وإلى لا اثق إلا برحمتك فاجعله لى عندك عهدا ، توده إلى يوم القيامة إنك لا تخلف المعاد » .

۲۷۵ – سعید بن جبیر (۱)

َ ﴾ قال الشيخ رحمة الله تعالى: ومنهم الفقيه البكاء ، والعالم الدعاء ، السعيد السهيد الحيد ، أبو عبد لله جبير بن سعيد .

وْقَيل : إنَّ التَّصُوف التُّعقق في التوكل ، والتشوق في التنقل .

* حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد بن حبل حدثنى أبى ثنا مسلم بن قبية ثنا الأصبغ بن زيد عن القاسم بن أبى أبوب الأعرج.
قال : كان سعيد بن جبر يكى بالليل حتى عمش · * حدثنا أحمد بن جعفر ثنا عبد الله بن أحمد بن حبل ثنا أحمد الدورقى ثنا مسلم بن قنية قال ثنا أصبغ ابن زيد عن القاسم الأعرج . قال : كان سعيد بن جبير يكى بالليل حتى عمش . * حدثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبد الله بن أحمد بن حبل حدثنى أبى شا جرى عن عطاء بن السائب . قال : كان سعيد بن جبير ربما أبكانا .

* حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد حدثنى أبى ثنا يزيد بن هارون ثنا أصغ بن زيد ثنا القاسم بن أبى أبوب . قال : سمت سعيد ابن جبير يردد هذه الآية فى الصلاة بضعا وعشر بن مرة (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) الآية .

* حدثنا إبراهيم بن عبد الله وأحمدبن محمد بن سنان قالا ثنا محمدبن إسحاق ثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد الواحد بن زياد عن سعيد بن عبيد . قال : كان سعيد بن جبير إذا أتى على هذه الآية (فسوف يعلمون إذ الاغلال في أعناقهم

والسلاسل إسحبون في الحيم) رجع فيها وردده مرتبن أو ثلاثا . * حدثنا أو بكر بن ملك ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبد لد رهب بن إسهاعيل الأسدى . قال : قيل لورقا، يعني ابن اياس . كان سعيد بن جبير يصنع كما يصنع هؤلاء الأثمة اليوم ، يطربون أو يرددون . قال : معاذ الله ، إلا أنه كان إذا مر على مثل هذه الآية في حم المؤمن (إذ الأغلان في أعدقهم والسلاسل يسحبون) مدها شيئا . * حدثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبد الله بن أحمد بن حبل حدثني شهريم بن يونس ثنا محبوب بن محرز أبو محرز بياع القوارير بالمكوفة لقة عن أبن شهاب . قال : كان سعيد بن جبير يؤمنا يرجع صوته بالقرآن .

* حدثنا أحمد بن جعفر ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني سعيد بن أبي الربيع ثنا أبو بكر السمان ثنا أبو عوانة عن إسحاق مولى عبد الله بن عمر بن هلال ابن يساف . قال : دخل سعيد بن جبير الكعبة ، فقرأ المرآن في ركعة .

* حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الوهاب ثنا أبو العباس ثنا حاتم بن الليث الجوهرى ثنا أبو اميم ثنا الحسن بن صالح عن ورقاء قال : كان سعيد بن جبير عنه القرآن فعا بين الغرب والمشاء فى شهر رمفت :

* حدثنا أبو بكر بن مالك ثناعبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنى أبى ثنا يزيد بن هارون انبأنا عبد الملك بن أبى سانهان عن سعيد بن جبير : أنه كان يختم القرآن فى كل ليلتين

* حدثنا أبو على محمد بن الحسن ثنا محمد بن عثمان بن أبي شية ثنا محمد بن عبد الله بن يونس ثنا يمقوب عن جعفر - يعنى ابن أبي الغيرة . قال : كان ابن عباس إذا أثاه أهل الكوفة يستفتونه ، ويقول : أليس فيكم ابن أم الدهاء ؟ .

* حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا محمد بن عنمان بن أبي شيبة أنا أبي ثنا جرير عن أشعث بن إسحاق. قاكان بقال: سعيد بن جبير جهيد العلماء.

* حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا محمد بن عبّان بن أبى شية ثنا طاهر ابن أبى أحمد ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن أبيه قال: لقد مات سعيد بن جبيروما على الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه . (١٨ - حابة ٤)

⁽١) من هنا أول المجلد المغربي الذي قدمه الينا السيد أحمد بن الصديق أثابه الله •

أى العمل خير ؟ قال : « أن تفارق الدنيا ولسانك رطب من ذكر الله به رواه معاوية بن صالح عن عمرو بن قيش مثله .

٣٤٧ - محمد بن زياد الإلهاني

أن الشيخ رحمه الله : ومنهم محمد بن زياد الالهاني رضى الله بعالى عنه. * حدثنا سلمان بن أحمد ثنا موسى بن عيسى بن المنذر الجمعى ثنا أبي ثنا . قال : أعطاني محمد بن زياد دينارا بقال اشتر به زيتا و لا عال عند.

بقية . قال : أعطانى محمد بن زياد دينارا بقال اشتر به زينا ولا مماكس ؛ فإنى أودكت القوم فإذا اشترى أحدهم البضاءة لم يماكس فى شى. مما يشتريه .

* حدثنا أبي وأبو محمد بن حيان قالا: ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا أحمد بن سعيد الكندى ثنا بقية حدثى محمد بن زياد. قال: اجتمع رحال من الأخيار _ أو قال العلماء والعباد _ وذكروا الموت ؛ فقال بعضهم : لولا أنه أنانى آت أو ملك المدت قال. : أ. كرية المعنا المستخدم : لولا أنه

أتاني آت أو ملك الموت فقال : أيكم سبق إلى هذا العمود فوضع عليه يده مات ؛ لرجوت أن لايستفي إليه أحد منكم شوقا إلى لقاء الله .

﴾ أسند محمد عن أبى أمامة ؛ وجابر ؛ وعبد الله بن بسر ؛ وأبى عتبة الحولاني ؛ وغيرُهم .

* حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا الوايد بن عتبة ثنا بقية حدثني محمد . قال : كنت آخذ بيد أبى أمامة وهو منصرف إلى بيته ؟ فلا يم على أحد مسلم ولا نصرانى ولا صغير ولا كبر إلا قال سلام عليكم ؟ سلام عليكم ؟ فإذا انتهى إلى باب الدار التفت إلينا ثم قال : يا ابن أخى أمم نا نبينا عليه السلام ، « أن نفشى السلام بيننا » .

٣٤٨ – عبدة بن أبي لبابة

🇳 قال الشيخ رخمه الله : ومنهم عبدة بن أبي لبابة رضى الله تعالى عنه •

* حدثنا سلمان بن أحمد ثنا أحمد بن عبد الوهاب ثنا أبو المفيرة ثنا

الأوزاعي عن عبدة . قال : إن أفرب الناس من الرياء آمنهم له .

حدثنا سلمان بن أحمد ثنا أحدثنا أو الغيرة ثنا الأوزاعي ثنا عبدة .
 قال : إذا خم الرجل القرآن بنهار صلت عليه اللائكة حتى يمسى ، وإذا فرغ

منه ليلا صلت عليه الملائكة حتى يصبح .

* حدثنا [سلمان بن أحمد ثنا](ا) أحمد ثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي عن عبدة . قال : كانت فتنة ابن الزبير تسع سنين، فما أخبر شريح عنها وما استخبر . * حدثنا محمد بن معمر ثنا أبو شعب لحدالي ثنا محمد بن عبد الله ثنا

الأوزاعي حدثي عبدة . قال : إن الرجل من أهل الجنة ليخرج من عند أهله فلا يرجع حتى يزداد شرقا إلى زوجته سبعين ضغا ويزداد^(۲) ضغه .

* حدثنا سلمان بن أحمد ثنا أحمد بن مسعود المقدسي ثنا عمرو بن أبي سلمة ثنا الأوزاعي عن عبدة . أن شريحا لحما دخل على امرأنه دعا بالبركة ، ثم قال : إنى راكع فاركمي ، فلما ظنت أنه قد فرغ من ركوعه قامت حق جلست إلى جانبه ، ثم قالت له : قد كان في قومك لي أكفاء ، وكان لك في قومك أكفاء ولكن جع بيننا القدر ! فمرنى بما شئت ، ثم قالت : لملك تسكره أن تدخل على أمى في هذه الأيام ، قال : نعم ! فيعث إلى أمها أن لا تدخلى على سنتين ، فلم تدخل علمها سنتين ؟ ثم جاءت بعد ذلك فعرفها بالشبه ؛ وقال :

هذه ابنتك امرأة ابنك هى فى يدك .

* حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا عبد الله بن سليان ثنا محمود بن خالد تنا عمر
ابن عبد الواحد عن الأوزاعى عن عبدة . قال : إن ناركم هذه لتعوذ بالله من
ند

* حدثنا أحمد ثنا عبدالله ثنا عباس بن الوليد بن مزيد ثنا أي ثنا الأوزاعي عن عبدة . قال : قال الشيطان مهما أعجزتي ابن آدم ؛ فلن يعجزتي في اثنين . ماله من أبن اكتسبه ؟ وفها أنفقه ؟ . ﴿

(۱) سقط من ز • (۲) في المغربية : مثله . (۸ _ حلية _ سادس)

عليه فقال: إين همى كوى جكوى. فقال الحسن: إيش يقول؟ قال يقول ؛ هذا الذي يقول البين يقول البين يقول البين يقول البين يقول البين يقول المناز ورغبه في الحجر وزهده في الدنيا . النار ورغبه في الحجر وزهده في الدنيا . فقال أبو محمد: ابن كوى؟ فقال الحسن: أنا صامن لك على الله ذلك ، ثم انصرف من عنده فلم بزل في تبديد ماله وشيئه حتى لم يبق على شيء ، ثم جعل بعد يستقرض على الله .

* حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أجمد بخة حنبل حدثنى أبى ثنا يونس قال : جاء رجل إلى أبى محمد فشكى إليه دينا عليه . فقال : اذهب واستقرض وأنا أضمن ، قال : فأنى رجلا فاقترض منه خمسائة درهم وضمها أبو محمد ثم جاء الرجل فقال : يا أبا محمد دراهمى قد أضرى حبسها ، ققال نعم ! غدا فتوضأ أبو محمد ودخل المسجد ودعا الله تنالى وجاء الرجل فقال له اذهب فان وجدت فى المسجد شيئا فحده ، قال فذهب فاذا في المسجد صرة فها خمسائة ، فرجع إليه فقال : يا أبا محمد تلك الدراهم تزيد فقال : إن كانى راسخت جرب سخت . اذهب هى لك _ يعنى من وزنها فوزنها راجعة .

* حدثنا محمد بن إبراهم بن على ثنا محمد بن لحسن بن قنيبة ثنا أحمد بن مزيد الحزاز ثنا ضعرة ثنا السرى بن بحي وغيره عن حبيب أبى محمد : أنه أصاب الناس مجاعة فاشترى من أصحاب الدقيق دقيقا وسويقا بنسيئة وعمد إلى خرائطة فخيطها ووضعها نحت فراشه ثم دعا الله فجاء أولئك للذين اشترى منهم يطلبون حقوقهم . قال : فأخرح تلك الحرائط قد امتلات فقال لهم زنوا فوزيوا فاذا هو يقوم من حقوقهم .

* حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجانى ثنا الحسن بن سفيان ثنا غالب ابن وزير الغزى ثنا ضمرة ثنا السرى بن نحيى . قال : قدم رجل من أهل خراسان وقد باع ما كان له بها وهم بسكنى البصرة ومعه عشرة آلاف درهم قلما قدم البصرة وهم بالحروج إلى مكة هو وامرأته سأل لمن يودع العشرة

آلاف درهم؟ فقيل: لحبيب أبي محمد فأتاه عقال له إلى حاج وامرأى وهـــذه العثيرة الآلاف درهم أردت أن أشترى بها منزلا بالبصرة فإن وجدت منزلا ويخف عليك أن تشترى لنا بها فافعل ! وسار الرجل إلى مكة فأصاب الناس بالبصرة مجاعة فشاور حبيب أصحابه أن يشترى بالعشرة الآف دقيقا ويتصدق په . فقالوا له : إمّا وضعها لتشترى بها مغرلا ، فقال : أنصدق بها وأشترى له سا من ربى عز وجل منزلا في الجنة ، فإن رضي وإلا دفعت إليه دراهمه . قال : فاشترى دقيقًا وخبزه وتصدق به فلما قدم الحراساني من مكة أنى حبيبًا فقال: يا أبا محمد أنا صاحب العشرة الآلاف فما أدرى اشتريت لنا بها منزلا أو تردها على فأشترى أنا بها ؟ فقال : قد اشتريت لك منزلا فيه قصور وأشجار وعُمار وأنهار ، فانصرف الحراساني إلى امرأته فقال : أرى قسد اشترى لنا حبيب أبو محمد منزلا إني أراه كان ليعض المؤك قد عظم أمره وما فيه.قال ثم أقمت يومين أو ثلاثة فأتيت حبيبا فقات : يـ أبا محمد المنزل ففال قد اشتريت لك ـ من ربي منزلا في الجنة بقصوره وأسهاره ووسفائه ، فانصرف الرجل إلى امرأته فقال لها إن حبيبا إما اشترى لنا من ربه المزل في الجنة . فقالت : يافلان أرجو أن يكون قد وفق الله حبيبا وما قدر ما يكون لبثنا في الدنيا فارجع إليه فليكتب لنا كتابا بعهدة المنزل ، قال: فأتيت حبيبا ففلت له: يا أبا مخمد قبلنا ما اشتريت لنا فاكتب لنا كتاب عيدة . همال : نعم ؛ فدعا من يكتب له الكناب فكتب .

« بسم الله الرحمن الرحم هذا ما اشترى حبيب أبو محمد من ربه عز وجل لغلان الحراساني ، اشترى له منه منزلا في العبنة بقصوره وأنهاره وأشجاره ووصفائه ووصفائه بعشرة آلاف درهم فعلى ربه تعالى أن يدفع هذا المنزل إلى فلان الحراساني وبيرى وحبيبا من عهدته وفأخذ الحراساني الكتاب وانطلق به إلى امرأته فدفعه إليها فأقام الحراساني نحوا من أربعين يوما ثم حضرته الوفاة مأوصى إلى امرأته إذا غسلتموني وكفنتموني فادفي هذا الكتاب المراته إلى الحراساني فوجدوا على ظهر المجلوه في أكفاني، ففعلوا ودفن الرجل الحراساني فوجدوا على ظهر

قال : (قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هوازن بالجمرانة ، فسمعتمن رجل من الأنصار كلة فيها موجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عبد الله : فما ملكت نفسى حتى أنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرته، فنع وجهه ، قال عبد الله : فلو ددت أنى كنت افتديت ذلك بكل أهلى ومالى ولم أخره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أوذى فقد أوذى موسى

بأكثر من هذا فصبر ، وقال : إن نبيا من الأنبياء كان فى قومه يضربونه حتى شجوه على وجهه ، فقال اللهم اغفر لقومى فانهم لايعلمون » . * حدثنا أحمد بيزه جعفر بن مالك ثنا بشر بن موسى ثنا يحيى بن اسحاق

السليحيني ثنا حاد بن جعفر بن مالك ثنا بشر بن موسى تنا يحيى بن اسحاق م السليحيني ثنا حماد بن جعفر بن مالك ثنا بشر بن موسى ثنا محيى بن اسحاق م السليحيني ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاها عن عمرو بن دينار عن

طاووس عن ابن عباس. قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَمِرَ أَنَّ اللهُ عَلَى سِرُو بِن رَبِيرَ عَنَ أَسِدَ عَلَى سِبَعَةً أَعْضَاء ، الأنف ، والجبهة ، والراحتين ، وأطراف الأصابع(١) ولا أكف شعرا ولا ثوبا » .

ولا أكف شعرا ولا ثوبا » .

* حدثنا محمد بن أحمد بن محمد ثنا أحمد بن عبد الرحمن السقطى ثنايزيد

ابن هارون أنبانا حماد بن زيد عن شعب بن الحبحاب قال سمعتأنس بن مالك يقول : « أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية وجعل عنقها صداقها » . * حدثنا محمد بن على بن حبيش قال ثنا الحسن بن على بن الوليد الفسوى ثنا خالد بن حدث قال ثنا . له بن حدث من على بن الوليد الفسوى

ثنا خالد بن خدش قال ثنا حماد بن زيد عن يحيى بن عن محمد بن جريل عن أيوب عن بوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام . قال: (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أيبع ماليس عندى_أوقال_سلعة ليستعندي ﴾ قالحماد

ابن زيد: حدثنيه أيوب عن يوسف عن حكيم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا إبراهيم بن الفضل ثنا شهاب بن عباد ثنا حماد بن زيد عبر عمر و ين دينار . قال صمت بن عجر قبل ن حكرا

عباد ثنا حماد بن زید عن عمرو بن دینار . قال سمت بن عمر قول : «کنا لا نری بالمخابرة بأسا حتی کان عام أول ، فزعم رافع بن خدیج أنالنبی صلیالله علیه وسلم نهی عنها » .

* حدثنا أحمد بن إبراهيم بن يوسف ثنا محمد بن شير زاد ثنا سلمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن زيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله

عليه وسلم . قال : ﴿ أُولُ مَا تَفَقَدُونَ مِن دَيْنَكُمُ الصَلاةِ ﴾ . * حدثنا محمد بن على بن حبيش ننا أحمد بن القاسم بن مساور ثنا خلف

* حدثنا محمد بن على بن حبيش ننا احمد بن القاسم بن مساور ننا خلف ابن هشام ننا حماد بن زيد عن أبى حازم عن سهل بن سعد ــ أو غيرهــرفعه. قال : ﴿ إذا بلغ العبد ــ أو قال إذا عمر العبد ــ ستين سنة فقد أبلغ الله إليه ،

وأعذر الله إليه في العمر » .

* حدثنا أحمد بن جعفر بن معبد ثنامجي بن مطرف (١) قال دخلت على عثمان أبن أبي العاص فدعا بلبن ولقمة فقلت إني صأئم ، فقال : « إنى سمعترسول الله عليه وسلم يقول الصيام جنة كجنة أحدكم من الفتال، قالوكان آخر

عهد عهده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بعثني أميرًا على الطائف قال لي

قدر الناس فان فيهم السقيم والضعيف ، والكبير وذا الحاجة » .

* حدثنا محمد بن اسحاق بن أبوب ثنا محمد بن الجعد ثنا عبيد الله بن عمر
ثنا حماد بن زيد عن ليث عن زياد عن أى هريرة . قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : «حق الضيف على من يضيفه ثلاث فما أكثر من ذلك فهو
صدة ، فليرتحل الضيف عنهم ولا يؤتمهم » .

* حدثنا محمد بن إسحاق بن أيوب ثنا جعفر الفريابي ثنا المقدى ثنا حماد ابن زيد ثنا عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم بن عبد اللهبن عمرعن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم". قال: « من رأى مبنى فقال الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضلني عليك وعن كثير من خلقه تفضيلا ،

إلا صرف الله عنه ذلك الداء كاننا ماكان »

* حدثنا محمد بن معمر ثنا جعفر الفريابي قال ثنا عبيد الله بن عمر
ثنا حماد بن زيد ثنا أيوب عن ابي أبي مليكة . قال قال ابن عباس : ﴿ لماطمنُ
عمر كنت قريبًا منه فمست بعض جمده وقلت جداً لا تمبه النار ، قال فنظر

^{. (}١) كذا ف الأصل ولم يستوف المدد

^{· (}١)كذا ف الأصل وف السند سقط

* حدثنا محمد بن على بن حبيش ثنا أحمد بن حماد بن سفيان القاضي ثنا

تزمد بن عمرو بن البزاز ثنا يزيد بن مروان ثنا مالك بن أنس عن الزهرىعن

سهل بن سعد « أن الني صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان »

حدیث مالک تفرد به عبد الله یعرف بالقدامی 🕟

* حدثنا محمد بن حمد ننا محمد بن ملمان ثنا أحمد بن عبد الرحمن

* حدثنا محد بن حميد من حمد بن سعبي سعبي الله عن محد بن المنكدر

ابن يونس ثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة ثنا مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر

عد مالان تالت : 8 دخل على الذي صلى الله عليه وسلم رجل فقال

بئس أخو المشيرة ، ثم أمر بوسادة فالقيت له ، فعان عالمه ما حرج . يا رسول الله ! قلت بئس أخو العشيرة ثم أمرت من يلقى إليه الوسادة ، فقال إن من شرار الناس الذين يكرمون انقاء شرهم ، صحيح متفق عليه من حديث

عروة عن عائشة غرب من حديث مالك عن محمد تفرد به عنه عبد الله بن محمد . * حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا محمد بن غالب ثنا القعني عن مالك ح وحدثنا محمد بن حميد ثنا عبد الله بن أبى داود ثنا عبد الملك بن شعب بن الليث بن

سعد حدثنى أبى عن جدى عن مجمى بن أيوب عن مالك عن أبى الزبير عن جابر . قال : ﴿ نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديبية البدنة عن حبعة ﴾ مشهور فى الموطأ من حديث مالك ، غريب من حديث الليث عن يجمي

عن مالك تفرد به عنه أولاده . * حدثنا سلمان بن أحمد ثنا أحمد بن داود المكي ثنا على بن قتيبة الرفاعي ثنا مالك بن أنس عن أبي الزبير عن جابر . قال قال رسول ألله صلى الله عليه وسلم : « بروا آباء كم يبركم أبناؤكم ، وعفوا تعف نساؤكم » . غريب من

حديث مالك عن أبى الزبير تفرد به على بن قتيبة . * حدثنا سلمان بن أحمد ثنا أحمد بن يحي بن خالد بن حيان ثنا محمد بن سلام ثنا يحي بن بكير ثنا مالك عن محمد بن عمروعن أبى سلمة عن أبى هر يرة. قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن من الذنوب ذنوبا لايكفرها الصلاة

ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة ، قالوا فما يكفرها يارسول الله ؟ قال الهموم في طلب المعيشة » قال أحمد بن محي فقلت : كيف سمت هذا من محي بن بكير ولم يسمعه أحد غيرك ؟ ! فقال كنت عند محي جالسا فجاءه رجل فذكر ضعف حاله ، فقال ابن بكير ثنا مالك وذكره . غريب تفرد به محمد بن سلام عن محي عن مالك .

غريب من حديث مالك عن الزهرى عن سهل ، تفرد به يزيد بن عمرو عن يزيد . عن يزيد . عن يزيد . عن يزيد . ** حدثنا سلمان بن أحمد ثنا الحسين بن إسعاق النسترى ثنا محمد بن العرج ابن ميسرة ثنا حبيب كانب مالك عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن

أبي هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لَا يَجْمُعُ اللهُ تَعَالَى بَيْنَ مِ مِنْ يَنْفَقَ فَى سِبِلُه ، وبين مِن يشح بما أعطاه الله ﴾ غريب من حديث مالك تفرد به محمد بن الفرج عن حبيب . * حدثنا محمد بن المطفر ثنا محمد بن الحسين بن حفص ثنا أبو سبرة المدنى

* حدث عد بن الذهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا قال : يارسول الله أوسني ، قال : « لا نفض » . غريب من حديث مالك عن الزهرى تفرد به أبو سبرة عن مطرف . * حدثنا عبد الله بن محمد بن عان الواسطى ثنا محمد بن أحمد بن سهل الركاني القاضى ثنا عبد الله بن محمد بن شامحد بن سلة عن المغيرة بن عبدالرحمن

عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

﴿ إِمَا النَّاسِ كَإِبِلِ مَائةً ، لانكاد تجد فيها راحلة ﴾ ، غرب من حديث مالك عن الزهرى متصلا لم نكتبه إلا من حديث سلة عن المفيرة .

﴿ حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ثنا يحيى بن محمد ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن يونس السراج ثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة المصيصي ثنا مالك عبد الرحمن بن يونس السراج ثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة المصيصي ثنا مالك

عبد الرحمن بن يونس السراج ثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة المصيصى ثنا مالك ابن أنس عن محمد بن المسكدر عن جابر بن عبد الله . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دخلت الجنة فرأيت فيها قصرا من ذهب ، فقلت لمن هذا ؟ فقالوا لرجل من قريش ، فظنت أنه لي فقلت : ومن هو ؟ قالوا عمر بن الحطاب فأردت أن أدخله فذكرت غيرتك يا أبا حنص ، فبكي عمر وقال : أما عليك فلا أغار » صحيح من حديث محمد عن جابر متفق عليه غريب من

وحدثنا سلمان بن أحمد ثنا مطلب بن شعيب ثنا عبد الله بن صالح حدثنى الليث ابن سعد عن محيي بن أيوب عن مالك عن أيوب السختيانى عن ابن سيرين عن أم عطية أنها قالت : « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثا ، أو خسا ، أو أكثر من ذلك، فإذا فرغتن فاذننى قالت : فلما أن فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوه فقال : اشعر نها إياه _ يعنى إزاره _ عصيح متفق عليه من حديث مالك فى الوطأ غريب من حديث اللبث عن يحيى ابن أيوب .

* حدثنا سلمان بن أحمد بن أيوب ثنا يحيى بن أيوب الملاف ثنا محمد بن روح القشيرى ثنا يونس بن هارون الأزدى ثنا أبى عن مالك بن أنس عن مأييه عن جده عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث يفرح بهن البدن ، ويربو علما ، الطيب ، والثوب اللبن ، وشرب العسل » . غرب من حديث مالك عن أبيه تفرد به القشيرى .

* حدثنا القاضى أبو أحمد محمد بن إحمد بن إبراهم ثنا عبد الله بن محمد المعمرى ثنا إسماعيل بن أبى أويس أخبرى مالك بن أنس عن حماد الطويل عن أنس بن مالك ﴿ أَن رسول الله عليه وسلم نهى عن يبع الممارحي ترهي قيل، وما ترخي ؟ قال حتى تحمر ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت إن منع الله المحرة في يأخذ أحدكم مال أخيه م محميع في الموطأ واللفظة الأخيرة لا يرومها كل أمحاب الموطأ .

* حدثنا محد بن الحسن بن على اليقطيني ثنا الحسن بن أحمد بن قبل الأنطاكي ثنا صالح بن زياد السوسي ثنا أحمد بن يعقوب ـ صحبنا في طريق مكة سنة خمس وماتتين ـ ثنا خالد بن إساعيل الأنصاري ثنا مالك بن إأنس عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد إملاك رجل أو أمرأة من الأنصار ، فقال : أين شاهد كم ؟ قالوا يا رسول الله وما شاهدنا ؟ قال الدف فأتوا به ، قال اضربوا على رأس صاحبكم ، ثم جاءوا بأطباقهم فنثروها فهاب القوم أن يتناولوا ، فقال رسول الله عليه وسلم : ما أذين الحلم ، مالكم

لا تتناولوا ؟ قالوا يا رسول الله ألم تنه عن النهبة ؟ قال : نهيت كم عن النهبة فى العساكر ، فأما فى هذا وأشباهه فلا ﴾ غريب من حديث مالك وحميد لم نكتبه إلا من حديث صالح بن زياد .

* حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن مقسم ثنا عبد الله بن محسد بن إسحاق ثنا أحمد بن محمد بن السيان التيمى ثنا مالك بن أنس حدثنى حماد بن سلمة عن أبي العشراء الدارى عن أبيه . قال : « قلت بارسول الله فيم تكون الذكاة ؟ في الحاصرة أو اللبة ؛ قال : لو طعنت في فيخذها أجزأ عنك » مشهور من حديث حماد ، غريب من حديث مالك لم نكتبه إلا من هذا الوجه .

* حدثنا نافع بن محمد بن أبي عوانة أبو النضر ثنا جدى أبو عوانة الأسفر ابنى ثنا على بن بريد بن منجح ثنا عمر بن أبوب ثنا ضمرة عن مالك بن أنس عن وبيعة بن أبى عبد الرحمن عن أنس بن مائك . قال : « نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابنه إبراهيم وهو في حجره يموت ، فقاضت عيناه ، فقال له عبد الرحمن : أنسكي يا رسول الله وقد نهيتنا عن البكاء ؟!! فقال : إنى لم أنهم عن هذا ، إن هذا رحمة ، من لا يرحم لا يرحم ه . غرب من حديث ماك وربيعة تفرد به عمر بن أبوب وهو الغفارى ـ عن أبي ضمرة .

* حدثنا عبد الله من جعفر ثنا إسماعيل من عبد الله ح . وحدثنا أبو بكر ابن خلاد ثنا محمد بن يونس الشامى قالا : ثنا محمد بن سلمان الفرشى ثنا مالك ابن أنس عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سعيد بن السبب عن ابن عمر قال : حدثنى والدى عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بين بيق ومنبرى روضة من رياض الجنة » . غريب من حديث مالك وربيعة تفرد به محمد بن سلمان بن معاذ أبو الربيع النيمى البصرى .

* حدثنا أبو محر محمد بن الحسن بن كوثر ثنا محمد بن سلمان بن الحارث ح . وحدثنا حبيب بن الحسن وفاروق الحطابي قالا : ثنا أبو مسلم الكثيي ثنا أبو عاصم النبيل ثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارعن

وحدثنا جفر بن محمد ثنا أبو حسين ثنا يحيى الحانى ثنا عبد الله بن المبارك قالا: ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر ﴿ أَنِ النِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ نَهَى عَنْ بيع حبل الحبلة ﴾ مشهور من حديث مالك فى الموطأ .

* حدثنا أبو بكر بن خلاد وأحمد بن يوسف قالا : ثنا موسى بن هارون ثنا حباب بن جبلة ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر ﴿ أَنَّ النِّي صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وسلم كبر على النجاشي أربعا ﴾ تفرد به عن مالك حباب ومكى بن إبراهيم

* حدثنا عبد الملك بن الحسن العدل ثنا يوسف القاضى ثنا عمرو بن مرزوق ثنا مالك عن نافع عن ابن عمرعن النبي صلى الله عليه وسلم : « ماحق

أمرى، له شىء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » ، مشهور فى الموطأ .

* حدثنا سليان بن أحمد ثنا على بن سعيد الرازى ثنا إبراهيم بن المستمر العروق ثنا عثمان بن عمر ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم مم برجل يعظ أخاه فى الحياه ، فقال : دعه فإن الحياه من الإيمان » غريب من حديث مالك عن نافع مشهور من حديثه عن الزهرى عن سالم .

* حدثنا الحسن بن أحمد بن صالح السبيعى ثنا عبد الله بن الصقر السكرى ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله وضع عن أمتى الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . غريب من حديث مالك تفرد به ابن مصفى عن الوليد

راشد ثنا عبد الله بن أبى رومان ثنا ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبى سلى الله عليه وسلم أنه قال : « دع مايريك إلى ما لا يريك فإنك لن عجد فقد شىء تركته لله عز وجل » غريب من حديث مالك تفرد به ابن أبى رومان عن ابن وهب

* حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرىء ثنا أبو بكر بن

* حدثنا القاضي أبو أحمد عمد بن أحمد بن عمر الكشي _ عـكمة _ ثنا

إبراهيم بن يوسف البلخى ثنا مالك عن أنام عن أبن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «كل مسكر حرام وكل مسكر خمر » تفرد به إبراهيم

على منصف المان بن أحمد ثنا محمد بن نوح بن حرب المسكرى ثنا الهاجر ابن إبراهيم ثنا عبد الوهاب بن نافع ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي ذر: ﴿ يَا أَبَا ذَرِ ! إِنَّ الدَّنِيا سَجِنَ المؤمن ، والقبر أمنه ، والجنة مصيره ، يا أبا ذر إن المؤمن لم يجزع من ذل الدنيا ولم يبل من أهلها وعزجها » مصيره ، يا أبا ذر إن المؤمن لم يجزع من ذل الدنيا ولم يبل من أهلها وعزجها »

* حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطى ثنا على بن إبراهيم بن الهيثم ثنا على بن الحسين بن الحواص ثنا عبد الله بن إبراهيم بن الهيثم الفقارى ثنا مالك بن أنس والعمرى عن نافع عن ابن عمر . قل : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قضى لأخيه عاجة كنت واقفا عند ميزانه ، فإن رجح وإلا

غريب من حديث مالك لم نكتبه إلا من حديث الهاجر .

شفعت له » . غریب من حدیث مالك تفرد به النفاری . * حدثنا أبو نصر محمد من أحمد النیسابوری ـ یغداد ـ ثنا محمدین السیب

الأرغيانى ثنا إسحاق بن وهب ثنا عبد الله بن وهب ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال سعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿ أَلَا أَدَلَكُم عَلَى أَشَرَفُ أَمْدُ وَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ ا قال : من طال عمره ، وحسن عمله ، ورجى خيره ، وأمن شره ، ألا أدلكم على شرار أمتى ؟ قالوا نعم ، قال : من طال عمره ، وساء عمله ، وأيس من خيره ، ولم يؤمن شره » . غريب من حديث

مالك تفرد به إسحاق بن وهب عن ابن وهب :

* حدثنا محمد بن عمر بن سلام الحافظ ثنا محمد بن على بن إسماعيل المروزى

* حدثنا محمد بن عمر بن سلام الحافظ ثنا محمد بن على بن إسماعيل المروزى

ثنا محمد بن أسلم ثنا صخر بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر . قال قال الذي هو

ملى الله عليه وسلم : ﴿ من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليأت الذي هو

أحسن وليستغفر الله ﴾ . غريب من حديث مالك تفرد به محمد عن صخر .

(٢٣ _ حلية _ سادس)

* حدثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبدالله بن احمد بن حنبل حدثني أبي ثما محمد بن الحدوث أبي ثما محمد بن إدريس الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لا يسع بعضه عمل يسع بعض ، ونهى عن النبش ، ونهى عن يسع حبل الحبلة ، ونهى عن المزابنة ، _ وللزابنة يسع المحر بالنبيب كبلا » ا

* حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمود ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال:
بينا الناس بعنا في صلاة الصبيح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أثرل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها،
وكانت وجوههم إلى الشام! فاستداروا إلى السكعبة.

* حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة بن يحيي ثنا م محمد بن إدريس الشافعي ثنا سفيان عن أبوب عن ابن سيرين عن أبي هر برة أن رسول أنه صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ إذا ولغ السكاب في إناء أجدكم فليفسله

وحون المستخفى المستعدد وسم دن . و إدا وبع السخب في إناء احدام فليفسله سبع مرات أولاهن أو أخراهن بالتراب » .

* حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة ثنا الشافعي ثنا سفيان عن أبو هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثنا سفيان عن أبو هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : لا لا يبع الرجل على ببع أخيه » .

* حدثنا محمد بن المظفر ثنا محمد بن زيان ثنا سرملة ثنا الشافعي ثنا ابن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين ثنا سهل بن صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا من غسل مينا اغتسل ، وسن حمله ته صافي .

صلى الله عليه وسلم قال: « من غسل مينا اعتسل ، ومن حمله توضأ » .

- حدثنا محمد بن يمقوب النيسابورى - فيا كتب إلى - ثنا الربيع بن .
سلمان ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا سعد بن سالم القداء عن ابن م من

سلمان ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن أب الربير عن حابر قال : « قضى رسول أنه صلى الله عليه وسلم بالشنعة فيا لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

* حدثنا سلمان بن أحمد ثنا عبد الله بن أحمد بن حبل حدثني أبي ح: وحدثنا محمد بن إبراهيم ثنا ابن قبيصة ح. وحدثنا محمد بن الظفر ثنا محمد بن

زیان قالا : ثنا حرملة بن بحبی فالا : ثنا الشافعی ثنا هبد الله بن المؤمل المحزومی عن عمر بن عبد الرحمن بن بحبیت عنا عماء بن ابی رباح عن صفیة بنت(۱) قالت أخبرتنی بنت أبی بخران من نساء بنی عبد الدار قالت : دخل و می نسوة من قریش دار آل بنی حسن ننظر إلی النبی صلی الله علیه وسلم وهو یسمی بین السفا والمروة ، فرآیته یسمی من بطن انوادی وإن مُرَّره لیدور من شدة السعی ، حتی إنی لاقول إلی لاُری رکبنیه، وسمنه بقول : ۵ اسعوا فإن الله کتب علیہ کم السعی ،

* محدثنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الله الضي ثنا إسحاق بن محمد ابن إبراهيم ثنا محمد بن سعيدي غالب ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا عبدالر خن ابن أبي بكر أنه سمع القاسم بن محمد بن بكر يقول سممت عمتى عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَنْ أَعْطَى حَظْهُ مَنْ الرَّفَقَ أَعْطَى حَظْهُ مَنْ الرَّفَقَ حَرْمٌ حَظْهُ مَنْ الرَّفَقَ حَرْمٌ حَظْهُ مَنْ خَبْرِى الدُنْيَا والآخرة ، ومن حرم حظه من الرَّفَق حرم حظه من خبرى الدُنْيا والآخرة » .

* حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن أيوب ثنا عبد الله بن إبراهيم الأكفاني ثنا إساعيل بن مجمد عن ثنا إساعيل بن مجمد عن عبد الله بن مجمد عن عبد الله بن مجمد بن عقيل عن جابر ﴿ أَن رَسُولَ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ كَبِرَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلّمُ كَبِرِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ كَبِر اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَ

* حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدى ثنامهن عن عيسى و محمد بن إدريس الشافعى قالا ثنا عبد الله بن الأومل الحزوى عن عميد مولى عفراء عن قيس بن سعيد عن مجاهد عن أبى ذر قال سمعت رسول الله عليه وسلم بأذنى هاتين يقول ب « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا بعد العسر حتى تغرب الشمس ، ولا بعد العسر حتى تطلع الشمس إلا يمكنه » .

* حدثنا محمد بن المظفر ثنا على بن أحمد بن سلمان ثنا أحمد بن سعد ثنا محمد بن إدريس الشانعي ثنا مائك عن نافع (٢٠ تما سعد بن سالم عن شبيب بن عبد الله عن أنس بن مائك « أن الذي صلى الله عليه وسلم عبي عن عسب الفعل

⁽١) بياض بالأصل ٠ (٢) في السند خلل ولعله سقط عن ابن عمر ح .

* حدثنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن صدفة حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرى حدثنا أبو حديثة حدثنا سفيان الثورى عن ابن أبى ذيب عن الزهرى عن عباد بن بميم عن عمه قال: « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم متكنا واضعاً إحدى رجليه على الأخرى » غريب من حديث الثورى ما كتمته عاليا إلا من حديث أبى حذيفة.

* حدثنا سلمان بن أحمد حدثنا عباد بن عبد الله العدى حدثنا بزيد بن أبى حكيم العدى حدثنا سفيان الورى عن محمد بن إسحاق عن رجل عن القاسم بن محمد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ السواك مطهرة للفم مرضاة لله م كذا رواه بزيد ولم يسم الرجل، ورواه المؤمل بن إسماعيل وكناه.

* حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا محمد بن محمد بن سلمان حدثنى عبد الله بن الليث المروزى حدثنا مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثورى وشعبة عن محمد بن إسحاق عن أبى عتبق النيمى عن الداسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ السوالة مطهرة المنم مرضاة المرب ﴾ .

* حدثنا أبو بكر الطلحى حدثنا على بن العباس بن الوليد والوليد بن على ابن الوليد والوليد بن على ابن الوليد قال : حدثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : ۵ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يسع الغرر » تفرد به معاوية عن سفيان

وسم من يع سور " مود به سوري عن سين الراهم بن شبيب ح . وحدثنا عبد الله بن محمد بن اجمد حدثنا القاضى أبو أحمد حدثنا أحمد قالا : حدث الراهم بن محمد بن الحمارت حدثنا محمد بن المحارث حدثنا سفيان عن محمد الحارث حدثنا سفيان عن محمد ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج . قال قال رسول الله على وسلم : « أسفروا بسلاة الفجر وقال ابن شبيب « بصلاة الصبح » ، تفرد به النعان عن سفيان .

حدثنا أبو بكر الطلحى حدثنا عبيد بن غنام حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة
 حدثنا وكمع حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم

هن ابن عمر أنه طنق امرأنه وهى حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: ٥ مره فليراجعها ثم ليطافها طاهراً أو حاملا ﴾ .

عد حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا إسعاق بن أهما المارسي ثنا النجاري حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن محمد بن عبد ارحن مولى آل طلعة عي الرهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ولا تهاجروا ولا ندايروا وكونوا عباد الله إخواراً ، هجرة المؤمن ثلاث فإن تسكلها وإلا أعرض الله عنهما حتى يتسكلها » غرب من حديث الثوري تفرد به الفريلي.

* حدثنا أبو بكر الطلحى حدثنا على بن الحسن بن الحسين الرقى حدثنا أبو إسعاق الراهم بن شحد بن الصفار الرقى حدثنا أبو صالح الفرارى عن سفيان عن أبى الرجال عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله علمه وسلم قال: (كسر عظم الميت كسدره حياً ؛ غريب من حديث الثورى تفرد به الفراء عن الفرارى

* حدثنا أبو محمد بن حيان حدثنا يحيى بن محمد بن ساعدة حدثنا بكر بن عبد الوهاب حدثنا أبو نباته يونس بن يحيى حدثنا النورى عن أبى الرجال عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم 1 نهى عن نقع البئر » أبوالوجال اسمه محمد بن عبد الرحمن نفرد بهذا الحديث عن الثورى أبو نباته .

* حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان حدثنا عبد الله بن أحمد بن حبل حدثن أبي حدثنا محمي بن سعيد عن سفيان حدثني محمد بن أبي بكر _ يوني ابن عمرو ابن حرم – عن عبد اللك بن أبي بكر _ يعني ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام _ عن أبيه عن أم سلمة قالت : ﴿ إِنْ رَسُولُ الله صلى لله عليه وسلم لما توجها أقام عندها ثلاثة أيام ، وقال : إنه ليس بك على أهلك هوان ، إن شبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » لم يروه عن المثوري مجردا إلا محيى بن سعيد

 حدثنا سلمان بن أحمد حدثنا معاذ بن الشي حدثنا محمد بن كثيرح وجدثنا أيو بكر بن مالك حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنى أبى حدثناعيد الرحمن

والآخر من المفرب مع أحدهما الذهب يضعه موضعه _ والآخر يذكر الله حتى يلتقياكان الذي يذكر الله أفضلهما _ أو قال أعظمهما أجرا _ أبو يحيي اسمه يزيد بن الـكلاعي ماكتبته فيما أعلم إلا من هذا الوجه .

* حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا عمى أبو كر ثنا وكيع عن مسمر عن بونس بن عبيد عن أنس بن سيرين عن أنس ابن ماك قال : « نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه لا بيه وأمه » . تفرد به محمد بن عثمان مجردا موصولاً .

* حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا محمد بن أحمد بن راشد ثنا محمد بن سلمان المسكى ثنا أبو أسامة ثنا مسمر وسفيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله ابن عمرو . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن ۽ . تفرد به أبو أسامة عنه .

* حدثنا القاضي أ و أحمد محمد بن أحمد ومحمد بن المظفر قالا : ثنا على بن الفتح العسكري ثنا أحمد بن على بن محمد العمي ثنا خالد بن عبد الرحمن ثبنا مسعر عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان . قال : « مر بي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أغرس الفسيل فأعانني فلم يضع لي فسيلة إلا نبتت . وقال : يا سلمان إباك أن تبغضني . قلت : يا رسول الله كيف أبغضك وقد خرجت أطلب الإسلام قبل أن تبعث ؟ قال : تبغض العرب فتبغضني . تفرد به العمي عن خالد عن مسعر .

. ٣٩ ــ سفيان بن عيينة

🧔 ومنهم الإمام الأمين . ذو العقل الرصين . والرأى الراجح الركين • المستنبط الممانى والمرتبط المبانى ، أبو محمد سفيان بن عينة الهلالى . كان عالما ناقدا . وزاهدا عابدا ، علمه مشهور . وزهده معمور .

* حدثنا محمد بن إبراهم ثنا محمد بن الحسن بن على بن حرب القاضي ثنا

محمد بن عمرو بن العباس قال سمت ابن عيينة يقول : إذا حجمت هاتين كل أمرى إذا صبرت على البلاء ورضيت بانقضاء قال سفيان وقال عمر بن الحُطاب: ما أبالى على ما أصبحت على ما أحب أو على ما أكره إنى لا أدرى الحمير فيما

* حدثنا عبد الله بن محمد بن جعنر ثنا الحسن بن إبراهيم بن بشار ثنا سليمان بن داود أبو أيوب تنا سفيان بن عبينة قال : كان رجل يقول علمي بصالح نفسى علمي بفسادها وبحسب امريُّ من الثرر أن يرى من نفسه فساداً

* حدثنا عبد الله بن محمد ثنا الحسن بن إبراهيم ثنا سليمان بن دارَد ثنا سفيان قال قال رجل من العاماء : النتا نأنا أعالجهما منذ ثلاثين سنة. ترك الطمع فيما ببنى وبين الناس ، وإخلاص العمل أنه عز وجل .

* حدثنا محمد بن على ثما زكريا بن أحمد بن سليمان بن البناء الصنعانى ثنا صامت بن معاذ . قال سمعت سفيان بن عيينة يقول : من يزين الناس بشيء يعلم الله تعالى منه غير ذلك شانه الله .

*حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجرى ثنا الفضل بن محمد الجندى ثنا محمد بن ميمون الحياط . قال سمعة سفيان بن عبينة يقول : إذا كان تهارى نهار سفيه وليلي ليل جاهل فما أصنع بالعلم الذي كتبت؟

* حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو يعلى الموصلي قال سمعت إبراهيم الجوهري يقول سمت سفيان بن عبيتة يقول : إنما أوباب العلم الذين هم أهله

* حدثنا محمد بن إبراهيم بن خلاد العسكرى ثنا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله النيسابورى ثنا على بن الجعد قال سمعت سفيان بن عبينة يقول : من زيد فى عقله نقص من رزقه .

* حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا إسحاق بن أحمد ثنا محمد بن عبد الله بن أبى الثلج ثنا على بن الحسن قال سِمعت سفيان بن عيينة بقول: من رأى أنه

ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن أبي هلال الراسبي واسمه يحمد بن سليم عن إسحاق ابن عبد اقد بن أبي طلحة إن شاء الله عن جابر بن عبد الله قال : ﴿ سنعنالرسول الله صلى الله عله وسلم لحاده (؟) فيها دشيشة ﴾ •

* حدثنا سلمان بن أحمد ثنا على بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا عبد الرحمن ابن مهدى عن مجمع عن مجمع عن عجمع عن قيس ابن مهدى عن مجمع بن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن مجمع نصف صاع ابن السائب أنه لما كبر قال: إن الرجل يطعم عنه في رمضان كل يوم نصف صاع فأطعموا عنى صاعا ، قال: وكان رسول اقد صلى الله عليه وسلم شريكي في الجاهلية فأطعموا عنى صاعا ، قال: وكان رسول اقد صلى الله عليه وسلم شريكي في الجاهلية في مكان خير شريك لا يشارى ولا بمارى .

* حدثنا إبراهم بن محمد بن مميى ثما مكى بن عبدان ثنا عبد الله بن هاشم ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا محمد بن عبد الله السكبيرى عن الزهرى قال: وعقل العبد من عنه ، وعقل الحربن دينه » . وكان سعيد بن المسيب يقول ذك .

* حدثنا أحمد بن إسعاق ثنا أبو يحيى الرازى ثنا عبد الرحمن بن عمر ثنا عبد الرحمن بن عمر ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا محمد بن مروان العجلى ثنا ابن أبى نضرة عن أبيه عن أبي سعيد الحدرى أنه قرأ (إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى) إلى قوله (فليؤد الذي الثنمن أمانته) قال : هذا نسخ ما قبله .

* حدثنا أحمد من إسحاق ثنا أبو يميى ثنا عبدالرحمن من عمر ثناعبدالرحمن ابن مهدى ثنا محمد من جارعن حماد فى عبد أسره للشركون فاشتراه رجل من للسلمين فأعتمه قال: ﴿ سيده أحق به إذا دفع إلى للشترى نمنه ولا أرى عتمه

* أخبرنا أحمد ثنا أبو محبى ثنا عبد الرحمن بن عمر ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا عجد بن عمر ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا محد بن عم قال سألت الحسن عن يبع دكاكين السوق فكره يعها وشراءها وإجارتها .

* حدثنا أحمد ثنا أبو يحيى ثنا عبدالرحمن بن عمر ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا محمد بن دينار عن يونس عن الحسن في هذه الآية (وأشهدوا وإذا تبايهتم) قال: نسختها (فإن أمن بعضكم بعضا) .

ي حدثنا سلمان بن أحمد ثنا عن بن عبدالعربز ثنا أبو عبيد تناعبد الرحمن ابن مهدى عن محمد بن طلحة عن داود بن سلمان الجافى قال : كتب عمر بن عبد العربز إلى عبد الحيد بن عبد الرحمن : « سلام عليك فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام وسان خبيئة ، منها عليم عمال السوء ، إن

اصابهم بلاء وسده وجود في احسان وسال عليه والم إليك من ندلك أن توطنها قوام الدين الهدل والإحسان ، فلا يكونن شيء أثم إليك من ندلك أن توطنها لطاعة الله فإنه لا فليل من الإثم ٤٠.

هم حدثنا سلمان بن أحمد عن راشد عن ليث بن أبي رقية عن عمر بن عبد الهزر ثنا أبو عبيد ثنا عبد الرحمن عن محمد بن أبي الويضاح عن حصين عن

عجاهد أو سعيد بن جبير هكذا قال عبد الرحمن ــ قال : ﴿ كَانَتَ الْأَلُواحِ مَنَ كَرَمُرُدُ فَلَمُ الْقَاهَا مُوسَى عَلَيْهِ السلام المعمل() وبقى الحدى . . * حدثنا إبراهيم بن عبد الله أننا محمدين إسعاق ثنا عمروبن على ثنا أبومعاوية عن إسماعيل عن أبي صالح (إلا من أذن له الرحمن وقال سوايا) قال : لا إله إلا الله . قال : فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد نقال : أنا سمعته من عبدالرحمن بن مهدى عن أبي معاوية .

* حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا محمد بن يحيى ثنا عمرو بن على ثناعبدالرحمن ابن مهدى ثنا محمد بن أبى الدارمى قال سألت الحسن عن رفع الصوت بالقراءة باليل فقال: لا بأس به ما لم يخالطه رياء .

أخبرنا محمد بن يعقوب _ فيما كتب إلى _ وعبد الله بن جعفر _ فيما أذن
 لى _ قالا : ثما هارون بن سلمان ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا محمد بن النصر
 الحارثي قال : «كان الربيع بن حيثم يقول : تفقه ثم اعتزل » .

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا محمد بن الحسين الحذاء ثنا أحمد بن إبراهم
 الدورق قال حدثى عياس بن الواليد قال ابن مهدى قول صمت محمد بن يوسف
 الأصهاني قول: قد رأيت أرضكم هذه فما يسرني أنها لى بفاسين . قال :
 وخرج إلى مكم ومعه دينار قال وماكان معه في محمله إلاكساء وثوب .

⁽١) كذا بالأصل :. (؛ - حلية - الناسع)

قالا: ثنا عبد الرحمن بن مهدى أنا مهدى بن ميمون عن غيلان بن جربر عن عبد الله بن مصيد عن أبى قتادة قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين فقال: ﴿ ذَلْكُ يُومُ وَلَمْتَ فِيهِ وَأَزْلُ عَلَى فَيْهِ ﴾ .

ع حدثنا أبو بكر بن ماقك ثنا عبد الله بن أحمد حدثنى أبى ثنا عبد الرحمن ابن مهدى ثنا المننى بن سعيد عن قتادة عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رقد أحدكم عن المهلاة أو غفسل عنها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله تعلى يقول (وأفيم الصلاة لذكرى) قال : وكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى وأنت نصيرى وبك أقاتل » .

* حدثنا أبو إسحاق بن حمزة ثما عبدان بن أحمد ثنا عمرو بن العباس ثنا.
* عبد الرحمن بن مهدى ثنا الذي بن سعيد عن أبى حمزة عن ابن عباس قال لا لما أبا أبا ذر مبعث الذي صلى ألله عليه وسلم قال: اركب إلى هذا الوادى فاعلم.
لى علم هذا الرجل الذي يأتيه الحبرمن الساء واسم من قوله ثم اثنني ، فانطلق إلى مكة . وساق إسلام أبى ذر بطوله .

* حدثنا أبو بكر بن قديد ثنا أبو على محمد بن الحسنالقرى الصواف ثنا حفس بن عمرو الريابي ثنا عبد الرحمن عن الفضل بن بونس قال : ذكروا عند. الربيع بن خيثم رجلا فقال : ما أنا عن نفسى براض فأتفرغ من ذمها إلى ذم غيرها إن الناس خافوا الله على ذنوب الناس وأمنوه على ذنوبهم .

* حدثنا احمد بن إسحاق ثنا عبد الرحمن بن محمد بن سلم تنا عبد الرحمن ابن عمر ثنا عبد الرحمن ابن عمر ثنا عبد الرحمن عمر ثنا عبد الرحمن على علم الخيمي قال : كنا نشترى السرق على عهد ابن ذبيان بأدبمين فنيجها بستين إلى العطاء فسألت ابن عمر قلت : مانقول في السرق (١) قلت : الحرير قال : هلاقلت شقق الحرير قلت : نشتريها بأدبمين ونييمها بستين إلى العطاء ، فقال ؛ إذا اشتريت وتبضت وكان لك فبع كيف شئت أغلى أم أرخص .

🚓 حدثنا أحمد بن إسعاق ثنا عبد الرحمن بن محمدثنا عبد الرحمن بن عمر

ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا المفعل بن لاحق قال قلت لمحمد بن سيرين : اشترى الدنائير من الرجل وأزنها وأقبضها وأبيعها . نقال : إن متهم من يفعل ما هو أفيح من الصرف .

* حدثنا الحسن بن محمد بن كيسان ثنا موسى بن هارون ثنا عباس بن الوليد النرسى ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن منصور بن سعد حدثنى عبان بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « آخر ما سمت من رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول : لعن الله المهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . * حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا محمد بن عنمان بن أبي شبية ثنا محمي

- ابن معین ح . وحدثنا إبراهيم بن أبی حسین ثنا محمد بن عبد الله الحضری ثنا عباس بن عبد الله الحضری ثنا عباس بن عبد العظیم قالا : ثنا عبد الرحمن بن مهدی عن منصور بن سعد عن بدل عن عبد الله بن شقیق عن میسرة قال قلت : یا رسول الله می کنت نبیا ؟ قال : ۵ و آدم بین الروم و الجسد » .

* حدثنا عبد الله بن أحمد بن الفضل ثنا عباس بن الفضل بن شاذان ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا منصور بن سعد عن أبي عار مولى بني هاشم قال : سألت أبا هريرة عن القدر فقال : « أكتف منه بآخر سورة الفتح (محمد رسول الله والذبن معه) إلى آخرها . قال عبدالرحمن

حدثنا زیاد بن محمد فی جماعة قالوا : ثنا الحسن بن محمد ثنا عبد الرحمن
 ابن عمر ثنا عبد الرحمن بن مهدی ثنا معاذ بن العلاء قال سمت أبی محمدث عن
 جدی سمعت علی بن أبی طالب تقول : « ما أصبت منذ دخلت الكوفة إلا هذه
 القارورة أهداها إلى دهقان » .

...

ابن مهدى - يعنى بعثهم قبل أن يخلقهم - .

وروى عبد الرحمن عن معاذ بن معاذ العنبرى ومعاذ بن عقبة البصرى

- حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا أبو محيى الرازى ثنا عبد الرحمن بن عمر
ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن المنذر بن ثعلبة عن عبد الله بن تريد عن أبيه قال

- كان عمر يأمرنا أن نعلق نعالنا شعالنا وعشى حفاة ، قال : وكان أبي يعلق

⁽١) كذا بالأصل وفيه نتمى . ولمله قال : وما السرق ؟ .

مُم قال ؛ ليس إلى السلامة من الناس سبيل ؛ فانظر إلى مايصلح دينك فالزمه . * حدثنا محمد بن إبراهم ثنا عبد العزيز بن أبي رجاء ثنا الربيع بن سلمان قال كتب إلى البويطي وهو في السجن : حسن خلةك مع الفرباء ووطن نفسك

لهم فإنى كثيرًا ما سمعت الشافعي وهو يقول :

إلا رجلين خويلد ورجل آخر .

أهين لهم نفسى وأكرمها بهم ولا تكرم النفس التي لانهينها * حدثنا محمد بن عبد الرحمن حدثني أحمد بن محمد بن الحارث بن القتات الصرى قال سممت الربيع بن سلبان يقول كتب إلى البويطي : أن انصبنفسك

للدرباء وأحسن خلقك لأهل غاصتك ، فإنى كثيرا ما كنت أسمع الشافعي يتمثل بهذا البيت .

أهين لهم نفسي لسكي يكرمونها ولن تكرم النفس التي لاتهينها وأنا أطن أن هذا آخر كرباب أكتب إليك , وذلك أنك قد كتبت المؤامرة أن أدخل على أمير المؤمنين ، فإن دخلت عليه صدقته والناس كلمم مني في حل

* حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن حمدان ثنا أبو محمد بن أبي حاتم ثنا الربيع قال : كتب إلى أبو يعقوب البوبطي وهو في المطبق يسألني أن أصبر نفسي للغرباء ممن يسمع كتب الشافعي ، ويسألني أن أحسن خلق لأصحابنا الذين في

الحلقة ، والاحتمال منهم ، ويقول لم أزل أسمع الشافعي كثيراً يردد هذا البيت : أهين لهم نفسى لكي يكرمونها ولن تكرم النفس التي لا تهينها * حدثنا محد بن عبد الرحمن أخبرني محمد بن بحبي بن آدم ثنا محمد بن

عبد الله قال سمعت الشافعي يقول : تزوج رجل امرأه له قديمة قال : وكانت

جارية الجديدة عرباب القديمة فتقول : وما تستوى الرجلان رجل صحيحة ورجل رمى فها الزمان فشلت

ثم عربها فتقول أيضاً : وما يستوى الثوبان ثوب به البلا وثوب بآيدى البائمين جديد

* حدثنا أبو محمد بن أبي حاتم أنا الربيع بن سلمان قال قال الشافعي في

حديث النبي صلى الله علميه وسلم ﴿ أَنَّهُ نَهِي أَنْ يَسْتَنْجِي بِالرُّوثُ وَالرَّمَّةُ ﴾ فقال : الرمة هي العظم . وروى هذا المنت :

أما عظامها فرم وأما لحهسا فصليب

* حدثنا عبد الرحمن ثنا أبو محمد قال قال الربيع : سئل الشافعي عن اللماس فقال : هو اللمس باليد ، ألا ترى ﴿ أَنْ اللَّهِي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ نَهِي

عن الملامسة ﴾ والملامسة أن يلمس الثوب بيدد ويشتريه ولا يقلب ؛ قال الشافعي قال الشاعر : لمت بكني كفه طلب الغني ولم أدر أن الجود من كفه يعدى

فللا أنا منه مما أناد ذوو الغي ﴿ أَفَدَتُ وَأَعَدَانَى فَأَلَمْتُ مَا عَنْدَى * حدثنا محمد بن إراهم ثنا الحسين بن محمد بن غوث الدمشقي قال سمت الزنى يقول: كلم الشافعي في بعض ما يراد منه فأنشأ يقول .

ولقد بلوتك وابتليت خليقتي ولقد كفاك معلما تعليمي

* حدثنا محمد بن إبراهم قال حدث شعب بن محمد الدبيلي قال أنشدنا الربيع عن الشافعي :

ليت السكلاب لنا كانت مجاورة وليتنا لا نرى بما نرى أمدا إن الـكلاب لنهدأ في مواطنها والناس ليس بهاد شرهم أبــدا فاهرب بنفسك واستأنس بوحدتها تبقى سعبدأ إذا ماكنت منفردا * حدثنا أبو بكر أحمد بن القاسم البروجردى قال أملى علينا الزبير بن عبد الواحد قال : حدثني أبو بكر محمد بن مطير _ بمصر _ قال سعت الربيع يقول ممعت الشافعي بقول:

-40

إن السكلاب انهدأ في مرابضها والناس ليس بهاد شرهم أبدا فانجع بنفسك واستأنس بوحدتها تبقى سعيدآ إذا ماكنت منفردا * حدثنا أحمد بن القاسم قال أملى علينا الزبير بن عبد الواحد يقول صمعت الحسن بن سفيان يقول ببعث حرملة يقول سمعت الشافعي يقول :

لیت الـکلاب لنــا کانت مجاورة و إننا لا نری ممــا نری أحدا

* حدثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل حدثنى أبى ثما محمد بن إدريس الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لا يسع بعضكم على يسع بعض ، ونهى عن النجش ، ونهى عن يسع حبل الحبلة ، ونهى عن المزابنة ، _ وللزابنة يسع المحر بالمحر كبلا _ وعن يسع السكرم بالزبيب كبلا ﴾ 1

* حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمود ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال:
بينا الناس بعثا فى صلاة الصبيح إذ جاءهم آت نقال : إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم آزل عليه المليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الفيلة فاستقبلوها ،
وكانت وجوههم إلى الشام ! فاستداروا إلى السكمية .

* حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا حريلة بن يحيي ثنا عجد بن إدريس الشافعي ثنا سفيان عن أبوب عن ابن سيربن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ إذا ولغ السكلب في إناء أحدكم فليفسله سبع مرات أولاهن أو أخراهن بالتراب ﴾ .

* حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة ثنا الشافعى ثنا سفيان عن أبوب عن أبن سيرين عن أبو هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يسم الرجل على بيم أخيه » .

حدثنا محمد بن المظفر ثنا محمد بن زيان ثنا حرملة ثنا الشافعي ثنا ابن
 عيينة عن أيوب عن ابن سيربن ثنا سهل بن صالح عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : « من غل مينا اغتسل ، ومن حمله توضأ »

* حدثنا محد بن يعقوب النيسابورى _ فيا كتب إلى _ ثنا الربيع بن سلمان ثنا محد بن إدريس الشافعي ثنا سعيد بن سالم القدام عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : ﴿ قَفَى رَسُولُ أَنَّهُ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ بِالشَّفَعَةُ فَيا لَمْ يَقْسُم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

* حدثنا سلبان بن أحمد ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثن أبي ح: وحدثنا محمد بن إبراهم ثنا ابن قبيصة ح وحدثنا محمد بن الظفر ثنا محمد بن

زیان قالا : ثنا حرملة بن مجیی قالا : ثنا الشافعی ثنا هبد الله بن الؤمل المخزومی عن عمر بن عبد الرحمن بن مجیسن عن عطاء بن آبی رباح عن صفیة بنت (۱) قالت أخبرتنی بنت أب بخران من نساء بنی عبد الدار قالت : دخل معی نسوة من قریش دار آل بنی حسن ننظر إلی النبی صلی الله علیه وسلم وهو یسمی بین السفا والمروة ، فرأیته یسعی من بطن الوادی وإن مرزره لیدور من شدة السعی ، حق إلی لأقول إلی لأری ركبیه ، وسمته یقول : ۵ اسعوا نابن الله كتب علیسكم السعی » .

ع حدثنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الله الضي ثنا إسحاق بن محمد ابن إبراهم ثنا محمد بن سعدب غالب ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا عبدالرحمن ابن أبي بكر أنه سمع القاسم بن محمد بن بكر يقول سمت عمتي عائشة تقول قال وسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَنْ أَعْطَى حَظْهُ مَنْ الرَّفِقَ أَعْطَى حَظْهُ مَنْ الرَّفِقَ أَعْطَى حَظْهُ مَنْ الرَّفِقَ حَرْمَ حَظْهُ مَنْ خَرِي الدَّيْنَا وَالْآخَرَةَ ، وَمَنْ حَرْمَ حَظْهُ مَنْ الرَّفِقَ حَرْمَ حَظْهُ مَنْ خَرِي الدَيْنَا وَالْآخَرَةَ » .

حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن أيوب ثنا عبد الله بن إبراهيم الأكفائي
 ثنا إسماعيل بن يحيى المزنى ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا إبراهيم بن محمد عن
 عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر
 أربعا وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى » .

* حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدى أنامعن عن عيسى و محمد بن إدريس الشافعى قالا ثنا عبد الله بن المؤسل المجزوى عن حميد مولى عقراء عن قيس بن سعيد عن مجاهد عن أبى ذر قال مممترسول الله صلى الله عليه وسلم بأذى هاتين يقول به (لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا بعد العسيم حتى تطلع الشمس إلا يمكم » .

الشمس ، ولا بعد الصبح حق تطلع الشمس إلا بكه » .

* حدثنا محمد بن المظفر ثنا على بن أحمد بن سلبان ثنا أحمد بن سعيد ثنا
محمد بن إدريس الشافعي ثنا ماقك عن نافع (٢٠) ثنا سعيد بن سالم عن شبيب بن
عبد الله عن أنس بن ماقك و أن الذي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب الفسل

 ⁽١) بياض بالأصل · (٢) في السند خلل ولعله سقط عن ابن عمر ح .

* حدثنا أبو بكر بن مالك ثنا عبدالله بن احمد بن حديل حدثنى أبى ثما محمد بن إدريس الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لابِيعَ بِمَضْهُم عَلَى بِيعِ بِمَضْ ، ونهى عن النجش ، ونهى عن المنجش ، عن بيع حبار الحبلة ، ونهى عن المزابنة ، _ والمزابنة بيع الحمر بالتربيب كبلا ﴾ !

* حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمود ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال:
بينا الناس بعثا في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أثرل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها ،

وكانت وجرههم إلى الشام! فاستداروا إلى الكعبة . عدتنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة بن يحبي ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن

مد ن إدريس استعلى ساسيان من ابوب من ان سيرن من اب حريره ان رسول الله عليه وسلم قال : ﴿ إِذَا وَلِمْ السَّكَابِ فَى إِنَاءَ أَحَدُكُم لَلْفُسلَّهُ مِرَاتَ أُولَاهِنَ أَوْ أَحْرَاهِنَ بِاللّرَابِ ﴾ .

* حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة ثنا الشافعي

ثنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبع الرجل على بيع أخيه » .

* حدثنا محمد بن المظفر ثنا محمد بن زيان ثنا حرملة ثنا الشافعي ثنا ابن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين ثنا سهل بن صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ مَنْ غَسَلَ مَيْنًا اغْتَسَلَ ، وَمَنْ حَمّلُهُ تَوْسُلُ ﴾ .

* حدثنا محمد بن يمقوب النيسابورى _ فيا كتب إلى _ ثنا الرسع بن سايان ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا سعيد بن سالم القدام عن ابن جريج عن أبي الربير عن جابر قال : « فضى رسول ألله صلى ألله عليه وسلم بالشفعة فيا لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

* حدثنا سلمان بن أحمد ثنا عبد إلله بن أحمد بن حنيل حدثني أبي ح: وحدثنا محمد بن إبراهم ثنا ابن قبيصة ح. وحدثنا محمد بن المظفر ثنا محمد بن

این إبراهیم ثنا محمد بن سعیدبن غالب ثنا محمد بن إدریس الشافعی ثنا عبدالرحمن ابن آیی بکر آنه سع القاسم بن محمد بن بکر یقول سمت عمتی عائشة تقول قال رسول اقه صلی الله علیه وسلم : ﴿ مِنْ أَعْلَى حَظَّهُ مِنَ الرَّفَقَ أَعْطَى حَظَّهُ مِنَ الرَّفَقَ حَرِّهُ مَنْ الرَّفَقَ أَعْطَى حَظْهُ مِنَ الدَّيْلِ وَالآخَرَةَ ، وَمِنْ حَرِمَ حَظّٰهُ مِنَ الرَّفَقَ حَرِمَ حَظْهُ مِنْ خَبِرَى الدَّيْلِ وَالآخَرَةَ ﴾ .

* حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن أيوب ثنا عبد إلله بن إبراهيم الأكفائي ثنا إسماعيل بن يحمد المن يحمد بن عميل عن جابر ﴿ أن رسول إلله صلى الله عليه وسلم كرر

أربعا وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى » .

* حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشهر بن موسى ثنا الحميدى ثنامهن عن عيسى وحمد بن إدريس الشافعي قالا ثنا عبد الله بن الأمل المحزومي عن حميد مولى عقراء عن قيس بن سعيد عن مجاهد عن أبي ذر قال سممترسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين يقول : « لا صلاة بعد المصرحى تفرب الشمس ، ولا بعد الصبححق تطلع الشمس إلا بمكلة » .

* حدثنا محمد بن المظفر ثنا هي بن أحمد بن سلبان ثنا أحمد بن سعيد ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا مالك عن فافع (٢) ثنا سعيد بن سالم عن شبيب بن عبد الله عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب الفحل

⁽١) بياس بالأصل ٠ (٢) في السند خلل ولعله سقط عن ابن عمير ح ٠

المرام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الموفي سنة ١٨٢ من المجرة

> عنى بتصعيحه والتعليق عليه الروالوفا إلافها إلى المدرس بالمدرة النظامية بالحند

غَيْتُ بِنَسْرِ مِلِمَا الْعِيسَاء الِعَالِفَ النَّالِيَّا لِيَّتُ الْعَلَيْفِ الْعَالِيَةِ الْعِيسَاء العَلَي . بحيث رآباد الدِكنُ الحيث لـ

الطبعة الأولى : حق النشر والنقل محفوظ

أشرف على طبعه *رضاومجت ونوان* وكيل لجنة إحياء المعارف النعانية بمصر

ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لاتشبه حال الناس . ولو

- 4° -

الروم ولاتشارك واحدة منهماصاحبتها فى شى. أصابته من الغنيمة ، لاينكر ذلك منهم والى جماعة ولا عالم (١)

وقال أويوسف رحمه الله : حدثنا الكلى وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الاشعرى رضى الله عنه يوم حنين إلى أوطاس فقائل من جامن هرب من حنين، وأصاب المسلون يومثذ سبايا

وغنائم(٢) فلم يبلغنا عن رسوخ الله صلى انته عليه وسلم فيها قسم من عنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ، ولا نعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة واحدة ، وفيئاً واحداً

وحدثنا مجالد عن عامر الشعبي وزياد بن علاقة النطبي (٣) أن عمر رضى الله عنه كتب إلى سعد بن أنى وقاص رضى الله عنهما : قد أمددتك بقوم ، فن أتاك منهم قبل أن تفقأ الفتلي فأشركه فى الغيمة (٩)

(۱) وعند أن جرير: وال ، ولا عالم ، ولا جاعة
 (۲) حديث سرية أن عامر يوم حنين إلى أوطاس معروف عزج في الصحيحين

عن أبي كريب عن أبي أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى الاشعرى رضى الله عنه ، والدكلي بروى مشل هذه الاخبار عن أبي صالح عن أبي هربرة وابن عباس

(٢) هو زياد بن علاقة الثعلى بمثلثة ، أبو مالك الكونى ، روى عن عمه قطة وجهم البجل وأسامة بن شريك ، وعنه الاعمش ومسعر وشعبة وخلن . وثنه ابن معين والنسائى . وقال أبوحانم : صدوق . توفى سنة خمس وعشرين ومائة عن نحو

مائة سنة . قلت : أخرج له الستة (٤) قلت : ومرت الرواية قبل ذلك فى أوائل هذا الكتاب وليس فها ذكر زياد فىالسند ، والصيحح زيادته كما ذكره البهتى عن السافع حكاية عن أبى يوسف وكما أخرجه الامام محمد فى السير الصغير والكبير ، فلطه سنط من السند فى تلك الرواية . ومر تحقيق الحديث هناك فارجع إليه أن إماما أمر جندا أن يدفعوا مافى أيديهم منالسبي إلى أسحاب السبي بست فرائض كل رأس، لم يحز ذلك له، ولم يفذ، ولم يستقم. ولا تشبه الأثمة في هذا والناس النبي صلى الله عليه وسلم؛ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا، قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (١) وهذا حيوان بعينه يحيوان بغير عينه قال أبو حنيفة رضى الله عنه نا إذا دخل الحيش أرض الحرب فننموا غنيمة ، ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الاسلام مددا لهم ولم يلقوا عدوا حى خرجوا بها إلى دار الاسلام، فهم شركا، فها

ونساءهم. وهذا لفظ ابن إسحاق فى سيرته، ولم يذكر البهتى , ولو أنا ماحنا للحارث ، الحج، ولم يذكر أيضا قول الانصار مع اختلافى يسير فى الالفاظ (١) قلت: أخرجه الترمذى، وأبو داود، والنسائى، وابن ماجمه عن سمرة مرفوعا قال الترمذى: حديث سمرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم فى يع الحيوان بالحيوان نبية، وهوقول سفيان الثورى وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد. وأخرجه ابن حبان فينية، وهوقول سفيان الثورى وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد. وأخرجه ابن حبان

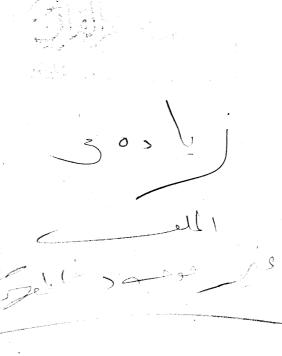
والدارقطنى، والبزار عن ابن عباس، وأعل بالارسال، والطبرانى عن جابر بن سمرة مثله وأخرجه عن ابن عرنحوه، والترمذى عن جابر أى ابن عبداللهم فوعا: د الحيوان اثنين بواحد لايصلح نسينا، ولابأس به بدأ بيد،. وقال: هـذا حدث حسن



محنین محلی محر (البحاری

الطبعة الثانية فها زياد: ضبط وشرح وتعليق

عيتى البابي الحيت لبي وكيث ركاؤ



عن قوله / حتى يقع الاحتراز منه

رُّ الْآية الحادية عشرة _ فوله تمالى^(١) : ﴿ لَأُقَطَّمَنَ أَبْدِيَكُمْ ۚ وَأَرْجُلُكُمْ مِنْ خِلَانٍ ثُمَّ لَأُصَلَّبَنَّكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ .

هذا يدلُ علىأن الصَّلْبَ وَنَطْعَ اليدِ والرجل مِنْ يَخْلَافٍ كَانت عقوبةً مَتَاصَلَةعندالخلق

العقوبات لأعْظَمَ الإجرام ، حسبًا تقدّم بيانُه . الآية الثانية عشرة _ قوله تعالى (٢): ﴿ قَالُوا يَامُوسَى اجْمَالُ لَنَاۚ إِلَّهَا كَمَا لَهُمْ ۖ آلِهَةْ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ نَجْهَالُونَ ﴾ .

فها مسألتان :

المسألة الأولى ــ ثبت في الحديث الصحيح أنَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم قال في معرض الذم:

لتركبنَّ سَنَىٰ مَنْ كَان قبلَ شِيْرًا بشِيْرٍ ،وذراعا بذراع ، حتى لو دخلوا جُحْر صَبَّ خَرِب وثبت أنه قال في بعض مغازِيه لأصحابه، وقد قالوا له : اجمل لنا ذات أنواط^(٣) كالهم ذات

أنواط ، يمنى الشركين ؛ فقال : هذا ، كما قال مَنْ قبلكم : اجمَلْ لنا إلهًا كما لهم آلهة . فحذَّر النبيُّ صلى الله عليه وسلم من اتباع البدّع ، وأمر بإحياء السُّنَن ، وحَثَّ على الاقتداء ، وعن هذا ناننا : إنَّ أهـــلَ الكتاب زادوا في صيامهم بعلةٍ رأوها ، وجعلوه أكثر من العدد المعروف .

وقد رُوى أنَّ عُمَان بلَّغه أنَّ رجلًا من أهل الكوفية رجع إلى بلده بعد أن حضر معه الوسم فصلّى [معه](1) الظهر ركتين ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : رأيتُ أميرَ المؤمنين عبان يفعله ، فكان عَمَانُ مُرْمُ في السفر ؛ لأنه رأى ذلك مُفْسِداً لعقائد العامة ، فرأى حِفْظَ ذلك

بتركِّ يسيرٍ من السنة .

الدَّيَّةِ العاشرة _ تولد تعالى () : ﴿ وَلَا تَبَائَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءُمُ ۚ وَلَا نُفْسِسْوا فِي الْأَرْضِ بَعْدٌ إِصْلَاحِهَا ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُوْمِينَ ﴾.

السألة الأولى ــ البَخْس في لسان^(٢) العرب هو النقص بالتعييب والترهيد ، أو الخادعة عن القِيمة ، أو الاحتيال في التربّد في الكيل أو النقصان منه . المسألة الثانية _ إنما أذن اللهُ سبحانه في الأموال بالأكل بالحق ، والتعامل بالصدق . وطلب التجارة بذلك ، فمتى خرج عن يَد أحد شيء من ماله بدلمه لأخيه فقــد أكل كلُّ عن

فها ثلاث مسائل:

واحدٍ منهما ما يُرضى الله ويرتضيه ؛ وإن خرج شيء من ماله عن يدد بغير علمه فلا يخلو أن يكونَ مما يتغابَنُ الناسُ بمثله مما لا غنى عنه في ارتفاع الأسواق وانخفاضها عنه ؛ فإنه حلال جائز بغير خلاف ؛ إذ لا يمكن الاحترازُ منه . وإن كان بأكثر من ذلك فقد اختاف الناسُ فيه ؛ فتال علماؤنا : إذا جرى ذلك في بَدِّع كان صاحبُه بالخيار إن شاء أمضاه بعد الم به وإن شاء رَدّه . وقال بمضهم وآخرون غيرهم : إنه لاردّ فيه .

والصحيح هو الأول ، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليــه وسلم قال لرجل كان يخدع فى البيوع : إذا بايمت فتل لا خِلَابة (٢) . وفى غير الصحيح : واشترط الخيار ثلاثا . وفي رواية : ولك الحيار ثلاثا . فإن قيل ، وهي :

المسألة الثالثة _ كان هذا الرجل قدأصابَتْه مَأْمُومة (١) في الجاهلية أثرت في عتله ، فكان ُبخدع لأجل ذلك في بيعه ، فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم ما قال لمــا كان عنيه من الحال ، حتى كان يقولُ لما أصابه لا خِلَابة لا خِلَابة . فالجواب أنَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم لوكان الذي قال له من حكمه لِمَا أصابه من عنه

لما جوَّز بيمه ؛ لأن بيع المتنوه لا يجوز بخيارٍ ، ولا بغير خيارٍ ، ولكنه أمره بأن يصرُّح (١) من الآية الخامة والثانين . (٢) في ل: كارم . (٢) صحيح سلم : ١١٦٥ ، وفيه : من بايمت . . . والحلابة : الخديمة بالسان . (٤) الدمومة : النجة التي بمت أم الرأس .

(١) آلاية الرابعة والعشرون بعد المائة . (٢) آلاية الثامنة والثلاثون بعد المائة . (٣) نات أنواط: شجرة خضراء ظيمة كانت الجاهلية تأنيها كل سنة تعظيما لها فتعلق عليها أسلحتها وتدع عندما (يانون)

سُورَة الجَيْعَتُ

[فيها آبتان]

الآيةالأولى ــ قوله تعالى⁰¹: ﴿ يَأَ يُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ الِصَّلَاةِ مِنْ بَوْمِ الْجُنْمَةِ فَاسْمَوْا إِنَّىٰ ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعَلَمُونَ ﴾ .

👡 🔻 جما ست عشرة مسألة :

المسألة الأولى _ قوله: ﴿ يَا أَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ظاعر فى أن المخاطب^(٢) بالجمة الؤمنون دون الكنار. وقد بينا ذلك فى كتب الأصول وغيرها وهاهناـ أنَّ الكنارَ مخاطبون بفروع الشريعة ، ومن جملتها الجمعة. وإنما خُصِّ بهذه الآية الؤمنون دون الكفار؛ تشريفا [لحم]⁽¹⁾

بالجمعة، وتخصيصادون غيرهم؛ وذلك لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الصحيح: نحن الآخرون السابتون يومالتيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب مِنْ نَبُنا، وأوتيناه من بعدم. من ذا الله الذي النائر المنظمة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة

فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه ، فهدانا الله له ، فغداً (٤) لليهود ، وللتصاري بعد فند . المسألة الثانية _ الجمعة خاصة بهذه الأمة ويحم الإسلام كم تقدم ، وأفضل الأيام . روى

أنَّ جبريل جُء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبيده مرآ أن فيها نكتة سوداء، فقال: ياجبربل؟ ماهذه المرآة ؟ قال : يوم الجمعة . قال : ماهذه النكتةُ السوداء التي فيها ؟ قال : الساعة وفيها

[تقوم] (ع). كم رُوى فى الصحيح أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : خَيْرُ يوم طلمت عليه الشمسُ بيم الجمة، فيه خُلق آدم، وفيه أعبط [من الجنة ، وفيه تيب عنيه] (³⁾، وفيه تقوم الساعة،

ربي المساعة الإيوافتها عَبْدُ مسلم وهو قائم يصلّى يسألُ الله َ شيئًا إلا أعطاء آياه، كما تقدم بياله. منذ و

(١) آية ٩ . (٢) في ش : الحقاب . (٣) من ش . (٥) و ش : فيهنانا الله له ، اليوم
 لتا وغله المهبود . (٥) من ش . (٢) إيس في ش .

المنألة الثالثة _ الجمعة فَرْض ، لاخلاف في ذلك ؛ لأنها قرآنية سنية ، وهي ظُهْرُ اليّومْ ، بوبدّل منه على ماييناه في كتُب الفقه ، ولا يلتفت إلى ما يحكي في ذلك ، لاسيا مايؤثر عن حنون أنه قال: إنّ بعض الناس قال: يجوز أن يتخلّف العروس عنها ؛ فإن العروس عندنا

من من من من المنظم ا

إيموزُ له أن يتخلف عن صلاة الجاعة لأجل النُرْسِ ، فكيف عن صلاة الجمعة .
 ولها شروط وأركان فى الوجوب والأداء ، فشروط الوجوب سبعة :

المقل ، والذكورية ، والحرية ، والبلوغ ، والقدرة ، والإقامة ، والقرية . وأما شروط الأداء فهي :

الإسلام ، فلا تصحُّ من كافر . والخطبة ، والإمام المتم للصلاة ليس الأمير ، ود. قال ... كلة بديبة : إن لله فرائض في أرضه لايضيمها [إن] (() وليها والر أو لم يَلِها . وقال علماؤنا : مِنْ شروط أدائها المسجد المستَّف . ولا أعلم وجهة .

ومنها المدد ، وليس له حدّ . وإنما حدُّه جماعة تتقرَّى بهم بقعة ، ومن أدائبا الاغتسال، وتمين الشارة ، وتمامُ ذلك في كتب المسائل .

السألة الرابعة .. قوله : ﴿ إِذَا نُودِيَ الِصَّلَاةِ ﴾ :

الندا، هو الأذان ، وقد بينا جملة منه في سورة المائدة (٢٠) . وقد كان الأثان في عهد النبي مل الله عليه وسلم في الحجمة كسائر الأذان (٢٠)في الصلوات؛ يؤذّن واحد إذا جلس سلم الله عليه وسلم على النبر، وكذلك كان يفعل [أبوبكر] (١٠) وُعمر وعلى بالكوفة ، ثم زاد عمان [على نبر] (١٠) أذانا ثالثا (٢٠) على الرَّقُورًاء ، حتى كُثر الناسُ بالمدينة ، فإذا سموا أقبلوا ، حتى أذا جلى عمان على النبر أذّن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم مخطب عمان .

وفي الحديث الصحيح أنّ الأذان كان على عَهْدِ النبي صلى الله عليه في إلى واحدا ، فلما كان زُمَنُ عَبَان زاد النداء الناك على الزّ ورا ، ، وسماه في الحديث ثالثا ؛ لأنه أضافه إلى الإقامة ،

(١) ليس في ش . (٢) سورة المائدة ، آية ٥٥ . (٣) في م : كا في سائر الأذان .
 (١) من ش وحدما . (٥) من م . (٦) في ١ : ثانيا . والمنيت من القولجي إذ قال : ثم زاد مئذ على النبر أذانا ثالثا على داره التي تسمى الزوراء . والزوراء . موضع إلسوق بالدينة ، وقبل : حجر كبير

عد باب المجد (۱۸ _ ۰۰ - ۱۰)

¿ آن منزل ، وجائز قراءة القرآن بالتفسير في معرض التفسير . وَأَمَا مِنَ قَالَ : المرادُ بذلك النية ؛ فهو أول السمى ومنصودُه الأكبر فلا خلافَ فيه .

وأما مَنْ قال: إنه السَّعَيُ على الأقدام فهو أفضل ، ولكنه ليس بشرط . في الصحيح أن أبا عيسي بنجبير _ واسمه عبدالرحمن، وكانا من كبار الصحابة _ يمشي إلى الجمعة راجلا.

وقل: صمتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من انحَدَّت قدماه في سبيل الله حَّرمَهما الله على النار ، فذلك فَضْلُ وأُجْرُ لا شرط. وأما مَنْ قال: إنه العمل فأعمال الجمعة هي: الاغتسال ، والتمشط، والادعان ، والتطيب،

والذين باللباس، وفي ذلك كله أحاديث بيامها في كتب الفته؛ وظاعرُ الآية وجوبُ الجيع، لكن أدلة الاستحباب ظهرت على أدلة الوجوب ، فقضى بها حداً بيناه في شرح الحديث. السألة الثامنة _ قوله تعالى : ﴿ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ .

اختلف الناس فيه ، فمنهم من قال : إنه الخطبة ؛ قاله سعيد بن جبير .

ومنهم من قال: إنه الصلاة .

والصحيح أنه [واجب](١) الجيع أوَّله الخطبة ، فإنها تركون عَقِبَ النداء ؟ وهذا يدل على وجوب الخطبة ، وبه قال علماؤنا ، إلا عبد الملك بن الماجسون فإنه رآها سنّة . والدليل على وجومها أنها تُحرَّم البيع، ولولا وجوبُها ما حرَّمَتْه؛ لأن الستحب لا بحرم الباح.

وإذا قلنا : إنَّ المرادَ بالذكر الصلاة فالخطبةُ من الصلاة ، والعبد يكون ذا كراً لله [بنمله] ٢٦

كَا بَكُونَ مُسَيِّحًا لله يفعله . السألة التاسعة _ قوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ . وهذا مجمَعٌ على العمل به، ولا خلافَ ف تحريم البيع . واختلف العلماء إذا وقع ؟ فني المدونة 'يُفْسَخ .

وقال المنيرة: يفسخ ما لم يفت . وقاله ابن القاسم ـ في الواضحة ، وأشهب ، وقال في المجموعة : البيعُ ماض . وقال ابن الماجشون: 'يفْسَخُ بَيْعُ من جرت عادته به .

(١) من شي . (٢) ما بين القوسين ساقط في ش .

فجعله ثالث الإقامة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : بين كلَّ أَذَانْيَنْ صلاة لن شاء ، يون الأذَان والإِقامة؛ فتوهم الناسُ أنه أذان أُصْلِي، فجعلوا المؤذين ثلاثة، فكان وَهُماً، ثُم جمومٍ في وقت واحد، فكان وَهُما على وَهُم ، ورأيتهم بمدينة السلام يؤذنون بعد أذان النارين يدىالإمام تحت المنبر في جاعة ، كما كانوا يفعلون عندنا في الدول الماضية ؛ وكلُّ ذلكُ مُحدّث.

السألة الخامسة _ قوله : ﴿ لِلصَّلَامُ ﴾ ، يعني بذلك الجمعة دون غيرها ، وقال بعض العلما.:

كون الصلاة الجمعة هاهنا معلوم بالإجماع لامن نفس اللفظ. وعندي أنه معلوم من نفس اللفظ

بنكتة ، وهي قوله : ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجَثَّلَةِ ﴾ ، وذلك يفيده ؛ لأنَّ النَّــداء الذي يختصَّ بذلك اليوم هو نداة تلك الصلاة ؟ فأما غيرها فهو عامٌّ في سائر الأيام ، ولو لم يكن الواد به نداء الجمعة لماكان لتخصيصه بها وإضافته إليها معنى ولا فائدة .

المسألة السادسة ــ قال بعضُ علمائنا : كان اسم الجمعة في العرب الأول عروبة ، فساها الجمة كنب بن اؤى ؟ لاجماع الناس فيها إلى كمب ، قال الشاعر : لاسعد الله أقواما هم خَاطوا ﴿ يُومِ النَّهُ وَبِهَ أَصْرَامًا بأَصْرَامُ المَــُالَةِ السَّالِمَةُ مِـ قُولُهُ : ﴿ فَمُسْمَوا إِلَى ذِكْرُ اللَّهِ ﴾ . اختلف العلماء في معناه على ثلاثة أفوال:

الأول _ أن الموادبه النية ؛ قاله الحسن . الثاني _ أنه العمل ؛ كتوله تعالى (') : ﴿ وَمَنْ أَرَادُ الْآخِرَةَ وَسَعَى لِهَا سَعْبَهَا وَهُو مُؤْمَنْ » ، وقوله تعالى (٢٠) : « إن سَمْيَكُم لَشَتَّى » . وهو قول الجمهور . اثثالث _ أن المواد به السعى على الأقدام •

والفقها، الأنكمون، وقرأها عمر: ﴿ فَالْمُسُوا إِلَى ذَكُرُ اللَّهُ ﴾ فرارًا عن ظنَّ الجرى والاشتداد الذي بدل عليه الظاهر . وقرأ ابن مسعود ذلك . وقال : لو قرأت فاسعوا لسميتُ حتى سقط ردائي .

ويحتمل ظاهرُ ورابعا : وهو الجرأي والاشتداد، وهو الذي أنكره الصحابة الأعلمون،

وقرأ ابن شهاب: فامضوا إلى فِرَكْرِ الله سالكا تلك السبل، وهو كله تفسير منهم ، لاقران

(١) سورة الإسراء ، آية ١٩ . ﴿ (٢) سورة الليل ، آية ٤٠ .

وقال الشافعي : لا يُفسَّخ بكل حال . وأبو حنينة يتول بالْفَسَخ في تفصيـــــل ِ قربر

من المالكية .

قلنا : أمَّا المرأةُ فلا يلزمها خطابُ الجمعة ؛ لأنها ليست من أهلُ ألجماعة؛ ولهذا لاندخل

وأما المُّبِدُ فني صحيح الذهب لا تحبُ عليه ؛ لأنَّ ننص الرق أثَّر بصفته حتى لم تنبل

مُهادتُه ، ولا يلزم عليه الناسق؛ لأنَّ نقصه في فعله، وهذا نقصه في ذاته؛ فأشبه نَقْصَ المرأة.

ومن النكت البديمة في سقوط الجممة عن العبد قوله تعالى: ﴿ وَذَرُوا الْبَهْيَعَ ﴾ فإنحا غلط الله بالجمعة مَنْ يبيع ، والعبدُ والصبيُّ لايبيمان؛ فإنَّ العبد تحت حَجْر السيد، والصبي

نمن حَجْرِ الصغر .

المَمَالَةُ النَّالِثَةُ عَشْرَةً - قُولُهُ تَعَالَى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمْمَةِ فَاسْتُواْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ دليل على أنَّ الجمعة لأبحِبُ إلا بالنداء ، والنداة لايكون إلَّا بمد دخول الوقت؛ وندرُوِيَ عن أبي بكر الصديق وأحمد بن حنبل أنها بُصِّلًى فبـــل الزوال؛ ونملَّقَ في ذلك

بحديث سلمة بن الأكوع : كُنَّا نصلًى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننصرف ، ولبس

للحيطان ظِلَّ . ومحديث ابن عمر : ما كُنًّا نَفيل ولا نتندًى إلا بعد الجمعة . وقد كان عمر ابن الخطاب لا يخرج إلى الجمعة حتى يغشي ظلِّ الجـــدار الغربي طُنْفِسَة عقيل بن أبي طالب

التي كانت تُطُوحُ له عند الجدار، وذلك بعد الزَّ وال. وحديثُ سلمة محولٌ على التبكير بالجمعة. وحديث ابن عمر دليل على أنهم كانوا يبكِّرُونَ إلى الجمع نبكيراً كثيراً عنــد العَدَاة(١)

وقبلها (٢) فلا يتناولون ذلك إلَّا بعد انقضاء الصلاة . وندرأى مالك أنَّ التبكيرَ إلى الجمعة إنما يكونُ وَفَتَ الزوال بيسير . وتأوَّلُ نُولَ

النبي صلى الله عليه وسلم (٢⁾ : مَنْ رَاحَ فى الساعة ا**لأو**لى فكأنما قرَّبَ بَدَنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما فَرَّبَ بَقَرة ، ومَنْ راح في الساعة الكُنة فكأنما فَرَّبَ كَلْمُمَّا

أون ... الحديث _ أنه كلَّه في ساعة واحدة ، وحَمَلَهُ سائرُ العلماء على ساعات النهار الزمانية الاتنتى عشرة ساعة الستوية أو المختلفة بحسب (٤) زيادات النهار ونُقْصانه. وهو أصحُّ؛ لحديث ابن عمر : ما كانوا يَقْيِلُون ولا يتغدون إلَّا بعد الجُمَّة - بريد لكَّتْرَةِ البُّكُورِ إليها .

(١) في ش : النداء . ﴿ (٢) في ش : وقبله . ﴿ ٢) الْمَجِنَّا : ١٠١ ﴿ (٤) في م : بجساب .

وقد بيِّنَا تَوْجِيهَ ذلك في الفقه ، وحقتنا أنَّ الصحيحَ فَسْخُه بكل حال ؛ لقوله علم السلام في الصحيح (١): مَنْ عمِلَ عملا ليس عليه أمر الا فهو رد . المألة العاشرة فإن كان فكاحاً فقال ابن القاسم في العتبية (٢) : لا يفسخ قال علماؤنا: لأنه نادرَ ، ويقربُ هذا من قول ابن الماجشون : يُفُسخ بَيْع مَنْ جرت عادته بالبيع. وقالوا:

 إن الحركة والهبة والصدقة نادر لا يفسخ. والصحيح فسخُ الجيع ؟ لأن البيع إنما مُنيع للاشتغال به ، فكل م أم يشغل عن الجمة منَ العقود كلُّـها فهو حراثٌ شرعاً مفسوخ ردعا . المسألة الحاديةعشرة ــلاتفتتر إقامةُ الجمة إلى السلطان، خلافًا لأني حنيفة، وإمّا تفتتر

إلى الإمام، وعليه تدلُّ (؛) الآية لا على السلطان . وقد بينًا ذلك في مسائل الخلاف . المسألة الثانية عشرة _ قوله تعالى: ﴿ إِذْ نُودِيَ الصَّلَاةِ ﴾ يختصُّ بوجوب الجمُّعــة على القريب الذي يسمع النداء؟ فأما البعيدُ الدارِ الذي لا يسمعُ النداء فلا يدخل تحت

واختلف النــاس فيمن يأتى الجمعة من الدانى والقاصيي اختلافا متباينا بينّاه في السائل وغيرها من الخلافيات . وجملة القول فيه أنَّ المحققين من علمائنا قالوا : إنَّ الجمسة تلزِّم مَنْ كان على ثلاثة أميال

من المدينة ، لوجهين : أحدها _ أنَّ أهلَ العَوَالى(٥) كانوا يأتونها على عَهْدِ النبي صلى الله عليه وسلم، وحِكْمُتُه أنَّ الصوتَ إذا كان رفيعا والناس في هدوٍّ وسكون فأقصى سماع الصوت ثلاثةُ أسيال؟ وهذا نظر وملاحظة إلى قوله تعالى: ﴿ نُودِي ﴾ ، وهو الصحيح .

فإن قيل: فإنَّ العبد والمرأة بسمعان النداء ، وقد قلتم لا تجب الجمعة عليهما .

(١) صحيح مسلم: ١٣٤٤ . (٢) في شي : عملنا . (٣) في م : التنبيه . (٤) في ا : تلك. (٥) العوالى : أماكن بأعلى أراضي لمدية وأدناعه من المدينة على أربعة أميال وأبعدها من مجد ثمانية.

المنألة السادسة عشرة ـ لايسقط الجمعة كوُنْهَا في يوم عيد ، خلانًا لأحمد بن حنبل المسألة الرابعة عشرة _ فرض الله سبحانه السنَّى إلى الجمعة على كل مسلم رَدًّا على مز يين قال : إذا اجتمع عِيدٌ وجمة سقط فَرْض الجمة ؛ لتقدم العيد علمها ، واشتغال الناس يقول: إنها فرضُ على الكفاية ، لقول الله سبحانه : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمُ وتعلق فىذلك بما روى أنَّ عَمَان أَذِن فى يوم السِيد لأَ هْلِ الدَّوَ الى أَنْ يَتَخَلَّمُوا عَنِ الجُمَّة ، الْجُمُمَةِ فَاسْتَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ، وثبت عن النبيّ صلى الله عليـــه وسلم أنه قال: الرواح إلى الجمعة واحب على كل مسلم. وفي الحديث: مَنْ تركُ الجمعة طبع الله على فَلْهِم

وقولُ الواحد من الصحابة ليس محجة إذا خُولِفَ فيه ولم مُجمع (١) معه عليه . والأمرُ إلىمي متوجّه يوم العيد كتوجّهه في سائر الأيام . الآية الثانية _ قولة تعالى (٢٦) : ﴿ وَإِذَا رَأُوا لِجَارَةً أَوْ لَهُوَّا انْفَقُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ

نَائِمًا أَنْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّـهُو ِ وَمِنَ النَّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِ قِبنَ ﴾ .

السألة الأولى _ في سبب نرولها : وفي ذلك ثلاث روايات : الأولى _ ثبت في الصحيح: كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٠) في صلاة الجمة ، فدخات عِيرِ (1) إلى المدينة، فالتفتوا ، فخرجوا إليها حتى لم يَبْقَ مع النبي صلى الله عليه وسلم غير اثنى عشر رجلا، فنزلت: ﴿ وَإِذَا رَأُوا لِمِحَارَةً أَوْ لَهُواً . . . ﴾ الآية كها .

الثانية ــ روى تمدين على: كان الناسُ قريبا من السوق؛ فرأوا التجارةَ ، فخرجوا إليها، وتركوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يخطبُ قائمًا، وكانت الأنصارُ إذا كانت لهم عُرس بمرَّون الكير يضربون به ، فخوج إليه ناسٌ ، فغضب اللهُ لرسوله · الثالث _ من حديث عاهد: وأن مع ديحية السكلبي تجارة بأحجار الزيت (6) فضر بوا طبلهم ، يمرِّ فون بإقبالهم ، فخرج البهم الناس بمثله فعالمهم اللهُ وترات الآية ، وقال النبي صلى 2 عليه وسام: لو تفرّق جمهم (⁽⁾ لسال الوادى عليهم لاداً . السألة الثانية ــ في هذه الآبةِ دليلُ على أنَّ الإمامَ إمَّا يخطب نائنًا ، كذلك كان النبي

(١) في ش : يجتمع . ﴿ (٢) آية ١١ . ﴿ (٣) في الفرخي : كان خصب تاك يوم فجمة . (٤) العبر ــ بكسر العبن : الإبل تحمل الميرة ، ثم غلب على كل ثافلة . (ه) أحجار الزبت: مكان في سوق المدينة . ﴿ (٦) في ش: جمعهم .

ملى الله عليه وسلم بفعل وأبو بكر وعمر . وخطب عثمان فاننا حتى رَقَ فخطب فاعدا .

السألة الخامسة عشرة ــ أوجب الله السمَّى إلى الجمعة مطلقا من غير شرط، وثبت شَرْطُ الوضوء بالقرآن والسنة في جميع الصلوات، لقوله تعالى(١): ﴿ إِذَا قَمْتُمُ ۚ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوِهَكُمْ . . . الآية ﴾ ، وقال النبي صلى الله عليــــه وسلم : لايقبل الله صـــلاة بنبر وأغربت طائفةً بقوله عليه السلام : عسل الجمعة واجب على كل مُحْتَلُم .

فقالت : إنَّ غسل الجمعة فرض ؛ وهذا باطل ؛ لما روى النسائى وأبو داود أن النبيَّ صَلَى الله عليه وسلم قال : مَنْ توضَّأ يوم الجمعة قَبِهَا و اِلْمَمَّت ، ومَن اغتسل فالنُمُـل أَفْضَل . وَقَى صحيح مسلم ، عن ا بي عمريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ تُوضًا

وفى الموطأ أنَّ رجلا دخل يوم الجمعة السجد و [الإمام](٢) عمر يخطب . . . الحديث إلى أن قال : مازِدْتُ على أنْ توضَّأتُ. فقال عُمر: والوضوء أيضا! وقد علمتَ أنَّ وسولالله صلى الله عليهَ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمَرُ بِالغُسُلِّ . فَأَمْنَ غُمَرَ بِالغَسَلِّ ، وَلَمْ يَأْمَرُهُ بالرجوع إليسه ؛

للخطبة ـ أن يرجع عنه إلى السنَّة ، وذلك بِمحْضَر خُول الصحابة وكبار المهاجرين حوالى . عمر ، وفي مسجد النبيّ صلى الله عليه وسلم .

فعلَّ على أنه محمول على الاستعباب، فنم يَكن، وقدتنبتس باغرض_ وهو الحضورُ والإنصات

(١) سورة الثائدة ، آية ٧٠ (٧) ق ش : الجمعة .
 (٣) لبس في ش . وفي الموطأ (١٠١٣) وعمر بن المحتاب يخضب .